جامعة أحمد درايعية –أدرار –
كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق

موقف القانون الدولي الإنساني من الأسلحة النووية

رسالة لنيل شـــــهادة دكتوراه الطور الثالث تخصص قانون جنائي

من إعداد الطالب :
غراب جمال

إشراف السادة الأساتذة :
أ.د بحماوي الشريف. مشرفا
أ.د.جريفيلي محمد . مشرفا مساعدا

لجنة المناقشة المشكلة من السادة:

الإسم واللقب	الرتبة	المؤسسة الجامعية	الصفة
غيتاوي عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	جامعة ادرار	رئيسا
بحماوي الشريف	أستاذ التعليم العالي	جامعة أدرار	مقررا
جريفيلي محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة أدرار	مقررا مساعدا
على محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة ادرار	ممتحنا
حاج سودي محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة ادرار	ممتحنا
مباركي ميلود	أستاذ التعليم العالي	جامعة بشار	ممتحنا

أجيزت بتاريخ 2026/05/13
السنة الجامعية: 2025/2024

جامعة أحمد درايعية –أدرار –
كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق

موقف القانون الدولي الإنساني من الأسلحة النووية

رسالة لنيل شـــــهادة دكتوراه الطور الثالث تخصص قانون جنائي

من إعداد الطالب :
غراب جمال

إشراف السادة الأساتذة :
أ.د بحماوي الشريف. مشرفا
أ.د.جريفيلي محمد . مشرفا مساعدا

لجنة المناقشة المشكلة من السادة:

الإسم واللقب	الرتبة	المؤسسة الجامعية	الصفة
غيتاوي عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	جامعة ادرار	رئيسا
بحماوي الشريف	أستاذ التعليم العالي	جامعة أدرار	مقررا
جريفيلي محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة أدرار	مقررا مساعدا
على محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة ادرار	ممتحنا
حاج سودي محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة ادرار	ممتحنا
مباركي ميلود	أستاذ التعليم العالي	جامعة بشار	ممتحنا

أجيزت بتاريخ 2026/05/13
السنة الجامعية: 2025/2024

إهـــــــــــــــــــــداء

إلى ضحايا هذا العمل المتواضع.

إلى الوالدين الكريمين أمد الله في عمرهما.

إلى الذي قال فيه تعالى} :**قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَانًا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا ۚ بِآيَاتِنَا أَنتُمَا وَمَنِ اتَّبَعَكُمَا الْغَالِبُونَ** {هي الآية رقم **35من سورة القصص**

إلى زوجتي.

إلى إخواتي وبناتي و أبنائي.

إلى كل من عملني،أرشدني، معلم وأستاذ وإمام بدون مقابل ولوجه الله تعالى

إلى الحياة التي علمتني بمقابل.

إلى كل الزملاء والزميلات.

إلى أحب الأوطان إلى قلبي بلدي الجزائر عاشت حرة أبية عصية على الأعداء.

شكـــر وتقـــديـــــر

سبحان الله ، أستغفر الله ، الحمد لله.لا اله الا الله ، الله اكبر.محمد رسول الله صل الله عليه وسلم .

قول الله تعالى ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾]إبراهيم: 7]. قول الله تعالى ﴿رَبِّ هَبْ لِي حُكْمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ﴾ [الشعراء: 83]

وقول الله تعالى} وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ] {الضحى:11]

الحمد لله على فضله وكرمه ومنته أن وفقنا الله تعالي لإتمام هذا العمل المتواضع .

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه .

من لم يشكر لناس لم يشكر لله .

إلى الأستاذين.المشرفين الأستاذ الدكتور الشريف بحماوي والأستاذ الدكتور محمد جريفيلي اللذين تابعا مراحل هذا العمل وإشرفا عليه و وجهاني إلى أن تم على النحو الذي يرجوانه، و إلى السادة اعضاء فريق التكوين بجامعة أدرار.

والشكر موصول كذلك إلى السادة الأستاذة ،عبد القادر مهداوي جامعة أدرار و خويلدي السعيد جامعة ورقلة و وناس يحي جامعة أدرار و نصر الدين الاخضري جامعة الجزائر و مراد بوعيشة جامعة غرداية واسحاق بن مالك جامعة ورقلة و عبد الجبار بساسي و كودية محمد، ممن كانوا نعم المساعد والموجه والناصح والمتابع لهذا العمل بالآراء والإقتراحات المتتالية .

اليكم جميعا أقول بارك الله في جهودكم وتوجيهاتكم في إضافة و تأطير باحث مستجد للبحث العلمي.

إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة كل بصفته وإسمه و وسمه وصفته على قبولهم مناقشة هذه الرسالة لكم منا كل التحية والتقدير والإمتنان على توجيهاتكم وإنتقاداكم .

أثابكم الله خير الدنيا والآخرة.

قائمة المختصرات

LISTE DES PRINCIPALES ABREVIATIONS

دون سنة طبع . د . س . ط

دونة سنة نشر .د . د . ن

صفحة .ص

طبعة . ط

C .P .I Cour Pénale Internationale

C . I . J Cour Internationale de Justice

U . N United Nations

D . I . H Droit International Humanitaire

I . C . R . C International Committee of the Red Cross

I . C .C International Criminal Court

I . H . L INTENATOINAL HUMANITARIAN LAW

O . N .G Organisation Non Gouvernementale

A .I .E .A AGENCE INTERNATOINALE DE LENERGIE ATOMIQUE

E .D .A .N ETATS DOTES DARMES NUCLEAIRES

E .N .D .A .N ETATS NON DOTES DARMES NUCLEAIRES

VOL VOLUME

P PAGE

OP .CIT OUVRAGE PRECITE

IBID IBIDEM

مقـــدمـــــــة

مقـــــــدمـــــة:

أظهرت الحروب والنزاعات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية [1] . الوجه الأخر لانتهاكات الأطراف المتصارعة للقيم الإنسانية التي أصبحت محط اهتمام المجتمع الدولي عقب الحرب العالمية الأولى.حروب لم تحترم فيها لا قواعد القتال ولا أساليب القتال نفسها ، كل ما وصلت إليه اليد البشرية من وسائل فتاكة للقتال وكانت أكثر فتكا بالطرف الأخر كانت مباحة لفرض منطق الغلبة وإملاء الشروط على المغلوب في هذه الحروب والصراعات[2]، دون مراعاة لحجم اللآثار المترتبة عن هذه النزاعات سواء الاثار البشرية [3]أو البيئية والصحية[4]، الحروب كانت وسيلة لسيطرة [5]

وفرض منطق القوة والتوسع على المنهزم.

على أنقاض جثث الموتى . ومن بين الدماء ورماد البارود ورائحة الموت وبشاعة الحرب ، ظهر نوع جديد من قواعد القانون الدولي ، ارتسمت معالمه عقب صور الدمار وأثار الحرب الفرنسية النمساوية العام 1859 بمقاطعة لومبارديا في اوروبا ومعركة سولفرينو ، حاولت رسم معالم الحروب المتحضرة وكذا فرض قواعد

---

[1] – حصلت مجمل النزاعات وتحصل في العالم الثالث ، أسيا ، افريقيا ،امريكا اللاتينية ، ويقابل ذلك غياب النزاعات المسلحة في اوروبا نتيجة ميزان الرعب النووي بين القوتين العظمتين وكون دول اوروبا قد توصلت إلى حل عديد القضايا بطرق بديلة عن الحرب و الدبلوماسية انظر اكثر ، ناصيف يوسف حتى ، النظرية في العلاقات الدولية ،دار الكتاب العربي . ط.1 السنة 1985.ص302

[2]– تقسيم المانيا عقب سقوط النظام النازي ، وتقسيم دولايات الاتحاد السوفياتي عقب انتهاء الحرب الباردة وسقوط الشيوعية .

[3] – أثر اتفاقية جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها المؤرخة في 09-12-1948 .

[4]– لتفاصيل أكثر تقرير جمعية الصحة العالمية السادسة والأربعون ، البند 33 من جدول الأعمال المؤقت ، التقرير صادر عن المدير العام لجمعية الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة في 26 افريل 1993 منشور على صفحة المنظمة بموقع الأمم المتحدة ، وجاء فيه انه منذ العام 1981 دأبت المنظمة على دراسة أثار الحرب النووية على الصحة والخدمات الصحية وعلى تقديم تقارير هذا الموضوع .

[5]– انظر اكثر ديباجة اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب المرتكبة ضد الإنسانية المؤرخة في 1968/11/26

حمائية جديدة لم تكن تعرف خلال النزاعات المسلحة ، قواعد اهتمت بحقوق الانسان وحمايتها أثناء الحروب والنزاعات المسلحة، رسمت قواعد جديدة على يد رجل الأعمال السويسري هنري دونان العام 1962 في كتابة ذكريات سولفرينو .

محطة فارقة في القانون الدولي تحت مسمى القانون الدولي الإنساني حاولت أنسنة الحروب وجعلها أكثر إنسانية ومحدودة الأثر ، إنتهت برسم معالم إتفاقيات جنيف الأولى العام 1849 ، نقطة تحول في القانون الدولي ، فرع جديد رسم معالم الحروب و النزاعات المسلحة و تضييق أهدافها وحدودها.لكن ورغم الجهود التي قامت بها الحركة الإنسانية ، المسماة باللجنة الدولية لصليب الأحمر لتجنبه في النزاعات المسلحة والدعوات لإحترامه ، للتقليل من حجم الآثار المروعة على البشرية، وحمايتها من خلال إستعمال الأسلحة التقليدية في الحروب إلا أن الإنتهاك الصارخ لقواعد القانون الدولي الإنساني ظهرت معالمه وأثاره أثناء الحرب العالمية الثانية.

فقد استفاقت البشرية على حجم الخسائر البشرية، التي شهدتها أرض المعارك في العالم ، آثار الدمار والجثث ، تراقصت عليها إنتصارات الأسلحة المدمرة والأكثر تدميرا لطرف الأخر ، فقد إكتشفت البشرية أخطر وأسوأ دمار خلفته هذه الحروب فجنون العلم لم يتوقف إلا بعد أن وصل إلى إنتاج أكثر الأسلحة فتكا وتدميرا للبشرية والبيئة ولم يستثن منها أحد ، لم تكن هذه الأسلحة تراعى الدقة ولا التمييز بين من يقعون تحت آثارها

بشاعة الأسلحة النووية ومنذ أول استخدام لها خلال الحرب العالمية الثانية أثاره لم تختفي ، وكذلك منتهكو قواعد الحرب ومستعملو هذه الأسلحة لم تمح اسماؤهم وصفاتهم من سجلات الحرب المدمرة والمروعة ، التي أتت على كل شيء وصلت إليه لم تختفى آثار الدمار وبقيت أثر بعد عين على مدار عقود من الزمن على مدينتي

هيشروشيما ونغازاكي اليابانيتين[1] ، لازالتا تتجرعان ألم استخدام هذه الأسلحة ،أسلحة لم تفرضها قواعد الحرب بل إختارته القوة المعادية ، لفرض منطق القوة والغالبة والإنهاء الجذري لما إعتبرته الولايات المتحدة الأمريكية تهديدا لها وإستعملته بكل وحشية ، فقط لتؤكد للعالم أنها الأقوى ، ولتفرض منطق القوة ، التي تعاقبت على الدول التي كانت تستكين للقانون الدولي وأصبحت ضحية لنزاعات دولية هددت ولازالت تهدد البشرية والأمن والإستقرار الدوليين .

لقد ظهرت قوة السلاح النووي في العالم وظهرت معه بشاعة الأثار المدمرة وظهرت معه كذلك قوة الدمار التي تخلفها عقب كل إستعمال مع فشل تحديد الأهداف المطلوبة ولا التمييز بين تلك الأهداف سواء كانت مدنية أو عسكرية أو محرمة أو مسموح بإستهدافها ، سلاح لا يميز بين الجماد والأحياء. وظهرت معها قوة منادية بوقف هذه الإنتهاكات ، قوة مراقبة ومناداة لوقف الحروب وإستباح تهديد الجنس البشري ومعه طمس معالم الطبيعة والبيئة الإنسانية .

إلى جانب عمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجهودها لمراقبة ومتابعة آثار الحروب ومحاولة التقليل منها ، إستحدث المجتمع الدولي آلية دولية تحت مسمى الوكالة الدولية لطاقة الذرية [2]، فقط للحفاظ على مكتسبات الحروب و الإنفراد بما

---

[1]– قنبلة هيروشيما بقوتها التي بلغت 50 كيلو طن ، وتوصف على أنها سلاح نووي صغير وقد قتلت حينها 140.000 انسان كان توفير المساعدات الطبية الفعالة في اعقاب انفجار واحد بحجم انفجار قنبلة هيروشيما في العام 1945 اشبه بالمستحيل اما الوضع الراهن هو اشبه بكثير مما كانت عليه تفجيرات اليابان – انظر البيان المشترك من رئيسة اللجنة الدولية للصليب الاحمر .ميريانا سبولياريتش و رئيس جمعية الصليب الاحمر الياباني اتسوشي سايكي ، قبيل انعقاد قمة مجموعة السبع الكبار في مدينة هيروشيما العام 2023 . موقع اللجنة الدولية للصليب الاحمر

[2]– انظر اكثر . جمال عبد الناصر مانع . التنظيم الدولي . النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة دار العلوم للنشر والتوزيع عنابة الجزائر .دون .ط . د . سنة نشر .ص 426 ، الوكالة انشأت بموجب المؤتمر الدولي المنعقد بنيويورك بتاريخ 1956/10/25 والذي دخل حيز النفاذ بعد التصديق لعدد من

وصل إليه العلم من قوة الأسلحة النووية التي سعى لعدم تمكين غير القوى الكبرى من إمتلاكها ، لم ينته العالم من الفصل النهائي لحرمة ومنع استعمال الأسلحة النووية أو الحد منه في إعلان محكمة العدل الدولية ، حتى استحدث المجتمع الدولي جهاز متابعة قضائية جنائية دولية لمتابعة محاكمة ما أعتبر مجرمي الحرب خلال المحاكمات المؤقتة عقب الحرب العالمية الثانية والتي إنتهت بميلاد المحكمة الجنائية الدولية التي ظهرت لمتابعة تطبيق القانون الدولي الجنائي ، نفس الغرض لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية كان لحماية مجرمي الحروب النووية ، و عمل قانوني لتكريس قاعدة الإفلات من العقاب ، وقد ظهر جليا ما حدث عقب إنشاء المحكمة الجنائية الدولية وردود الفعل الدولية على إنشائها ، وكذا آلية عملها ، وربطها بمجلس الأمن الدولي .

ويتجلى موضوع الدراسة أكثر إرتباطا بما عانته اليابان ، والجنوب الجزائري من ويلات بشاعة آثار إستعمال الأسلحة النووية ، خلال الحرب العالمية الثانية ، وما خلفته من دمار في اليابان ، على يد آلة الحرب الأمريكية ، وخلال الأعوام 1960 إلى 1968 ما خلفته التجارب النووية الفرنسية ، في الصحراء الجزائرية الكبرى جراء التجارب المتلاحقة خلال التسع سنوات من آثار مدمرة للبيئة الصحراوية [1]وقبله الجنس البشري ، فقد تعدت الآثار النووية التي لازالت تحصد آلاف الضحايا إلى يومنا هذا من تشوهات خلقية للأجنة والمواليد الجدد في مناطق رقان[2] و تمنراست جنوب الجزائر

الدول عليه بتاريخ 1957/07/29 ، هي وكالة مستقلة عن الامم المتحدة مقرها ، الوكالة في مدينة فينا ، يبلغ عدد اعضاؤها 140 دولة حسب احصائيات 2008/03/26 انضمت اليها الجزائر العام 1963

[1]– مقال يحي وناس . التفجيرات النووية الجزائرية في الصحراء الجزائرية .معالجة قانونية للآثار البيئية . مجلة العلوم القانونية العدد الثالث 3 جوان 2011 ..بحيث ان طلب توسيع النقاش حول التجارب النووية في الصحراء الجزائرية إلى الحق في الاطلاع على الارشيف الفرنسي المتعلق بالآثار التي خلفتها هذه التجارب . ومعالجة المواقع الملوثة بالإشعاعات . وإيجاد اليات تعويض عادلة ومنصفة ومبسطة من حيث الاجراءات .

[2] – مقال للأستاذ محمد المهدي بكراوي وانصاف بن عمران جامعة عباس لغرور خنشلة . البعد القانوني للآثار الصحية والبيئية للتجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية من منظور القانون الدولي الإنساني المنشور بمجلة دفاتر السياسة والقانون العدد الثامن جانفي 2013

حالات مأسوية لعائلات تعاني ويلات آثار الإنتشار النووي في تلك المناطق والتي باتت آثارها واضحة للعيان رغم مرور عقود من الزمن ، في ظل غياب قوة قانونية رادعة آنذاك وقوة قانونية ملزمة للفرنسيين للأعتراف بجرائمها النووية في الجنوب الجزائري وكذلك قوة قانونية تجبرها على تطهيرالمناطق النووية[1] التي عملت فيها لفترة الـــتسعة سنوات ، إضافة إلى تعويض ضحايا هذه الجرائم النووية التي لم تنته إلى يومنا هذا ، هذه القوة الإلزامية لتطبيق القانون الجنائي الدولي التي كرست مبدأ الإفلات من العقاب للجناة الفرنسيين [2]وكذا غياب العدالة الدولية التي تلزم الفرنسيين بالاعتراف بهذه الجرائم الفظيعة إلى يومنا هذا .

متابعة ورقابة كلا من اللجنة الدولية للصليب والهلال الأحمرين وكذا الوكالة الدولية لطاقة الذرية ، لنتائج إستعمال الأسلحة النووية والدعوات المتلاحقة للكف عن إستعمال هذه الأسلحة لم يلق صدى دولي خلال الحرب العالمية الثانية ولا خلال إستعمال الولايات المتحدة الأمريكية للأسلحة النووية النوعية عقب عملية إجتياح العراق الملف المغلق قانونيا لمتابعة الولايات المتحدة الأمريكية جنائيا على أستعمالها لسلاح النووي في العراق الأعوام 2003 إلى غاية تسليم السلطة للقيادة العراقية عقب الإطاحة بنظام صدام حسين ، إضافة إلى العقبات التي كانت ولازالت تميز عمل اللجنة الدولية للصليب والهلال الأحمر الدوليين في مناطق النزاع ، سيما في غزة ولبنان وسوريا والسودان خلال الأعوام 2011 إلى 2024.

---

[1]– الدكتور غيلاني السبتي و فيصل فتالة جامعة باتنة ، موضوع مقال مسؤولية الدولة الفرنسية في تنظيف الصحراء الجزائرية من الاشعاعات النووية التي خلفتها فرنسا الاستعمارية اثر تفجيرها للقنبلة النووية سنة 1960، وهذا من خلال مطالبة السلطات الفرنسية بتعويض المتضررين من هذه التفجيرات اسوة بالجنود الفرنسيين .مقال منشور بمجلة علوم الانسان والمجتمع

[2] – مقال للأستاذين ، تومي حمدون و فليج غزلان. مساءلة فرنسا دوليا عن مأساة الإنسانية لتجاربها النووية في رقان الجزائرية، مقال منشور بمجلة العلوم القانونية والاجتماعية .المجلد 7 العدد 3 السنة 2022 .

جانب أخر من إخفاق الوكالة الدولية لطاقة الذرية خلال مهامها فرض منطق القانون الذي انشئت من أجله وإصطدامها بالقوة النووية الدولية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، وفرنسا ، وبريطانيا وروسيا ، التي ترفض عمل لجان التفتيش بها وتفرض عملها على باقي القوى غير النووية أو التي كانت تسعى لإمتلاك الأسلحة النووية أو التي باشرت نشاطها النووي فعليا ، كإيران والكيان الصهيوني ، كوريا ، والعراق سابقا وجنوب إفريقيا سابقا ، جهود هذه الوكالة التي حادت عن مهامها وباشرت بإجراءات التوعية لأهمية الاستعمال النووي للأنشطة الطبية والزراعية بل الأنشطة العسكرية غير المشروعة لذرة والإنشطار النووي كسلاح عسكري ردعي مستقبلا .

القضاء الدولي ممثلا في محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية ، فرغم القرار الإستشاري لمحكمة العدل الدولية ، بشأن الأسلحة النووية والتهديد بإستعمالها الصادر العام 1996 ، إلا أنها لم تفصح عن جوهر المطلوب منها دوليا ، بحرمة استعمال الأسلحة النووية دوليا ، وهو القرار الذي يحسب لقوة الضغط الأمريكي والدول النووية الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية على محكمة العدل الدولية ، عن طريق مجلس الأمن الدولي ، لتواصل هذا الإجراء الدولي بفرض منطق القوة لا القانون على معاهدة أو اتفاقية إنشاء المحكمة الجنائية الدولية العام 1998 دخلت حيز النفاذ في 07/17 2002 لم يمنع القوة النووية من رفض الإعتراف بالمحكمة الجنائية الدولية ولا المواد التي تحكم عملها .

مواصلة المجتمع الدولي للبحث عن التزام قانوني وآلية قانونية دولية تلزم الدول النووية لإنهاء مسألة إستعمال أو التهديد بإستعمال أو امتلاك الأسلحة النووية ومنذ الإتفاقية الدولية لحظر الإنتشار النووي العام 1968 والتي سعت معها الدول النووية

لفرض منطقها إلا أنها انتهت في الأخير بدخول معاهدة حظر الأسلحة النووية[1] بتأريخ 2021/01/22 حيز النفاذ [2]، لتعيد من جديد النقاش حول أهمية القرار الإستشاري لمحكمة العدل الدولية التي حاولت المحكمة التخلص فقط من ضغط المجتمع الدولي والتهرب صراحة من تجريم الأسلحة النووية إمتلاكا وإستعمالا وتهديدا ، وبذلك فإن عمل المجتمع الدولي بات منحصرا في مدى تقدم الالتزام الدولي بحظر نهائي للأسلحة النووية خلال الفترة 2022 إلى 2025 وفق الخطة التي رسمتها اللجنة الدولية للصليب والهلال الأحمرين .

تكمن أهمية موضوع الدراسة بإعتبارها موضع الساعة وهي جانب مهم في دراسة الارتباطات المهمة والعديدة منها إنشاء الهيئات الدولية ،اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي ، محكمة العدل الدولية ، الوكالة الدولية لطاقة الذرية ، المحكمة الجنائية الدولية ، والتي تلتقى كلها تحت موضوع الدراسة في :

ظهور القانون الدولي الانساني منذ العام 1862 حتى أصبحت إتفاقياته كفرع من فروع القانون الدولي العام ، لذا فإن القانون الدولي الإنساني وما يرتبط به من فروع القانون الدولي العام ، إلى جانب التطرق إلى أهمية الأبعاد الإنسانية التي جاء

[1] – انظر اكثر موقع وإصدار اللجنة الدولية للصليب الاحمر ، واعتمدت المعاهدة في مؤتمر دبلوماسي للأمم المتحدة في 7 يوليو 2017 وفتح باب التوقيع عليها في 20 سبتمبر 2017 ودخلت المعاهدة حيز النفاذ في 22 يناير 2021 بعد ان اودع صك المصادقة الخمسون في 24 اكتوبر 2020 .

[2]– انظر اكثر بنود معاهدة العام 2017 بشان حظر الأسلحة النووية ، الصادر عن تقرير لقسم الخدمات الاستشارية في القانون الدولي الانساني ، عن اللجنة الدولية للصليب الاحمر ، لتتوج بذلك محطة نهاية للنزاع القانون الذي فشلت محكمة العدل الدولية العام 1996 بشان القرار الاستشاري حول التهديد باستخدام الأسلحة النووية

المعاهدة تعد اول اتفاق متعدد الاطراف يطبق عالميا ويحظر الأسلحة النووية حظرا شاملا ، كما تتضمن المعاهدة احكاما خاصة تتعلق بالمساعدة في معالجة العواقب الإنسانية المترتبة على استخدام الأسلحة النووية وتجريبها ، وتكمل المعاهدة الاتفاقات الدولية القائمة بشان الأسلحة النووية لاسيما معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل لتجارب النووية والمعاهدات الاقليمية المنشئة لمنطق خالية من الأسلحة النووية .

بها القانون الدولي الإنساني من مبادئ ، وفرض التزامات دولية على أطراف النزاع المسلح الدولي وغير الدولي في تطبيق قواعد وأحكام الحماية للفرد والمجتمع والتطبيق الفعلي لقواعد وإتفاقيات المعاهدات الدولية لإتفاقيات جنيف الأربع للعام 1949 والبروتوكولات الملحقة بها للعام 1977 والتعديلات التي ميزتها للعام 2005

ظهور وإنتشار الأسلحة النووية منذ العام 1945 واستعمالها الأول العام 1945 ضد اليابان ، والتجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية الكبرى الأعوام 1962 إلى 1968، والتسابق نحو امتلاك الأسلحة النووية الأعوام 1945 إلى يومنا هذا مع الكشف عن إمتلاك دول خارج النادي النووي للأسلحة النووية ، كويا ، الهند باكستان ، والكيان الصهيوني.

إنشاء الوكالة الدولية لطاقة الذرية العام 1952 ، كجهة رقابة دولية لإستعمالات القوة النووية والذرة للأغراض السلمية ومدى نحاجها في عملها بمقتضى القوانين الملزمة لها وللدول الأعضاء .

الأجهزة القضائية الدولية محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية محكمة العدل الدولية التي أنشئت العام 1945 ، وكذا المحكمة الجنائية الدولية العام 1998 والتي دخلت حيز النفاذ العام 2002 ، ومدى فاعلية الأجهزة القضائية الدولية في الحد من إنتشار أو إستعمال الأسلحة النووية .

وبناء على ما سبق وبالنظر للجهات المرتبطة بموضوع الدراسة وأهميتها ، ورغبة من الباحث في التفصيل أكثر في جوانب ومتعلقات الدراسة التي تداخلت فيها كل هذه الهيئات والمؤسسات الدولية ذات العلاقة بموضوع الدراسة والبحث ، فإن الباحث يجد نفسه للإحاطة أكثر بموضوع البحث أمام الإشكالية التالية **(ما مدى فاعلية القانون الدولي الإنساني في الحد من الأسلحة النووية . ؟)**

وللإجابة على هذه الإشكالية سنحاول الإحاطة بموضوع الدراسة للوقوف على التحديات والتعهدات الدولية الملزمة لتطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني في ظل الإنتشار الكبير للأسلحة النووية وتنوعها ، ثم الوقوف على هيئات الرقابة الدولية لمنع إنتشار أو إستعمال أو التهديد بإستعمال الأسلحة النووية ، إلى جانب أهمية تواجد المؤسسات القضائية الدولية للحد من الأسلحة النووية ، إمتلاكا وتطويرا . وتهديدا وإستعمالا.في ظل الترسانة القانونية التي تضم المعاهدات الدولية ، والقوانين والأعراف الدولية لأنسنة و أخلقة الحروب المسلحة التي تستعمل فيها أكثر الأسلحة فتكا ، للحفاظ على النسل البشري من الفناء .

ولمعالجة الموضوع المرتبط بالدراسة إرتأينا الإعتماد على مناهج البحث التالية المنهج التحليلي والتاريخي والمقارن في مواضع أخرى لضرورة الدراسة وما يرتبط فيها من أحداث ، على إعتبار أنهما أقرب المناهج وأشملها في الدراسات القانونية التي تعتمد على التحليل القانوني لمختلف المواثيق الدولية من معاهدات وإتفاقيات وأحيانا أخرى قوانين دولية داخلية ، إلى جانب تحليلها ، يظهر ذلك في المنهج التحليلي الذي تم إستخدامه ضمن البحث للتطرق إلى مختلف متعلقات الموضوع من خلال التعرض لتأصيل الأحداث المرتبطة ببداية عمل الآليات الدولية لتطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني ، إلى جانب التطرق إلى آليات عمل الجهات القضائية والرقابية الدولية، كما تم التطرق كذلك إلى التعرض أكثر إلى نوعية الأسلحة النووية ومخاطرها، وضبط الآليات القانونية التي تنظمها ، ومدى فاعلية هذه الأجهزة الرقابية والقضائية في ضبط الأسلحة النووية وعلاقتها بقواعد القانون الدولي الإنساني وآليات عمله ، وكذا وتحديد الواقع الدولي المرتبط بنشاطه العسكري النووي في النزاعات المسلحة الدولية .

من جهة أخرى فإن المنهج التحليلي يظهر أكثر في الإعتماد عليه في الدراسة لا يقل أهمية عن المنهج التاريخي على إعتبار أن الدراسات القانونية هي الأكثر إعتمادا

على المنهج التحليلي المرتبط أساسا بتحليل مضمون نصوص المعاهدات الدولية وكذا النصوص القانونية ، التي لها إرتباط وثيق بموضوع الدراسة ، والوقوف أكثر على أهمية التقييم لأداء المؤسسات والهيئات الرقابية لتطبيق القانون الدولي الإنساني وما يعترضها من قصور وفشل في مواجهة تحديدات إستعمال الأسلحة النووية .

إستخدام المنهج المقارن فيما إرتبط بالتطرق إلى المواقف المتباينة من تطبيق القانون الدولي الإنساني سواء أمام أجهزة الرقابة الدولية أو أمام أجهزة القضاء الدولي وما تعلق منها باليات تطبيق نصوص القانون الدولي الإنساني وإرتباطها بالأسلحة النووية.

إن موضوع دراستنا المتعلقة والموسومة بموقف القانون الدولي الإنساني من الأسلحة النووية ، موضوع واسع ومتشعب كونه يرتبط بشق قانوني ، يتضمن الآليات والقواعد التي تنظم القانون الدولي الإنساني وكذا الاتفاقيات التي تضبط الأسلحة النووية، مع إبراز أهمية ودور الوكالة الدولية للطاقة الذرية كضمانة لمراقبة نشاط التكنولوجيا النووية ، إلى جانب متابعة عمل اللجنة الدولية للصليب والهلال الأحمرين مع إرتباط الموضوع بالهيئات القضائية الدولية لمتابعة مدى قانونية هذا النوع من الأسلحة غير التقليدية ، وإمكانية متابعة منتهكي القانون الدولي الإنساني جراء مخالفة القواعد القانونية الدولية ، سيما منها القانون الدولي الإنساني موضوع الدراسة

وعليه فقد حاولنا قدر الإمكان ، ربط مختلف النقاط ذات الإرتباط القانوني الإجرائي أو الموضوعي مع مختلف المواضيع ذات الصلة بالدراسة للخروج بموضوع يحقق أهداف وأهمية موضوع البحث الذي ستتم معالجته من خلال خطة مكونة من بابين وفصلين لكل باب مبحثين ومطلبين : في **الباب الأول** سنتناول موضوع تحديات تطبيق القانون الدولي الإنساني في مواجهة الأسلحة النووية والذي بدوره قسمناه إلى

فصلين ، **الفصل الأول** التعهدات الدولية الملزمة لتطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني و **الفصل الثاني** النزاع المسلح النووي من منظور القانون الدولي الإنساني .

أما **الباب الثاني** تناولنا الإختصاص القضائي وهيئات الرقابية الدوليين على الأسلحة النووية والذي تم تقسيمه كذلك إلى فصلين ، **الفصل الأول** دور القضاء الدولي في متابعة تجريم الأسلحة النووية و**الفصل الثاني** دور هيئات الرقابة الدولية لمتابعة حظر الأسلحة النووية .

الباب الأول

تحديات تطبيق القانون الدولي الإنساني في مواجهة الأسلحة النووية

الباب الأول

تحديات تطبيق القانون الدولي الإنساني في مواجهة الأسلحة النووية

سعت اللجنة الدولية للصليب الأحمر منذ نشأتها في مقدمة الحركات المطالبة بمراعاة تطبيق المبادئ الإنسانية في كل مراحل النزاعات المسلحة وتغليب الضمير الإنساني بعد الذي حدث في معركة " سولفرينو " من مشاهد مؤلمة لعدد الجثث والضحايا التي انتشرت في ساحة المعارك الدامية في اوروبا .

فكان نتاج ذلك ترتيبات عرفية وقوانين متتابعة لرسم معالم القانون الدولي الإنساني الذي سيكون له تحدى أخر لتعزيز قوته في ألسنة الحروب والنزاعات المسلحة تحديدا النزاعات الدولية التي استعملت فيها الأسلحة النووية أو التجارب النووية .

جهود وإن كانت بدايتها فكرة ، ارتسمت في ذهن رجل الأعمال السويسري " هنري دونان " إلا أنها اصبحت معلما قانونيا يتعهد بتوجيه كل الدول دون استثناء للوقوف في مواجهة تحديات تطبيق مبادئ ، وأعراف الحروب البرية والبحرية والجوية وما ينتج عنها من آثار ومجازر بشرية شنيعة تسيء للإنسانية على مدار قرون .

تحديات قانونية تجلت صورتها في مواثيق دولية شعر المجتمع الدولي بإلزاميتها للحفاظ على الكائن البشري ومن بعده البيئة التي يعيش فيها . فكانت منطق لتجسيد الزامية تطبيق قواعد القانون الدولي الانساني في مواجهة الأسلحة المستعملة في الحروب عموما والأسلحة النووية تحديدا .

الفصل الأول

التعهدات الدولية الملزمة لتطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني

التقييد بالالتزامات الدولية للقواعد القانونية الدولية للقانون الدولي الإنساني لمباشرتها تتحدد مبدئيا بالتعرف أكثر على ، مفهوم القانون الدولي الانساني ، وأهم قواعده والتزاماته ، إلى جانب التعهدات القانونية الملزمة للدول لضمان تطبيقها على النحو الجدي دون تحيز او محاباة بين طرفي النزاع الدولي .

مراعاة ألسنة الحرب و وضع الحياة البشرية محل إهتمام أولى من إنهاء وإفناء الجنس البشري ، تحت مفهوم الانتصار العسكري ، وتحديد أهداف النزاعات المسلحة الدولية وفق مقتضيات الحروب بين جماعتين متكافئتين دون المساس بحرمة الأفراد من مسلحين أو جرحي أو حتى ضحايا وجدوا أنفسهم في دائرة معارك لا صلة لهم بها، الا أنه صادف وجوده قوة عسكرية مسلحة في الطرف الأخر .

المبحث الأول

مفهوم القانون الدولي الإنساني

يشمل القانون الدولي الإنساني ، باعتباره القواعد الدولية التي تخفف من الآلام أثناء النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية ، فقانون جنيف الذي يعني بحماية ومساعدة الضحايا المقاتلين ، الذين لا يشاركون في العمليات العسكرية (الجرحى والمرضى والغرقى و القتلى) ومصدره اتفاقيات جنيف الاربع ، وقانون لاهاي الذي ينظم سير العمليات الحربية ، ومصدره القانون العرفي والاتفاقيات لاهاي للعام 1907 وبروتوكول جنيف للعام 1925 واتفاقيات الامم المتحدة الخاصة بالأسلحة التقليدية والمشاركة في البروتوكولين الاضافيين جنيف للعام 1977[1]

تختلف التعاريف ، والإتجاهات القانونية والإنسانية إلى وضع حزمة من المفاهيم حول المصطلحات القانونية ، التي تعلقت أساسا بموضوع القانون الدولي الإنساني ، فقد إختلفت التعريفات والمفاهيم المرتبطة به ، إتجه بعض الفقهاء إلى أن اللبنة الأولى التي عرف فيها القانون الدولي الإنساني جاءت على يد رجل الأعمال ، "هنري دونان"[2] والذي يعود اليه الفضل في إنشاء الصليب الأحمر الدولي ، فقد اقر"هنري دونان " بعد معركة سولفرينو في مقاطعة لومبارديا العام 1859 عندما انتصرت قوات فرنسا وسردينيا على النمساويين وبقيت أرض المعركة تعج بالقتلى والجرحى ممن ملأت بهم ولم يجدوا النجدة ولا الإسعاف ولا المعالجة ، ما دعا " دونان " هنري دونان هو رجل أعمال سويسري قائلا : " تصادف وإن كان على مقربة من مسرح القتال ، تأثر لما رآه من عدد كبير من الرجال الجرحى ، لعدم موجود الرعاية الطبية " نظم بعدها

[1] – جمال مولاي .الأسلحة النووية بين القواعد الحمائية في القانون الدولي والهيمنة في العلاقات الدولية .مجمع الاطرش لنشر. تونس .2022. ط 1 ص 123

[2]– محمد شريف بسيوني . الجرائم ضد الإنسانية في القانون الجنائي الدولي . القاهرة ..2003. ص 19

دونان جماعة أطلق عليها إسم .الإغاثة الطبية في ميدان القتال ، ونشر كتابا اسماه " ذكريات سولفرينو " العام 1862 واقترح إنشاء هيئة إغاثة تطوعية ، لمعاونة الجرحى في ميدان القتال وعقد اتفاقية دولية ، للمعاملة الإنسانية للمرضى وجرحى الحرب ، إنتهى إقتراحه بإبرام إتفاقية جنيف لتحسين أوضاع جرحى الجيوش في الميدان " الرجال والنساء لنجدة ومساعدة ضحايا الحرب دون النظر إلى جنسيتهم ،وقام بنشر هذا الإعلان في كتابه " تذكار سولفرينو"وفي العام 1862 أحدث النداء حركة عظيمة في وطنه سويسرا وباقي الدول الإوروبية ، فقد كان هذا النداء وهذه الالتفاتة لأحداث المعركة الفضل في البحث لتأسيس حركة الصليب الأحمر الدولي في بروز اتفاقيات جنيف إلى الوجود وتفعل وجودها بالنفاذ[1] .

المطلب الأول : تعريف القانون الدولي الإنساني وخصائصه

بين مصطلحي التداول السابقين لتعريف القانون الدولي الإنساني تم التعرف على توجهات العمل الإنساني في مصطلحي قانون الحرب وقانون النزاعات المسلحة ليرتسم في النهاية مصلح وتعريف شامل للقانون الدولي الإنساني .

الفرع الأول : تعريف القانون الدولي الإنساني .

يعرف القانون الدولي الإنساني ، بأنه مجموعة من القواعد الاتفاقية أو العرفية المنشأة التي تستهدف على وجه التحديد تسوية المشكلات الإنسانية المترتبة مباشرة على النزاعات المسلحة الدولية أو الداخلية ، الحروب الأهلية أو النزاعات الإقليمية ، التي لأسباب إنسانية حق أطراف النزاع في استخدام سبل و وسائل الحرب محل

[1]– عصام عبد الفتاح مطر .القانون الدولي الانساني .2011 .دار الجامعة الجديدة .الاسكندرية .مصر .ص 13

اختيارها والتي تحمى الممتلكات والأشخاص المتضررين أو المحتمل تضررهم من النزاع [1].

القانون الدولي الإنساني كمفهوم قانوني وقواعد قانونية تهدف إلى تطبيق أليات ومبادئ سير العمليات المسلحة ، لم يكن معروفا قبل تبنيه واعتماده كمفهوم قانوني محدد للإجراءات المتعلقة بضبط سير العمليات العسكرية والنزاعات المسلحة لحماية فئات محددة من الاستهداف والقتل العشوائي خلال الحروب المعلنة وغير المعلنة ، بل ظهر في سبعينيات القرن الماضي وارتبط بالمفاوضات التي تمت بجنيف العاصمة السويسرية في الفترة مابين 1974 إلى 1977 [2].

وقد سبق تحديد تعريف القانون الدولي الإنساني في الظهور و التداول القانوني ، ليظهر كفرع مستقل من فروع القانون الدولي العام كما هو عليه اليوم المتمثلان في مفهومي وتعريفي قانون الحرب و قانون النزاعات المسلحة.

القانون الدولي الإنساني ، هو مجموعة المبادئ والقواعد المتفق عليها دوليا والتي تهدف إلى الحد من استخدام العنف ، في وقت النزاعات المسلحة ، لحماية الأفراد المشتركين في العمليات الحربية ، أو الذين توقفوا عن المشاركة فيها والجرحى والمصابين والأسرى والمدنيين وكذلك عن طريق جعل العنف في المعارك العسكرية مقتصرا على تلك الأعمال الضرورية لتحقيق الهدف العسكري [3].

مصطلح القانون الدولي الإنساني ظهر في العاصمة الايرانية طهران ، العام 1908 في مؤتمر طهران ، فشاع هذا المصطلح في كل المؤلفات والمحافل الدولية

---

[1]– مأيا الدباس.جاسم ذكريا. القانون الدولي الانساني.منشورات الجامعة الافتراضية السورية .السنة 2018 .ص 8

[2] – نغم اسحاق زيا . القانون الدولي الانساني والقانون الدولي لحقوق الانسان.دار المطبوعات الجامعية .الاسكندرية مصر. 2009ص 18

[3]– محمد نور فرحات .تاريخ القانون الدولي الانساني والقانون الدولي لحقوق الانسان . دراسات في القانون الدولي الانساني .تقديم مفيدة شهاب .دار المستقبل العربي .القاهرة 2000 .ص 84

والمؤتمرات الدولية ومنذ المؤتمر الدبلوماسي في العاصمة السويسرية جنيف العام 1974 -1977 [1].

ويعرف القانون الدولي الإنساني على اعتباره على أنه فرع من فروع القانون الدولي العام المطبق في النزاعات المسلحة والمتضمن لمجموعة ، من المبادئ والقواعد العرفية والتعاقدية التي يخضع لها سلوك المتحاربين المشتبكين في نزاع مسلح عند مباشرتهم لحقوقهم و واجباتهم المحددة في مناطق النزاع المسلح و المعروفة في أن هذه القواعد المتعلقة بسير العمليات العدائية و كذا الحماية الواجب تطبيقها على الفئات المشمولة بالحماية بمقتضى القانون الدولي الإنساني وكذا الإطراف المتصارعة ، التي تحد من حقهم في اختيار وسائل وأساليب الحرب ، وتستهدف بنوع خاص ، ولاعتبارات انسانية حماية ضحايا النزاعات المسلحة دولية كانت أم غير دولية ، وهم المقاتلين العاجزين عن القتال الذين لفظتهم المعركة والأشخاص غير المقاتلين وهم المدنيين غير المشتركين في القتال أصلا فتنأى بهم كما تنأى ببعض الممتلكات والأعيان ، التي لا صلة لها بالمعركة من أن يكونوا أو تكون هدفا للقتال ، أو موضوعا لأية معاملة غير إنسانية من جراء العمليات العدائية[2] .

أن التعريف الذي إتفق عليه الفقهاء[3] على التعريف الموسع للقانون الدولي الإنساني العرفي ولإتفاقي ، إذ عرفه الفقيه عبد الوهاب بياض [4] " بأنه " مجموعة القواعد القانونية الدولية الإنسانية العرفية أو الاتفاقية والتي توضع لمواجهة المشكلات الإنسانية الناجمة مباشرة عن النزاعات المسلحة ، وهذه القواعد تحدد الأسباب الإنسانية

[1]- احمد سي على .دراسات في القانون الدولي الانساني .دار الاكاديمية للنشر والتوزيع .الجزائر .2011 .ط 1 . ص 33

[2]- العنكبي نزار .القانون الدولي الانساني . دار وائل لنشر. عمان .2010 .ص 53

[3]- عبد الوهاب بياض و جان بيكته وميشال بيلونجي . مرجع سابق.

[4]- عبد الوهاب بياض.انظر اكثر العنكبي نزار .القانون الدولي الانساني.دار وائل لنشر.عمان .2010 .ص 53

حق أطراف النزاع في اختيار طرق القتال و وسائله ، وهدف هذه القواعد حماية الأشخاص والأموال التي يمكن أن تتعرض للإصابة جراء النزاع المسلح[1].

فقد أطلق عليه عدة تعاريف ومصطلاحات هي " قانون الحرب " و " القواعد المطبقة أثناء النزاعات المسلحة " أو " القانون الانساني " إلا ان اسم القانون الدولي الانساني ، أصبح أكثر شيوعا[2] .

وقد عرفه الفقيه ميشال بيلونجي [3] " إن القانون الدولي اللإنساني في معناه الواسع بأنه مجموعة القواعد القانونية التي تقرر. على مستوى الدولي ، لحماية الإنسان أوقات الأزمات وتعتبر الأزمات أساسا لوضع هذا القانون موضع التطبيق ويقصد بها الحروب الدولية والكوارث الصناعية . في حين يعرف القانون الدولي الإنساني في معناه المختصر وفق تعريف قانون الحروب المصطلح التقليدي قبل اعتماد مفهوم أشمل للقانون الدولي الإنساني بأنه " مجموعة قواعد قانون الحرب " [4].

ويعرف أيضا : " على أنه مجموعة من القواعد والالتزامات الدولية التي صاغتها الاتفاقيات الدولية في زمن الحروب والنزاعات المسلحة التي لم تكن تأبه لحياة البشر سيما الجرحى أو الغرقى أو غير المقاتلين والمشاركين في الأعمال المسلحة " و " القواعد العرفية المتبعة بين أطراف النزاع التي تطبق في زمن النزاعات المسلحة " وفق لتعريف قانون الحرب وتهدف هذه القواعد إلى حماية الأشخاص الذين لا

---

[1]– جان بيكته. القانون الدولي الانساني.إعداد مجموعة من المختصين والخبراء.دار المستقبل العربي.القاهرة 2002 . ط 1 .ص 35

[2]– خليل احمد العبيدي.حماية المدنيين اثناء النزاعات المسلحة الدولية في القانون الدولي الإنساني.جامعة سانت كلمنتس نينوى .العراق .2008.

[3]– خليل احمد العبيدي . نفس المرجع.

[4]– لويز دوسوا ليكبيك .القانون الدولي الإنساني وفتوى محكمة العدل الدولية بشان مشروعية التهديد بالأسلحة النووية اواستخدامها.المجلة الدولية لصليب الأحمر العدد 316. منشورة بتاريخ 1997/02/28 ص 35.36.55

يشاركون في الأعمال العدائية ، مثل المدنيين و أفراد الخدمات الطبية أو الذين توقفت مشاركتهم في الأعمال العدائية ، كالجرحى والأسرى والمرضى والغرقى ، كما يشمل التعريف القواعد القانونية التي تحمى الأعيان والأموال التي ليس لها علاقة بالعمليات العسكرية ، كالأعيان المدنية والثقافية والدينية كما تهدف قواعده إلى تقييد حق أطراف النزاع باستخدام ما يحلو لهم من أساليب و وسائل القتال وذلك لأسباب إنسانية[1] .

على اعتبار أن هذه القواعد القانونية كانت تفرض لتحديد العلاقة بين المتحاربين والأشخاص المحايدين ،غير المشاركين في هذه النزاعات المسلحة و هي " الالتزام بمجموعة من القواعد والقوانين العرفية المتعارف عليه في شكل مبادئ أخلاقية ملزمة للمتحاربين بعدم التعرض إلى غير المشاركين في هذا النزاع المسلح وكذا القواعد المكتوبة التي جاءت بها النصوص القانونية في شكل قواعد منظمة لطرفي النزاع بتحديد الفئات المستهدفة أو المقاتلين عن غيرهم من الأفراد في النزاع المسلح ممن وجدوا في مناطق النزاع دون مشاركة فيه و التي تهدف إلى حمايتهم كأشخاص متضررين من جراء النزاعات المسلحة أو الحروب لم يكونوا طرفا فعليا فيه " ضحايا " لما ينجر عن تلك النزاعات من الالم وأضرار تمس بالنفس البشرية ، إضافة إلى الممتلكات التي ليس لها علاقة بهذه النزاعات أو الحروب والتي ليس لها علاقة مباشرة بالعمليات التي تحدث عسكريا[2] .

وقد كان يطلق مصطلح القانون الدولي الانساني " على الفرع الأهم من القانون الدولي العام الذي يستوحي الشعور الأنساني ويركز على حماية الفرد" [3] .

---

[1]– حسن نبيل محمود .المفاهيم الاساسية لحقوق الانسان والقانون الدولي الانساني والعلاقة بينهما .دون الطبعة ولا دار النشر –القاهرة 2008. ص 74

[2]– لجنة الصليب الاحمر . سلسلة القانون الدولي الإنساني رقم 12 .دليلك في القانو ن الدولي الإنساني .سؤال جواب 2008

[3]– عصام عبد الفتاح مطر . القانون الدولي الإنساني .دار الجامعة الجديدة .الإسكندرية .2011 .ص 14

ويتكون القانون الدولي الإنساني بمعناه الواسع من جميع الاحكام القانونية الدولية سواء التشريعات أو القوانين العامة التي تكفل احترام الفرد وتعزز رفاهيته ويتكون القانون الإنساني من فرعين : قانون الحرب وحقوق الانسان [1].

وقد عرفته الأستاذة الباحثة في القانون الدولي الانسانيماريا تيرزا دوتلي [2] " بأنه مجمل القواعد القانونية التي تكون الدول ملزمة باحترامها والتي تستهدف توفير الحماية لضحايا النزاعات المسلحة الدولية منها وغير الدولية " [3].

ويعرف الباحث عامرزمالي [4] " بأنه ذلك الفرع من فروع القانون الدولي العام الذي تهدف قواعده العرفية والمكتوبة إلى حماية الأشخاص المتضررين في النزاع مسلح بما نتج عن ذلك النزاع من الألم ، كما تهدف إلى حماية الأموال التي ليست لها علاقة مباشرة بالعمليات العسكرية " [5].

و جاء في دليل " سان ريمون " للعام 1994 القانون الدولي الإنساني بأنه القواعد الدولية التي وضعتها المعاهدات أو الأعراف ، وتحدد حق أطراف أي نزاع في

---

[1]– جان بيكته .القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة .لجنة الصليب الأحمر .ص 16

[2]– مارية تيريزا دوتلي . التدابير الوطنية اللازمة في تنفيذ القانون الدولي الإنساني .تقديم مفيدة شهاب .دراسات في القانون الدولي الإنساني . دار المستقبل العربية .القاهرة 2000 .ص 543

[3]– ماريرا تيريزا دوتلي .نفس المرجع .ص 543

[4]– عامر زمالي ،باحث في القانون ومامي درس القانون في كلية الاقتصاد والحقوق بتونس ، تحصل علىالدكتوراه في القانون من كلية الحقوق في جنيف ،عضو الدائرة القانونية للجنة الدولية للصليب الأحمر للفترة (1990–1995) أخر مهامه استشاري العالم بمكتب اللجنة الدولية للصليب الاحمر في عمان الفترة (2005–2013) موقع :dhv jhvdo hg iqpai.hypothese.org/3621، 18/05/2025 على الساعة 09:15

[5]– عامر الزمالي. مدخل إلى القانون الدولي الانساني .منشورات المعهد العربي لحقوق الانسان .1993 .ط1 ص7

إختيار وسائل أو أساليب الحرب ، أو تحمي الدول غير الأطراف في النزاع أو الأعيان والأشخاص الذين يتأثرون أو من المحتمل أن يتأثروا من النزاع [1] .

وإن مصطلحات ، قانون الحرب ، وقانون النزاعات المسلحة ، و القانون الدولي الإنساني ، مترادفة في المعنى فالمصطلح التقليدي الذي كان سائدا حتى إبرام ميثاق الأمم المتحدة كان ، قانون الحرب ، ولما أصبحت الحرب غير مشروعة وفقا لميثاق الأمم المتحدة شاع استخدام مصطلح قانون النزاعات المسلحة ، ثم وفي بداية السبعينيات تأثر هذا القانون بحركة حقوق الإنسان على الصعيد الدولي ، خاصة في أعقاب مؤتمر طهران العام 1968 وشاع استخدام مصطلح القانون الدولي الإنساني [2].

فالقانون الدولي الإنساني يطلق على عليه أيضا " قانون الحرب " و " قانون النزاعات المسلحة " و لكن الأغلبية يستعملون مصطلح "القانون الدولي الإنساني " أو القانون الإنساني[3].

أولا : قانون الحرب

من التعاريف التي تعود إلى مصطلح قانون الحرب نجد منها تعريف أحد الفقيه الفرنسي ديليز لويس " على أنه مجموعة من المبادئ والقواعد القانونية التي تضبط العلاقة بين المتحاربين والأشخاص المحايدين "[4].

---

[1] – د ليل سان ريمون بشان القانون الدولي المطبق في النزاعات المسلحة في البحار – اعده عدد من القانونيين الدوليين والخبراء البحريين الذين دعاهم المعهد الدولي للقانون الانساني للاجتماع ، وقد اعتمد النص في يونيو / حزيران 1994 . اللجنة الدولية لصليب الاحمر – العدد 309 31. 12.1994

– htpp/ www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/5qzknh.htm – –

[2]– شريف علتم . مدلول القانون الدولي الانساني وتطوره التاريخي . محاضرات في القانون الدولي الانساني . اللجنة الدولية لصليب الحمر .القاهرة .السنة 2001 –ص 10

[3]– اللجنة الدولية لصليب الاحمر الدولي –القانون الدولي الانساني .اجابات على اسئلتك .ديسمبر 2014 .ص 5 file// c/users/pc/downloads/icrc_004_0703.pdf–

[4] –LOUIS DELBEZ .les principes généraux des droit international public .troisième édition .paris.1964.p507

في تطور مهم لقانون الحرب ، جاءت لاحقا تعليمات " ليبر " أو ما يعرف " بشرعة ليبر " وهي التعليمات التي أصدرها أحد الرؤساء الأمريكيين حينها [1] ليحدد فيها للقوات الفيدرالية الحكومية كيف تتصرف أثناء الحرب وأطلق عليها اسم تعليمات ليبر نسبة إلى الفقيه الأمريكي من أصل الماني " فرانسيس ليبر " الذي صاغها .

ليقوم الرئيس الأمريكي [2]بالمصادقة عليها ، فقد أصبحت تعليمات ليبر لاحقا نموذجا مطلوب في الأعراف والقوانين الدولية بخصوص الحرب ، وهي تتحدث عن القانون العسكري للقوات والقضاء العسكري ، لمحاكمة المخالفين ، ومعاملة الجواسيس أثناء الحرب وكيفية معاملة أسرى الحرب ، وتركزت كل هذه التعليمات على البعد الإنساني الواجب مراعاته أثناء الحرب و المعاملة الأخلاقية التي على المقاتلين ابداؤها نحو السكان في المناطق التي يحتلونها فقد منعت هذه اللائحة القانونية الأولى من نوعها التي منعت قتل الأسرى إلا عند الضرورة القصوى [3].

وحسب التعريف [4] " قانون الحرب هو مجمل القواعد التي تلتزم بها الأطـــراف المتنازعة وبالرغم من أن الحرب كما هي المبدأ نظام للقوة "

ويعرفها أخر [5]" بأنها مجمل القواعد القانونية التي تنظم العلاقات بين الـــدول المتنازعة من جهة والدول المحايدة من جهة أخرى[1].

---

[1]- لينكولن اثناء الحرب العالمية الأهلية في الولايات المتحدة الامريكية

[2]- الرئيس الامريكي لينكولن . ابراهم لينكولن الرئيس السادس عشر للولايات المتحدة الأمريكية ولد في مدينة هود جنفيل كنتاكي في 12 فبراير 1809 ،محامي وسياسي أمريكي توفي في 15افريل 1865 .
Battlefields.org/bio الموقع تاريخ الزيارة 2025/05/18 على الساعة 09:25

[3]- نصار وليم نجيب.مفهوم الجرائم ضد الإنسانية في القانون الدولي .مركز الدراسات الوحدة العربية .2014 ط.2 ص 42

[4]- تعريف الفقيه في القانون الدولي الانساني ، الفقيه ،تاوبي

[5]- تعريف الفقيه في القانون الدولي الانساني . الاستاذ ، بيرازيتش

القانون الدولي الإنساني هو جزء من قانون الحرب ، القانون المتعلق بالكيفية التي يمكن بها استخدام القوة الذي يجب التمييز بينه وبين القانون بشأن مشروعية استخدام القوة واستخدام القوة محظور بموجب ميثاق الأمم المتحدة [2].

بعد ظهور هيئة الأمم المتحدة ، إلى الوجود عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت عديد المفاهيم ، والمصطلحات تتغير في التعاريف والقوانين من بينها ، مصطلح الحرب الذي تغير بعد ، منع ميثاق هيئة الأمم المتحدة من استعمال المصطلح ، الذي يرتبط مع مصطلح القوة ، ذات المصطلح كذلك تغير ، كون القوة لم تعد مصطلح يستعمل أو يتم تداوله بين الدول التي أصبحت تبحث عن الاستقرار والسلام ، كمبدأ لتعايش السلمي بدل منطق القوة الذي لزم الحياة السياسية والعلاقة بين الدول .مصلح الحرب اختفى مع مصطلح القوة [3].

حتى أن مصطلح الحرب بمفهومه التقليدي لم يعد يفي بالغرض إلا أنه محصور في حالة الحرب التي تقوم من خلال إعلان تصدره الدولة التي تنشبها و لدوله التى تكون بصدد حالة حرب .

ثانيا : قانون النزاعات المسلحة .

تطور قانون النزاعات المسلحة ليظهر معه مصطلح القانون الدولي الإنساني الذي يعود الفضل في ظهوره للفقيه " ماكس هوبر" وقد ورد هذا المصطلح في

---

[1]– إسماعيل عبد الرحمن .الأسس الاولية للقانون الدولي الإنساني .مقال في القانون الدولي الإنساني دليل للتطبيق على الصعيد الوطني .بعثة لجنة الصليب الأحمر بالقاهرة .ط 3 القاهرة 2006. ص 18

[2]– الأمم المتحدة .الحماية القانونية لحقوق الإنسان في النزاع المسلح .إصدار هيئة الأمم المتحدة . منشورات الأمم المتحدة 2011 ص 10

[3]– المادة 2 الفقرة 4 من ميثاق هيئة الأمم المتحدة تم التوقيع عليه بتاريخ 1945/06/26 بسان فرنسيسكو ودخل حيز النفاذ في أكتوبر 24 – اكتوبر 1945 ، موقع هيئة الأمم المتحدة تمت الزيارة بتاريخ 2024/07/17 http// hrlibrary.umn.edu/arab/a001.html

المؤتمر بجنيف العام 1974[1] ، كبديل مصطلح " لقانون الحرب " الذي تم حظره من قاموس المجتمع الدولي ، قامت هيئة الأمم المتحدة مؤقتا لاستبداله بمصـــطلح قـــانون النزاعات المسلحة .

حيث لم يعتمد المصطلح ولم يعمر طويلا ولم يتم التطرق إليه في مواضيع الاتفاقيات الدولية كثيرا فقد أورد أحد الباحثين [2] تعريفا له على اعتباره .صراع مسلح بين الدول بقصد فرض وجهة نظر سياسية وفقا للوسائل المنظمة في القانون الدولي ويكون بهدف تحقيق مصالح مادية أو معنوية.

فقد كتب سيمون جان بيكته [3]" في إحدى مقالاته " أن قانون النزاعات المسلحة قد كان من إنتاج اتفاقية جنيف الأولى التي أبرمت العـــام 1864 ، فـــالقول أن قـــانون جنيف هو فرع من فروع حقوق الإنسان ما هو إلا قلب للأوضاع ، والفكرة لم تظهـــر إلا في المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان في طهران العام 1968 [4] .

الفرع الثاني : خصائص القانون الدولي الإنساني

أولا : القانون الدولي الإنساني يطبق أثناء النزاعات المسلحة .

---

[1]– غازي فاروق.التوافق بين القانون الإسلامي والقانون الدولي الإنساني .مقال . مجلة العلوم السياسية والقانون .برلين المانيا العدد 21 مارس 2020 المجلد 04 ص 181

[2]– محمد بشير الشافعي. أحد رواد القانون الدولي العام في مصر بجامعة المنصورة ، حصل على الدكتوراه في القانون الدولي العام عام 1963 حصل على الليسانس في الحقوق العام 1955 توفي في 2024/10/12 ، الموقع https://www.ghabnews.net/?p=56826 تاريخ زيارة الموقع 2025/05/18 على الساعة 30/09

[3]– جان بيكته ، سيمون جان بيكته ، ممارس قانون سويسري وحاصل على الدكتوراه الفخرية مع معرفة بالقانون الإنساني الدولي ، نائب رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي ، أحد الحقوقيين الذين صاغوا اتفاقيات جنيف العام 1949 لحماية ضحايا الحروب ، صاحب إقتراح المبادئ السبعة الأساسية للحركة الدولية للصليب الأحمر التي اعتمدت في فينا العام 1965 ، منها الإنسانية وعدم التحيز والإستقلالية والخدمة التطوعية والوحدة العالمية .

[4]– جان س .بيكته .القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة المعاصرة .اعداد عمر مكي .لجنة الصليب الأحمر الدولي .دون سنة نشر . ص 35

من أهم خصائصه أنه يطبق أثناء النزاعات المسلحة ، أيا كانت هذه النزاعات دولية أو غير دولية ، وأيا كانت هذه الحروب داخلية أو دولية ، أو أن يتعلق النزاع بين دولة و دولة أو عدة دول أو في حالة قيام نزاع مسلح بين قوتين جهة نظامية و جهة متمردة أو منشقة أو جماعات نظامية مسلحة أخرى تعمل تحت قيادة مسئولة حتى في عدم رضى أطراف النزاع أو عدم اعترافهم بفعلية قيام النزاع أو لا يطبق القانون الدولي الإنساني بكل قواعده [1].

ثانيا : قواعد القانون الدولي الإنساني لا يخضع لمبدأ المعاملة بالمثل

قواعد القانون الدولي الإنساني المتمثلة في اتفاقيات جنيف الأربعة لا تخضع قواعد تطبيقه لمبدأ المعاملة بالمثل ، على اعتبار أن اللإساءة لمعاملة الجرحى أو الغرقى أو الأسرى تخضع لمبدأ الحماية وليس الانتقام لمجرد انتماء أفرادها لجهة أو طرف نزاع أخر ، كما لا يمكن تعريض حياة الأطفال لسوء المعاملة لمجرد أن أطراف أخرى في النزاع نكلت أو أساءت معاملة أطفال طرف دون غيره وعرضته لسوء المعاملة أو التنكيل أو الحرمان . حيث تنص المادة 60 من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات " انقضاء المعاهدة أو ايقاف العمل بها نتيجة الاخلال بها .

1. الاخلال الجوهري بالمعاهدة الثنائية من قبل أحد أطرافها يخول الطرف الأخر الاحتجاج به كسبب لانقضائها أو لإيقاف العمل بها كليا أو جزئيا .
2. يخول الاخلال الجوهري بالمعاهدة الجماعية من قبل أحد أطرافها . [2]

أ. الأطراف باتفاق جماعي فيما بينهم ايقاف العمل بالمعاهدة كليا أو جزئيا او انهائها

1. إما في العلاقات بينهم وبين الدولة المخلة .
2. فيما بين جميع الأطراف .

---

[1]– سلسلة القانون الدولي الانساني .دليلك في القانون الدولي الانساني سؤال وجواب .2008 .رقم 12

[2]– المادة 60 من اتفاقية فينا العام 1968 المعتمدة من الامم المتحدة بشان قانون المعاهدات في 1996/05/22 دخلت حيز النفاذ في 1980/01/27

ب. الطرف المتأثر من هذا الاخلال بصورة خاصة الاحتجاج به كسبب لإيقاف العمل بالمعاهدة كليا أو جزئيا في العلاقة بينه وبين الدولة المخلة . [1]

ج. أي طرف أخر عدا الدولة المخلة الاحتجاج بالإخلال كسبب لإيقاف العمل بالمعاهدة كليا أو جزئيا بالنسبة له إذا كان من مقتضى طبيعة المعاهدة أن يغير الاخلال الجوهري بنصوصها من قبل أحد أطرافها تغييرا جذريا في مركز كل طرف فيها فيما يتعلق بتنفيذ التزاماته في ظل المعاهدة .[2]

3. لأغراض هذه المادة يشمل الاخلال الجوهري على ما يلي :

أ. التنصل من المعاهدة بما لا تجيره هذه الاتفاقية . [3]

ب.مخالفة نص أساسي لتحقيق موضوع المعاهدة والغرض منها .

4. لا تخل الفقرات السابقة بأي نص في المعاهدة عند الاخلال بأحكامها .

5. لا تنطبق أحكام الفقرات 1 إلى 3 على الأحكام المتعلقة بحماية الإنسان المنصوص عنها في المعاهدات ذات الطابع الإنساني وبخاصة الأحكام التي تحظر أي شكل من أشكال الانتقام من الأشخاص المحميين ذات الطابع الإنساني وبخاصة الأحكام التي تحظر أي شكل من أشكال الانتقام من الأشخاص المحميين بموجب هذه المعاهدة

ثالث : القانون الدولي الإنساني فرع من فروع القانون الدولي العام .

كون القانون الدولي العام هو العمود والشريعة العامة التي تضم مختلف النصوص القانونية ومن بينها القانون الدولي الانساني نجد أن مختلف العناصر التي

---

[1]– المادة 60 من اتفاقية فينا العام 1968 المعتمدة من الامم المتحدة بشان قانون المعاهدات في 1996/05/22 دخلت حيز النفاذ في 1980/01/27

[2]– المادة 60 من اتفاقية فينا العام 1968 المعتمدة من الامم المتحدة بشان قانون المعاهدات في 1996/05/22 دخلت حيز النفاذ في 1980/01/27

[3]– المادة 60 من اتفاقية فينا العام 1968 المعتمدة من الامم المتحدة بشان قانون المعاهدات في 1996/05/22 دخلت حيز النفاذ في 1980/01/27

يشتمل عليها القانون الدولي الإنساني مشتملة في نصوص القانون الدولي العام و التي يحددها أحد الأساتذة الباحثين كما يلي :

1. توفر قاعدة قانونية عامة ملزمة للدول .
2. وجود موضوع خاص تعالجه القواعد القانونية للقانون الدولي الإنساني .
3. وجود على الأقل وثيقة قانونية واحدة تثبت أن القانون الدولي الإنساني .[1] منها اتفاقيات جنيف ، وتعد قواعد القانون الدولي العام مكملة لسد كل الثغرات والنقائص الموجودة في باقي الوثائق الدولي وفروع القانون الدولي العام كما هو الحال بالنسبة للقانون الدولي الإنساني سواء كانت قواعد عرفية أو اتفاقية فإن مختلف قواعد القانون الدولي العام واجبة التطبيق في كل الحالات كما يمكن الاستناد إلى قواعد واليات القانون الدولي العام لتنفيذ عند الاقتضاء كقاعدة عامة في القانون الدولي العام عند تنفيذ وتطبيق القانون الدولي الإنساني ، حيث يفتح المجال للاعتماد على المنظمات الدولية أو الاقليمية من أجل فرض احترام قواعد القانون الدولي الإنساني ويظهر ذلك في اللجوء إلى مجلس الأمن لتشكيل محاكم جنائية خاصة أو دولية في مختلف النزاعات الدولية من أجل تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني و تفعيل الجزاء الجنائي على منتهكي القانون الدولي الإنساني ، وسوابق المحاكم الجنائية الخاصة والمؤقتة ظهرت في محاكمات رونـدا و يوغسلافيا .

رابعا : القانون الدولي الإنساني ذو طابع عالمي وقواعده ذات طبيعة مختلطة .

قواعد القانون الدولي الإنساني موجهة لكل دول العالم بدون استثناء ، لا تستثني دولة دون غيرها أو أن تتعلق بإحدى الدول أو مجموعة منها فقط .وبالغوص أكثر في

[1]– ديب عكاوي ، استاذ مساعد بالجامعة العربية الامريكية موقع الجامعة Aaup.edu/about–univ تاريخ الزيارة 2025/05/18 على الساعة 10:01

جنبات القانون الدولي الإنساني نجد أن قواعده تظهر في عدة اختصاصات قانونية بـــدأ من قواعد القانون الدولي العام إلى قواعد القانون الدولي الجنائي وكذلك قواعد القانون المنظمة لقانون حقوق الانسان .

خامسا : القانون الدولي الإنساني ذو صفة الزامية .

يعتبر القانون الدولي الإنساني ذو صفة الزامية على اعتبار أن مجمـــل قواعـــده تتسم بالصفة الآمر . والملزمة وتتميز كذلك بالعمومية والتجريد ، وصفة الالزام تتعلق بكل قواعد القانون الدولي الإنساني سواء تعلقت بالاتفاقيات الدولية أو العرف الـــدولي كون هذا الالزام مستمد من طبيعة النصوص لكل الدول حتى وإن لم تكن هـــذه الـــدول طرفا في هذه الاتفاقيات [1] .

بالموازاة فانه يحظر على الدول التفاوض على أي جزئية أو موضوع يتعارض مع قواعد القانون الدولي الإنساني حيث تنص المادة 53 مـــن اتفاقيـــة فينـــا لقـــانون المعاهدات للعام 1968 على أن تكون المعاهدة باطلة إذا كانت وقت عقدها تتعـــارض مع قاعدة آمرة من القواعد العامة للقانون الدولي ، لأغراض هـــذه الاتفاقيـــة يقصـــد بالقاعدة الآمرة التي لا يجوز الاخلال بها والتي لا يمكن تعديلها إلا بقاعدة لاحقة مـــن القواعد العامة للقانون الدولي لها ذات الطابع .

[1]– المادة 53 من إتفاقية فينا لقانون المعاهدات ، إعتمدت من قبل مؤتم الأمم المتحدة بشان قانون المعاهدات في 1969/05/22 ودخلت حيز النفاذ في 1980/01/27

ويتميز القانون الدولي الإنساني بعدة خصائص يتعلق بعضها في :

1. ان قواعد القانون الدولي الإنساني تتسم بالصفة الدولية لقبول ورضى جميع الدول الموقعة عليها ، وحتى من غير الدول التي لم توقع عليها ولم تكن طرفا فيها [1].
2. تعتبر قواعد القانون الدولي الإنساني آمرة وملزمة حيال التطبيق لقواعدها . لخصوصية الفئة التي تمثلها وتتعلق بها موضوع القانون .
3. صفة الضحايا تلقى استحسانا كبير لدى فقهاء القانون ممن يرون الالزامية والتجريد طابعين يتعلقان بأي من النصوص التي تندرج ضمنها قواعد القانون الدولي الإنساني [2].
4. القانون الدولي الإنساني يطبق أساسا اثناء النزاعات المسلحة أيا كانت الأطراف أو مدى تقبلهم لتطبيق هذه القواعد الملزمة لأطراف حتى في حال لم يكونوا طرفا في الاتفاقية [3].

[1]– غبولي منى .محاضرات في القانون الدولي الانساني .القيت على طلبة السنة ثالثة قانون عام بكلية الحقوق والعلوم الإنسانية .جامعة محمد لمين دباغين .سطيف .الجزائر .السنة الجامعية 2017. ص 23

[2]– بوغنام احمد . فعالية اليات الرقابة الدولية على انتهاك قواعد القانون الدولي الانساني .اطروحة دكتوراه في العلوم تخصص حقوق . جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس –2020 . ص 54

[3]– بومناد هاجرة – محاضرات في مقياس القانون الدولي الانساني –مطبوعة موجهة لطلبة سنة ثالثة ليسانس تخصص قانون عام – جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت –كلية الحقوق – الجزائر .2021 .ص 8

المطلب الثاني: مصادر ومبادئ القانون الدولي الإنساني .

تختلف مصادر القانون الدولي الإنساني إلى مصادر أصلية وأخرى تكميلية وكذلك إلى قواعدي أصلية و مكتوبة في شكل اتفاقيات دولية وبروتوكولات مكملة لهذه الاتفاقيات وقواعد عرفية ، كما تتعدد مبادئ القانون الدولي إلى مجموعة من المبادئ والقواعد ملزمة تفرض احترام والتزام أطراف النزاع بالتقييد بها .

الفرع الأول : مصادر القانون الدولي الإنساني.

يتميز القانون الدولي الإنساني ،بتعدد مصادره بين الاتفاقيات الدولية ، وكذا القواعد العرفية الدولية ، التي دأبت الدول على اتباعها منذ زمن طويل .ما أعتبر مبدأ تتماثل إليه الدول وتتقيد بتصرفاتها اتجاه وهذه المصادر نجد أنها تنقسم بين مصادر أصلية مكتوبة، مكونة للقانون الدولي الإنساني ، ومصادر مصادر ملزمة ، كالعرف الدولي وكذا المصادر التكميلية ، التي تنحصر في المبادئ العامة للقانون ، وقرارات المنظمات الدولية وكذا الفقه القانوني لأحكام المحاكم ومذاهب كبار المؤلفين .

أولا : المصادر الأصلية للقانون الدولي الإنساني .

1. المصادر المكتوبة (الاتفاقيات الدولية)[1] .

طبعا فانه بمناسبة الحديث عن المصادر الأصلية للقانون الدولي الإنساني فـــان أول ما يمكن الاحتكام اليه هو الكتابة ما يعنى التقييد الذي يظهر في الاتفاقيات الدوليـــة والتي تتشكل من اتفاقيات جنيف الأربع وكذلك البروتوكولان الاضافيان وكـــذا تعـــدد الاتفاقيات الأخرى ومنها :

أ : الاتفاقيات المتعلقة بالنزاعات المسلحة ما قبل العام 1949 :

تعددت الاتفاقيات الدولية التي سارع المجتمع الدولي لإقرارها ما قبل العام 1949وهي:

[1]– بوغنام احمد . فعالية اليات الرقابة الدولية على انتهاك قواعد القانون الدولي الانساني .اطروحة دكتوراه في العلوم تخصص حقوق . جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس –2020 . ص 54

1. اتفاقية جنيف لتحسين حال جرحى الجيوش في الميدان للعام 1864

وهي أول اتفاقية دولية عامة ومتعددة الأطراف وهي تمثل ميلاد القانون الدولي الإنساني[1] المقنن بتاريخ 1864/08/22 وقد احتوت على عشر نصوص واقتصرت على جرحى العسكريين فقط ، فهذا التمييز الذي طال جرحى الجيوش دون غيرهم دفع اللجنة الدولية للصليب الأحمر والدول إلى وضع اتفاقية دولية أخرى عبر مراحل مختلفة [2]

تعد أولى لبنات القانون الدولي الإنساني [3] كانت أولى بوادر العمل الميداني للجنة الدولية للصليب الأحمر عقب انعقاد المؤتمر الدبلوماسي بجنيف العاصمة السويسرية العام 1964 بدعوى من الاتحاد الفدرالي حضره مندوبون عن ستة عشر دولة وقعوا من خلاله على بنود اتفاقية أطلق عليها اتفاقية جنيف لتحسين حالة الجرحى العسكريين في الميدان تضمنت عشر مواد ، تتعلق بحياد الأجهزة الطبية و وسائل النقل الصحي وأعوان الخدمات الصحية وتقديم المساعدة الصحية دون تمييز واحترام المتطوعين العاملين في أعمال الاغاثة مع حمل شارة خاصة متمثلة في صليب أحمر على رقعة بيضاء [4] اضافة إلى جمع الجرحى والمرضى العسكريين والعناية بهم .

وقد دعت إلى حياد الاطقم الطبية ، الصحية ، وأعوان الخدمات الصحية و وسائل النقل الصحي ، مع احترام المدنيين المتطوعين الذين يساهمون في تقديم

---

[1]– احمد سي على ، المرجع السابق ص 43

[2]– ناظر احمد منديل .محاضرات مادة القانون الدولي اللإنساني .المرحلة الثالثة .كلية الحقوق جامعة تكريت .العراق .السنة 2017 ص 36

[3]– بوغنام احمد . فعالية اليات الرقابة الدولية على انتهاك قواعد القانون الدولي الانساني .اطروحة دكتوراه في العلوم تخصص حقوق . جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس –2020 . ص 54

[4]– هشام بشير وابراهيم عبد ربه . مرجع سابق .ص 30

المساعدات الصحية بدون تمييز وقد نصت على حمل شارة الصليب الاحمر على ارض بيضاء[1].

1-1/ الاتفاقية الدولية الناتجة عن مؤتمر لاهاي الاول للسلام العام 1899:

إبرام ثلاث اتفاقيات في الفترة ما بين 18 إلى 24 اوت 1899 والذي نتج عنه اهمها اتفاقية لاهاي بشأن قوانين وأعراف الحرب البحرية[2].

بدعوة من قيصر روسيا حضره ممثلون عن ستة عشر دولة تم من خلاله التوقيع عن ثلاث اتفاقيات دولية تعلقت الأولي بحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية في حالة نشوبها كما تضمنت الية قضائية دولية مجسدة في محكمة التحكيم الدولية الدائمة في لاهاي 3 والتي انعقدت في الفترة 18 ماي إلى 29 جويلية 1899 ،

أما الاتفاقية الثانية تعلقت بتدوين قوانين وأعراف الحرب البرية وهي متممة لاتفاقية جنيف الأولى العام 1864 ،

الاتفاقية الثالثة التي انبثقت عن مؤتمر لاهاي العام 1899 تمثلت في تطبيق المبادئ الإنسانية على ضحايا الحرب البحرية لأول مرة ، فيما خرج المؤتمر بثلاث تصريحات الأول يتعلق بالحرب الجوية بفرض قيود على رمي القذائف من المناطيد والثاني بحظر الغازات الخانقة السامة ثم الأسلحة الكيميائية والبيولوجية أما الثالث تعلق بحظر استخدام الرصاص القابل للتمدد عند الإصابة كرصاص دمدم .

---

[1]- غبولي منى .مرجع سابق ص 48

[2]- احمد سي على ، المرجع السابق ص 43

[3]- حسين عبيد .القضاء الدولي الجنائي .تاريخه تطبيقاته تأصيله .دار النهضة العربية القاهرة 1999 . مرجع سابق .ص 46

1-2/ إتفاقية جنيف للعام 1906 الخاصة بتحسين حال الجرحى والمرضى العسكريين في الميدان :

بدعوى من الإتحاد السويسري إلى عقد مؤتمر دبلوماسي في جنيف العام 1906 في السادس من جويلية وكان من خلاله الإعلان عن اتفاقية دولية خاصة بتحسين حالة الجرحى والمرضى العسكريين في الميدان ، ضمت الاتفاقية ثلاثة وثلاثين مادة أوجبت على الدول ممن وقع في قبضتهم جرحى أو مرضى عسكريين على واجب احترامهم ومعالجتهم دون تميز بين جنسهم [1]. والتي كانت تكملة لاتفاقية جنيف للعام 1864 عقد مؤتمر والتي سبق له وأن عقدت في 06 جويلية 1906 وجاءت لتكملة اتفاقية جنيف للعام 1846 السابقة ــ حيث شملت زيادة على العسكريين الجرحى ، فئة العسكريين المرضى ، تضمنت 33 مادة ونصت على شرط المعاملة بالمثل ويدعى أيضا بالمشاركة الجماعية ، والذي بموجبه لا تطبق أحكام هذه الاتفاقية إلا على الأطراف المتعاقدة فيها [2] .

1-3/ اتفاقية لاهاي العام 1907 :

والتي أقرت في مؤتمر لاهاي لسلام الثاني ، حيث تضمنت مراجعة لاتفاقية لاهاي للعام 1899 وتم إقرار و الاتفاق على 13 اتفاقية جديدة [3] .

عقد المؤتمر الثاني لسلام 4 المتعلقة بالقواعد الخاصة بأساليب و وسائل الحرب شارك في المؤتمر 44 دولة وهو ما حقق التوازن بين الاعتبارات الإنسانية ومقتضيات الضرورة العسكرية مع ازدياد حجم التسلح والتنوع فيه وما خلفه من انتهاكات للقواعد

---

[1]- المادة 28 من اتفاقية جنيف للعام 1906

[2]- سعيد محمد.الإطار القانوني لمعتقلي غوانتنامو. مذكرة ماجستير في القانون العام تخصص حقوق الإنسان .كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة وهران .الجزائر .2013 ص 11

[3]- أحمد سي على . مرجع سابق ص 43

[4]- عقد مؤتمر السلام الثاني في مدينة لاهاي العام 1907 بعد المؤتمر الاول في العام 1899 بمبادرة من قيصر روسيا لبحث نقائص اتفاقيات لاهاي للعام 1899

الخاصة بأساليب و وسائل القتال تم من خلاله إبرام ثلاث عشر اتفاقيات خاصة بقواعد الحرب[1] وقد خرج المؤتمرون باتفاقية لاهاي الرابعة الموقعة في 18 اكتوبر العام 1907 والمتعلقة بقوانين الحرب وأعرف الحرب البرية واللائحة الملحقة بها محل اتفاقية لاهاي الثانية للعام 1899 ونظر المؤتمر إلى الحرب البرية وما تعلق بجوانبها أما عن الاتفاقيات الثلاث عشر التي خرج بها المؤتمر فهي كالتالي :

1. اتفاقية خاصة بالتسوية السلمية للنزاعات الدولية .
2. اتفاقية خاصة بتحريم استخدام القوة لتحصيل الديون التعاقدية .
3. اتفاقية خاصة ببدء العمليات العشوائية .
4. اتفاقية خاصة بقوانين وأعراف الحرب البرية .
5. اتفاقية خاصة بحقوق و واجبات المحايدين في الحرب البرية .
6. اتفاقية خاصة بوضع السفن التجارية للعدو عند بدء العمليات العدائية .
7. اتفاقية خاصة بتحويل السفن التجارية إلى سفن حربية .
8. اتفاقية خاصة بوضع الالغام تحت سطح البحر.
9. اتفاقية خاصة بالقصف بالقنابل بواسطة القوات البحرية زمن الحرب .
10. اتفاقية خاصة بتطبيق مبادئ جنيف على حالة الحرب في البحار .
11. اتفاقية خاصة بالحجز أثناء الحرب البحرية .
12. اتفاقية خاصة بإنشاء محكمة دولية للغنائم .
13. اتفاقية خاصة بحقوق و واجبات الدول المحايدة في الحروب البحرية .

أ- التصريح الخاص بإلقاء القذائف والمتفجرات من المناطيد الطائرة إلى الارض.

[1]- بوغانم احمد .مرجع سابق . ص 59

ب- مشروع اتفاقية خاصة بإنشاء محكمة دولية للتحكيم القضائي بين الدول الاطراف[1].

أ. **اتفاقية جنيف للعام 1929 :**

حيث انبثقت عن مؤتمر جنيف الدبلوماسي الذي عقد بغرض توسيع الحماية المقررة لضحايا النزاعات المسلحة المؤرخة في 1929/07/27 .

عقب النتائج الكارثية للحرب العالمية الأولي وما خلفته من مخالفة تطبيق القواعد القانونية الواردة في جل الاتفاقيات السابقة لتوفير الضحايا للحروب ، دعت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي في سويسرا العام 1929 الذي نتج عنه .

1. اتفاقيتا جنيف المتعلقة بتحسين حال الجرحى والمرضى العسكريين في الميدان المؤرخة في 1929/07/27:

تعد مراجعة لاتفاقية جنيف للعام 1906 حيث الغت شرط المشاركة الجماعية بمعنى أن الاتفاقية تبقى سارية المفعول حتى ولو كان أحد المتحاربين ليس طرفا فيها تتضمن الاتفاقية 39 مادة ونصت على شارتين متعلقتين بالطيران الصحي والإسعاف[2].

الخاصة بتحسين أحوال الجرحى والمرضى العسكريين في الميدان تتكون من تسع وثلاثين مادة ، مع إضافة أحكام تتعلق بالطيران الصحي ودوره في تقديم الإسعافات إضافة إلى الشارتين الجديدتين الهلال الأحمر والأسد والشمس الأحمرين [3].

2. اتفاقية جنيف المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب المؤرخة في 1949/09/27:

ونصت على 77 مادة تضمنت ، جوانب مختلفة بأسرى الحرب ، حيث منحتهم حق التمتع بخدمات الدولة الحامية ، وبخدمات اللجنة الدولية للصليب الأحمر مع

[1] – بوغانم أحمد .مرجع سابق ص60

[2]– احمد سي على ، المرجع السابق ص 43

[3]– عامر زمالي .مرجع سابق ص 21

السماح لهم بتبادل الأخبار مع ذويهم . تتعلق بحماية الأسرى من نتائج ما خرجت به الحرب العالمية الأولي من أوضاع الأسرى ومعاناتهم . جاءت المعاهدة في سبعة وسبعين مادة[1].

ثانيا: المعاهدات المتعلقة بحماية ضحايا النزاعات المسلحة ما بعد العام :1949

1/ اتفاقيات جنيف الأربعة المؤرخة في 1949/08/12:

والتي كانت نتاج دعوة اللجنة الدولية للصليب الأحمر بعقد مؤتمر لدراسة المشاريع الأولى للاتفاقيات التي ستكون مكملة لباقي الاتفاقيات الدولية السابقة عن مؤتمر جنيف المنعقد في الفترة 02 إلى 31 اوت 1948 الذي تم من خلاله تدارس مختلف النقائص التي تحتويها الاتفاقيات السابقة ودراسة مشاريع الاتفاقيات الجديدة حضرها ممثلو خمسين دولة وسبعين جمعية وطنية وفي 12 اوت 1949 تم دخول اتفاقيات جنيف الأربع حيز النفاذ رسميا في 31 اكتوبر العام 1950 و تعلق الامر بمراجعة اتفاقيتي جنيف للعام 1929 و قانون لاهاي العام 1907 [2].

عقدت على إثر الحرب العالمية الثانية والتي نتجت عن انعقاد مـــؤتمر جنيـــف للعام 1949 ، حيث سعى المؤتمرون من خلال ابرامها إلى ما يلي :

1. مراجعة وتطوير لاتفاقية جنيف 1929 وقانون لاهاي للعام 1899 و 1907 .
2. اهتمام القانون الدولي الإنساني بضحايا النزاعات الداخلية وذلك من خلال نـــص المادة الثالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف الأربع التي تعرضت لوضع ضـــحايا هذا النوع من النزاعات [3].
3. حماية الأشخاص المدنيين أثناء الاحتلال وفي زمن الحرب . [1]

---

[1]– المادة 77 من اتفاقية جنيف اتفاقية جنيف الثالثة 1949 : المتعلقة بمعالجة أسرى الحرب

[2]– وائل أنور بندق .موسوعة القانون الدولي الإنساني .مع نصوص القانون الإسلامي في هذا المجال .مكتبة الوفاء القانونية .ط1 الاسكندرية 2013 .ص 119

[3]– أحمد سي على .مرجع سابق ص 45

4. البروتوكولان الاضافيان لاتفاقيات جنيف الأربعة للعام 1949 بحيث تعلق الأول بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية أما الثاني فيتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية واللذان عقدا بتاريخ 08 جوان 1977 ودخلا حيز النفاذ في 08 ديسمبر 1978 .

أ.اتفاقية جنيف الأولى 1949 :

اتفاقية جنيف لتحسين حال المرضى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان المؤرخة في 12 اغسطس / اوت 1949[2].

المتعلقة بحماية الجرحى والمرضى من العسكريين في الميدان ، تضم الاتفاقية 64 مادة موزعة على خمسة فصول تتعلق بالقواعد والأحكام التي عدلت ونقحت قواعد وأحكام اتفاقية جنيف الاولى للعام 1929 [3].

وهي تحمي المقاتلين الجرحى والمرضى والموظفين الذين يقدمون لهم الرعاية والمباني التي يتم ايواؤهم فيها والمعدات التي تشمل وسائل النقل المستخدمة لمصلحتهم. وهي تنظم أيضا استخدام شارات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والأسد والشمس الأحمرين .

ب.اتفاقية جنيف الثانية 1949 :

اتفاقية جنيف لتحسين حال جرحى ومرضى وغرقى القوات المسلحة في البحار المؤرخة في 12 اغسطس /اوت 1949 وهي توسع نطاق الحماية لتشمل المقاتلين المنكوبين في البحار وتنظم كيفية معاملتهم . المتعلقة بحماية جرحى و مرضى وغرقى العسكريين في البحار ، وتضم الاتفاقية 63 مادة موزعة على ثمانية فصول تضم عددا من القواعد والأحكام عدلت ونقحت قواعد وأحكام اتفاقية لاهاى للعام 1907 و ضمت

---

[1]– عامر زمالي .مرجع سابق ص 21

[2]– أحمد سي على .مرجع سابق ص 45

[3]– وائل أنور بندق .مرجع سابق .ص 120

أحاكم جديدة تتعلق بفرض عقوبات جزائية على من يقترفون أو يأمرون باقتراف إنتهاكات جسيمة في حق الفئات المحمية بموجب هذه الاتفاقية [1] .

ج.اتفاقية جنيف الثالثة 1949 :

بشأن معاملة أسرى الحرب المؤرخة في 12 اغسطس /اوت 1949 ــ وهي تحمي أفراد القوات المسلحة الذين يقعون في الأسر ، وتحدد حقوق سلطة الاحتجاز و وواجباتها بما في ذلك كيفية معاملة الأسرى . المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب وتضم الاتفاقية 143 مادة تظم ستة أبواب بها عديد القواعد والأحكام التي عدلت ونقحت قواعد وأحكام اتفاقية جنيف الثانية للعام 1929 وتضمنت مسؤولية الدولة الحاجزة عن الأسرى المحتجزين لديها وكذا الرقابة على أماكن تواجد الأسرى إضافة إلى العقوبات الجزائية في حالة ثبوت انتهاكات جسيمة لحقوق الأسرى[2] .

د.اتفاقية جنيف الرابعة 1949 :

اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب – المؤرخة في 12 اغسطس 1949 – وهي تضع القواعد التي تنظم حاجة السكان المدنيين ، ولا سيما معاملة المدنيين في الأراضي المحتلة ، والأشخاص المحرومين من حريتهم ومسالة الاحتلال بصفة عامة . المتعلقة بحماية المدنيين زمن الحرب3 ، وشملت مصطلح المدنيين وهم رعايا العدو المدنيون المقيمون في إقليم طرف محارب وسكان الاراضي المحتلة ، وأقرت الاتفاقية آلية الرقابة على تطبيق الاتفاقية .

---

[1]– وائل أنور بندق .مرجع سابق .ص 161

[2] – بوغانم أحمد .مرجع سابق ص 64 –

[3]– إنصاف بن عمران .دور اللجنة الدولية لصليب الأحمر في تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني .مذكرة ماجستير في العلوم القانونية والإدارية تخصص قانون دولي الليسانس .جامعة الحاج لخضر .باتنة .الجزائر. 2010 ص 30

ه- البروتوكولات الإضافية .

ه-1/ البروتوكول الاضافي الأول إلى اتفاقيات جنيف المعقودة في 12 اغسطس / اوت 1949 والمتعلقة بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة – البروتوكول الاضافي الاول المؤرخ في 8 حزيران /يونيو 1977 :

و يشمل ضمانات أساسية للأشخاص الذين لا يشاركون في الأعمال العدائية اثناء نزاع مسلح دولي ويضع قواعد لحماية المدنيين والأعيان المدنية والمنشآت الضرورية لبقاء المدنيين على قيد الحياة . يتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية يتكون البروتوكول من 102 مادة تشمل ستة أبواب ، اعتبرت حروب التحرر الوطنية من فئة النزاعات المسلحة الدولية[1] ، اضافة إلى اقرار المسؤولية الجنائية التأديبية للقادة الرؤساء وتعزيز الرقابة الدولية عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني بآلية مستحدثة متمثلة في اللجنة الدولية لتقصي الحقائق [2] إضافة إلى تقييد أساليب القتال والحد من بعض وسائله[3].

ه-2/ البروتوكول الإضافي الثاني إلى اتفاقيات جنيف المعقودة في 12 اغسطس /اوت 1949 المتعلقة بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية – البروتوكول الإضافي الثاني – المؤرخ في 8 حزيران / يونيو 1977 :

و يشمل ضمانات أساسية للأشخاص الذين لا يشاركون في الأعمال العدائية أثناء نزاع مسلحة غير دولي ، ويضع قواعد لحماية المدنيين والأعيان المدنية والمنشآت الضرورية لبقاء المدنيين على قيد الحياة . يتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية لتوفير الحد الأدنى من الحماية للمدنيين والجرحى والمرضى وأحكام استعمال الشارة ويتكون من 28 مادة متفرعة على خمسة أبواب و وسع

[1]- المادة 1 من البروتوكول الاضافي الاول للعام 1977 لاتفاقيات جنيف الاربع للعام 1949

[2]- المادة 90 من البروتوكول الاضافي الاول العام 1977 لاتفاقيات جنيف الاربع للعام 1949

[3]- عمر محمد المخزومي .القانون الدولي الانساني في ضوء المحكمة الجنائية الدولية .دار الثقافة لنشر والتوزيع .د.م 2008 .ص39

البروتوكول من نطاق الضمانات المشتركة بين اتفاقية جنيف الأربع .كما وسع هذا البروتوكول لضمانات المقررة بالحقوق القضائية وحظر القيام ببعض الاعمال المحددة[1]

ه-3/ البروتوكول الإضافي الثالث إلى إتفاقيات جنيف المؤرخة في 12 أغسطس /أوت 1949 – البروتوكول الإضافي الثالث المؤرخ في 8 كانون الاول /ديسمبر 2005:

يضيف الكريستالة الحمراء إلى الصليب الأحمر والهلال الأحمر بوصفها شارة مميزة [2].

ب – اتفاقية حقوق الطفل المؤرخة في 20 تشرين الثاني / نوفمبر 1989

توسع المادة 38 نطاق حماية الاطفال في حالات النزاع المسلح . وتنص على انشاء لجنة لمتابعة التقدم الذي تحرزه الدول الأطراف في استيفاء تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها في هذه الاتفاقية [3].

ب-1/ البروتوكول الإختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة المؤرخ في 25 أيار/ مايو 2000 :

و يطلب من الدول الأطراف الامتناع عن تجنيد الأطفال قسرا دون ثماني عشرة سنة في قواتها المسلحة ، وضمان أن أي فرد من أفراد قواتها المسلحة تحت سن ثماني عشرة سنة لا يشارك مشاركة مباشرة في الأعمال العدائية . وهو يدعو المجموعات المسلحة من غير الدول إلى الامتناع عن تجنيد الأطفال دون سن ثماني عشرة سنة واستخدامهم في الأعمال العدائية .

---

[1]- فيليب شبوري . اتفاقيات جنيف العام 1949 واصولها واهميتها الراهنة .تصريح بتاريخ 2009/8/12 على الموقع http// www.icrc.org/ara/resources/documents/ststement/grnrva-conventions-ststement-120809.htm تاريخ الزيارة 2024/07/31

[2]- عمر محمد المخزومي .القانون الدولي الانساني في ضوء المحكمة الجنائية الدولية .دار الثقافة لنشر والتوزيع .د.م 2008 .ص39

[3]- المادة 38 من اتفاقية حقوق الطفل

ب-2/ البروتوكول الإختياري لإتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة المؤرخ في 25 أيار / مايو 2000 :

و يطلب من الدول الأطراف الامتناع عن تجنيد الأطفال قسرا دون سن ثماني عشرة سنة في قواتها المسلحة ، وضمان أن أي فرد من أفراد قواتها المسلحة تحت سن ثماني عشرة سنة لا يشارك مشاركة مباشرة في الأعمال العدائية . وهو يدعو المجموعات المسلحة من غير الدول إلى الامتناع عن تجنيد الأطفال دون سن الثماني عشرة سنة في الأعمال العدائية [1].

ب-3/ الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري المؤرخة في 20 كانون الاول / ديسمبر 2006 :

وتتعلق بضمان أن لا يصبح الأشخاص في عداد المفقودين ، بما في ذلك في حالات النزاعات المسلحة .-

2.القواعد العرفية للقانون الدولي الإنساني [2].

يعتبر العرف الدولي أحد القواعد التي تنشأ عن طريق الممارسة الدولية المتكررة وتكون هذه الممارسات متنوعة ومتكررة و منتشرة وموحدة ويرفقها الاعتقاد السائد (الاعتقاد القانوني) بين الدول بأنها ملزمة قانونا بالتصرف أو ممنوعة من التصرف وفقا لضوابط معينة ويعتبر العرف ملزما لجميع الدول ، باستثناء تلك التي اعترضت باستمرار على الممارسة أو القاعدة قيد النظر ، منذ استحداثها [3] .

---

[1]- اللجنة الدولية لصليب الأحمر .القانون الدولي الإنساني مقال منشور على الصفحة الرسمية للجنة بتاريخ 2010/10/29تمت زيارة الرابط بتاريخ 2024/07/18.على الرابط- httpwww.icrc.org/ar/document/customary-international-humanitarian-law-o

[2]- نيلس ميلزر . القانون الدولي الإنساني .مقدمة شاملة . لجنة الصليب الأحمر .أوت 2016 ص 23

[3]- اللجنة الدولية لصليب الأحمر .دليل البرلمانيين رقم 25 .الإحاد البرلماني الدولي واللجنة الدولية لصليب الأحمر . سنة 2016 ص 16

فالعرف الدولي يعد مصدرا أصليا للقانون الدولي الإنساني إلى جانب الاتفاقيات الدولية وهذا ما أكده شرط مارتنز السابق و نصت عليه ديباجة اتفاقية لاهاي الخاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية المعقودة بتاريخ 18 اكتوبر 1907 وإلى استصدار مدونة كاملة لقوانين الحرب ترى الأطراف السامية المتعاقدة من المناسب أن تعلن أنه في الحالات غير المشمولة بالإحكام التي اعتمدتها ، يظل السكان المتحاربون تحت حماية وسلطان مبادئ قانون الأمم كما جاءت من التقاليد التي استقر عليها الحال بين الشعوب المتمدنة وقوانين الإنسانية ومقتضيات الضمير العام [1] .

القانون الدولي الإنساني اكتسى أهمية بالغة فبعض الدول لم تصادق على الاتفاقيات المكتوبة للقانون الدولي الإنساني ، تكون ملزمة بقواعد القانون العرفي ، كما أن الضعف النسبي للقانون ألاتفاقي الذي يحكم النزاعات المسلحة غير الدولية يسده القانون العرفي ، فهذا الأخير هو أكثر تفصيلا مقارنة بالاتفاقيات الدولية التي تحكمه هذا النوع من النزاعات ، وهذا حسب دراسة قامت بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر ونشرتها في العام 2005[2].

أغلب قواعد ومبادئ القانون الدولي الإنساني متأصلة في العرف وتحديد ممارسات الدول (الاستخدام) التي تقبل كقانون (الاعتقاد بالإلزام) [3] أدمجت هذه الممارسات في القانون العرفي الذي يوجد بجانب قانون المعاهدات وبشكل مستقل عليه

[1]– ديباجة اتفاقية لاهاي الخاصة باحترام قوانين واعراف الحرب البرية المعقودة بتاريخ 18 اكتوبر 1907

[2]– اللجنة الدولية لصليب الاحمر .القانون الدولي الانساني مقال منشور على الصفحة الرسمية للجنة بتاريخ 2010/10/29 تمت زيارة الرابط بتاريخ 2024/07/18 – على الرابط – http// www.icrc.org/ar/document/customary-international-humanitarian-law-o

[3]– المادة 38 (1)(ب) من النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية

والقانون العرفي لا يسبق بالضرورة قانون المعاهدات بل يمكن أن يتطور أيضا بإبرام معاهدة أو يتبلور لحظة ابرامها [1] .

ومع ذلك هناك حظر عرفي معترف به عالميا ضد استخدام وسائل وأساليب القتال المذكورة وبالتالي يحظر على تلك الدول استخدام هذه الذخائر حسب القانون الدولي الإنساني .

وتتمثل ميزة القانون الدولي الإنساني العرفي في أنه فرع حيوي من القانون يتطور باستمرار بالتزامن مع ممارسات الدول والرأى القانوني وبالتالي يمكن للقانون العرفي أن يتكيف بشكل أسرع مع تحديات والتطورات الجديدة من قانون المعاهدات : فالقانون الدولي العرفي ملزم لجميع الأطراف في نزاع مسلح بغض النظر عن التزاماتها التعاهدية فالقانون العرفي ذو صلة ليس فقط في حالة لم تصدق دولة طرف في نزاع مسلح دولي على معاهدة قائمة من معاهدات القانون الدولي الإنساني [2] .

ثانيا : المصادر التكميلية للقانون الدولي الإنساني :

1.المبادئ العامة للقانون وقرارات المنظمات الدولية :

إلى جانب المصادر المكتوبة والعرفية للقانون الدولي الإنساني والمشكلة لقواعده فان من بين المصادر التكميلية نجد كذلك مبادئ القانون العامة التي اقرتها الامم المتمدنة[3].

ولا يوجد تعريف او قائمة متفق عليها لمبادئ القانون العامة ويشير القانون إلى المبادئ التي يتعارف عليها الجميع .ومن الصعب تحديد مبادئ القانون بدقة كافية لكن

[1]– نيلس ميلزر . القانون الدولي الإنساني .مقدمة شاملة . لجنة الصليب الأحمر .اوت 2016 ص 23

[2]– نيلس ميلزر . نفس المرجع .ص 23

[3]– المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية

بمجرد تحديدها رسميا يمكن أن تكتسي مبادئ القانون العامة أهمية حاسمة لأنها تؤدي إلى التزامات دولية مستقلة .[1]

2. الفقه القانوني احكام المحاكم ومذاهب كبار المؤلفين :

يتمثل دور الفقه عموما في شرح وتفسير القواعد القانونية وكذلك توضيح الثغرات التي تعتري القانون الدولي الإنساني والكشف عن العرف الدولي وتطويره من خلال حث الدول على تقنينه ضمن الاتفاقيات الدولية [2].

الجدير بالذكر أن محكمة العدل الدولية قد استنبطت في مناسبات عدة التزامات القانون الدولي الإنساني مباشرة من مبدأ عام من مبادئ القانون وهو " الإعتبارات الإنسانية الاولية " التي رأت أنها تستوجب المراعاة في حالة السلم أكثر بكثير مما تستوجبها في حالة الحرب واستنادا إلى هذا المبدأ دفعت المحكمة بأن " الالتزام الذي يفرضه القانون الدولي الإنساني على الدول بالأخطار عن حقول الالغام البحرية في زمن الحرب ينطبق كذلك في زمن السلم ، وأن المبادئ الإنسانية الواردة في المادة الثالثة المشتركة ملزمة في أي نزاع مسلح بغض النظر عن تصنيفه القانوني وعن الالتزامات التعاهدية لأطراف النزاع"[3] .

بالإضافة إلى ذلك قرارات المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة أن الاعتبارات الإنسانية الأولية تعد مثالا توضيحيا على أحد المبادئ العامة للقانون الدولي

---

[1] – نيلس ميلزر. مرجع سابق .ص24

[2]– إنصاف بن عمران .دور اللجنة الدولية لصليب الأحمر في تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني .مذكرة ماجستير في العلوم القانونية والإدارية تخصص قانون دولي الليسانس .جامعة الحاج لخضر .باتنة .الجزائر. 2010 ص 30

[3] – محكمة العدل الدولية .القضية المتعلقة بالأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكارغوا وضدها نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة الامريكية قضية نيكاروغوا الحكم موضوع الدعوى 27 حزيران /يونيو 1986 الفقرة 218 .اصدارات محكمة العدل الدولية .فتاوى المحكمة

يجب استخدامها استخداما كاملا عند تفسير وتطبيق القواعد الدولية الفضفاضة المنصوص عليها في قانون المعاهدات [1] .

كما يؤثر الفقهاء على مجرى القانون الدولي بشكل عام من خلال تدريس وتكوين الاطارات من رجال القانون والدبلوماسيين والسفراء وغيرهم [2].

تقع مسئولية تفسير القانون الدولي الإنساني في المقام الأول على عاتق المحاكم والهيئات القضائية الدولية المكلفة بالفصل في القضايا الخاضعة للقانون الدولي الإنساني مثل المحاكم الجنائية الدولية الخاصة المنشأة للنظر في نزاعات معينة والمحكمة الجنائية الدولية وبطبيعة الحال محكمة العدل الدولية بإضافة إلى ذلك تعتبر مذاهب كبار المؤلفين كذلك من المصادر الاحتياطية المعترف بها لتحديد قواعد القانون كذلك بالنظر إلى المهمة الخاصة التي تضطلع بها اللجنة الدولية حيث تعتبر تعليقاتها على اتفاقيات جنيف للعام 1949 وبروتوكولاتها الاضافيين تفسيرا رسميا و خصيصا لهذه الاتفاقيات[3].

الفرع الثاني : المبادئ العامة للقانون الدولي الإنساني .

تتعدد المبادئ العامة للقانون الدولي الإنساني في :

أولا : مبدأ الأمن .

هو تفادي كل مظاهر العمل غير المشروع ضد الأفراد من قسوة وعنف كوسائل لإرغام الأفراد على الامتثال بالقوة للأوامر أو توجيهات غير قانونية أو أخلاقية

---

[1]– الاتفاقية الثانية الخاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية وملحقها .اللائحة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية 29 تموز /يوليو 1899 اتفاقية لاهاي الاولى .الديباجة

[2]– غبولي منى . مرجع سابق ص . 42

[3]– نيلس ميلزر. القانون الدولي الإنساني. مقدمة شاملة . اللجنة الدولية لصليب الأحمر .اوت /اغسطس 2016 . ص 25

تضرب الإنسان في أمنه وسلامته وراحته انتقاما من جهة معينة ولتكن الدولة ضد الأفراد في النزاعات الدولية غير المتكافئة .

كما يعني مبدأ الأمن والسلامة الشخصية هو الشعور الذي يسود الفرد أو الجماعة ، بالاطمئنان النفسي والاجتماعي في الاقليم ، كما يعني المصطلح العافية و البراءة من العيوب والآفات والنجاة من المهالك ، اصطلاحا هو المحافظة على الارواح والممتلكات والبيئة التي يعيش فيها الإنسان ، وذلك باتخاذ الاحتياطات الوقائية لمنع الحوادث والدمار من خلال برامج وقائية[1].

وعليه فانه يحظر متابعة أي شخص على فعل لم يرتكبه كما تحظر العقوبات الجماعية والانتقام وأخذ الرهائن وهذا ما جاء في المادة 75 من البروتوكول الاضافي الأول ، وكذلك حق الأشخاص في التمتع بالضمانات القضائية ، مثال لا يطبق قانون العقوبات بأثر رجعي الحق في الدفاع وغيرها[2].

كما جاء في مقتضى المادة 34 من اتفاقيات جنيف الرابعة على أن أخذ الرهائن محظور وهو التزام يقع على عاتق جميع الدول[3] .

يرتبط مبدأ الأمن عادة بحالة الشعور التي تسود حياة الإنسان فردا أو جماعة بإشباع الدوافع العضوية والنفسية مما يهدد الاستقرار وحالة الشعور بالخوف ، كما يرتبط مبدأ الأمان باليات وقائية وضمان الاستقرار النفسي للأفراد في بيئة طبيعية تحتكم للقانون مشتملة على توفير الضمانات القانونية الكافية للمتابعة والمحاكمة والإتهام من جهة قضائية مختصة مع توفير كافة الضمانات الإجرائية من الإثبات

[1]– بوغانم أحمد .فعالية اليات الرقابة الدولية على انتهاكات قواعد القانون الدولي الإنساني .أطروحة دكتوراه .جامعة الجيلالي اليابس بسيدي بلعباس . الجزائر 2020 ص 37

[2]– فيلج غزلان .سامر موسى .الوجيز في القانون الدولي الإنساني .سنة 2019 .ص 55

[3]– عصام عبد الفتاح مطر.القانون الدولي الإنساني .مصادره واهم قواعده . دون طبعة .دار الجامعة الجديدة .الإسكندرية .مصر .2008. ص 96

والشهود وحق الدفاع ، ويحظر مبدأ الأمن كل الأعمال الانتقامية أو العقوبات الجماعية وأخذ الرهائن[1] وكل ما من شأنه أن يمس بحياة الأشخاص وكرامتهم ظلما وتعسفا[2] .

إضافة إلى تطبيق مبدأ عدم جواز التنازل عن الحقوق المكتسبة ، وعدم حرمان الأفراد من مزايا تطبيق القانون والاتفاقيات المنظمة لقواعد القانون الدولي الإنساني .

ثانيا : مبدأ عدم التمييز بين الفئات المحمية .

لا شك أن من يعاني من ويلات النزاع المسلح هو في النهاية إنسان وبالتالي يجب عدم التمييز بين بني البشر استنادا إلى[3] هذا المعيار أو ذلك علة ذلك أن الله كرم بني آدام وفضلهم على كثير ممن خلق تفضيلا [4] .

لا يجوز التمييز بين الفئات المحمية استنادا إلى الجنس أو اللون أو النوع أو اللغة أو الدين أو الاراء السياسية أو الأصل الاجتماعي أو الثروة . المواد 12.12.16.27 من الاتفاقيات الأربعة من المادة 75 من البروتوكول الاضافي 1977[5]

كما تقضي اتفاقيات جنيف الأربع بالمساواة وحظر أي تمييز قائم على أساس اللون أو الجنس أو العرق أو الثروة أو الدين أو أي معيار مشابه [6] .

يشكل هذا المبدأ كل أسس القانون الدولي الإنساني[1] .

---

[1]– عصام عبد الفتاح مطر.القانون الدولي الإنساني .مصادره وأهم قواعده .دار الجامعة الجديدة. د .سنة نشر .دون ط.2008. ص 95

[2]– أشرف اللمساوى .مبادئ القانون الدولي الإنساني وعلاقته بالتشريعات الوطنية .المركز القومي للإصدارات القانونية .ط1 دمن .2006.ص 59

[3]– عبد على محمد سوادي .حماية المدنيين اثناء النزاعات المسلحة .دراسة مقارنة بين القانون الدولي الإنساني والشريعة السلامية دار وائل للنشر والتوزيع .عمان . 2015 . ط 1 ص 163

[5]– مأيا الدباس .جاسم ذكريا .مرجع سابق ص 56

[6]– عصام عبد الفتاح مطر .مرجع سابق ص 93

ويقصد بعدم التمييز أن كل الأشخاص يعاملون معاملة إنسانية بدون أي تمييز يقوم على أساس الجنس أو المعتقدات الدينية أو العرق أو الانتماء السياسي2.

حيث تؤكد المادة الثالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف الأربع على هذا المبدأ من خلال حظر التمييز في المعاملة بين المدنيين والأشخاص العاجزين عن القتال كما يقره البروتوكول الاضافي الأول للعام 1977 الملحق باتفاقيات جنيف الأربع والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية الوارد ضمن مقتضيات المادة 75 منه والبروتوكول الاضافي الثاني للعام 1977 المتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية بمقتضي المادة الرابعة بفقرتها الأولى .

ولا يمكن أخذ بمبدأ التمييز للحلول دون اتخاذ التدابير اللازمة لتمييز بين الأطفال والبالغين وكذا المرضى والأصحاء أو بين كبار السن والصغار وباقي الحالات التي تعرض تباعا في القانون الدولي الإنساني .

ثالثا : مبدأ عدم جواز الخروج عن أحكام الحماية المقررة و حرمة الأشخاص وحقهم في الحياة والسلامة الجسدية والمعنوية :

وتنطلق القاعدة عدم الإضرار بالحقوق الممنوحة للفئات المحمية بموجب عقد اتفاقيات خاصة بين الأطراف المتحاربة عن كيفية بداية وإنهاء النزاع المسلح وكيفية التعامل مع الأسري وباقي الاتفاقات على غرار اتفاقية الهدنة بين طرفين أو نقل الجرحى وغيرها من الاتفاقات ، لكن دون أن تضر هذه الاتفاقيات الثنائية بالحقوق

---

[1]– جبلينا بجيك.عدم التمييز والنزاع المسلح.المجلة الدولية لصليب الأحمر .العدد 841 المؤرخ في 2001/03/31 على موقع اللجنة الدولية لصليب الأحمر –

HTTPS// WWW. ICRC.ORG/AR/DOC/RESOURCES/DOCUMENTS/MISC/5YNHPV.HTM

[2] – على عودة .قانون النزاعات المسلحة .القانون الدولي الإنساني.ط 1 .دار المؤلف.لبنان.السنة 2004 .ص 29

المقررة لحماية الأطراف وتطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني [1]وأن إضافة إلى أن لا يضر بوضع الأشخاص المحميين أو ينقص من حقوقهم . يزيد من قدر تلك الحماية وبالتالي يشكل معاملة أفضل[2] .

المقصود به هو حماية حرمة القتلى في المعارك واحترام حق العسكريين من الأعداء وتحظر بشأنه أعمال التعذيب والمعاملة غير الإنسانية مع احترام شرف ومعتقدات وممتلكات كل الأشخاص وإن كانوا من الأعداء واحترام حق معرفة مصير الأفراد وعائلاتهم ، وقد نصت المادة الـ 75 بفقراتها الثانية من البروتوكول الاضافي الأول للعام 1977 والتي تنص على – تحظر الأفعال التالية حالا واستقبالا في أي زمان ومكان سواء ارتكبها معتمدون مدنيون أو عسكريون [3]:

- القتل .
- التعذيب بشتى صوره بدنيا أم عقليا.
- العقوبات البدنية .
- التشويه .
- انتهاك الكرامة الشخصية وبوجه خاص المعاملة المهينة للإنسان والمحطة لقدره، والإكراه على الدعارة وأي صورة من صور خدش الحياء .
- أخذ الرهائن .
- العقوبات الاجتماعية .

---

[1]– انصاف بن عمران .دور اللجنة الدولية لصليب الاحمر في تنفيذ قواعد القانون الدولي الانساني .مذكرة ماجستير في العلوم القانونية والإدارية تخصص قانون دولي اليسانس .جامعة الحاج لخضر .باتنة .الجزائر. 2010 ص 30

[2]– مأيا الدباس . جاسم ذكريا .المرجع السابق ص 49

[3]– المادة 75 من البروتوكول الاضافي العام 1977

- التهديد بارتكاب أي من الأفعال المذكورة انفا [1] .

كما نصت اتفاقية جنيف الثالثة بشان معاملة أسرى الحرب في المادة الثالثة على مضمون هذا المبدأ من خلال حظرها للأفعال التالية :

أ. الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية وبخاصة القتل بجميع أشكاله والتشويه والمعاملة القاسية والتعذيب .

ب. أخذ الرهائن .

ج. الاعتداء على الكرامة الشخصية وعلى الأخص المعاملة المهينة والمحطة بالكرامة

د. إصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات دون إجراء محاكمة سابقة أمام محكمة مشكلة تشكيلا قانونيا وتكفل جميع الضمانات القضائية اللازمة في نظر الشعوب المتمدنة[2]

كما تؤكد هذه الاتفاقية من خلال المادة 34 منها على حرية ممارسة الشعائر الدينية حيث تنص على [3]:

- ترك لأسرى الحرب حرية كاملة في ممارسة شعائرهم الدينية بما في ذلك حضور الاجتماعات الدينية الخاصة بعقيدتهم شريطة أن يراعوا التدابير النظامية التي حددتها السلطات الحربية [4] .

---

[1]- المادة 75 الفقرة الثانية من البروتوكول الاضافي الاول المعتمد في 08 يونيو /حزيران 1977 ودخل حيز النفاذ في 7 ديسمبر 1978

[2]- المادة الثالثة الفقرة الاولى من اتفاقية جنيف بشان معاملة الاسرى الموقعة في 1949/08/12

[3]- المادة الثالثة من اتفاقية جنيف الثالثة للعام 1949

[4]- المادة 34 الفقرة الاولى من اتفاقية جنيف بشان معاملة الاسرى الموقعة في 1949/08/12

المطلب الثالث : علاقة القانون الدولي الإنساني بالقانون الجنائي ونطاق تطبيقه[1].

تم التطرق و التركيز على علاقة القانون الدولي الإنساني بالقانون الجنائي فقط دون الإشارة إلى علاقة القانون الدولي الإنساني بقانون حقوق الإنسان .

كان ينبغي التأكيد عليه كون العلاقة بين طريفي الموضوع تتعلق بالإخلال بالالتزامات الدولية مخالفة الالتزامات المتعلقة بتطبيق القانون الدولي الإنساني في زمن الحرب وتتعلق أساسا بالحماية الموضوعية لضحايا النزاعات المسلحة و الزامية المتابعة الجنائية تتطلب تدخل المحكمة الجنائية الدولية لبشاعة الجرائم المرتكبة في حق الإنسانية من ضمن مقتضيات الاختصاص الموضوعي الوارد ضمن المادة 5 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ، وقبلها القضاء الوطني . أما مخالفة الالتزام بحقوق الإنسان فهي من اختصاص القضاء العادي أو حتى الأجهزة التنفيذية لإصلاح ما تم تجاوزه ضد الحقوق المدنية والسياسية التي يكفلها الدستور و القانون الداخلي .

الفرع الأول : علاقة القانون الدولي الإنساني بالقانون الجنائي

إن العلاقة التي تجمع بين القانونين القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي الجنائي تتمثل أساسا في متابعة وملاحقة مرتكبي الجرائم الأكثر فضاعة والتي تنتهك الحياة البشرية وتمس بالأصل الجنس البشرية والكرامة الإنسانية المقدسة وحرمتها اي متابعة ومعاقبة مرتكبي الجرائم الدولية ضد كل من تسول له نفسه الحاق الضرر بالإنسان والأفراد خلال النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية حيث أن التطبيق القانوني ضد هؤلاء ينظمه القانون الدولي الجنائي باعتبار أن الجرائم المصنفة

[1]– عامر زمالي .العلاقة بين القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي الجنائي .القانون الدولي الإنساني والعلاقات الدولية .جامعة دمشق .اللجنة الدولية لصليب الأحمر .101.

بالجرائم الخطيرة من اختصاص المحكمة الجنائية الدولية[1] وهي تقريبا ما تم الاشارة إليه في مختلف التشريعات الدولية في الاتفاقيات الدولية والبروتوكولات الملحقة المنصوص عليها في للقانون الدولي الإنساني .

و يعتبر القانون الدولي الجنائي هو الشق الجزائي للقانون الدولي العام فالشق الجنائي يتناول الأفعال المجرمة والعقوبات المقررة لها والتي تمس بالمجتمع الدولي وتمس القيم البشرية التي أنشأت من أجلها والتي تتعرض لضرر أو الخطر أثناء النزاعات المسلحة من طرف أفراد كان القانون قد حدد لهم اليات التعامل في النزاعات المسلحة وفق مقتضيات القانون والتشريعات المنظمة لها والتي أشارت اليها مختلف الاتفاقيات الدولية ، اتفاقيات جنيف والبروتوكولان الملحقان بها لحماية الضحايا من الانتهاكات الدولية [2].

يعرف القانون الدولي الجنائي على أنه أحد فروع القانون الدولي العام يسير في طريق التطور ويسعى بشكل حثيث لاستكمال مقومات وجوده من أجل حفظ التوازن والمحافظة على أمن وسلامة البشرية وتحديد مسؤولية الأشخاص العابثين به [3].

ويعرف أحد الفقهاء[4] القانون الجنائي الدولي في كتابه المدخل لدراسة القانون الدولي الجنائي بأنه نوع من القواعد القانونية لقانون الشعوب والتي تجد مصدرها في الاتفاقيات الدولية المبرمة بين الأطراف السامية المتعاقدة والتي تهدف إلى حماية الأموال ذات الأهمية القانونية العالمية وذلك من خلال العقاب الرادع [5] .

وهناك من عرفه على أنه ذلك الفرع من فروع القانون الدولي العام الذي يهدف إلى حماية النظام العام الدولي من خلال العقاب على ارتكاب الافعال التي تشكل

---

[1]– سين ابراهيم صالح عبيد .الجريمة الدولية.دراسة تحليلية تطبيقية.دار النهضة العربية .القاهرة .1994. ص 5

[2]– مأيا الدباس . جاسم ذكريا .المرجع السابق ص 49

[3]– عبد الله سليمان.المقدمات الأساسية في القانون الدولي الجنائي.ديوان المطبوعات الجامعية.الجزائر1992 ص7

[4]– الفقيه "قلاسر " GLASER"

[5]– محمد عبد المنعم عبد الغني.الجرائم الدولية دراسة في القانون الدولي الجنائي.دار الجامعة الجديدة لنشر.مصر الاسكندرية 2007. ص 58

اعتداء عليه أو بقول أخر مجموعة من القواعد القانونية التي تعاقب على انتهاكات مبادئ القانون الدولي العام [1] . و قد عرفه حسين عبد الجليل يعرف القانون الدولي الجنائي بأنه ذلك الفرع من القانون الدولي الذي يتكفل بإصباغ الحماية الجنائية على مصلحة يري جدارتها بتلك الحماية لكونها من الأعمدة التي ينهض عليها بناء المجتمع الدولي [2] .

أولا : الاختلاف بين القانون الدولي الإنساني والقانون الجنائي

الاخلاف بين القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي الجنائي في نقاط مهمة تتمثل أساسا في ، الاختلاف مصدر كلا من القانونين و الهداف لكلا منهم إضافة إلى نطاق تطبيق كلاهما و كذا الاختصاص لكلا القانونين .

1.الاختلاف بينهما في مصادر القواعد .

إذا فانه لما كان لتطوير قواعد القانون الإنساني من الواردة في لائحة لاهاي والمعاهدات المتعلقة بالنزاعات المسلحة[3] ، فقد اكتسى العرف أهمية كبيرة في تطوير هاته القواعد وقد أقر القضاء إلى جانب فقهاء القانون الدولي الإنساني على أهمية محتواه العرفي ، وما اتباع القواعد العرفية في محاكمتي يوغسلافيا و روندا إلا دليل على أهمية القواعد العرفية التي لزمت القانون الدولي الإنساني خلال مسيرة تدوينه اضافة إلى القواعد العرفية وما تميزت به الارساء قواعد القانون الدولي في أولى مصادره فنجد أن أحكام القانون الدولي الإنساني جلها قواعد آمره ، كونها تنطوى على قواعد وقيم دولية لا يجوز التقليل منها أو مخالفتها .

---

[1] –GLASER S . INTERODUCTION a l'étude du droit international pénale .bruyant .Bruxelles .recueil .Sirey .paris.1954.p.07.

[2]– حسين ابراهيم صالح عبيد .الجريمة الدولية .دراسة تحليلية تطبيقية . دار النهضة العربية .القاهرة .1994. ص 5

[3]– عامر زمالي .العلاقة بين القانون الدولي الانساني والقانون الدولي الجنائي .القانون الدولي الانساني والعلاقات الدولية .جامعة دمشق .اللجنة الدولية لصليب الاحمر .101

لكن الحال مع القانون الجنائي الدولي فان أهم معالمه ومصـــادره وجـــدت فـــي القانون الجنائي الوطني ويستمد منه أصوله موضوعيا وإجرائيا .وكلاهما قانون جرائم وعقوبات ، ويعتمد القانون الدولي الجنائي على التشريعات الوطنية لتطبيـــق احكامـــه سواء في اطار المعاهدات الثنائية أو متعددة الأطـــراف أو الجماعيـــة أو الاقليميـــة أو الدولية ، وتعتبر الاتفاقيات والمعاهدات الدولية أول مصدر للقانون الجنائي ومن أهـــم المعاهدات التي شكلت البوادر الأولى للقانون الدولي الجنائي ، معاهدة فرســـاي للعـــام 1919 التي أنشأها الحلفاء لمحاكمة الامبراطور الالماني غليوم الثاني[1].

كما يتميز القانون الدولي الإنساني عن القانون الدولي الجنائي كذلك إلى جانـــب مصادره فهوا لا يحتاج إلى الاتفاقيات الجماعية حتى يتم الاعراف به أى انه لا ينتظر اعتراف الأطراف المتنازعة حتى تطبق قواعده بل تتم مباشرة ولا يقوم كذلك على مبدأ المعاملة بالمثل أي أن دولة متحاربة لا تنتظر من الخصم احترام التزاماتـــه التعهديـــة لتطبيق أحكام القانون الدولي الإنساني التي ارتبطت بها أو تقوم بانتهاك تلـــك الاحكـــام ردا على جرائم تنسب إلى الخصم [2].

2.اختلاف بينهما في الأهداف والمبادئ .

مواثيق القانون الدولي الجنائي تختلف عن معاهدات القانون الدولي الجنائي فـــي حماية الضحايا ومساعدتهم وحماية الممتلكات ذات الطابع المدني. اضافة إلـــى وضـــع قيود على وسائل وأساليب القتال .

بينما يهدف القانون الدولي الجنائي إلى تحقيق العدالة الجنائية التي قوم على القصـــاص من الجناة .

[1]– مأيا الدباس .جاسم ذكريا .مرجع سابق ص 24–

[2]– عامر زمالي مرجع سابق .ص 102

المواثيق الجنائية تبسط حمايتها على بعض المجرمين كأسرى الحرب المحكوم عليهم بعقوبات بسبب جرائم ارتكبوها قبل الأسر أو أثناءه [1]. فهنا نجد أن القانون الدولي الإنساني يحمى هاته الفئة من الضمانات القضائية المتعارف عليها دوليا

الجزاء الدولي للجناة أهم هدف للقانون الدولي الجنائي وهو ينصب على الجناة من الأفراد فقط و فوق الـ 18 سنة.

ولا يعفي الدول من التزاماتها وفقا للمعاهدات الدولية .

معاهدات القانون الدولي الإنساني تتضمن جزاءات لكن هدفها الحماية وليس العقاب والحد من الإضرار بهم جراء انتهاكات حقوق الانسان

معاهدات القانون الدولي الجنائي لها أهداف خاصة كمكافحة القرصنة البحرية واختطاف الطائرات والجريمة المنظمة . بالمتابعة أو الجزاء الدولي أو الاقليمي . معاهدات القانون الدولي الإنساني دولية النطاق و الاهداف . يتحمل من خلالها جميع الأطراف مسؤولية حماية الضحايا وضمان احترام وفرض احترام قواعد القانون الدولي الإنساني تحديدا لما جاء في المادة الأولى المشتركة لاتفاقيات جنيف العام 1949 والبروتوكولان الاضافيان للعام 1977 [2] .

- مبادئ القانون الدولي الجنائي التي أقرتها المحاكم الجنائية الدولية منها :
  - مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص سابق عن ارتكاب الفعل المجرم .
  - مبدأ عدم رجعية نصوص التجريم .
  - مبدأ مسؤولية القادة والرؤساء .
  - مبدأ عدم سقوط الجرائم بالتقادم [3] .

---

[1]– سين ابراهيم صالح عبيد .الجريمة الدولية .دراسة تحليلية تطبيقية دار النهضة العربية .القاهرة .1994. ص5

[2]– مأيا الدباس .جاسم ذكريا .المرجع السابق ص26 –

[3]– المواد . 22 و 23 و 24 و 25 و 27 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الدائمة

3.اختلاف بينهما في نطاق التطبيق .

تنطبق قواعد القانون الدولي الإنساني على حالات النزاع المسلح الدولي وغير الدولي وتهدف إلى حماية الضحايا ، الأشخاص والممتلكات .

- تطبق احكام القانون الجنائي الدولي على الجرائم التي تقع في زمن السلم والحرب معا[1].
- يتسع نطاق القانون الدولي الإنساني إلى حماية اشخاص محميين و ممتلكات محمية.
- يهدف نطاق تطبيق القانون الدولي الجنائي إلى معاقبة المجرمين على أفعال مجرمة مسبقا .

يعد مبدأ المساواة بين المتحاربين وفي المعاملة الإنسانية من أهم أسس القانون الدولي الإنساني وليس لتطبيق أحكامه أي تأثير على الأوضاع القانونية للأطراف النزاع وليس الأشخاص المحميين التخلي عن حقوقهم .

القانون الدولي الجنائي ليس قانون علاقات بين الأعداء أو أطراف النزاع انما هو قانون جرائم ومكافحتها .

4.اختلاف بينهما من حيث الاختصاص .

اتفاقية جنيف تضمنت مبدأ الملاحقة القضائية من قبل جميع الأطراف المتعاقدة على أساس المحاكمة أو التسليم للمطلوبين دون الأخذ لا بجنسية أو حصانة المتهمين بارتكابهم جرائم جسيمة مثلا الإبادة أو الحرب بمقتضى المادة المشتركة 49 و 50 و129 و 146 وهذا الاختصاص القضائي العالمي الذي يتيح للمحاكم الوطنية أن تلعب

[1]– هشام بشير وابراهيم عبد ربه .مرجع سابق .ص 75

دورها في تنفيذ القانون الدولي الانساني وقد ترك الباب مفتوحا امام انشاء قضاء جنائي دولي محكمة جنائية دولية دائمة او مؤقتة .

اتفاقية جنيف عددت الجرائم الخطيرة والجسيمة على البشرية [1]على سبيل الحصر في المادة المشتركة 50 و 51 و 30 و 147 وهي جزء من جرائم الحرب أضاف اليها البروتوكول الاضافي الأول جرائم أخرى المادتان 11 و 85 ويقتصر مفهوم الجرائم الجسيمة في المواثيق الدولية على النزاعات المسلحة الدولية أي أن الاختصاص هنا هو اختصاص دولي مثلما ورد في اتفاقيات جنيف لا يشمل النزاعات المسلحة الداخلية .

القانون الدولي الجنائي قانون جرائم وعقوبات دولية فان نطاقه أوسع من الجرائم المرتكبة اثناء الحروب وتطبق معاهدته كل على حدى .

العجز الدولي على تطبيق القانون فيما يتعلق بجرائم الحرب والإبادة الجماعية داخل الاختصاص الوطني قبل الدولي نظير المصالح الدولية التي مكنت من إفلات الجناة من قادة وسياسيين ورؤساء دول من المتابعات الجنائية الدولية ما جعل المحكمة الجنائية الدولية تقف محل العاجز عن تنفيذ قراراتها وأحكامها .

ثانيا : التأثير بين القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي الجنائي .

يظهر التفاعل والتقارب بين القانونيين في نقاط الالتقاء التي تجمعهما :

- كلاهما يعتبر فرعا حديث من فروع القانون الدولي العام .
- وكلاهما يهدف إلى حماية الاشخاص . الانسان من مختلف الجرائم ذات الطبيعة الدولية
- كلاهما من مصدر واحد . العرف والاتفاقيات الدولية .

[1]– المواد المشتركة في اتفاقيات جنيف الخاصة بالإبادة الجماعية والجرائم الخطيرة المحددة في ميثاق المحكمة الجنائية الدولية

رغم استقلالية كلا منهما عن الأخر ، فإن كلا القانونيين يرتبطان بتأثير متبادل بينهما ويظهر ذلك في مساهمة كلا منهما في تطوير قواعد أحكام الثاني [1] .

فقد استفاد النظام القانون الدولي الجنائي من القوانين المطبقة في النزاعات المسلحة سواء المتعلقة بالعمليات القتالية والحربية أو الخاصة بحماية ضحايا الحرب بما فيها ما أعتبره القانون الدولي الإنساني جرائم [2]فقد تم تدوين الأحكام الجنائية الدولية وتطورت الأمور إلى استحداث هيئة قضائية جنائية دولية تعنى بجرائم الحرب والإبادة والجرائم ضد الإنسانية بما فيها المحاكم المؤقتة التي سبقت الحكمة الجنائية الدولية الدائمة منذ 2001 ما ساهم في تطوير أحكام القانون الدولي الجنائي من ممارسات الأحكام وقواعد القانون الدولي الإنساني .

الفرع الثاني : نطاق تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني[3]

اليات تطبيق قواعد وأحكام القانون الدولي الإنساني تظهر ممارساتها جيدا خلال النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية وهذا من خلال حماية الأشخاص المكفولة حمايتهم ضمن المواثيق والاتفاقيات الدولية التي رسمت معالم الحماية وأقرتها إلى جانب الحماية الموضوعية للممتلكات والأعيان المدنية وعليه فإن نطاق تطبيق القانون الدولي الإنساني يظهر في نطاق المادي والمكاني و الشخصي لقواعد القانون الدولي الإنساني في ما يلي:

أولا : النطاق المادي لتطبيق القانون الدولي الإنساني .

ويتمثل في حالات تدخل في اختصاص تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني[1] والتي تنطلق من حالات النزاع المسلح والذي يتفرع بين نزاع مسلح دولي ونزاع مسلح غير دولي . داخلي .

---

[1]– مأيا الدباس .جاسم ذكريا .المرجع السابق ص29 –

[2]– محمد شريف بسيوني – الجرائم ضد الإنسانية في القانون الجنائي الدولي . القاهرة ..2003– ص 19

[3]– محمد شريف بسيوني – نفس المرجع.ص 19

1.النزاعات المسلحة الدولية .

وتعرف حسب المادة الثانية المشتركة من اتفاقيات جنيف الاربع للعـــام 1949 على النزاعات المسلحة الدولية والتي ورد نصها " علاوة على الأحكام التي تسرى في وقت السلم تنطبق هذه الاتفاقية في حالة الحرب المعلنة أو أي اشتباك مسلح أخر ينشب بين طرفين أو أكثر من الأطراف السامية المتعاقدة ، حتى لو لم يعترف أحدها بحالـــة الحرب، تنطبق الاتفاقية أيضا في جميع حالات الاحتلال الجزئي أو الكلي لإقليم أحـــد الاطراف السامية المتعاقدة حتى لو لم يواجه هذا الاحتلال مقاومة مسلحة وإذا لم تكـــن أحدى دول النزاع طرفا في هذه الاتفاقية فإن دول النزاع الأطراف فيها تبقى مع ذلـــك ملتزمة بها في علاقتها المتبادلة كما أنها تلتزم بالاتفاقية ازاء الدولة المذكورة إذا قبلت هذه الأخيرة أحكام الاتفاقية وطبقتها "[2] .

وتعرف النزاعات المسلحة الدولية بأنها مختلف الأعمال العدائية التي تقوم بـــين القوات المسلحة لدولتين أو أكثر وكذلك حروب التحرير الوطنية التي تناضل فيها مـــن أجل التحرير ضد السيطرة الاستعمارية [3] .

بموجب البروتوكول الاضافي الأول للعـــام 1977 الحقـــت حـــروب التحريـــر بالاتفاقية الدولية الملحقة لاتفاقيات جنيف الأربع للعام 1949 المتعلقة بحماية ضـــحايا النزاعات المسلحة الدولية في المادة الأولى الفقرة الرابعة " تتضمن الأوضاع المشـــار اليها في الفقرة السابقة المنازعات المسلحة التي تناضل بهـــا الشـــعوب ضـــد التســـلط الاستعماري والاحتلال الأجنبي وضد الأنظمة العنصرية وذلك فـــي ممارســـتها لحـــق الشعوب في تقرير مصيرها كما كرسه ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي المتعلـــق

---

[1]– محمد نور فرحات .تاريخ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان .دراسات في القانون الدولي الانساني .تقديم مفيدة شهاب .دار المستقبل العربي .القاهرة 2000 .ص 84

[2]– المادة الثانية المشتركة من الإتفاقيات جنيف الأربع .مرجع سابق

[3]– غبولي منى . مرجع سابق ص 57

بمبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول طبقا لميثاق الامم المتحدة [1] .

النزاع المسلح هو كل استخدام للقوة العسكرية بين الطرفين واستعمال مختلف الأسلحة والذخائر شريطة أن يكون أحد الجيشين المتنازعين نظامي كما يجب أن يقع النزاع خارج حدود أحد الطرفين ويبدأ بالإعلان الحرب ويتوقف لأسباب ميدانية تتمثل في وقف القتال أو استراتيجية من خلال الهدنة وينتهى النزاع بالاستسلام من خلال اتفاق الصلح الذي يبرم بين الطرفين [2] .

2.النزاعات المسلحة غير الدولية .

والتي تعرف على أنها نزاعات داخلية في اقليم الدولة الواحدة أو ما يصطلح عليه بالحروب الأهلية وقد تضمنت اتفاقيات جنيف الأربعة للعام 1949 سيما المادة الثالثة منها على ما يلي :

- في حالة قيام نزاع مسلح ليس له طابع دولي في أراضي أحد الأطراف السامية المتعاقدة يلتزم كل طرف في النزاع بأن يطبق كحد أدنى الأحكام التالية :
- الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية بمن فيهم أفراد القوات المسلحة الذين القوا عنهم أسلحتهم والأشخاص العاجزون عن القتال بسبب المرض أو الجرح أو الاحتجاز أو لأي سبب أخر يعاملون في جميع الأحوال معاملة إنسانية دون أي تمييز ضار يقوم على العنصر أو اللون أو الدين أو المعتقد أو الجنس أو المولد أو الثروة أو أي معيار مماثل أخر[3].

---

[1]– المادة الأولى من الفقرة الرابعة من البروتوكول الإضافي الأول للعام 1977

[2]– خليل أحمد خليل العبيدي .مرجع سابق ص 94

[3]– المادة المشتركة الثالثة من اتفاقيات جنيف الأربع للعام 1949

البروتوكول الاضافي الثاني للعام 1977 واستدراكا منه لعدم تعريف النزاع المسلح ليس له طابع دولي ومن خلال الفقرة الأولى منه تنص على هذا النوع من النزاعات حيث أوردها في ما يلي :

يسرى هذا الملحق . البروتوكول . الذي يطور ويكمل المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف المبرمة في 12 اغسطس /اب /اوت 1949 دون أن يعدل من الشروط الراهنة لتطبيقها على جميع المنازعات المسلحة التي لا تشملها المادة الأولى من الملحق .البروتوكول .الاضافي إلى اتفاقيات جنيف المؤرخة في 12 اوت /اغسطس 1949 المتعلقة بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة الملحق .البروتوكول الأول والتي تدور على إقليم أحد الأطراف السامية المتعاقدة بين قواته المسلحة وقوات منشقة أو جماعات نظامية مسلحة أخرى وتمارس تحت قيادة مسئولة على جزء من إقليمه من السيطرة ما يمكنها من القيام بعمليات عسكرية متواصلة ومنسقة وتستطيع تنفيذ هذا الملحق البروتوكول[1].

النزاعات المسلحة غير الدولية كانت في السابق تعد من الشؤون الداخلية لدول ولا تخضع لتنظيم الدولي بل للقوانين الداخلية[2] .

لدول المعنية فقط لكن ولخطورة هذه النزاعات وما تخلف من آثار على الامن القومي لدول المجاورة وقضايا اللاجئين والنازحين وغيرها فهذه الأسباب أدت إلى الحاقها بالقانون الدولي الإنساني [3] .

يتعدد النطاق الذي يطبق في القانون الدولي الإنساني إلى ثلاث نطاقات مترابطة ومتكاملة وهي :

[1]– المادة الأولى الفقرة الأولى من البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف الأربع

[2] – غبولي مني .مرجع سابق .ص 60

[3]– غيولي منى .نفس المرجع. ص 60

ثانيا : النطاق الشخصي لتطليق القانون الدولي الإنساني :

حيث يمنح حماية لفئتين من الأشخاص وهما ضحايا النزاعات المسلحة والذين أصبحوا عاجزين عن القتال من جرحى ومرضى وغرقى وأسرى حرب من جهة أخرى ومن جهة أخرى ينطبق على المدنيين وأفراد الوحدات الطبية وعمال الإغاثة الذين لا يشاركون في القتال [1] .

حماية الأشخاص وضحايا النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية هي مسالة حاسمة في مضمون عمل القانون الدولي الإنساني ومن أبجديات تطبيق قواعده على هذه الفئة المحمية من الأشخاص أو الأفراد سواء كانوا مدنيين بطبيعتهم أي لم ولن يشاركوا في العمليات العسكرية أو العدائية أو المقاومة ويسمون مدنيون أو عسكريين عجزوا عن مواصلة القتال لأسباب قتالية [2]. أي أنهم لم يعد باستطاعتهم مواصلة العمليات العسكرية أو القتالية في صفوف الجيش وبحالتهم العاجزة يتحولون إلى ضحايا وعجزة من جرحى ومرضى وغرقى وممن وقعوا في أيادي قوات العدو من أسرى،إضافة إلى من يوفر لهم القانون الدولي الإنساني الحماية بمناسبة أداء مهامهم خلال هذه الظروف الاستثنائية من بينهم أفراد العمل الإغاثي و الأطباء والممرضين والمسعفين ورجال الدين وقد شملتهم اتفاقيات جنيف الأربع للعام 1949 والبروتوكولين الملحقين للعام 1977 .

وجاء في تصنيف الأشخاص الخاضعين للحماية وفق مقتضيات القانون الدولي الإنساني في اتفاقيتي جنيف الأولى والثانية للعام 1949 منهم أفراد القوات المسلحة

---

[1]– محمود شريف بسيوني .محمد سعيد الدقاق .عبد العظيم وزير .حقوق الإنسان .المجلد 2 دار العلم للملايين .ط 1 .السنة 1989 .ص 13

[2]– جبلينا بجيك .عدم التمييز والنزاع المسلح .المجلة الدولية لصليب الأحمر.العدد 841 المؤرخ في 2001/03/31 على موقع اللجنة الدولية لصليب الأحمر –
HTTPS// WWW. ICRC.ORG/AR/DOC/RESOURCES/DOCUMENTS/MISC/5YNHPV.HTM

التابعين لأحد أطراف النزاع وكذا أفراد الميلشيات والوحدات المتطوعة التي تشكل جزءا من هذه القوات المسلحة وأفراد الميليشيات الأخرى والوحدات المتطوعة الأخرى ، بمن فيهم أعضاء حركات المقاومة المنظمة الذين ينتمون إلى أحد أطراف النزاع ويعملون داخل أو خارج الإقليم الذي ينتمون اليه حتى وإن كان هذا الإقليم محتلا ولوجوب توفر الحماية لهذه الفئات الأخيرة وهي الميليشيات يجب أن يقودها شخص أو مسئول وأن تكون لها شارة مميزة محددة يمكن تمييزها من بعيد وأن لا تحمل الأسلحة جهرا وأن تلتزم في عملياتها بقوانين الحرب وعادتها [1].

اتفاقية جنيف الثالثة حددت كذلك الأشخاص المحميين في المادة الرابعة من الاتفاقية وهم أسرى الحرب وتضمنت المادة الرابعة تعريفا لأسير الحرب . حيث اكدت أنه هو كل شخص من الأشخاص الأخرى المحمية بواسطة القانون الدولي الإنساني يقع في قبضة العدو[2] .

النطاق الشخصي الذي حدد الفئات المحمية وفقا لمقتضيات اتفاقيات جنيف الأربع للعام 1949 وكذا البروتوكولان الاضافيان للعام 1977 ويتعلق الأمر بكلا من :

1. أفراد القوات المسلحة التابعين لأحد أطراف النزاع والقوات المتطوعة التي تقاتل معها.
2. أفراد الميليشيات الأخرى والوحدات المتطوعة الأخرى بمن فيهم أعضاء حركات المقاومة المنظمة الذين ينتمون إلى أحد أطراف النزاع .
3. أفراد القوات المسلحة النظامية الذين يعلنون ولائهم لحكومة أو سلطة لا تعترف بها الدولة الحاجزة .
4. الأشخاص الذين يرافقون القوات المسلحة دون أن يكونوا في الواقع جزءا منها

[1]– فليج غزلان .سامر .موسى .الوجيز في القانون الدولي الإنساني .د ط .د دار نشر .السنة 2019 .ص 87

[2]– المادة 4 من اتفاقية جنيف الثالثة للعام 1949

5. أفراد الأطقم الملاحية في السفن التجارية والطائرات المدنية التابعة لأحد أطراف النزاع .
6. سكان الأراضي غير المحتلة الذين يحملون السلاح من تلقاء أنفسهم عند اقتراب العدو للمقاومة .
7. الأسرى وهم أى فرد من الفات المذكورة أعلاه يقع تحت قبضة العدو .
8. السكان المدنيين وتشمل فئات أخرى مثل الصحفيين وغيرهم .
9. أفراد الخدمات الطبية أو الإنسانية الذين يتبعون لأطراف النـــزاع أو للجهـــات الأخرى المعترف بها من طرف المتنازعة وكذلك موظف والدفاع المدني .
10. الأعيان المدنية التي ليست لها أي علاقة مباشرة بالعمل العسكري وهذه تضم أي وحدة أو منشأة مدنية ينطبق عليها هذا الوصف .
11. الأشغال الهندسية والمنشآت المحتوية على قوى خطيرة وهذه يحميها القـــانون لخطورتها على البيئة والسكان المدنيين .
12. موظفو الأمم المتحدة والأفراد المرابطون بها [1] .
13. النطاق المادي فيطبق هذا القانون على كل حالة تأخذ شكل النزاع المسلح سواء كان دولي أو غير دولي ، بما فيه حالة الاحتلال .[2] .
14. النطاق الزماني فيطبق القانون الدولي الإنساني منذ بداية النزاع المسلح ســـواء كان هناك إعلان لحالة الحرب أو بدون إعلان .[3] .

على ما تم ذكره آنفا فإن النطاق الشخصي لتطبيـــق قواعـــد القـــانون الـــدولي الإنساني قد ضمتهم اتفاقيات جنيف الأربع للعام 1949 والبروتوكولان الاضافيان للعام 1977 لتأكيد على ضرورة توفير الحماية الخاصة لهذه الفئات المعنية طبقا لما ورد في

[1]– فليج غزلان .سامر .موسى .الوجيز في القانون الدولي الانساني .دون ط .دوندار نشر .السنة 2019 .ص 87

[2]– فليج غزلان. سامر موسى. الوجيز في القانون الدولي الانساني. د ط. دون دار نشر. السنة 2019 .ص 70

[33]– فليج غزلان .سامر موسى .نفس المرجع ص 70

الاتفاقيات والبرتوكولات الاضافية والواجبة التقييد والاحترام والالتزام بها من قبل الأطراف المتنازعة المسلحة وضم الفئة كما سبق الذكر ، الجرحى والمرضي من القوات المسلحة في الميدان ، الغرقى والجرحى والمرضى من القوات المسلحة في البحار و كذلك أسرى الحرب ممن ينتمون للمقاتلين المسلحين ، وقد خص فئة المقاتلين .

1.المرضى والجرحى من القوات المسلحة في الميدان :

إن حماية ضحايا الحرب أو تحسين احوالهم تقف كقضية راسية في عموم الاتفاقيات الخاصة بالحروب ، إذ هي أول من حرك المشاعر الإنسانية نحو العمل على ايجاد صيغة قانونية لحماية هؤلاء الضحايا وكذلك كانت أول حافز لانتقال القانون الدولي الإنساني من الشرائع السماوية والأعراف إلى معاهدات دولية ، عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى ظهرت الحاجة إلى إعادة النظر في المعاهدة النافذة الخاصة بجرائم الحرب لعدم كفايتها في ضبط سلوك المحاربين خلال الحرب وفي العام 1929 عقد مؤتمر دبلوماسي في جنيف أسفرت عن وضع ثلاث اتفاقيات خاصة بحماية ضحايا الحرب من العسكريين ومنها الاتفاقية الثانية الخاصة بتحسين حال الجرحى والمرضى من القوات المسلحة في الميدان والأخرى خاصة بتحسين حالة الجرحى والمرضي والغرقى من القوات البحرية [1] .

والتي سبق التأكيد عليها في المادة الثامنة بفقراتها أ من البروتوكول الاضافي الأول للعام 1977 والجرحى والمرضى من القوات المسلحة في " يقصد بالتعابير التالية لأغراض هذا الملحق. البروتوكول . المعنى المبين قرين كل منها (أ) الجرحى والمرضى هم الأشخاص العسكريون أو المدنيون الذين يحتاجون إلى مساعدة أو رعاية طبية بسبب الصدمة أو المرض أو أي اضطراب أو عجز بدنيا كان ام عقليا الذين

[1] عبد على محمد سوادي .حماية المدنيين اثناء النزاعات المسلحة .دراسة مقارنة بين القانون الدولي الانساني والشريعة الاسلامية دار وائل للنشر والتوزيع .عمان . 2015 . ط 1 ص 115 –

يحجمون عن أي عمل عدائي ويشمل هذان التعبيران أيضا حالات الرضع والأطفال حديثي الولادة والأشخاص الآخرين الذين قد يحتاجون إلى مساعدة أو رعاية طبية عاجلة مثل ذوى العاهات و أولاة الأحمال الذين يحجمون عن أي عمل عدائي [1] .

2.المرضى والجرحى والمنكوبين في البحار :

بمقتضى المادة الثامنة الفقرة الثانية فإن المنكوبين في البحار والذين يتمثلون في الغرقى والجرحى و المرضى من القوات المسلحة في البحار نجدها كما يلي (ب) المنكوبون في البحار وهم الأشخاص العسكريون أو المدنيون الذين يتعرضون للخطر في البحار أو أية مياه أخرى نتيجة لما يصيبهم أو يصيب السفينة أو الطائرة التي تقلهم من نكبات والذين يحجمون عن أي عمل عدائي ويستمر اعتبار هؤلاء الاشخاص منكوبين في البحار أثناء انقاذهم إلى أن يحصلوا على وضع أخر بمقتضى الاتفاقيات أو هذا الملحق .البروتوكول . و ذلك بشرط أن يستمروا في الاحجام عن أي عمل عدائي[2]

3.الأسرى :

صفة الاسير الواردة في اتفاقية جنيف الثالثة المتعلقة بمعاملة الأسرى .تعد هذه الاتفاقية الأهم من حيث جاءت نتيجة مراجعة اتفاقية جنيف المتعلقة بمعاملة الأسرى المبرمة في 27 جويلية 1929 [3] .

لم يعرف الأسير بالاتفاقية إلا أنها أشارت اليه في مواضع متعلقة به في :

أ. الفئة الاولى :

أفراد القوات المسلحة لأحد أطراف النزاع والمليشيات أو الوحدات التي تشكل جزء من هذه القوات المسلحة [4] .

---

[1]– المادة الثامنة . الفقرة أ من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف الأربع .

[2]– المادة الثانية الفقرة ب من البروتوكول الإضافي الاأول الملحق باتفاقيات جنيف الأربع للعام 1949

[3]– ديباجة اتفاقية جنيف الثالثة بشان معاملة أسرى الحرب المؤرخة في 12 اوت 1949

[4]– المادة الرابعة الفقرة الأولي من اتفاقية جنيف الثالثة بشان معاملة أسرى الحرب .

ب. الفئة الثانية :

أفراد المليشيات الأخرى والوحدات المتطوعة الأخرى بمن فيهم أعضاء حركات المقاومة المنظمة الذين ينتمون إلى أحد أطراف النزاع ويعملون داخل أو خارج إقليمهم حتى لو كان هذا الاقليم محتلا على أن تتوفر الشروط التالية في هذه المليشيات أو الوحدات المتطوعة بما فيها حركات المقاومة المنظمة المذكورة .

(أ) أن يقودها شخص مسؤول عن مرؤوسيه .

(ب) أن تكون لها شارة مميزة محددة يمكن تمييزها من بعيد .

(ج) أن تحمل الأسلحة جهرا .

(د) أن تلتزم في عملياتها بقوانين الحرب وعاداتها [1] .

ج. الفئة الثالثة :

أفراد القوات المسلحة النظامية الذين يعلنون ولاءهم لحكومة أو سلطة لا تعترف بها الدولة الحاجزة [2] .

د. الفئة الرابعة :

يعد من فئة أسرى الحرب مختلف المرافقين للقوات المسلحة من مدنيين أو صحفيين وغيرهم حيث تنص الفقرة الرابعة من المادة الرابعة من اتفاقية جنيف الثالثة على ما يلي " الأشخاص الذين يرافقون القوات المسلحة دون أن يكونوا في الواقع جزء منها كالأشخاص المدنيين الموجودين ضمن أطقم الطائرات الحربية والمراسلين الحربيين ومتعهدي التموين وأفراد وحدات العمل أو الخدمات المختصة بالترفيه عن العسكريين شريطة أن يكون لديهم تصريح من القوات المسلحة التي يرافقونها [3] .

[1] – المادة الرابعة الفقرة الثانية من اتفاقية جنيف الثالثة بشان معاملة اسرى الحرب .

[2] – المادة الرابعة الفقرة الثانية من اتفاقية جنيف الثالثة بشان معاملة اسرى الحرب –

[3] – المادة الرابعة الفقرة الرابعة من اتفاقية جنيف الثالثة بشان معاملة اسرى الحرب

ه. الفئة الخامسة :

يتمتع أفراد الاطقم الملاحية بصفة أسير في حالة وقوعهم تحت الأسر طبقا لاتفاقية جنيف الثالثة حيث تنص في المادة الرابعة بالفقرة الخامسة منها على " أفراد الأطقم الملاحية بمن فيهم القادة والملاحون ومساعدوهم في السفن التجارية وأطقم الطائرات المدنية التابعة لأطراف النزاع الذين لا ينتفعون بمعاملة أفضل بمقتضى أي أحكام أخرى من القانون الدولي [1] .

و. الفئة السادسة :

سكان الأراضي غير المحتلة الذين يحملون السلاح من تلقاء انفسهم عند اقتراب العدو لمقاومة القوات الغازية دون أن يتوفر لهم الوقت لتشكيل وحدات مسلحة نظامية شريطة أن يحملوا السلاح جهرا وأن يراعوا قوانين الحرب وعاداتها [2] .

وقد عرفت المادة 44 الفقرة 1 من البروتوكول الاضافي الأول لاتفاقيات جنيف الأسير " يعد كل مقاتل ممن وصفتهم المادة 43 أسير حرب إذا ما وقع في قبضة الخصم[3].

ثالثا : النطاق المكاني لتطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني.

عرفها أحد الاساتذة [4] " بأنها جميع الممتلكات التي يمتلكها العدو من بيوت وأماكن العبادة والمستشفيات والمدارس والمعالم الثقافية والجامعات والوحدات الطبية والممتلكات الثقافية ومنابع المياه الطبيعية والأشغال الهندسية والمقدسات التي يطلق عليها اصطلاحا أما اثار أو أماكن عبادة ما لم تستخدم لأغراض حربية[5].

---

[1]– المادة الرابعة الفقرة الخامسة من اتفاقية جنيف الثالثة بشان اسرى الحرب

[2]– المادة الرابعة الفقرة السادسة من اتفاقية جنيف بشان اسرى الحرب

[3]– المادة 44 الفقرة الاولى من البروتوكول الاضافي الاول الملحق باتفاقيات جنيف الاربع

[4]– الذكتور عمر سعد الله

[5]– عمر سعد الله. القانون الدولي الانساني. الممتلكات المحمية. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. السنة 2008. ص6

1.الأعيان المدنية :

الأعيان المدنية هي جميع الأعيان التي ليست أهدافا عسكرية والتي تكرس ممارسة الدول هذه القاعدة كإحدى قواعد القانون الدولي العرفي المنطبقة في النزاعات الدولية وغير الدولية [1] .

وتعرف الأعيان المدنية على أنها كل الأعيان التي ليست أهدافا عسكرية والتي لا تساهم مساهمة فعالة في العمل العسكري سواء أكان ذلك بطبيعتها أم بموقعها أو بغايتها أم باستخدامها والتي لا يحقق تدميرها التام أو الجزئي أو الاستيلاء عليها أو تعطيلها في الظروف السائدة حينذاك ميزة عسكرية أكيدة [2] .

يحمي القانون الدولي الإنساني بعض الأماكن والأعيان مثل المستشفيات ومركبات الإسعاف والممتلكات الثقافية التي تشمل أماكن العبادة والأعمال الفنية والآثار التاريخية ولا يجوز أن تكون محلا للهجوم ويحظر القانون الدولي الإنساني أيضا مهاجمة الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين مثل مرافق الغذاء ومياه الشرب أو تدميرها والأشغال التي تحتوى على قوى خطرة مثل السدود ومحطات الطاقة النووية[3].

فقد حددت لجنة من القانونيين مكلفة ببحث مسالة تنقيح قواعد الحرب و وضع تقرير عن ذلك أثناء اجتماع بلاهاي اذ أوجبت المادة 22 حظر القصف الجوي الهادف إلى زرع الرعب في صفوف السكان أو تدمير الممتلكات الخاصة ذات الطابع غير العسكري إلا أنه لم تعتمد هذه القواعد كقواعد ملزمة[4].

---

[1]– عبد على محمد سوادي .المرجع السابق .ص 182

[2]– مالك منسى صالح .الحماية الدولية للأهداف المدنية .دراسة في ضوء القانون الدولي الانساني .ط1 .دار زين للحقوقية .بيروت 2016 . ص 63

[3]– لقانون الدولي الانساني دليل البرلمانيين رقم 25 .اللجنة الدولية لصليب الاحمر .السنة 2016 . ص 27

[4]– بن يونس خالد .استعمال الأسلحة التقليدية في القانون الدولي الانساني .مذكرة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية .جامعة الجزائر 1 .السنة 2010.2011 ص 14

تعرف الأعيان المدنية سلبا على أنها كافة الاعيان التي ليست أهدافا عسكرية[1].

على اعتبار أن هذا التمييز يعطي الحق للعدو أن يهاجم الأهداف العسكرية دون المدنية ولا يجوز أن تكون الأهداف المدنية هدفا للهجوم أو الأعمال الانتقامية[2] .

وإذا ثار الشك حول ما إذا كانت عين ما تكرس عادة لأغراض مدنية مثل أماكن للعبادة أو منزل أو مسكن اخر أو مدرسة إنما تستخدم في تقديم مساهمة فعالة للعمل العسكري فإنه يفترض أنها لا تستخدم كذلك [3] .

اتفاقية لاهاي لعام 1907 أشارت في مادتها الأولي فيما يتعلق بالضرب بالقنابل بواسطة القوات البحرية في زمن الحرب فقد أشارت إلى تحريم ضرب كل من الموانئ، المدن ، القرى أو المباني غير المدافع عنها بالقنابل بواسطة القوات البحرية أما المادة الخامسة فقد اشارت بالتفاصيل إلى مجموعة من المنشآت كالأماكن المخصصة للعبادة والفنون والعلوم وأعمال البر والمباني التاريخية والمستشفيات وأماكن تجمع المرضى والجرحى بشرط أن لا تكون مستعملة في الوقت نفسه لغرض عسكري [4] .

البروتوكول الاضافي الأول للعام 1977 الملحق باتفاقيات جنيف الأربع للعام 1949 في المادة 48 استعمل مصطلح الأعيان كما خصص الملحق الفصل الثالث لأعيان المدنية فحسب المادة 52 منه تعرف على أنها ليست أهدافا عسكرية وفقا لما حددته الفقرة الثانية من ذات المادة إذا فإنه لا يمكن تحديد وتعريف الأعيان المدنية إلا بالتعرف على الأعيان العسكرية وكذلك في المادة واحد من الفقرة الرابعة من

---

[1]- المادة 52 .1. من البروتوكول الاضافي الاول والقاعدة 9 من قواعد القانون الدولي الانساني العرفي

[2] - المادة 33 من اتفاقية جنيف الرابعة والمادة 52 .1 و 2 من البروتوكول الاضافي الاول والقاعدة 7 من قواعد القانون الدولي الانساني العرفي

[3]- المادة 52.3. من البروتوكول الاضافي الاول

[4]- المادة 5 من اتفاقية بشأن الضرب بالقنابل بواسطة القوات البحرية في زمن الحرب .لاهاي في 18 اكتوبر 1907

البروتوكول الثالث المتعلق بالأسلحة الحارقة الملحق باتفاقية 1980 المتعلقة بالأسلحة التقليدية [1] .

القانون الدولي الإنساني استثنى كل ما ليس له علاقة بالمنشآت العسكرية أي الأهداف العسكرية التي يمكن لأطراف النزاع استباحتها خلال النزاع المسلح و ما عدا ذلك فإن مختلف الأعيان و الممتلكات[2] محظور التعرض لها بموجب اتفاقيات جنيف الاربع للعام 1949 وهو ما جاء في مضمون تحييد المنشآت والأعيان من الأهداف العسكرية المستباحة قد تم الإشارة اليها بموجب النص على هذه الحماية في الفصل الثالث من البروتوكول الاضافي الاول 1977 الملحق باتفاقيات جنيف الأربع للعام 1949 والمتضمن حماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية ، ومن الأعيان المشمولة بالحماية في القانون الدولي الإنساني نجد .

المناطق التي لا يجب التعرض لها ، نظير أهميتها في المحافظة على الأفراد والأشخاص المشمولين بالحماية فإن من جملة هذه الأعيان التي لا يجب التعرض لها أو الهجوم عليها .

أ). المناطق المحايدة :

وهي التي جازت اتفاقية جنيف الأربع من استحداثها لإجلاء الضحايا من طرف طرفي النزاع أو الدولة المحايدة 3 أو أي منظمة إنسانية تعنى بتقديم العمل التطوعي والتدخل الإنساني ، من بينها اللجنة الدولية لصليب والهلال الأحمر الدوليين أو المنظمات التطوعية الإنسانية الأخرى والتي تمتاز بمساحة كافية وتمكن الأفراد من

[1]– المادة 4 من اتفاقية الأسلحة التقليدية البروتوكول الرابع

[2]– بن يونس خالد .استعمال الأسلحة التقليدية في القانون الدولي الانساني .مذكرة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية .جامعة الجزائر 1 .السنة 2010.2011 ص 14

[3]– عمر سعد الله . القانون الدولي الانساني .الممتلكات المحمية .ديوان المطبوعات الجامعية .الجزائر .السنة 2008. ص 6

الاحتماء بها والتي يجب أن تتوفر على كل وسائل العيش من غذاء وأدوية ومستلزمات إغاثة عاجلة [1].

ب). المناطق المحايدة:

ويقصد بها المناطق التي تخص جميع الدول والتي تم تحديد موقعها بموجب اتفاقية دولية كممرات آمنة دولية من قنوات ومضايق ولها نفس خصائص المنطقة المحايدة[2].

الفرع الثالث : الأعيان المدنية التي تتمتع بالحماية الخاصة في القانون الدولي الإنساني .

لضرورة الإنسانية وكذا الزامية التطبيق الفعلي لقواعد القانون الدولي الإنساني في مواجهة النزاعات المسلحة ، على اعتبار أن الحماية المقررة للأفراد والأشخاص تكتسي أهمية بالغة من الجناب الإنساني وقد يحتاج الأشخاص إلى الاحتماء ببعض الأعيان غير المناطق التي ذكرناها أنفا من مناطق محايدة و أخرى محيدة فإن من جملة الأعيان التي تتمتع بالحماية الخاصة في القانون الدولي الإنساني نجد كذلك .

1.حماية الأعيان والمواد التي لاغنى عنها لبقاء السكان المدنيين :

والتي تتعلق أساسا بما ورد في المادة 54 من البروتوكول الاضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف الأربع سيما المادة 14 من البروتوكول الاضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف الأربع .

[1]– المادة 15 من اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949 المتعلقة بحماية المدنيين

[2]– سهيل الفتلاوي .عماد محمد ربيع .القانون الدولي الانساني .موسوعة القانون الدولي . دار الثقافة لنشر والتوزيع .عمان ..ط 1 .السنة 2007

2.حماية الأعيان الثقافية وأماكن العبادة :

تتكون منظومة اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح من الاتفاقية ذاتها واللائحة التنفيذية الملحقة بها وقد صادقت 80 دولة على البروتوكول الأول وكذلك البروتوكول الثاني لاتفاقية لاهاي في 26 مارس 1999 ، وتتضمن الاتفاقية أحكاما في نقل الممتلكات الثقافية وحماية الموظفين المكلفين بحمايتها والشعار المميز وتطبيق الاتفاقية و وضعها موضع التنفيذ[1].

الممتلكات الثقافية المنقولة أو الثابتة ذات الأهمية الكبرى لتراث الشعوب. نجد منها.

أ. المباني المعمارية أو التاريخية الدينية منها والأماكن الأثرية ومجموعات الاشياء الأخرى ذات القيمة الفنية أو التاريخية أو الأثرية وكذلك المجموعات العلمية ومجموعات الكتب الهامة والمحفوظات و منسوخات الممتلكات السابقة الذكر .

ب.وتعد المباني المخصصة بصفة رئيسة وفعلية لحماية الممتلكات الثقافية المنقولة وعرضها ، منها . المتاحف ودور الكتب الكبرى ومخازن المحفوظات وكذلك المخابئ المعدة لوقاية الممتلكات الثقافية المنقولة المذكورة أعلاه في حالة نزاع مسلح . وتعد مراكز الأبنية التذكارية .الواردة في المادة الأولي الفقرة ج ، بمقتضى الفقرة 1 من المادة الرابعة من اتفاقية لاهاي للعام 1954 فانه يمنع عن أية أعمال عدائية موجهة ضد الممتلكات وخاصة ما ورد في الفقرتان الثالثة والرابعة من المادة الرابعة .

- أن تتعهد الدول الأطراف في الاتفاقية بتحريم ومنع و وقف أي سرقة أو نهب أو تبديد للممتلكات الثقافية مهما كانت صورها .

[1] – عبد على محمد سوادي .المرجع السابق .ص 187 –

- تحريم أي عمل تخريبي موجه ضد هذه الممتلكات علاوة على حظر أيــة تــدابير انتقامية موجهة ضد الممتلكات الثقافية 1.

ورد في المادة 53 النص على حماية هذه المنشآت في البروتوكــول الاضــافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف الأربع وكذلك تم ذكرها في اتفاقية لاهاي للعــام 1954 المتعلقة بحماية الممتلكات الثقافية .

3.حماية الأشغال الهندسية والمنشآت المحتوية على قوى خطيرة :

تعتبر الأماكن التي تحتوي علي الأشغال الهندية والمنشآت التي تحتــوي علــى مواد أو قوى خطيرة محل خطورة ليس فقط على المدنيين أو السكان بل حتى علــى الأفراد المقاتلين وكذلك الطبيعة والبيئة بكل محتوياتها نظرا لخطورة هذه المنشآت فقد تخلف آثار خطيرة لا يمكن تداركها أو تلافيها في حال أي هجوم مسلح غير مــدروس وهو أقرب إلى تفجير مخزن لذخيرة وسط حي سكني أو مجمع سكنى أو تفجير محطة نووية وسط الطبيعة فالآثار التي تخلفها والخطورة التي تتميز بها تجعلها محل تحــريم من الاعتداء ويطبق عليها مبدأ حظر الهجوم عليها كما للأعيــان المدنيــة أو الدينيــة وتكون آثارها أخطر مما هي عليه و لا تختلف عن الأعيان محل الحماية 2.

تعتبر من الأعيان المحمية و محظور على أطراف النزاع المسلح أن تســتهدفها وقد نصت عليها المادة 56 من البروتوكول الاضــافي الأول للعــام 1977 الملحــق باتفاقيات جنيف الأربع للعام 1949 فقد جاء في الفقرة الأولــى بنصــها علــى أن لا تكون الأشغال الهندسية أو المنشآت التي تحوي قوة خطرة ألا وهي السدود والجســور

---

[1]– المراكز التي تحتوى على مجموعة كبيرة من الممتلكات الثقافية المبينة في الفقرتين (أ و ب) من المادة الاولي من اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح لعام 1954

[2]– جبلينا بجيك .عدم التمييز والنزاع المسلح .المجلة الدولية لصليب الاحمر .العدد 841 المؤرخ في 2001/03/31 على موقع اللجنة الدولية لصليب الاحمر –
HTTPS// WWW. ICRC.ORG/AR/DOC/RESOURCES/DOCUMENTS/MISC/5YNHPV.HTM

والمحطات النووية لتوليد الطاقة الكهربائية محلا للهجوم حتى ولو كانت أهداف عسكرية .

إذ من شان الهجوم أن يتسبب في انطلاق قوى خطرة ترتب خسائر بين السكان كما لا يجوز تعريض الأهداف العسكرية الأخرى الواقعة عند الأشغال الهندسية أو المنشآت أو على مقربة منها للهجوم إذا كان من شأن الهجوم أن يتسبب في انزلاق قوى خطيرة تسبب خسائر فادحة للمدنيين[1].

4.حماية البيئة :

وقد ورد النص على حمايتها في المواد 35 و 55 من البروتوكول الاضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف الأربع للعام 1949. [2]

تتمثل اتفاقيات القانون الدولي الإنساني التي توفر حماية مباشرة وصريحة للبيئة الطبيعية وفي أثناء النزاع المسلح بالبروتوكول الاضافي الاول للعام 1977 واتفاقيات حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأي أغراض عدائية أخرى للعام 1976 ، ويتضمن البروتوكول الاضافي مادتين تعالج كل منهما على حدى, مسالة حماية البيئة في النزاعات المسلحة ، بمقتضى المادة 35 الفقرة 3 نصت على أنه " يحظر استخدام وسائل وأساليب للقتال ويقصد بها أو قد يتوقع منها أن تلحق بالبيئة الطبيعية أضرارا بالغة واسعة الانتشار وطويلة الأمد .

أما المادة 55 الفقرة 1 نصت على أن " تراعى أثناء القتال حماية البيئة الطبيعية من الاضرار البالغة واسعة الانتشار وطويلة الأمد وتتضمن هذه الحماية

[1]– الفقرة 1 من المادة 56 من البروتوكول الاضافي الاول للعام 1977 .الملحق باتفاقيات جنيف الاربع للعام 1949

[2] – بومناد هاجر . مرجع سابق ص 42

حظر استخدام أساليب أو وسائل القتال التي يقصد بها أو يتوقع منها أن تسبب مثل هذه الاضرار بالبيئة الطبيعية ومن ثم تضر بصحة أو بقاء السكان[1].

من بين المواثيق الدولية التي تتعلق بحماية البيئة من خطر الأسلحة النووية بجد :

1. إعلان ستوكهولم عن البيئة للعام 1972 يتظمن هذا الإعلان ديباجة وعشرين مبـــدأ لحماية البيئة منه مبدأ عدم القاء المواد السامة والمشعة المفرزة لكميات من الحرارة تتجاوز عنها قدرة البيئة لهدف حماية النظام الايكولوجي .
2. إعلان ريو ديجانيرو عن البيئة والتنمية العام 1992 . انبثق عـــن مـــؤتمر الامـــم المتحدة للبيئة والتنمية المستدامة ويحتوى علي ديباجة وسبعة وعشرين مبدأ 2 .

[1]– المواد 35 و 55 من البروتوكول الاضافي للعام 1977 الملحق باتفاقيات جنيف الاربع للعام 1949

[2]– لعيدي عبد القادر . المسؤولية الدولية الناجمة عن اضرار التلوث النووي .اطروحة دكتوراه في القانون العام السنة الجامعية 2018 .جامعة ابوبكر بلقائد تلمسان ص 285.

المبحث الثاني

إستخدام الأسلحة النووية في ظل قواعد القانون الدولي الإنساني

بين الخصائص المميزة للأسلحة النووية وقواعد القانون الدولي الإنساني الواجبة التطبيق فإن المخاوف التى يثيرها استخدام الأسلحة النووية مقارنة بما تحدثه من آثار على البشر والبيئة طويلة الأمد والفورية الأثر على مناطق النزاع جراء الاستعمال والتفجيرات التى خلفتها في البيئتين المختلفتين سواء في اليابان العام 1945 أو في الجزائر جراء التجارب الفرنسية الأعوام 1960 الى 1968 تظل محل تخوف في حال تكرارها في مناطق أخرى من العالم وفي ظل الموقف الواضح والصريح للجنة الدولية لصليب الأحمر التى ترى أنه من غير المعقول ومن غير المتصور أن يتم استخدام الأسلحة النووية وأن يتوافق هذا الاستعمال ومتطلبات القانون الدولي الإنساني.

المطلب الأول : قواعد القانون الدولي الإنساني الواجبة التطبيق في النزاعات المسلحة .

إن الاسلحة النووية المزمع استعمالها في النزاعات المسلحة تتعارض والقواعد الخاصة بالقانون الدولي الإنساني الواجبة التطبيق لتخفيف من آثار النزاعات المسلحة والتقييد من استعمال الأسلحة النووية , التى كانت ولازالت محل رفض من طرف اللجنة الدولية للصليب الأحمر لعدة أسباب منها الخصائص الفريدة للأسلحة النووية والقواعد التى تحظر الهجمات ضد الأفراد أو الأهداف المدنية وكذا الهجمات العشوائية وقاعدة التناسب بين الهدف والآثار التى يسببها هذا الهجوم .

الفرع الأول : المعاهدات التي تقيد استعمال أسلحة معينة أو تحظرها :

1. بروتوكول حظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابههما وللوسائل البكتريولوجية المؤرخ في 17 حزيران / يونيو 1925 :

وهو يحضر استخدام الغازات الخانقة والسامة والغازات الأخرى ، و السوائل والمواد والأجهزة التي لها هذه الطبيعة .

2. اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة المؤرخة في 10 نيسان / ابريل 1972 :

وهي تحظر استحداث العوامل الميكروبية والعوامل البيولوجية الاخرى والكسينيات التي ليس لها ما يبررها للأغراض الوقائية أو الحمائية او للأغراض السلمية الأخرى ، وإنتاج هذه العوامل ، وتخزينها وحيازتها ، والاحتفاظ بها . وهي تحظر أيضا الأسلحة والمعدات و وسائل الايصال الموجهة لاستعمال تلك العوامل أو التكسينيات في الاغراض العدائية او النزاعات المسلحة [1].

3. اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الاثر (اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة) المؤرخة في 10 تشرين الاول / اكتوبر 1980 – بصيغتها المعدلة في 21 كانون الاول / ديسمبر 2001 :

وهي تضع الإطار العام لحظر أسلحة معينة .

---

[1]– جبلينا بجيك .عدم التمييز والنزاع المسلح .المجلة الدولية لصليب الاحمر .العدد 841 المؤرخ في 2001/03/31 على موقع اللجنة الدولية لصليب الاحمر –
HTTPS// WWW. ICRC.ORG/AR/DOC/RESOURCES/DOCUMENTS/MISC/5YNHPV.HTM

4. البروتوكول بشأن الشظأيا التي لا يمكن الكشف عنها (البروتوكول الاول) الملحق باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة المؤرخ في 10 تشرين الاول /اكتوبر 1980 :

وهو يحظر استعمال الأسلحة التي تؤدي إلى احداث جراح بشظأيا لا يمكن الكشف عنها في جسم الإنسان بالأشعة السينية .

5. البروتوكول بشان حظر أو تقييد استعمال الالغام والاشراك والنبائط الاخرى (البروتوكول الثاني) الملحق باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة المؤرخ في 10 تشرين الاول /اكتوبر 1980 بصيغته المعدلة في 3 أيار/ مايو 1996

وهو يحظر استعمال الالغام والاشراك والنباط الأخرى ضد السكان المدنيين ويقيد استعمالها ضد الأهداف العسكرية . ويوسع البروتوكول أيضا مجال حظر هذه النبائط ويوسع نطاقه ليشمل النزاعات غير الدولية [1].

6. البروتوكول بشان حظر أو تقييد استعمال الأسلحة المحرقة (البروتوكول الثالث) الملحق باتفاقية حظر وتقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة المؤرخ في 10 تشرين الاول / اكتوبر 1980 :

وهو يحظر استعمال الأسلحة المحرقة ضد المدنيين والأعيان المدنية ، ويقيد استعمالها ضد الاهداف العسكرية .

7. البروتوكول بشان اسلحة الليزر المعمية (البروتوكول الرابع) الملحق باتفاقية حظر او تقييد استعمال اسلحة تقليدية معينة المؤرخ في 13 تشرين الاول / اكتوبر 1995 :

وهو يحظر استعمال أسلحة الليزر المصممة تحديدا لإحداث عمى دائم .

[1]- محمد الشريف بسيوني . مرجع سابق . ص 33

8. البروتوكول بشان المتفجرات من مخلفات الحرب (البروتوكول الخامس) الملحق باتفاقية حظر أو تقييد استعمال اسلحة تقليدية معينة المؤرخ في 28 تشرين الثاني / نوفمبر 2003 :

وهو يجعل الدول الأطراف والجهات الفاعلة غير مسؤولة عن المتفجرات من مخلفات الحرب في الاراضي الواقعة تحت سيطرتها ، ويحث مستخدمى المتفجرات على تقديم المساعدة لتيسير وضع علامات على المتفجرات من مخلفات الحرب أو ازالتها أو تدميرها [1].

9. اتفاقية حظر واستحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيمائية وتدمير تلك الأسلحة المؤرخ في 13 كانون الثاني / يناير 1993 :

وهي تحظر استحداث الأسلحة الكيمائية وإنتاجها وتخزينها واستعمالها .

10. اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الالغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الالغام المؤرخ في 18 ايلول / سبتمبر 1997 [2]:

وهي تحظر استعمال الالغام المضادة للأفراد (الالغام الارضية) وتخزينها وتناجها ونقلها.

11. اتفاقية بشان الذخائر العنقودية المؤرخة في 30 أيار / مايو 2008

وهي تحظر استخدام الذخائر العنقودية واستحداثها وإنتاجها وحيازتها والاحتفاظ بها ونقلها وأي مساعدة على الانخراط في انشطة تحظرها الاتفاقية أو أي تشجيع على ذلك.

12. معاهدة تجارة الأسلحة المؤرخة في 2 شباط / فبراير 2013 :

وهي عمليات النقل الدولي الأسلحة التقليدية والذخائر والأجزاء المكونات [1].

---

[1]- كارين جبر ونورا بابيتش .الاتحاد البرلماني الدولي .انطوان بوفييه.اللجنة الدولية لصليب الاحمر .القانون الدولي الانساني .دليل البرلمانيين رقم 25 .السنة 2016 . ص 13 و 15

[2]- محمد الشريف بسيوني . مرجع سابق .ص 33

الفرع الثاني : المعاهدات المتعلقة بحماية الممتلكات الثقافية والبيئية

1. اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح المؤرخة في 14 أيار/مايو 1954:

وهي تحمى الممتلكات الثقافية بما في ذلك الأعمال ذات الأهمية المعمارية أو الفنية أو التاريخية وتنطبق أيضا على النزعات غير الدولية [2].

2. البروتوكول الأول لاتفاقية لاهاي للعام 1954 الخاصة بحماية الممتلكات القافية في حالة نزاع مسلحة المؤرخة في 14 أيار /مايو 1954 :

وهو يسعى إلى منع تصدير الممتلكات الثقافية من الأرضي المحتلـــة وضـــمان حماية هذه الممتلكات وإعادتها .

3. البروتوكول الثاني الاتفاقية لاهاي للعام 1954 الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلحة المؤرخة في 26 إذار / مارس 1999 :

وهو يوسع نطاق القواعد التي تحمى الممتلكات الثقافية ويعزز اليـــات الانفـــاذ وينطبق أيضا على النزاعات غير الدولية .

4. اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة الاغراض عسكرية او لأية اغراض عدائية اخرى المؤرخ في 10 كانون الاول /ديسمبر 1976:

وهى تحظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة أو التغييرات الجيوفيزيائية التـــي لها اثار واسعة النطاق أو دائمة أو حادة لأغراض عسكرية أو لأي اغراض أخرى[3].

---

[1]– هشام بشير. ابراهيم عبد ربه ابراهيم . القانون الدولي الانساني ..المركز القومي للإصدارات القانونية .ط1 السنة 2011 .ص 92

[2]– اسماعيل عبد الرحمن.الاسس الاولية للقانون الانساني الدولي .اللجنة الدولية لصليب الاحمر .2006 .ص 30

[3] – كارين جبر ونورا بابيتش .الاتحاد البرلماني الدولي .انطوان بوفييه.اللجنة الدولية لصليب الاحمر .القانون الدولي الانساني .دليل البرلمانيين رقم 25 .السنة 2016 . ص 13 و 15

الفرع الثالث : الاتفاقيات الدولية التي تحظر الأسلحة الخطرة على البشرية

الساحة الدولية والمجتمع الدولي القانوني ومنذ قرون كان يسعى ولو عن غير قصد في ايجاد بدائل لنزعة البشرية الشريرة المرتبطة بالبحث عن القوة والتفوق و الغلبة فقد اتحدت الروى حول بحث مستقبل جديد يعرف فيه الانسان الهدوء ويخرج من دائرة الخوف والحروب والدمار فقد استحدث عديد المعاهدات والإعلانات الدولية بما فيها . إعلان باريس للعام 1856 ، ومعاهدة جنيف (الصليب الأحمر) للعام 1864 ، وإعلان بترسبورغ للعام 1868 وإعلان بروكسل للعام 1874 ومعاهدتي لاهاي للعام 1899 و1907 (بما فيها ملحق قوانين وأعراف الحرب البرية) وبروتوكول العام 1925 الخاص بحظر استخدام الغازات الخانقة أو السامة أو الغازات الأخرى و وسائل الحرب الجرثومية في الحروب الموقع في جنيف في 17 يونيو 1925[1] .

ومعاهدة جنيف للعام 1929 ومعاهدات جنيف الأربع للعام 1949 وبروتوكولي العام 1977 لمعاهدات جنيف الأربع ومعاهدة حظر استخدام عدائي لطرق غير البيئة ومعاهدة حظر وتقييد استخدام أسلحة تقليدية معينة قد تعد مفرطة في الأضرار أو آثارها غير تمييزية وفي العام 1997 تم وضع معاهدة جديدة للألغام الأرضية وتجسد الادوات الدولية للمبادئ والقوانين والقواعد التي تطورت على مدى قرون من التجارب الإنسانية المأساوية [2] .

[1]– محمد الشريف بسيوني . مرجع سابق ص 23

[2] – محمد الشريف بسيوني . مرجع السابق .ص 33

المطلب الثاني : المبادئ التي تحكم النزاع المسلح في قواعد القانون الدولي الإنساني .

ثنائية جهازي القضاء الدولي موضوع البحث في الرسالة ممثلين في محكمة العدل الدولية وكذا المحكمة الجنائية الدولية كلاهما نظرا في مسالة الأسلحة النووية و مطالبة اللجنة الدولية للصليب الأحمر من الحد والتقييد من استعمال الأسلحة النووية محكمة العدل الدولية خرجت برأي استشاري العام 1996 جمعت فيه بين مقتضيات العمل النووي وقواعد القانون الدولي الإنساني , فيما المحكمة الجنائية الدولية ورغم حداثة إنشائها إلا أنها استثنت تجريم الأسلحة النووية في مضامين الإتفاقية المنشئة للجهاز القضائي . المحكمة الجنائية الدولية أو ما إتفق عليه نظام روما للعام 2002

الفرع الأول : المبادئ الخاصة التي تقييد النزاعات المسلحة

أولا: مبدأ الفروسية :

يتضمن خصال النبل والشهامة في الفارس المقاتل [1] هذه الخصال التي تحول دون مهاجمة الجرحى أو الأسرى أو المدنيين الذين لا علاقة لهم بالأعمال الحربية أو مهاجمة الممتلكات المدنية التي ليست لها صلة بالأعمال القتالية ، احترام العهود المقطوعة وتجنب أساليب المكر والغدر والخيانة وكل عمل يتنافى وسمات الشرف العسكري [2] .

تتميز الصفات النبيلة في الحرب والقتال بمبدأ الاخلاق والشرف التي لا يمكن من خلالها الاساءة إلى شرف المقاتل في تعامله مع خصمه في ساحات المعارك خصوصا وأن تعلق بالعاجزين منهم ممن لا يستطيعون مواصلة القتال في ساحات

[1]– اسماعيل عبد الرحمن .الأسس الأولية للقانون الإنساني الدولي .اللجنة الدولية لصليب الأحمر .200 . ص 30

[2]– محمد المجذوب . طارق المجذوب .القانون الدولي العام .منشورات الحلبي الحقوقية .ط 6 .بيروت .2007.

المعارك حيث ينظر إلى المقاتل الجريح أو الأسير أو المدني نظرة ضعف وهوان واستكانة وعجز لا يمكن لشريف من المقاتلين أن ينزل منزلة تحط من قيمته وشرفه من خلال تعامله مع خصمه وعدوه ، وتفادي الانتقام من الخصم العاجز و تتجلى مظاهر وصور التمسك بمبادئ القتال الشريف بين المقاتلين في المعاملة بالمثل حين يتمسك أحد اطراف النزاع بتطبيق مبدأ الفروسية ، فإنه يتعين على الطرف الخصم أن يرد المعاملة بالمثل حفاظا لكرامة الجيش والمقاتلين ، وبالمخالفة إذا تمسك أحد أطراف بتطبيق أو مخالفة التطبيق فإن المعاملة بالمثل في حالة عدم الالتزام [1] .

فقد خالف الفرسان الصليبيون هذا المبدأ في حروبهم مع غيرهم من الصليبيين في المعارك وقد خالفوا الالتزام بمبدأ الفروسية الذي يطبقونه فيما بينهم مع حروبهم مع المسلمين ، رغم تمسك المسلمين بمبدأ الفروسية مع أي من المقاتلين دون استثناء ، لكن الحروب مع المسحيين والصليبين كانت على خلاف ذلك فقد كانت للمسلمين شرف احترام قواعد القتال واحترام الجرحي ، على عكس الفرسان المسيحيين إلا انه يعتبر النواة الأولى نحو انشاء قواعد القانون الدولي الإنساني ، حيث ساهم بشكل كبير في السنة الحروب والتقليل من ويلاتها والحد من آثارها السليبة على مقاتلي الطرف الثاني أو العدو وأضفى عليها مبادئ وقيم وقواعد الشرف العسكري [2] .

كما أسهم في تطوير العديد من قواعد القانون الدولي الإنساني كإسعاف المرضى وعلاج الجرحى ورعايتهم [3] .

---

[1]– حامد سلطان الحرب في نطاق القانون الدولي .المجلة المصرية لقانون الدولي المجلد 25 .القاهرة 1969 .ص 18

[2]– هشام بشير. إبراهيم عبد ربه إبراهيم . القانون الدولي الإنساني ..المركز القومي للإصدارات القانونية .ط1 السنة 2011 .ص 92 –

[3]– نجاة أحمد ابراهيم .المسؤولية الدولية عن انتهاكات قواعد القانون الدولي الإنساني .منشاة المعارف .الاسكندرية .2009 .ص 92 .

ثانيا : مبدأ التمييز :

يعتبر مبدأ التمييز واحدا من أهم القيود المفروضة على حرية أطراف النزاع المسلح في حرية إختيار وسائل وأساليب القتال بل يلزمهم ويعتبر من أهم المبادئ التي ظهرت في القانون الدولي الإنساني ، يعتبر كذلك ميثاق عرفي نادى به الفقيه جون جاك روسو وقد ظهر في البروتوكول الاضافي الأول في المادة 48 " تعمل أطراف النزاع على التمييز بين السكان المدنيين وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية ومن ثم توجيه عملياتها ضد الأهداف العسكرية دون غيرها من أجل تأمين احترام وحماية السكان المدنيين والأعيان المدنية " .

ويتعلق الأمر حسب المادة 48 بأن يتم التمييز بين المقاتلين وبين المدنيين وبين الأهداف المدنية والأهداف العسكرية لغرض واحد وهو واجب تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني الذي يهتم أساسا بحماية ضحايا النزاعات المسلحة ويضع حد للفوضى التي تنتج عن كل نزاع مسلح ويكون فيها عدد الضحايا اكثر من هدف العمليات القتالية أو هدف هذا النزاع المسلح أصلا . يجب التمييز في جميع الأحوال بين الاشخاص المشتركين في العمليات العسكرية والسكان المدنيين الذين يجب قدر الإمكان تجنيبهم آثار الحرب وبالتالي اتخاذ الاحتياطات العسكرية الضرورية [1] .

بمقتضى المادة 48 فان التمييز كمبدأ يجب أن يراعى فيه أولا التمييز بين المقاتلين والمدنيين ثانيا بين الأعيان العسكرية والمدنية .

1.التمييز بين المقاتلين والمدنيين :

يظهر جليا أن المبدأ يتعلق أساسا لتمييز المدنيين عن المقاتلين والتعبير الأكثر شيوعا وذيوعا لأن المدنيين ومن في حكمهم نجد إلى جانبهم الأسرى والجرحى والغرقى وهم الفئة التي لم تشارك في القتال أصلا إلى جانب القوات النظامية المسلحة

[1]– عبد على محمد سوادي .حماية المدنيين اثناء النزاعات المسلحة .دراسة مقارنة بين القانون الدولي الإنساني والشريعة الإسلامية دار وائل للنشر والتوزيع .عمان . 2015 . ط 1 ص 105 .

إضافة إلى تواجد المدنيين في غالب الاحيان يكون قريبا جدا من أماكن النزاع المسلح أو في مناطق بعيدة عن النزاع المسلح في مناطق محايدة أو محيدة تتفق عليها الدول أو أطراف النزاع لحماية اكثر لفئة المدنيين ، على غرار الحماية التي تقررها اتفاقيات جنيف للجرحى والغرقى والأسرى كذلك المدنيين ، لهذا تفرض قواعد القانون الدولي الإنساني على أطراف النزاع تمييزهم عن المقاتلين واستبعادهم من مناطق العمليات العسكرية أو إجلاؤهم إلى مناطق أخرى أكثر أمانا .

وعرفت المادة الرابعة من اتفاقيات جنيف الرابعة للعام 1949 الأشخاص المحميين ، الأشخاص الذين اللذين تحميهم الاتفاقية هم أولئك الذين يجدون أنفسهم في لحظة ما وبأي شكل كان ، في حالة قيام نزاع مسلح أو احتلال ، تحت سلطة طرف في النزاع ليسوا من رعاياه أو دولة احتلال ليسوا من رعاياها .

ويراعى ان السكان المدنيين لا يجردون من صفتهم المدنية بسبب وجود أفراد بينهم لا يسرى عليهم تعريف المدنيين المادة 50 الفقرة الثالثة من البروتوكول الاول الاضافي العام 1977[1].

لا يمكن إحترام مبدأ التمييز عند استخدام السلاح النووي وذلك بسبب الغبار الذري الناتج عنه والذي ينتقل عبر الهواء ويصل إلى مسافات بعيدة فمن الطبيعي أن يستنشق السكان هذا الغبار الذي يولد الامراض السرطانية والتشوهات الخلقية وتأثير هذا السلاح لا يطال المدنيين فحسب بل المقاتلين أيضا ، وما سببه استخدام هذا السلاح من اضرار لحقت بسكان هيروشيا ونغازاكي على مبدأ التمييز[2].

فقد كان هذا المبدأ نتاج قيام اللجنة الدولية بمشروع قدم للمؤتمر الدبلوماسي لإقرار البروتوكول الذي ورد فيه " في ادارة العمليات العسكرية ينبغي التمييز في جميع الاوقات بين الاشخاص المشاركين في العمليات من جهة ومن جهة اخرى

[1]– عبد على محمد سوادي مرجع سابق.ص 123 –

[2]– تمارا برو . استخدام الأسلحة في القانون الدولي العام . دار المنهل البنانية .2015 .ط 1 ص 49

الاشخاص الذين ينتمون إلى السكان المدنيين بشكل يجعل هؤلاء في مأمن قدر الامكان " المشروع الذي قامت بتعديله بعد المشروع النهائي من اجل ضمان احتـــرام الســـكان المدنيين على اطراف النزاع ان تقتصر عملياتها العسكرية على تـــدمير او اضـــعاف الموارد العسكرية للعدو وعليها التمييز بين السكان المدنيين والمقاتلين والأعيان المدنية والأهداف العسكرية[1]. فقد كان هذا المبدأ قاعدة عرفية وجدت التطبيق في البروتوكـــول الاضافي الثاني للعام 1977 ، اذ يعد التمييز بين المقاتلين وغير المقـــاتلين مـــن اهـــم مبادئ القانون الدولي الانساني العرفي في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية[2].

يلزم المقاتلون أن يميزوا أنفسهم عن المدنيين عن طريق عـــدم التواجـــد بـــين المدنيين أثناء الاشتباك العسكري وتمييز أنفسهم بارتداء الزى العسكري النظامي[3] ، أما غير المقاتلين النظاميين فيلتزمون بارتداء علامة مميزة يمكن تمييزها من مسافة ليست بالبعيدة تبين الصفة العسكرية للشخص ، والزى العسكري أو العلامـــة المميـــزة هـــي بمثابة إعلان للعدو على اكتساب صفة المقاتل والحق في ممارسة الأعمال الحربية ضد العدو وفق ما تسمح به قوانين الحرب وأعرافها كما تعطي الحق فـــي معاملـــة أســـير الحرب في حال وقوع الشخص في قبضة الخصم وبالمقابل تجعل منه هدفا مشـــروعا للعدو[4].

الفقرة الثالثة من المادة 44 من البروتوكول الإضافي الاول للعام 1977 جـــاءت بـــ " أما وهناك من مواقف المنازعات المسلحة ما لا يملك فيها المقاتل المسلح أن يميز

---

[1]- YVES SANDOZ et al .commentary on the protocol (1) .op.cit.art.48.pp.598.599

[2]- جون .ماري هنكرتس .لويز دوزوالديك. القانون الدولي الانساني العرفي .المجلد الاول .القواعد .اللجنة الدولية لصليب الاحمر .القاهرة 2007 .القاعدة 1 . .ص 3

[3] TONI pfanner .military uniforms and the law of war .on .I.R.R.C. VOL .86.NO.853 geneva.march2004.pp.1.2

[4]- رجب عبد المنعم متولي .الحماية الدولية للمقاتلين اثناء النزاعات الدولية المسلحة .دراسة مقارنة بين احكام الشريعة والقانون الدولي العام .دار النهضة العربية .القاهرة .د ط. 2006. ص 200 -

فنسه على النحو المرغوب ، فإنه عندئذ محتفظ بوصفه كمقاتل شريطة أن يحمل سلاحه علنا في مثل هذه الظروف[1].

أ). أثناء أي اشتباك عسكري .

ب).طوال ذلك يبقى خلاله مرئيا للخصم على مدى البصر أثناء انشغاله بتوزيع القوات في مواقعها استعدادا للقتال قبيل شن الهجوم عليه أن يشارك فيه .

هذه الفقرة تتحدث عن تمييز المقاتل عن غيره من المدنين في حال لم يكن يرتدي الزى العسكري المميز له على أن يظهر سلاحه للعدو حتى يتم تمييزه عن المدنيين وأن لا يتخفى مع المدنيين ما يعنى اشهار السلاح اثناء القتال هو ما يميز المقاتل عن غير المقاتل .

وفي المادة 13 من البروتوكول الإضافي الثاني للعام 1977 فقد اعتبرت انه " يتمتع الاشخاص المدنيون بالحماية التي يوفرها هذا الباب ما لم يقوموا بدور مباشر في العمليات العدائية وعلى مدى الوقت الذي يقومون خلاله هذا الدور[2] على أن يميز المدنيين أنفسهم عن المقاتلين بعدم مشاركتهم المباشرة في الأعمال العدائية حسب المادة حتى يستفيدوا من الحماية ولا يجعلهم هدفا للخصم وهذه الحماية المقررة لهم بموجب الاتفاقيات الأربع والبروتوكولات الاضافية للعام 1977 .

المادة 51 من البروتوكول الاضافي الاول للعام 1977 فإنها تقرر الحماية على اعتبار أنه يتمتع السكان المدنيون والأشخاص المدنيون بحماية عامة ضد الأخطار الناجمة عن العمليات العسكرية ولا يجوز أن يكون السكان المدنيون بوصفهم هذا وكذا الأشخاص المدنيون محلا للهجوم[3].

[1]- المادة 44 من البروتوكول الاضافي الاول للعام 1977

[2]- المادة 13 من البروتوكول الاضافي الثاني للعام 1977

[3]- المادة 51 من البروتوكول الاضافي الاول للعام 1977

أما بالنسبة للمقاتلين العاجزين فإنهم يتميزون عن المدنيين والمقاتلين بكونهم أصبحوا محل حماية بسبب عجزهم ولا يجوز أن يكون هدفا لأي عملية عدائية بحسب المادة 41 من البروتوكول الإضافي الأول للعام 1977 بعبارة لا يجوز أن يكون الشخص العاجز عن القتال أو الذي يعترف بأنه كذلك لما يحيط به من ظروف محلا للهجوم[1].

2.مبدأ التمييز بين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية:

بمقتضي المادة 48 من البروتوكول الاضافي الاول للعام 1977 فإنها " تعمل أطراف النزاع على التمييز بين السكان المدنيين والمقاتلين وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية ومن ثم توجه عملياتها ضد الأهداف العسكرية دون غيرها .وذلك من أجل تأمين احترام وحماية السكان المدنيين والأعيان المدنية [2].

على اعتبار أن الهدف العسكري هو الهدف المشروع من الهجوم والمتعلق أساسا بتدميره أو الحد من فاعليته أثناء العمليات القتالية وللحد من نشاطه .والهدف العسكري بتمييزه عن الأعيان المدنية يمنح فرصة لأطراف النزاع بتحديد الهجوم وتركيزه على ما يقابله من قوة ومصدر إزعاج للمقاتلين وهدفا مشروع لكل الممتلكات العسكرية دون سواها من الأعيان المدنية التي لم ولن تكون هدفا مباشر كما الأعيان المدنية لما لها من ميزات تتعلق أساسا بتوفير الحماية للمدنيين وتاريخهم وكذا ممارسه شعائرهم الدينية كالأعيان الدينية من مساجد وباقي دور العبادة لغير المسلمين بحسب مقتضي المادة 50 من البروتوكول الإضافي الأول للعام 1977 فإنها اعتبرت الأعيان المدنية هي كافة الأعيان التي ليست أهدافا عسكرية وفقا لما حددته الفقرة الثانية . وتنحصر الاهداف العسكرية فيما يتعلق بالأعيان على تلك التي تسهم مساهمة فعالة في العمل العسكري سواء كان ذلك بطبيعتها أو بموقعها أم بغايتها أم باستخدامها والتي

[1]– موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الانساني .مرجع سابق .ص 284

[2]– المادة 48 من البروتوكول الاضافي الاول للعام 1977

يحقق تدميرها التام أو الجزئي أو الاستيلاء عليها أو تعطيلها في الظروف السائدة حينذاك ميزة عسكرية أكيدة ، ولا تكون الأعيان المدنية محلا للهجوم أو لهجمات الردع[1].

يتطلب هذا المبدأ التمييز بين السكان المدنيين والمقاتلين العسكريين أو النظاميين وبين الأعيان والأهداف المدنية والعسكرية وهذا لضمان حماية للمدنيين وفق مقتضيات البروتوكولان الإضافيان الأول والثاني للعام 1977 ، حيث يحظر هذا المبدأ ما يلي :

- لا يجوز أن يكون السكان المدنيين هدفا للهجوم .
- تظاهر المقاتلين بمظهر المدنيين .
- الهجمات العشوائية .
- ارتكاب أعمال الخطف الرامية أساسا إلى بث الذعر بين السكان وتهديدهم .
- تدمير الأعيان والمواد التي لا غنى عنها لبقاء المدنيين .
- الهجوم على دور العبادة وتدمير الاثار .

ما يعني الزام المقاتلين بما ورد في البروتوكولان الإضافيان لتوفير حماية أكثر لضحايا المدنيين وتطبيق مبدأ التمييز كما يلزم دون الإخلال به و الاضرار بالمدنيين والأعيان.

ثالثا: مبدأ حظر الإصابات المفرطة :

مبدأ الآلام المفرطة أو المعاناة غير الضرورية جانبان فيما يتعلق بمستوى المعاناة أو الأذى هما الكيف والكم الأول أو الكيف يرتبط بطبيعة المعاناة ، يعد المبدأ من المبادئ العرفية التي تلتزم بها جميع الدول ، المبدأ ذاته يقوم على التوازن بين هذه

[1]– موسوعة اتفاقيات القانون الدولي الانساني .مرجع سابق .ص 292

الضرورة من جهة وبين الاعتبارات الإنسانية من جهة ثانية بحيث لا تطغى الأولى على الثانية و إلا اعتبرت الآلام لا ضرورة لها [1] .

وفق إعلان سان بترسبرغ للعام 1868 فقد ورد في ديباجته في الحيثية الرابعة منه " وقد يتم تجاوز هذا الغرض إذا استعملت أسلحة من شأنها أن تتفاقم دون أي داع الآم الرجال المعزولين عن القتال أو تؤدي حتما إلى قتلهم ويكون استعمال مثل هذه الأسلحة بالتالي مخالفا للقوانين الإنسانية " هذا في المواثيق الدولية التي تظهر على أن هذا المبدأ يعد كذلك من بين أهم ما يعتبر أن للقتال والعمليات العدائية أو العسكرية حدود تتعلق بالإنسانية ومبدأ احترامها مهما كانت ظروف المعارك أو القتال في اشده فإن هذا المبدأ أصله الإنسانية ولا شيء غير احترام إنسانية الأفراد .وقد تم الاشارة لهذا المبدأ كذلك إلى جانب إعلان سان بترسبرغ مشروع بروكسل للعام 1874 بمقتضى ورده في المادة 13 (ه) حظر استعمال الأسلحة والقذائف التي من شأنها أن تسبب الآلام لا مبرر لها وكذلك القذائف التي يحظرها إعلان سان بترسبرغ للعام 1868 ما جعل ترسيخ المبدأ ضمن اتفاقية لاهاي للعام 1899 والعام 1907 التي ورد بما يلي " وبالإضافة إلى أي حظر منصوص عليه في اتفاقيات خاصة يحظر على الأخص (ه) استعمال أسلحة أو قذائف أو مواد من شأنها أن تتسبب في الآم لا مبرر لها . أو استخدام الأسلحة بحيث تحدث ضررا أكبر من الضرر الذي لا بد من احداثه من أجل تحقيق الأهداف العسكرية المشروعة [2] .

إن ما يتم التمييز به وما تحدثه أسلحة الدمار الشامل بمختلف أنواعها وحتى الأسلحة التقليدية وما تسببه من الآلام لا مبرر لها فان ما ينطبق على هذه الأسلحة

[1]– تمارا برو .مرجع سابق .ص 122

[2] – غسان الجندي . الوضع القانوني للأسلحة النووية .دار وائل للنشر .الاردن .2000.. ص 107 –

المختلفة ينطبق على الأسلحة النووية بسبب قدرتها التدميرية الهائلة .فهي لا تقتصر على شل القدرة القتالية للطرف الآخر بل تؤدي إلى إبادته كليا [1] .

محكمة العدل الدولية وبمناسبة إصدارها للفتوى المتعلقة بالتهديد واستخدام الأسلحة النووية للعام 1996 ذكرت أنه والمبدآن الأساسيان و وفقا للمبدأ الثاني .يحظر التسبب في الآم لا داعى لها للمقاتلين وبالتالي يحظر استخدام أسلحة تسبب لهم من هذا الأذى أو تزيد حدة الآمهم دونما فائدة [2] .

فقد سبق للجنة الدولية لصليب الأحمر أن أعدت مشروعا يتعلق بالأسلحة المسببة لإصابات مفرطة أو الآم لا مبرر لها من الجانب الطبي وذلك لتحديد مفهوم السلاح الذي يسبب هذه الاصابات أو الآلام وقد أجرى الدراسة خبراء فنيون أغلبهم من الأطباء المتخصصين وتركزت على قاعدة بيانات اللجنة الدولية لصليب الأحمر التي تضمنت حوالي 26.636 حالة إصابة خلال الخمسين سنة السابقة للعام 1996 [3] .

على الرغم من السلاح النووي يعتبر الأكثر فتكا من بين أسلحة الدمار الشامل وأكثر الأسلحة للأذى العشوائي والمعاناة الطويلة غير الضرورية للمحاربين والأضرار البالغة للبيئة إلا أنه لم يتم اخضاع الأسلحة النووية لاتفاقيات تعمل على حظرها دوليا[4].

إلا أنه يسبب ألاما مفرطة ولا ضرورة منها لدحر أو وقف أي عمليات عسكرية في أي نزاع مسلح إلا أنها لزالت قائمة وما القياس والمقارنة بالأسلحة التقليدية أو

---

[1] – ثقل سعد العجمي . سلمية الطاقة النووية وقواعد القانون الدولي مع اشارة خاصة للازمة الايرانية الحالية .مجلة الحقوق الكويتية .السنة 29. العدد2 .السنة 2005 .ص 164

[2]– فتوى محكمة العدل الدولية بشان مشروعية استخدام الأسلحة النووية او التهديد بها .مرجع سابق .ص 35

[3]– هنري ميروفيتز .مبدأ الآلام التي لا مبرر لها انطلاقا من اعلان سان بترسبرغ لسنة 1868 وحتى البروتوكول الاضافي الاول لسنة 1977 .دراسات في القانون الدولي الانساني .مرجع سابق .ص 331

[4]– سلوى شاهر الضامن المصري .دعم عدم الانتشار النووي ونزع السلاح .كتاب البرلمانين رقم 2016/19.الاتحاد البرلماني الدولي 2012 ص 5 .

أسلحة الدمار الشامل فإن السلاح النووي بات أكثر فتكا وإنما للبشرية والبيئة وجب نزعه وليس الحد من انتشاره .

ويري الأستاذ هنري ميروفيز أن الكلمة الواردة في نص المادة 23 الفقرة الثانية من اتفاقية لاهاي وفي نص المادة 35 من البروتوكول الإضافي الأول للعام 1977 يجب أن تفسر بغض النظر عن عبارة لا مبرر لها إذ انها تعني كل تعد على السلامة البدنية أو الذهنية أو على حياة الأشخاص الذين يجوز شرعا ان يكونوا عرضة لأعمال عنف مشروعة وفقا للقواعد العرفية لقانون الحرب والبروتوكول الإضافي الأول للعام 1977 كما يري كذلك أنه يجوز ثانيا أن تنطبق على الأضرار التي تلحقها بالأعيان المدنية اذ أن مفهوم الأضرار المطبق على مفهوم الآلام التي لا مبرر لها [1] .

قد ورد ذكره في المداولات التي نجم عنها اعتماد إعلان سان بترسبرغ ولا يجوز الاستنتاج سواء من نص المادة 35 أو من نص المادة 36 المتعلقة بالأسلحة الجديدة [2] أن القواعد التي تنص عليها المادتين بما في ذلك الفقرة الثانية من المادة 35 لا تنطبق إلا على وسائل أو أساليب الحرب التي تستهدف المقاتلين على اعتبار أن ذلك يمكن أن يصيب المدنيين أو البيئة مع تجاوز الحد المعقول من اطالة معاناتهم الجسمية أو المعنوية.

رابعا : مبدأ الإنسانية وشرط مارتنز :

يرتبط مبدأ الإنسانية في القانون الدولي الإنساني إلى حماية كرامة بني البشر في أوقات السلم أو الحرب ومعاملة البشر وتحديد الضحايا بإنسانية[3] .

وفي أوقات الحرب باحترام شرفهم ودمائهم وأموالهم وحماية وصيانة الروح البشرية وكرامتها في الحالة الاستثنائية الحرب و الظروف التي تميزها من سوء

---

[1]– بن يونس خالد .مرجع سابق .ص 30

[2]– المادة 35 من البروتوكول الاضافي الاول للعام 1977 الملحق باتفاقيات جنيف الاربع للعام 1949

[3] – اللجنة الدولية لصليب الاحمر . دليلك في القانون الدولي الانساني . سؤال وجواب .السنة 2008 .ط غير موجودة .ص 4

وقسوة وشدة . ويتأصل مبدأ الإنسانية بالروح التي يتصف بها بني البشر الإنسان ، على الأقل بالحد من آثار العنف والحرب على الإنسان .

1. مبدأ الإنسانية :

ميزة القانون الدولي الإنساني أنه يجعل للحرب أو النزاعات المسلحة أطر تنظيمية للقضاء على عشوائية وهمجية الحروب فكلما أشتدت الحروب كلما سجلت بالمقابل تجاوزات كبيرة وخطيرة في حق الأفراد والمدنيين ، تختفي الإنسانية حين تقوم الدول باستعمال القوة المسلحة أو العنف المبرر لرد الاعتبار لذاتها عن طريق أفراد مقاتلين بوسائل قتالية إن أمكن التحكم في استعمالها فانه لا يؤمن لها أثر بالمقابل عندها فقط نتأكد أن مبدأ الإنسانية يعني تجنب ويلات الأعمال الفظيعة التي تنتهك حرمة الأشخاص بأي وسيلة كانت ، ويقضي مبدأ الإنسانية تجنب أعمال القسوة الزائدة [1] .

ما يعنى أن القسوة الزائدة تحدث أضرارا أكبر من الضرر الذي لا يحيد عن احداثه من أجل تحقيق أهداف عسكرية مشروعة أثناء أي نزاع مسلح [2] .

يدعو هذا المبدأ للكف وتجنب الأعمال الوحشية والقسوة في القتال خصوصا إذا كان استعمال هذه الأساليب لا يجدى في تحقيق الهدف من الحرب وهو تحقيق النصر وهزيمة العدو ، اذ يعتبر القتل دون مبرر والتنكيل بالجرحى أو القتلى من الأعمال الوحشية التي لا طائل من ورائها ولا مبرر لها من الأعمال التي تنزع الصفة الإنسانية من مقترفها وتخرج النزاع من اطاره المنظم الذي تفرضه الضرورة العسكرية وتلزم به الاتفاقيات والقانون أطراف النزاع المسلح .

ويري الأستاذ fauchille " فوشيل " أن كل قوانين الحرب مبنية على مبدأين :

---

[1]– لنوار فيصل . حماية البيئة البحرية اثناء النزاعات المسلحة .مذكرة ماجستير .جامعة الجزائر .معهد بن عكنون .2002 .ص 63

[2] – philppe bretton .le droit international et les armes .colloque de Montpellier société française pur le droit internationale Edition a pedon . paris 1983 .p .37

1- مبدأ الإنسانية والذي بموجبه لا يمكن عمل أكثر مما يفترضه هدف الحرب.

2- هو أنه كل ما يزيد عن ذلك فهو ليس فقط غير ضروري بل مضر ،

وعليه الواجب حسب رأي الأستاذ أن يكون هناك حل وسط بين الإفراط أي المبالغة الإنسانية التي تعرف متطلبات لا يمكن انكارها بحكم قوة الأشياء والمبالغة العسكرية التي تنكر القانون [1] .

وقد قامت اتفاقيات جنيف لعام 1949 على أساس الالتزام بتوفير المعاملة الإنسانية للأشخاص المحميين كما أوجبت أن يحكم هذا المبدأ أطراف النزاع المسلح بوصف ذلك حد أدنى من جهة سلوك القتال والوسائل المستخدمة فيه وهو الأمر الذي أخذ به البروتوكول الإضافي الأول للعام 1977 [2] .

حسب رأي الأستاذ بتاتي ماريو يقول إن كتاب بداية هذا القرن ربطوا بين المبدأ وفكرة الحضارة ، وهذا ما يظهر على سبيل المثال في التعليمات الرسمية للعام 1963 المتعلقة بالجيوش والمحررة من طرف البروفيسور ليبير فهي ترجمة دقيقة للمشاعر وأفكار العالم المتحضر [3] ترتبط الرؤيا حسب الأستاذ ماريو بأن الإنسان إنسان وأن كل ما يتعلق به يرتبط أساسا بآدميته وإنسانيته بمعني أن هذا المبدأ لا يخرج عن هدف أسمى من تحسين وترقية الإنسان .

ينظر هذا المبدأ حيال تطبيقه لنظر للإنسان على أنه انسان يتصف بميزات وقيم إنسانية لا يجب تجاوزها او الحد او الحط منها ، فهي ملزمة لكل شخص أن يعامل معاملة إنسان وفرد من المجتمع ، لذاته الشخصية والفردية وليس كوسيلة تستعمل في الحروب ، كما أن الحماية الملزم بتطبيقها على الفرد باعتباره شخص وإنسان وكائن

---

[1] -PHilppe bretton .le droit international et les armes .colloque de Montpellier société française pur le droit internationale Edition a pedon . paris 1983 .p .37.

[2] - المادة 10 من البروتوكول الاضافي الاول للعام 1977 الفقرة 2

[3] -Mario bettet .le droit humanitair .editons de seuil .mars 2000.p 54

حي فلم تخفى اتفاقيات جنيف مبدأ المعاملة لضحايا النزاعات معاملة انسانية كضحايا وأفراد يتوجب حمايتهم وفق مقتضيات القانون ومعاملتهم معاملة تليق بهم وعليه فالمعاملة الإنسانية هي توفير الحد اللائق من المتطلبات اللازمة لحياة الانسان [1] .

يرتبط مبدأ الإنسانية في القانون الدولي الإنساني إلى حماية كرامة بني البشر في أوقات السلم أو الحرب ومعاملة البشر وتحديد الضحايا بإنسانية [2].وفي أوقات الحرب باحترام شرفهم ودمائهم وأموالهم وحماية وصيانة الروح البشرية وكرامتها في الحالة الاستثنائية الحرب و الظروف التي تميزها من سوء وقسوة وشدة . ويتأصل مبدأ الإنسانية بالروح التي يتصف بها بني البشر الانسان ، على الاقل بالحد من آثار العنف والحرب على الانسان ــ ويفهم من هذا المبدأ الإنسانية أن اللجنة الدولية لصليب الأحمر تعطي لمبدأ الإنسانية دورين الأول في وقت السلم والثاني يكون وقت النزاع المسلح وهي تعمل على تكريس هذا المبدأ وترقيته وفقا لنظامها الأساسي [3] .

تظهر مبادئ الإنسانية بوضوح في ما يعرف في القانون الدولي الإنساني بشرط مارتنز اختصارا ، أو إعلان فريديريك دي مارتنز في العام 1899 [4] ، والذي يعتبرأهم شرط طرح في القانون الدولي الإنساني وأعتبرته محكمة العدل الدولية من مسوغات التي فصلت فيها في الرأى الاستشاري العام 1996 ،

وفقا لمبدأ الإنسانية فانه يحظر على أطراف النزاع المسلح استهداف الاشخاص المدنيين الذين لا يشاركون في العمليات القتالية أو الذين اصيبوا أو ممن عجزوا ولم يستطيعوا القتال أو ممن استسلموا ويفترض أن يعاملوا معاملة ضحايا النزاع المسلح أو

---

[1]– محمد سليمان نصر الله الفرا . مرجع سابق .ص 36

[2]– اللجنة الدولية لصليب الاحمر. دليلك في القانون الدولي الانساني .سؤال جواب.مرجع سابق.ص 4

[3]– روز ماري ابي مصعب .المبادئ العامة للقانون الدولي الانساني في رأى محكمة العدل الدولية .المجلة الدولية لصليب الاحمر .اوت /اغسطس 1996 .ص 6

[4] – لويز دوسوالد .بيك . .مرجع سابق. ص 47

ضحايا الحروب وعليه فالقانون يلزم أطراف النزاع أن يعاملهم معاملة إنسانية وأن لا يمارس ضدهم التعذيب أو القسوة أو الاضطهاد وأن توفر لهم معاملة إنسانية بعيدا عن الة الحرب والنزاع ، اتفاقية جنيف الرابعة 1949 المتعلقة بحماية الاشخاص المدنيين في وقت الحرب بمقتضى المادة 27 من الاتفاقية في فقرتها الأولى تنص على :

- للأشخاص المحميين في جميع الأحوال حق الاحترام لأشخاصهم وشرفهم وحقوقهم العائلية وعقائدهم الدينية وعاداتهم وتقاليدهم ويجب معاملتهم في جميع الأوقات بمعاملة انسانية وحمايتهم بشكل خاص ضد جميع أعمال العنف أو التهديد وضد السباب وفضول الجماهير[1] .

وكذلك اتفاقية جنيف الأولى المتعلقة بتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة بالميدان تنص على هذا المبدأ بمقتضى المادة 12 منه والتي تنص على – يجب في جميع الأحوال احترام وحماية الجرحى والمرضى من أفراد القوات المسلحة وغيرهم من الاشخاص المشار اليهم في المادة الثانية وعلى أطراف النزاع الذين يكونون تحت سلطته أن يعاملهم معاملة إنسانية .

تظهر مبادئ الإنسانية بوضوح في ما يعرف في القانون الدولي الإنساني بشرط مارتنز اختصارا ، أو اعلان فريديريك دي مارتنز في العام 1899 [2] والذي يعتبراهم شرط طرح في القانون الدولي الانساني واعتبرته محكمة العدل الدولية من مسوغات التي فصلت فيها في الرأى الاستشاري العام 1996 ، ويستمد الشرط وجوده كغيره من

[1]– المادة 27 الفقرة الاولي من اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية الاشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في 1949/08/12 موجودة في الرابط http//HRLIBRARY.UMN.EDU/ARAB/B093.HTML

[2] – لويز دو سوالد بيك . مرجع سابق. ص 47

المبادئ من مبدأ العام الذي يجعل حق اطراف النزاع في اللجوء إلى وسائل وأساليب القتال ليس حقا لا تقييده قيود [1] .

وكان أول ظهور للشرط ضمن إعلان تلاه فون مارتنز نفسه المندوب الروسي وأخذ اسمه في مؤتمر لاهاي للسلام العام 1899 وقدم مارتنز إعلانه بخصوص عدم الاتفاق على مسالة وضع المدنيين الذين حملوا السلاح ضد قوة الاحتلال ففي ما ذهبت الدول الكبرى إلى ضرورة تجريمهم وإعدامهم اصرت باقي الدول على اعتبارهم مقاتلين غير شرعيين إلا أنه تم تعميم صياغة المبدأ لتغطية أي نقص يعتري الاتفاقية الإنسانية [2] .

تقتضي الاعتبارات الإنسانية بضرورة احترام الحياة الإنسانية وذلك بتجنيبها كل أنواع المعاناة غير المفيدة [3] وقد عرفت منظمة الصحة العالمية الإنسانية بأنها حالة الرفاهية الاجتماعية الجسدية والنفسية وليس مجرد غياب المرض أو الضعف أو العجز وهذا التعريف يتوافق مع ما يجسده مبدأ الآلام غير الضرورية [4]

إن للحرب حدود يجب أن لا تتعداها الدول حتى لا تخرج عن مبادئ الإنسانية عبارة أوردها إعلان سان بترسبرغ العام 1868 الذي تم بدعوة من قيصر روسيا القيصر الكسندر الثاني .[5] .

شرط مارتنز ظهر في ما بعد في مختلف الوثائق الدولية والمعاهدات ذات الارتباط بتطبيق مبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني بداية باتفاقيتي لاهاي للعامي

---

[1] – YVES SANDOZ et al commentary on the protocol (i) .op.cit.art48.p.396 –

[2] –RUPERT Ticehurst .the martens clause and the laws of armed conflict .in I.R.R.C..– I.C.R.C. THIRY.SEVENTH YEAR no .317 .Geneva .march .April . 1997.pp.125.126

[3]– عبد على محمد سوادي .مرجع سابق ص 105 .

[4]– تمارا برو .مرجع سابق .ص 117

[5]– الجنة الدولية لصليب الاحمر .السنة 6 نوفمبر 1993. مرجع سابق .ص .467.

1899 و 1907 كما تضمنتها ديباجة البروتوكول الإضافي الأول للعام 1977 وقد ظهر شرط مارتنز في المادة الأولي من البروتوكول الاضافي في الفقرة الثانية " يظل المدنيون والمقاتلون في الحالات التي لا ينص عليها هذا الملحق البروتوكول أو أي اتفاق دولي أخر تحت حماية وسلطان مبادئ القانون الدولي كما استقر به العرف ومبادئ الإنسانية وما يمليه الضمير العام [1] .

2. شرط مارتنز :

شرط مارتنز هو اقتراح لدبلوماسي روسي تم ادراجه بالإجماع في مقدمة اتفاقيات لاهاي للعامي 1899 و 1907 بخصوص قوانين وأعراف الحرب البرية [2] .

تمت تسمية شرط مارتنز نسبة إلى الأستاذ فريديريك مارتينز المندوب الروسي في مؤتمر السلام المنعقد في العاصمة لاهاي العام 1899 وقد ذكر مارتنز ذلك الشرط بعدما فشل المندوبون في مؤتمر السلام في الاتفاق على مسألة مركز المدنيين الذين يشهرون السلاح ضد قوات الاحتلال وقد كانت الدول العسكرية الكبرى ترى أنه يجب أن يعامل هؤلاء بوصفهم جنودا غير نظاميين يخضعون لعقوبة الاعدام في حين أن الدول الصغيرة رأت أنه يجب معاملتهم بوصفهم محاربين نظاميين .وعلى الرغم أن الشرط حرر في الأصل لحل هذا الخلاف بالذات إلا أن الاتفاقيات الإنسانية التي ظهرت في وقت لاحق نصت عليه وبأشكال مختلفة[3] .

أ- العناصر التي يتضمنها شرط مارتنز :

يتضمن شرط مارتنز ثلاث ركائز يرجع اصلها إلى ثلاث مصادر مختلفة وهي:

---

[1]- موسوعة القانون الدولي الانساني .مرجع سابق ص 265

[2]- عبد على محمد سوادي مرجع سابقص153 -

[3]- روبيرت تيسهورت. شرط مارتينز و قانون النزاعات المسلحة. محلة الصليبلاحمر. نيسان 1997. العدد 54 ص120

- العادات الراسخة بين المتحضرة والمحددة بعبارة (كما استقر عليه العرف) وكما جاء في المادة الأولي من الفقرة الثانية من البروتوكول الاضافي الأول للعام 1977.
- القوانين الإنسانية المحددة بعبارة (مبادئ إنسانية) المشار اليها أيضا في الفقرة السابقة من المادة الأول من البروتوكول الإضافي الأول .
- ما يمليه الضمير العام المحدد بالعبارة ذاتها في المادة السابقة وبالتالي فإن تحديد النطاق الكامل لقانون النزاعات المسلحة ومن خلال شرط مارتنز يسمح بتجاوز القانون التعاهدي والعرف وذلك بمراعاة مبادئ الإنسانية وما يمليه الضمير العام .

كما ساندت لجنة القانون الدولي ذلك الموقف بالتأكيد على أن شرط مارتنز ينص حتى في الحالات التي لا يشملها أي اتفاق دولي على أن يضل السكان المدنيون والمقاتلون تحت حماية مبادئ قانون الأمم الناتجة عن العادات الراسخة بين الشعوب المتحضرة وعن قوانين الإنسانية وكما يمليه الضمير العام ــ فشرط مارتنز الذي يعتمد على التذكير بالمبادئ (ما يمليه الضمير العام ، مبادئ الإنسانية ، قوانين الإنسانية) في ديباجة اتفاقية لاهاي الثانية للعام 1899 وتشير إلى قوانين الإنسانية ويشير النص اللاحق في البروتوكول الإضافي الأول إلى مبادئ الإنسانية وتفسر هذه العبارة الأخيرة على أنها تحظر استعمار وسائل وأساليب الحرب التي لا تكون ضرورية للحصول على فائدة عسكرية محددة وهي نفسها الحماية التي يقدمها مبدأ الضرورة العسكرية [1].

ب- استشهاد رأي محكمة العدل الدولية بشرط مارتنز :

تطابقت فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة العام 1996 في موضوع التهديد باستخدام أو استخدام الأسلحة النووية تحليلا وافي لقانون النزاعات المسلحة وما تقدم

[1]- روبيرت تيسهورت .مرجع سابق .ص 131

من بيانات أمام المحكمة شفوية أو كتابية فقد أشارت المحكمة إلى شرط مارتنز مـــرارا وتكررا[1].

خامسا : مبدأ الضرورة العسكرية :

مبدأ عرفه الكاتب الأمريكي و .داوني بأنها حاجة ملحة غير قابلة للتأخر للقائـــد العسكري لاتخاذ تدابير لا غنى عنها لإخضاع العدو باستخدام العنف المشروع الذي لا يخالف قوانين وأعراف الحرب .كما تظهر العديد من الوثائق الدولية الإشارة إلى مبـــدأ الضرورة الحربية أو العسكرية من خلال النص ضرورات الحرب التـــي يجـــب أن تتوقف أمام مقتضيات الإنسانية [2] .

ويرى الكاتب م . غربنسان .بأنها هي استخدام القوة الضرورية لإخضاع العدو بأقل خسائر ممكنة في الوقت وحياة الأشخاص والمال [3] .

إن حظر الحرية المطلقة لطرفي النزاع من حرية اختيار الأسلحة أثناء النـــزاع يتعارض مع مبدأ الآلام غير مبرر لها ، وذلك لمنع امتداد الأضـــرار والـــدمار إلـــى خارج الأهداف العسكرية المنشودة وقد تمت الاشارة إلى هذا المبدأ فـــي العديـــد مـــن الإتفاقيات الدولية [4] .

حالة الضرورة العسكرية حسب ما ذهب إليه الفقيه الأمريكي وليام دوني فـــإن حالة الضرورة هي حاجة ماسة وملحة لا تحتمل التأخير ولا مفر منها تســـتلزم علـــى القائد العسكري القيام بتدابير ضرورية لإجبار العدو على الاستســـلام الســـريع وذلـــك

---

[1]– روبيرت تيسهروت . مرجع سابق..ص 132

[2]– عمر سعد الله .القانون الدولي الانساني الممتلكات المحمية .دوان المطبوعات الجامعية .2008.ص 56

[3] – YVES SANDOZ et al commentary on the protocol (i) .op.cit.art48.p.396 –

[4]– انس جميل اللوزي .مفهوم الضرورة العسكرية في القانون الدولي الانساني .رسالة ماجستير .جامعة الشرق الاوسط .كلية الحقوق .2014. ص 86

باللجوء إلى وسائل عنف متحكم فيها ويشترط أن لا تكون هذه الأعمال منافية لقوانين وأعراف الحرب[1].

ظهر المبدأ كذلك في مختلف الوثائق الدولية أبرزها إعلان سان بترسبرغ للعام1868 بعبارة " تمثل الضرورة العسكرية كما تفهمها الأمم المتحضرة الحديثة في ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق غايات الحرب .شرط أن تكون قانونية وفقا للقوانين والأعراف الحديثة للحرب ".[2] .

وفي مشروع بروكسل للعام 1874 الفقرة الثالثة منه " تحقيقا للغاية من الحرب تعد كل الوسائل والتدابير التي تتماشى مع قوانين وأعراف الحرب وتبررها ضرورات الحرب مباحة "[3] .

في المادة 33 من مشاريع المواد المتعلقة بخلافة الدول في المسائل غير التعاهدية للعام 1980 تناولت لجنة القانون الدولي الموضوع واعتبرت أن حالة الضرورة لا ترفع عدم المشروعية على السلوكيات المخالفة للقواعد الآمرة للقانون الدولي والتي لا يمكن تعديلها أو نقضها إلا بقاعدة آمرة لاحقة بنفس القوة القانونية و قد ورد النص كما يلي . المادة 33 حالة الضرورة :

1. لا يجوز التذرع بحالة الضرورة من قبل الدولة كمبرر لنفى عدم المشروعية عن فعل تلك الدولة الذي لا يتفق مع التزام للدولة. إلا إذا:

أ). كان الفعل الوسيلة الوحيد لحماية مصالح أساسية للدولة ضد خطر وشيك .

---

[1]– لنوار فيصل . مرجع سابق ص 60

[2] MILITary necessity .as understood modern civilized nations .consists in the necessity of those measures which are indispensable for securing the ends of war .and which are lawful according to the modern law and usages of war . instructions for the government of armies of th united states in the field .prepared by FRNCIS LIEBER .OP.CIT.P 7 –

[3] – هنري ميروفينز .مبدأ الآلام التي لا مبرر لها .مرجع سابق ص 332

ب). إذا كان الفعل لا يضعف من ضرورة التزام الدولة تجاه القاعدة الموجودة .

2. على أي حال لا جوز التذرع بحالة الضرورة من قبل الدولة كمبرر لنفي عدم المشروعية.

أ). الالتزام الدولي الذي تنتهكه الدولة ينبع من قاعدة آمرة من قواعد القانون الدولي العام .

ب). الالتزام الدولي الذي تنتهكه الدولة ينجم عن معاهدة تمنح صراحة أو ضمنا للإحتجاج بحالة الضرورة فيما يتعلق بهذا الالتزام .

ج). إذا كانت الدولة ساهمت في الوقوع في حالة الضرورة 1 .

يقصد بمبدأ الضرورة العسكرية هي التزام الأطراف في النزاع المسلح باستخدام القوة الضرورية فقط لتحقيق الأهداف المرجوة من القتال أو العملية العسكرية أصلا دون تجاوز الحد المطلوب منها والذي يتمثل أساسا في القضاء على القوة العسكرية للعدو وإنهائه وتحقيق الانتصار المرجو من المعركة وما خالفه من استخدام القوة العسكرية المسلحة بإفراط وتجاوز الضرورة العسكرية يعتبر عمل غير مشروع ومتجاوز للمبدأ أصلا ويلزم المساءلة القانونية لمتسبب فيه .حيث وضع القانون الدولي الإنساني حدودا فاصلة بين العمل المشروع ومغير المشروع وفق مقتضيات الضرورة العسكرية التي تفرض حماية مطلقة للأعيان المدنية .وعلى الرغم من تباين أراء الفقهاء حول مشروعية العمليات العسكرية الحربية أو عدم مشروعيتها تلك التي تقع في ظل قيام حالة الضرورة .

1 -Yearbook of the international law commission .report of commission to the general assembly on the work of its thirty – second session .A/ CN.4/SER.A/1980/ADD.L 5 PART2° .UNITED NATIONS.NEW.YORK.1981.VOL.II.PART TWO.P .34

من جهته الأستاذ كمال شحاته وضع للضرورة العسكرية ثلاث تعاريف :

1. هو الالتزام باحترام قوانين الحرب وأعراف الحرب ويجوز أن ينحني جانبا في حالة الضرورة العاجلة عندما تتعرض قوات المحارب للخطر .
2. هي تلك الظروف التي تنشأ من حالة الحرب والتي تبرر اتخاذ جميع وسائل العنف الأساسية والمنظمة من أجل اخضاع العدو وهزيمته .
3. هي تلك الظروف الاستثنائية للضرورات العملية التي توقعها التحفظات الصريحة الموجودة في العديد من نصوص لائحة لاهاي واتفاقيات الاطراف ذات العلاقة بالنسبة للأعمال المحظورة[1].

التي يرى فيها جانب من الفقه أنها أطراف النزاع مادامت هذه العمليات في إطار قوانين الحرب واشترطوا لقيام فكرة الضرورة شروط منها :

- أن تكون القوة المستخدمة في النزاع المسلح يمكن السيطرة عليها من قبل الشخص الذي يستخدمها .
- يجب أن تكون تؤدي هذه القوة بطريقة مباشرة وسريعة لإخضاع العدو .
- أن يقتصر استخدام هذه القوة من حيث تأثيرها على اخضاع العدو والسيطرة عليه .
- يجب أن لا تكون الوسيلة أو القوة المستخدمة محرمة دوليا .

بينما يرى جانب أخر من الفقهاء إلى عدم جواز الأخذ بمبدأ الضرورة بشكل مطلق لأنها تعتبر خرقا لقواعد و أعراف الحرب من جانب . كما أنها لا تعتبر عرفا دوليا ولا تدخل ضمن معاهدة دولية، بل هي مجرد عادة كانت سائدة في العصور القديمة في الوقت الذي كانت فيه العادات هي المنظمة للحرب قبل وجود قوانين الحرب الحديثة التي تعتمد على العرف الدولي والمعاهدات الدولية وضربوا على ذلك أمثلة عديدة .

[1]– نوار فيصل . مرجع سابق .ص 60

وقد ذهب رأى ثالث إلى أبعد من ذلك فقد رفض هذا المبدأ من أساسه مستندا في ذلك إلى أن الحرب أصبحت عملا غير مشروع طبقا لمبادئ القانون الدولي العام وبالتالي فإنه إذا كانت فكرة الضرورة العسكرية أحدى مستلزمات الحرب فهي أيضا غير مشروعة ويلزم تجاهلها مادام التحريم يقيد حرية التصرف [1].

اتفاقيات جنيف للعام 1949 و المادة 15 من البروتوكول الإضافي الثاني للعام 1977 والمادة 17 منه أخذت بفكرة الضرورة العسكرية التي تفرضها ظروف القتال على اعتبار تدمير الممتلكات أو الاستيلاء عليها يعد انتهاكا لهذه الاتفاقيات ما لم تبرره الضرورة العسكرية التي انطلقت منها العمليات القتالية إلى جانب حظر مهاجمة المنشآت المحتوية على قوى خطرة حتى لو كانت أهدافا عسكرية كون احتمال أن تسبب هذه الأهداف خسائر في الأرواح المدنية والأعيان ما لا يبرر من منطق العملية أصلا على اعتبار أن هذه الأهداف ممكن أن تحتوى على أسلحة أو وسائل خطرة تفاقم من الخسائر.

إن كل نزاع مسلح يحتم ضرورة التوفيق بين الضرورات الحربية والمقتضيات الإنسانية الأولية ، وهكذا فيما يتعلق بسير العمليات العسكرية ، إذا كانت للأطراف المتحاربة حشد كل الوسائل الكفيلة بتحقيق النصر العسكري ، فإن ذلك لا يعني أن حريتهم في هذا المقام غير مقيدة ، كما تعتبر الضرورة العسكرية تتطلب استخدام القوة بالقدر الكافي لتحقيق التفوق العسكري [2].

[1]– مصعب التجاني . القانون الدولي الانساني وحماية المدنيين خلال النزاعات المسلحة .نموذج الحالة السورية. المركز الديمقراطي العربي لدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية .برلين .المانيا السنة 2019 ص 68

[2] – عبد على محمد سوادي .حماية المدنيين اثناء النزاعات المسلحة .دراسة مقارنة بين القانون الدولي الانساني والشريعة الاسلامية دار وائل للنشر والتوزيع .عمان . 2015 . ط 1 ص 105 و 115 –

سادسا : مبدأ التناسب :

يعتبر هذا المبدأ من أهم المبادئ التي تهدف إلى التقليل من الخسائر غير المبررة أو الحد منها ومن معاناة الأفراد أو الأعيان الناتجة عن العمليات المسلحة وهو من المبادئ الخاصة التي تفرض على استعمال وسائل وأساليب القتال في النزاع المسلح أو الحروب بصفة عامة كما يصعب تحقيق هذا المبدأ في بعض الأحيان أثناء النزاعات المسلحة أو إدارة العمليات الحربية . كما يجب على الدول مراعاة التناسب ما بين الضرر الذي قد يلحق بالخصم والمزايا العسكرية الممكن تحقيقها نتيجة لاستخدام القوة أثناء قيامها بأعمالها العسكرية .

يظهر استخدام مبدأ التناسب بين متطلبات الإنسانية ومقتضيات الضرورة العسكرية وتقديم الأولوية لأغراض الإنسانية وهي ما يسعى القانون الدولي الإنساني لتحقيقها وترشيد الحرب والاستخدام الأخر لتناسب أثناء الهجوم لتجنب أو التقليل من الخسائر العرضية بالمقارنة مع الميزة العسكرية المحتملة[1] .

إن مبدأ التناسب هو الاخر مبدأ هام وأساسي في مجال الأعمال العدائية [2] .

ورد ضمن المادة 57 مبدأ التناسب في الفقرة أ .3 بعبارة " أن يمتنع عن اتخاذ قرار بشن أي هجوم قد يتوقع منه .بصفة عرضية .أن يحدث خسائر في أرواح المدنيين أو الحاق الإصابة بهم . أو الاضرار بالأعيان المدنية .أو أن يحدث خلطا من

[1]– LAN HENDERSON . the contemporary law of targeting – military objectives .proportionality and precautions in at tact under additional protocol .martinus nijhoff .publishers .leaden Boston .USA..2009 op.cit.pp.180. -

[2]– Michael N.SCHMITT military necessity and humanity in international humanitarian law Preseving the délicate balance . V.J.I.L. VOL.50.Issue .4 Université of Virginia. Virginia. USA .2010.P816 . -

هذه الخسائر والإضرار .مما يفرط في تجاوز ما ينتظر أن يسفر عنه ذلك الهجوم من ميزة عسكرية ملموسة ومباشرة [1] .

كما يعتبر هجوم غير مناسب حسب المادة 51 الفقرة 5 .ب . من البروتوكول الإضافي الأول للعام 1977 المتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية . الهجوم الذي يتوقع منه أن يسبب خسائر في أرواح المدنيين أو إصابتهم أو يلحق أضرارا بالأعمال المدنية أو أن يجمع بين هذه الخسائر والأضرار بشكل يفرط في تجاوز ما ينتظر أن يسفر عنه ذلك الهجوم من ميزة عسكرية ملموسة ومباشرة .

فقد ورد مبدأ التناسب في القانون الدولي العرفي الذي ينطبق في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية . وعليه يمكن القول أن مبدأ التناسب يعد قاعدة عرفية تواتر على تطبيقها أطراف النزاعات المسلحة. واستقرت في ضمير الجماعة الدولية منذ القدم وهذا بحد ذاته كفيل على توفير الحماية للمدنيين والأعيان المدنية ضد أخطار النزاعات المسلحة كما أشار قانون لاهاي إلى هذا المبدأ في نصوص عديدة .[2] .

كما أخذ دليل سان ريمون بشان القانون الدولي المطبق في النزاعات المسلحة في البحار الذي أعده في المدة من العام 1988 إلى 1994 بمبدأ التناسب إذ نص البند 46/ ج منه على أنه يجب الامتناع عن شن أي هجوم إن كان من المتوقع أن يسبب خسائر أو أضرار عرضية مفرطة مقارنة مع الفائدة العسكرية المباشرة والملموسة التي يرتقب جنيها[3].

يسعى هذا المبدأ إلى اقامة التوازن بين مصلحتين متعارضتين تتمثل الأولى في ما تمليه الضرورة العسكرية. الضرورة الحربية. بينما تتمثل الثانية فيما تمليه مقتضيات الإنسانية حينما لا تكون هناك حقوق أو محظورات مطلقة ، لذلك صيغ

---

[1]- المادة 57 من ابروتوكول الاضافي الاول للعام 1977

[2]- مصعب التجاني . مرجع سابق . ص 70

[3]- مصعب التجاني . مرجع سابق . ص 70 -

البروتوكولان الإضافيان للعام 1977 لتعزيز كفالة احترام مبدأ التناسب في جميع العمليات العسكرية منعا لمعاناة المدنيين التي لا ضرورة لها [1]. ما يعنى اتخاذ الاحتياطات المتعلقة حيال استعمال وسائل القتال وأساليب الرد أو الهجوم على الطرف الثاني. العدو .

أي تناسب وسائل الهجوم والدفاع مع مقتضيات العمليات العسكرية دون تجاوز الحد المدمر لطرف الأخر وفقا لمقتضيات الضرورة العسكرية .

الفرع الثاني : المبادئ والقواعد الحظر المفروضة وأساليب القتال في النزاعات المسلحة .

أولا : المبادئ الخاصة بوسائل القتال :

حظرت المادة 22 من لائحة لاهاي لقوانين الحرب البرية وأعرافها على تقييد المقاتلين في تحديد وسائل القتال مع التأكيد على اتخاذ الوسائل والطرق التي تسبب ضرر للعدو ، وقد نصت المادة 35 [2] .

حق أطراف أي نزاع مسلح في اختيار طرق و وسائل القتال ليس حقا لا تقييده قيود من البروتوكول الإضافي الأول للعام 1977 على نسبية حق المتنازعين في اختيار وسائل القتال ، وعلى اعتبار أن الأسلحة النووية أكثر تدميرا وعنفا وأثار تلحق بالإنسان والطبيعة ، فلم يرد بخصوصها أي حظر للإستعمال ، خصوصا القيود الواردة على أساليب ووسائل القتال كون أن السلاح العشوائي الأثر الذي لا يميز بين الأهداف العسكرية والمدنية والذي يسبب استعماله أن يتسبب في وقوع قتلى وجرحى في صفوف المدنيين كما أنه سبب آلاما مفرطة لا يبررها الهدف العسكري المحدد بالعملية.

---

[1] – لونسي على . محاضرات في مادة القانون الدولي الانساني .موجهة لطلبة السنة الثالثة لسانس .2020 .جامعة اكلي محند ولحاج . البويرة .. ص 49

[2] – المادة 35 .البروتوكول الاضافي الاول للعام 1977

- كما أن القانون الدولي الإنساني يحظر بعض الأسلحة التي تسبب آلاما و أثارا مدمرة على الإنسان وتعتبر محظورة في القانون الدولي الإنساني منها :

الأسلحة الحارقة و الالغام المضادة للأفراد والأسلحة التي تسبب العمى والأسلحة الكيمائية والأسلحة البيولوجية و القذائف القابلة للانشطار ، إضافة إلى الأسلحة الذرية التي تلحق اضرار بالغة ومعاناة لا حدود لها وغير ضرورية نتيجة لقوته الهائلة وإشعاعها طويل الامد [1].

ثانيا : قواعد القانون الدولي الإنساني الواجبة التطبيق في النزعات المسلحة

القانون الدولي الإنساني المعروف كذلك بقانون النزاعات المسلحة أو قانون الحرب هو مجموعة من القواعد التي تهدف لأسباب إنسانية إلى التخفيف من أثار النزاع المسلح ، فهي تحكم سير العلميات العدائية وتنص على أن حق أطراف أي نزاع مسلح في اختيار أساليب و وسائل القتال ليس حقا مطلقا ، ويحمى القانون الدولي الإنساني الاشخاص الذين لا يشاركون في الأعمال العدائية أو الذين كفوا عن المشاركة في الأعمال العدائية مثل المدنيين أو الجرحى أو الأسرى من المقاتلين وهو يحمى أيضا الأعيان المدنية (أي أعيان التي ليست أهدافا عسكرية) .

إن القانون الدولي الإنساني لا يحظر الأسلحة النووية تحديدا ومع ذلك تنظيم القواعد العامة للقانون الدولي الإنساني استخدامها في النزاعات المسلحة حيث تفرض قيودا على كيفية استخدام الأسلحة وتستعرض التدابير الواجب اتخاذها للحد من أثارها على المدنيين والمناطق المدنية .

[1]– للجنة الدولية لصليب الاحمر . دليلك في القانون الدولي الانساني.سؤال وجوب السنة 2008 ط غير موجودة .ص 6

يحتوى البروتوكول الإضافي الأول لإتفاقيات جنيف للعام 1977 على صيغة المعاهدة لإحداث عهدا لتلك القواعد وهي مطبقة في جميع النزاعات المسلحة وتتمثل القواعد [1]الأكثر صلة في ما يلي :

1.القاعدة التي تحظر الهجمات الموجهة ضد المدنيين أو الأهداف المدنية[2]

يعمل أطراف النزاع في جميع الأوقات على التمييز بين المدنيين والمقاتلين وتوجه الهجمات ضد المقاتلين دون غيرهم ولا يجوز أن توجه ضد المدنيين[3] ، وتعمل أطراف النزاع في جميع الأوقات على التمييز بين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية ولا توجه الهجمات إلا إلى الأهداف العسكرية فحسب و لا يجوز أن توجه ضد الأعيان المدنية[4].

2.القاعدة التي تحظر الهجمات العشوائية .

تعتبر هجمات عشوائية :

- تلك التي لا توجه إلى هدف عسكري محدد .
- تلك التي تستخدم أسلوبا أو وسيلة للقتال لا يمكن توجيهها إلى هدف عسكري محدد.
- تلك التي تستخدم أسلوبا أو وسيلة للقتال لا يمكن حصر أثارها على النحو الذي يتطلبه القانون الدولي الإنساني ومن ثم فإن من شأنها أن تصيب في كل حالة كهذه الأهداف العسكرية والمدنيين أو الأعيان المدنية دون مبرر.[5] .

---

[1]- البروتوكول الاضافي لاتفاقيات جنيف العام 1977

[2]- لعيدي عبد القادر – مرجع سابق .ص 266

[3]- نوال قابوش .مرجع سابق .ص 382

[4]- جون ماري هنكرنس ولويز دوزوالد . دراسة القانون الدولي الانساني العرفي القاعدتان 1 و 7 من دراسة القانون الدولي الانساني العرفي التي قامت بها اللجنة الدولية لصليب الاحمر الدولي المادة 48 من البروتوكول الاضافي الاول للعام 1977

[5]- جون ماري هنكرنس ولويز دوزوالد . دراسة القانون الدولي الانساني العرفي القاعدتان 11 و 12 من دراسة القانون الدولي الانساني العرفي المادة 51 الفقرة 4 من البروتوكول الاضافي الاول للعام 1977

3. قاعدة التناسب في الهجوم .

إن قاعدة التناسب في الهجوم تؤكد على حظر الهجوم الذي قد يتوقع منه أن يسبب بصورة عرضية خسائر في أرواح المدنيين أو إصابات بينهم أو إضرارا بالأعيان المدنية أو مجموعة من هذه الخسائر والإضرار ويكون مفرطا في تجاوز ما ينتظر أن يسفر عنه من ميزة عسكرية ملموسة ومباشرة .[1] .

4.القاعدة الخاصة بحماية البيئة الطبيعية .

يجب إيلاء العناية التامة أثناء استخدام أساليب و وسائل القتال لحماية البيئة الطبيعية والحفاظ عليها و تتخذ كافة الاحتياطات أثناء العمليات العسكرية لتجنب الأضرار العارض بالبيئة وفي جميع الأحول التقليل منه إلى أدنى حد ولا تعفى قلة الدراية العلمية بالآثار التي تخلفها عمليات عسكرية معينة على البيئة أو أي طرف في النزاع من واجب هذه الاحتياطات [2] .

5.الالتزام باتخاذ الاحتياطات الممكنة في الهجوم .

يتوخى الحرص الدائم في إدرة العمليات العسكرية على تفادي إصابة السكان المدنيين والأشخاص المدنيين والأعيان المدنية وتتخذ جميع الاحتياطات العملية لتجنب ايقاع خسائر في أرواح المدنيين أو إصابتهم أو اللإضرار بالأعيان المدنية بصورة عرضية وتقليلها على أي حال إلى الحد الأدنى .

ويتخذ كل طرف في النزاع جميع الإحتياطات الممكنة عند إختيار وسائل وأساليب القتال لتجنب إحداث خسائر في أرواح

---

[1]– جون ماري هنكرنس ولويز دوزوالد . دراسة القانون الدولي الانساني العرفي القاعدة 14 من دراسة القانون الدولي الانساني العرفي المادة 51 الفقرة 5. ب من البروتوكول الاضافي الاول للعام 1977

[2]– جون ماري هنكرنس ولويز دوزوالد . دراسة القانون الدولي الانساني العرفي القاعدة 44 من دراسلة القانون الدولي الانساني العرفي

المـــدنيين أو الحـــاق الإصـــابة بهـــم أو الإضـــرار بالأعيـــان المدنيـــة وذلـــك بصفة عرضـــية وعلـــى أي الأحـــوال حصـــر ذلـــك فـــي أضـــيق نطـــاق [1] و[2] .

[1] – جون ماري هنكرنس ولويز دوزوالد . دراسة القانون الدولي الانساني العرفي القاعدتان 15 و 17 من دراسة القانون الدولي الانساني العرفي المادة 57 من الفقرتان 1 و 2 .أ . الثانية من البروتوكول الاضافي الاول للعام 1977

[2]– جون ماري هنكرنس ولويز دوزوالد . دراسة القانون الدولي الانساني العرفي . المجلد الاول .القواعد .مطبعة جامعة كمبريدج 2005 .ترجمة لجنة الصليب الاحمر الدولي

الفصل الثاني

النزاع المسلح النووي من منظور قواعد القانون الدولي الإنساني

لقد أفضى القضاء الدولي إلى إجازة استعمال الأسلحة النووية بعبارة (الظرف الأقصى) تزامننا ومفهوم حق الدول في الدفاع الشرعي عن نفسها لن نخرج عن إطار الفشل في تجريم استعمال القوة في المجتمع الدولي وهو بمثابة تحدي صارخ للقانون الذي ترسمه المجتمعات وتتحداه أنظمة سياسية تخرق القانون بشتى الطرق و بكل العبارات التي تتقاسم المفهوم أو تتشابه مع المفهوم الدولي للحفاظ على المبادئ السياسية دون مراعاة حقوق الأفراد على هذه الرقعة الجغرافية وما تسجيل الانتهاكات المتكررة للقانون والنظم القانونية المختلفة في العالم وعلى مر الزمن إلا دليل على أن منطق القوة تفوق على منطق القانون وهو ما شاب الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الذي انصرف إلى إجازة استعمال الأسلحة النووية في النزاعات المسلحة دون مراعاة القيم الإنسانية بعبارة مبهمة تضمنها ميثاق الأمم المتحدة في أوائل القرن الماضي بعيد اكتشاف السلاح النووي وتفعيلة في زمن الأسلحة التقليدية ، كل هذا في رأى الباحث أن هذه القوى الدولية تبحث لنفسها عن حماية من مسألة القانون الدولي و من متابعات وملاحقات المحكمة الجنائية الدولية للأفراد في سبيل الاقتصاص لضحايا من الجلادين وما اعتبرته الأمم المتحدة في ميثاقها وما تعلق بمفهوم الدفاع الشرعي الذي أكدته في فقرتها الثانية بعبارة (بناء على الوضع الراهن للقانون الدولي وبناء على العناصر المادية المتوفرة لدى المحكمة ، لا تستطيع هذه الأخيرة أن تجزم بشكل قاطع بأن التهديد باستعمال أو استعمال الأسلحة النووية هو مشروع أو غير مشروع

في أقصى ظروف الدفاع المشروع عن النفس وذلك عندما يكون بقاء الدولة في حد ذاته مهددا)[1]

هو نفسه فحوى منطوق المادة 51 من الميثاق الأممي الذي ورد فيه (ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينقص من الحق الطبيعي للدول ، فرادى أو جماعات ، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم و الامن الدوليين)[2].

[1]– منطوق الرأى الاستشاري لمحكمة العدل الدولية للعام 1996 .

[2]– المادة 51 من ميثاق الامم المتحدة

المبحث الاول : ظهور تطور وإنتشار الأسلحة النووية

إن الأسلحة النووية اخترعت بعد أن أصبحت معظم مبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني الساري على النزاعات المسلحة قائمة بالفعل كما أن مؤتمرات الأعوام 1949 و1974 و 1977 تركت هذه الأسلحة جانبا [1] .

ولم تراع فيها سريان الأسلحة واستعمالها على القانون الدولي الإنساني ولم يطبق حظر ومنع استعمال الأسلحة النووية في الحروب .

المطلب الأول : ظهور الأسلحة النووية .

إن ارهاصات ظهور الأسلحة النووية بدأت منذ نشر العالم البرت أينشتاين نظرية تحويل الطاقة إلى كتلة والكتلة إلى طاقة وبعدها نجح العالم انريكو فيرمى من أصول إيطالية من تشغيل مفاعل ذري يستمد الطاقة من اليورانيوم ، عندها قامت الولايات المتحدة الأمريكية بمشروع (منهاتن) الذي كان ذو نوايا عسكرية وتم بعده بفترة قصيرة من تفجير أول قنبلة نووية في صحراء نيو مكسيكو في العام 1954 بعدها بفترة قصير تم استهداف اليابان من طرف الأمريكيين بواسطة القنبلة النووية في جزيرتي هيروشيما اليابانية نكازاكي والتي خلفتا أكثر من 140 الف قتيل وأغلبهم مدنيين .ويعد التفجيران من أسوء الاحداث الدولية وأكثرها دموية لم تندمل جراحها من العالم إلى يومنا هذا ،

الفرع الأول : تعريف الأسلحة النووية .

ورد تعريف الأسلحة النووية في معاهدة تحريم الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية على أن السلاح النووي هو " كل جهاز قادر على إطلاق طاقة نووية دون السيطرة عليها وله من الخواص ما يجعله مناسبا للإستخدام في الأغراض العسكرية

[1]- محمد شريف بسيوني . الجرائم ضد الإنسانية في القانون الجنائي الدولي. 2003 .مرجع سابق . ص 49

ولا يدخل في هذا التعريف الوسائل التي تستخدم في نقل أو إطـــلاق هـــذا الجهـــاز إذا كانت منفصلة عنه وليست جزء منه ، تقنيا أن السلاح النووي وسيلة تحـــرر كميـــات ضخمة من الطاقة التفجيرية عن طريق تفاعلات نووية سريعة الحدوث للغايـــة ولكـــي يعمل السلاح النووي لابد من وجود كتلة حرجة من المواد النووية لا تقل عن حد أدنى معين [1] .

تضمنت المعاهدات والاتفاقيات الدولية الخاصة بالأسلحة الدولية عدة تعـــاريف لسلاح النووي نجد منها ما ورد في .

- معاهدة بانكوك لإنشاء منطقة خالية مـــن الأســـلحة النوويـــة لجنـــوب شـــرق أسيا للعام 1995 بأنها " كل الية تفجيرية من شـــأنها إصـــدار طاقـــة نوويـــة بشكل غير مراقب ".
- وقد جاء كذلك التعريف في معاهدة بلندباب إخلاء منطقة إفريقيا من جميع الأسلحة النووية على أنها " كل الية تفجيرية باستطاعتها انتاج طاقة نووية "2 .

كما عرفتها لجنة الأسلحة التقليدية التي أنشـــأها مجلـــس الأمـــن العـــام 1947 الأسلحة النووية على أنها " الأسلحة التي تستخدم الذرة ومكوناتها في أحداث التـــدمير الشامل وتتنوع إلى الذرة هيدروجينية و نيترونية " [3] .

الأسلحة النووية هي أجهزة متفجرة قائمة على التفاعلات النووية وتعتبر الأسلحة النووية هي والأسلحة الكيمائية والبيولوجية أسلحة دمار شامل [1] .

---

[1]– راندالف ورسبورغ وآخرون . منع انتشار الأسلحة النووية والكيمائية والبيولوجية .الجمعية العامة المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية .ترجمة سيد رمضان هدارة .القاهرة 1998 .ص 59

[2]– نبيلة احمد بومعزة . المواجهة الدولية لمخاطر اسلحة الدمار الشامل .اطروحة دكتوراه في الحقوق .كلية الحقوق جامعة الاخوة منتوري قسنطينة .2017 . ص 161

[3]– حوليات الامم المتحدة لنزع السلاح .المجلد 16. منشورات الامم المتحدة .نيويورك .1980. ص 142

السلاح النووي في تعريف المادة 5 من معاهدة تحريم استخدام الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي تقول " كل سلاح يستخدم وقودا نوويا أو نظائر مشعة الذي بتفجيره أو إحداث تغيير نووي أخر دون السيطرة في وقوده النووي أو بواسطة النشاط الاشعاعي لوقوده النووي او كنتيجة للنشاط الاشعاعي للنظائر المشعة يسبب تدميرا شاملا أو إصابات شاملة أو تسمما شاملا كذلك يقع تحت هذا التعريف كل حيلة أو اختراع أو جهاز أو مادة وضعت فكرتها من أجل أي سلاح يتضمن هذا التعريف "[2] سلاح يتمثل في متفجر نووي ونظام ايصال [3] .

عرفته محكمة العدل الدولية في فتواها بخصوص مشروعية التهديد بالأسلحة النووية واستخدامها في 8 جويلية 1996 على أنه أجهزة متفجرة تنجم طاقتها عن التحام الذرة أو انشطارها وتلك العملية بذات طبيعتها في الأسلحة النووية على نحو ما هي موجودة الآن لا تطلق كميات هائلة من الحرارة والطاقة فحسب وإنما تطلق اشعاعا قويا طويل الأمد [4] يعرف السلاح النووي بأنه كل سلاح يستخدم أي وقود نووي أو نظائر مشعة أو يحتوى عليها أو وضع تصميمه ليحتوي عليها أو يستخدم وقودا نوويا أو نظائر مشعة ، الذي بتفجيره يسبب تدميرا أو اصابات شاملة ويقع تحت هذا التعريف كل ابتكار أو اختراع أي جهاز أو مادة وضعت فكرتها من أجل أي سلاح يتضمنه هذا التعريف [5] .

---

[1]– ستيف توليو وتوماس شمالبر غر .نحو الاتفاق على مفاهيم الامن .معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح .جنيف .سويسرا .2003/22 . الفصل 6 . ص 75

[2]– المادة 5 من معاهدة تحريم استخدام الأسلحة النووية في امريكا اللاتينية والكاريبي .

[3]– ستيف توليو و توماس سمالبر . نفس المرجع .ص 120

[4]– فتوى محكمة العدل الدولية بشان التهديد بالأسلحة النووية واستخدامها تاريخ 8 جويلية 1996 (51/218) ص 21

[5]– عمر بن عبد الله بن سعيد البلوشي.مشروعية اسلحة الدمار الشامل وفقا لقواعد القانون الدولي .منشورات الحلبي الحقوقية .ط 1 .لبنان .2007 .ص 8.

الفرع الثاني : أنواع الأسلحة النووية وتجريم إستعمالها

إن تعريف الأسلحة النووية لن يخرج عن المفاهيم العلمية التي ترتبط أساسا بتطور الجزيئات والبحث في الفيزياء النووية والخصائص التي تميز السلاح النووي والقدرة التدميرية التي يحدثها خصوصا الآثار الناتجة عن استعماله (تفجيره) نظير قوة وحجم النواة المفجرة .

إذا فان المفهوم العلمي لإشعاع النووي (هو عملية فيزيائية تحدث في الذرة التي تكون عناصرها غير مستقرة وفيه تفقد النواة الذرية بعضا من جسيماتها و تتحول الذرة إلى عنصر آخر أو نظير أخر) [1] .

وقد عرفها العلماء (بأنها طاقة متحركة في صورة موجات كهرومغناطيسية أو جسيمات تتحرك بسرعة عالية جدا ولها قدرة على تغير الحالة الطبيعية لذرى الأجسام فتحولها إلى ذرى مشحونة بشحنة كهربائية) [2] .

1.القنبلة النووية النيوتينية .

يطلق على هذا النوع من القنابل بالقنابل النظيفة وهي قنبلة يمكن اعتباره شبيهة بالقنبلة الهيدروجينية يخرج من القنبلة اشعاع من النيوترونات ، و يستهدف هذا النوع من القنابل الكائنات الحية ولا يؤثر على المباني والأسلحة ، وهي من القنابل الاندماجية على ضوء ذلك الاندماج بين التريونيوم والديتيريوم مع الليثيوم و صدر من القنبلة إشعاع من النيترونات يزيد عن القنبلة الانشطارية 25 مرة وتم تسميتها بالقنبلة النظيفة كونها لا تدمر المنشئات والمباني وإما تستهدف الأفراد والكائنات الحية المختلفة الموجودة في منطقة الاستهداف أو الانفجار ، فقد بدأ العالم أستاذ الفيزياء روبرت

---

[1]– معجم الوسيط .مجمع اللغة العربية بالقاهرة .الناشر الشروق الدولية . ط 4 .السنة 2008 .الباب س .ص 432

[2]– احمد عمر .معجم اللغة العربية المعاصر . عالم الكتاب .القاهرة .2008. .الموقع http/ www.noor-book.com/

أوبنهايمر في البحث عن مساعدين لمساعدته في صنع سلاح ذري قليل التلوث بحيث يصدر منه كمية أقل من المواد المشعة الضارة وبعد مساعدة الطالب كوهين استطاع روبرت من اختراع القنبلة النظيفة [1] .

2.القنبلة النووية الذرية :

جهاز متفجر يطلق طاقة بواسطة الانشطار النووي يجمع بين جزء أولي يحتوى على آلية تشغيل وكميات كافية من مادة انشطارية ليحدث تفاعلا متسلسلا ، ذاتي الدعم وتستخدم الأسلحة الحرارية النووية المتفجرة الذرة كأوليات فالقنابل الذرية تسمى عادة قنابل انشطارية أو قنابل الجيل الأول [2] .

هي أحد أخطر انواع الأسلحة وجودا حتى الآن حيث أنها تملك قوة تدميرية هائلة وكبيرة وهي نتاج ضغط كبير يحدث انفجار وينتج عنه دمار شديد ومن خصائصه الفيزيائية وأهم عناصره التي تتكون منها القنبلة النووية وهي مادة اليورانيوم 235 ويشكل 0.8 بالمائة من المواد الخام والذي يتميز بسرعة الانشطار و نظيره اليورانيوم 233 والبلوتونيوم 239 لبدء إنتاج أسلحة نووية يجب توفير العناصر النووية التي من خلالها يتم تصنيع القنبلة وهي البوتونيوم المعزول أو اليورانيوم عالي التخصيب بنسبة تزيد عن 90 في المائة وبعد ذلك يتم اضافة المواد الكميائية القابلة للانفجار [3] .

3.القنبلة النووية الهيدروجينية القنبلة الهيدروجينية :

يطلق عليها بالقنبلة الاندماجية لأنها تدمج نواة الذرتين مع بعضهما الهيدروجين على عكس القنبلة الذرية التي تعتمد على الانشطار وتكون قوتها التدميرية بعشرة آلاف

[1]– محمود حجازي محمود . حيازة واستخدام الأسلحة النووية في ضوء اخكام القانون الدولي .جامعة حلوان .كلية الحقوق .2005.ص 14

[2]– ستيف توليو وتوماس شمالبر . مرجع سابق .ص 212 –

[3]– حسين المحمدي بوادي .الارهاب النووي لغة الدمار .كلية الشرطة .دار الفكر الجامعي .الاسكندرية .مصر . 2008 .ص 85

مرة من القنبلة الذرية وعند الاندماج تتكون كتلة نواة جديدة تكون خفيفة ويمسى هذا التفاعل الاندماجي ويحدث مثله في الطبيعة وفي النجوم والشمس حيث تتوافر العوامل المساعدة على التفاعل مثل الحرارة العالية ، وللحصول على القنبلة الانشطارية هي الوصول إلى حرارة عالية حيث تصل درجتها إلى 15 مليون درجة مأوية وهذا النوع يتم الانفجار على مرحلتين الأولى انفجار نووي صغير للمساعدة على الاندماج وبعد ذلك انفجار كبير وتسمى القنبلة الهيدروجينية قنابل الميجا لأنها تستطيع أن تدمر مدينة بأكملها .

وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتجربة القنبلة الهيدروجينية لأول مرة في جزيرة انيوتوك العام 1952 في المحيط الهادي وقد خرج من القنبلة قدرة تدميرية تعادل 5 ميجا طن من (التي .أن. تي) وهذه الطاقة كبيرة جدا من الممكن أن تدمر مدنا بأكملها[1].

الفرع الثالث : آثار الأسلحة النووية :

أكثر من 2000 تجربة نووية أجرتها الدول النووية حول العالم منذ 1945 خلفت العديد من الاثار في مناطق التجارب في العالم ،

نتائج التفجيرين النوويين في اليابان عقب الحرب العالمية الثانية وما خلفته من آثار مدمرة خصوصا في مدينة هيروشيما كان أكبر من المتوقع حيث توجه الفكر العالمي إلى ضرورة قصر استخدام الطاقة الذرية على الأغراض السلمية [2]قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 810. المؤرخ في 4 ديسمبر 1954 تضمن فوائد الذرة على الإنسانية بقدر ما تؤدي إلى نتائج مدمرة إذا اسيئ استعمالها [3] .

---

[1]– حسين المحمدي بوادي . المرجع نفسه .ص 86

[2]– سمير محمد فاضل . المسؤلية الدولية عن الاضرار الناتجة عن استخدام الطاقة النووية في وقت السلم .عالم الكتاب .مصر 1976 . ص 5

[3]– وسيلة شابو .قمع الارهاب النووي على ضوء اتفاقية 14 سبتمبر 2005 . السنة 2009 .العدد 2. ص 281

تتعدي آثار الأسلحة النووية الفترة الزمنية التي لم يتم استخدامها فيها لتجاوزها بعشرات السنين وهي غير مقيدة بحدود جغرافية معينة [1] .

كان لأثار الحرب النووية آثار كبيرة على الصحة والخدمات الصحية وعلى تقديم تقارير عن هذا الموضوع وعلى الرغم من أن احتمال نشوب حرب نووية شاملة ذات عواقب كارثية بالنسبة للبشرية قد تضاءل إلى حد ما ، وقد عددت منظمة الصحة العالمية الآثار المترتبة عن الأسلحة النووية من آثار صحية وتأثيرات على البيئة والآثار الاجتماعية من الآثار المتوسطة الأجل من جروح متطاولة مستعصية الشفاء وحروق ممتدة متقيحة والتهابات جلدية وأمراض معدية معوية وصدمات نفسية ، و آثار متعددة على الجهاز المناعي للجسم لتعرضه لجرعات مفرطة من الاشعاع من أنواع السرطانات وتلف في الجينات الوراثية وغيره من الآثار الصحية صعبة أن لم تكن مستحيلة العلاج[2].

إن الأضرار التي تسببها الأسلحة النووية من خلال جملة الآثار التي تشمل موجة عصف قوية والإشعاع الحراري والإشعاع الأولي المتخلف وتتوقف القوة المطلقة والنسبية لكل آثر على عدة عوامل بما فيها القوة المتفجرة وتصميم الجهاز وارتفاع الانفجار وإلى حد أدنى الاحوال الجوية ، وتترك الأسلحة النووية وراءها أثارا مدمرة وقد تستخدم ضد الأهداف العسكرية والمدنية على السواء ، بالنسبة للأهداف العسكرية تستخدم الأسلحة النووية التكتيكية لكن إذا استعمل السلاح النووي ضد الأهداف المدنية فانه ينتج تدمير كبير ويقصد به محو مدنا بأكملها خلال لحظات . فيما درجت أبحاث أخرى إلى أن الاستخدام الواسع للأسلحة النووية ممكن أن يلحق أضرار كبيرة بطبقة الاوزون للكرة الارضية ، ما يتحكم في إحداث آثار مناخية عالمية شديدة

[1]– لعطب بختة . حماية البيئة من استخدام الأسلحة النووية في القانون الدولي الانساني .مجلة البحوث في التشريعات البيئية .العدد 6 .2016. ص 89

[2]– وثيقة جمعية الصحة العالمية السادسة والأربعون البند 33 من جدول الاعمال المؤقت . 26 ابريل 1993 رقم الوثيقة A46/30 26/04/1993

وتعرف بالشتاء النووي ولا يوجد أي دفاع فعلل ضد آثار الأسلحة النووية كما لا يوجد هدف يستطيع أن يصمد أمام هجوم نووي وطيد العزيمة [1] .

إن للتجارب النووية آثارا سلبية عديدة منها ما تم رصده مباشرة على المناطق التي كانت مسرحا لهذه التجارب .كما تصيب الإنسان بسرطان العظام والدم والعقم والتأثيرات الوراثية بالإضافة إلى أمراض أخرى [2] .

آثار مروعة عن التجارب الفرنسية في الجنوب الجزائري أتت على الأفراد والطبيعة وشوهت الطبيعة والمحيط وعدمت فيه الحياة و ما خلفته من آثار لتزال باقية تستذكر جريمة الاستعمار الفرنسي في الجزائر .

استمرت معاناة العديد من المناطق التي كانت مواقع لتجارب من آثارصحية بينية مروعة لتفجيرات النووية فقد بلغ معدل توقع الحياة في سيميبالاتينيسا إلى أقل من 50 عاما في إقليم شرق كازاخستان والتي كانت مواقع لتجارب النووية السوفياتية كما وصلت معدلات السرطان إلى مستويات حرجة علاوة على تشوهات الولادة الشديدة مع وقوع حالات الإعاقة العقلية إلى أكثر بثلاثة إلى خمسة مرات من المعدل الطبيعي لهذا قامت العديد من الدول النووية بتقديم خطط تعويضية لضحايا تجاربهم النووية [3] .

---

[1]– ستيف توليو وتوماس شمالبر غر .نحو الاتفاق على مفاهيم الامن .معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح .جنيف .سويسرا .2003/22 . الفصل 6 . ص 79 و 80 –

[2]– فليب نويل بيكر .سباق التسلح .برنامج لنزع السلاح في العالم .ترجمة وتعليق حمدي حافظ .المؤسسة المصرية العامة للانباء والنشر والتوزيع والطباعة .مصر .د ط .ص 263

[3]– سلوى شاهر الضامن المصري .دعم عدم الانتشار النووي ونزع السلاح .كتاب البرلمانين رقم 2016/19.الاتحاد البرلماني الدولي 2012 ص 43 .

المطلب الثاني : التجارب النووية وامتلاك الأسلحة النووية .

الفرع الاول : النادي النووي لدول المالكة للأسلحة النووية :

ضم النادي النووي بعد التجارب النووية والانتشار السريع للسلاح النووي ما بين الأعوام 1945 إلى 1967 مرحلة حاسمة في رسم ما عرف بعدها بالنادي النووي الذي تمثل في الدول التي باتت تضع يدها على مجلس الأمن الدولي ومفاصل هيئة الأمم المتحدة وباقي الأجهزة الدولية والمتمثلة في ، الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي سابقا .روسيا حاليا وفرنسا والصين وبريطانيا .

في الستينيات من القرن العشرين كان هناك تكهن بإحتمال أن تكون هناك بين 25 إلى 30 دولة نووية بحلول نهاية السبعينيات و إزاء هذه التكهنات جرى التفاوض حول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي ترسم خطا واضحا ضد الانتشار النووي وترسى قاعدة قانونية دولية تكون بمثابة حاجز ضد الانتشار النووي ومنذ دخلت المعاهدة حيز التنفيذ في مارس 1970 أخذ عدد الأطراف في المعاهدة يتزايد حتى وصل إلى 188 دولة وأصبحت هذه المعاهدة أكبر معاهدة متعددة الأطراف لعدم الانتشار ونزع السلاح النووي عدد ، أما ما بقي من الدول خارج هذه المعاهدة ولم تنضم اليها فهي الهند ، إسرائيل وباكستان [1] .

الفرع الثاني : التسابق الدولي الإمتلاك السلاح النووي :

بعد أن امتلكت الولايات المتحدة الأمريكية السلاح النووي لأول مرة وتصدرت العالم بقوتها النووية ، تدخل الاتحاد السوفياتي العام 1949 ثم تقدمت بريطانيا وفرنسا العام 1960 ثم الصين الشعبية ليتشكل في العالم الحديث ما سمى بالنادي النووي الذي

[1]– هانلور هوب . نحو مؤتمر ناجح لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام 2005 القضأيا المتعلقة بمشمولية قرار الشرق الاوسط والامتثال له وتنفيذه . انشاء منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل في الشرق الاوسط .اصدار اصدار معهد للأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح .جنيف .سويسرا 2004 .ص 11

تسيطر عليها الدول النووية الخمس التي ستتمكن بعدها من السيطرة على سلطات القرار الدولي في الأمم المتحدة ثم مجلس الأمن .

كانت الاتفاقية التي أبرمتها الولايات المتحدة وروسيا الاتحاد السوفياتي تنصب على الحد من الأسلحة التقليدية على أساس أنها تعنى أساسا بإدارة سباق التسلح والمنافسة على التسلح بين الدولتين وكان الاستثناء من هذه الملاحظة معاهدة القوات النووية متوسطة المدى للعام 1987 والتي أسفرت عن إجراء حقيقي لنزع السلاح أدى إلى التخلص من فئة كاملة من الأسلحة وتعكس معاهدة تخفيض الأسلحة الإستراتيجية الهجومية للعام 2002 العلاقة الراهنة بين الدولتين ، كما أن المبادرات النووية الرئيسية احادية الجانب التي أعلنت في سنة 1991 تكون عرضة للتراجع عنها وفي محاولة للتخلص من أعداد كبيرة من الأسلحة الصغيرة التي يسهل نقلها والأسلحة النووية والتكتيكية أو أسلحة قتالية فان هذه المبادرات لم تتضمن مراحل قابلة للقياس أو للتحقق وبالتالي فإن الثقة قد ضعفت كما أن هناك شكا كبير فيما يتصل بمصير بعض هذه الأسلحة بما في ذلك بعض الشائعات التي تتحدث عن سرقة بعضها أو بيعه إلى منظمات غير تابعة للدولة [1] .

أول من أحدث التسابق نحو التسلح النووي كانت الولايات المتحدة الأمريكية بعد تطوير القنبلة الذرية وتجريبها ضد اليابان ، تعجيلا بإنهاء الحرب في 6 و 9 أوت العام 1945 .

كان لنجاح الولايات المتحدة الأمريكية في تفجير القنبلتين النوويتين في اليابان تحديدا مدينتي هيروشيما ونكازاكي في العام 1945 تحركت أطماع بريطانيا في امتلاك السلاح النووي وبالفعل فقد نجحت بريطانيا بامتلاك السلاح النووي بعد نجاح

[1]– بارتريشيا لويس – حالة العام فيما يتعلق بنظم الحد من اسلحة الدمار الشامل : نظرة عامة ، وتقييم ، وإنشاء منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل في الشرق الاوسط . . اصدار معهد للأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح .جنيف .سويسرا 2004 .ص 5

تجربتها الأولى في المحيط الهادي العام 1952 ، ما جر فرنسا إلى سعي حثيث لدخول المغامرة النووية وامتلاك السلاح النووي فقد تحقق لها ذلك العام 1960 بعد نجاح تفجيراتها النووية في صحراء الجزائر مدينة رقان جنوب الجزائر ، من جهتها الصين الشعبية تمكنت من النجاح في الالتحاق بركب الدول النووية العام 1963 ، وقد تمكنت الهند من امتلاك السلاح النووي هي الأخرى العام 1974 ثم لحقتها باكستان العام 1998 ، اضافة إلى ما يدور حول امتلاك اسرائيل لسلاح النووي منذ سنوات ، وما تخفيه كلا من كوريا الشمالية وإيران حول حقيقة امتلاكهما لسلاح النووي فعليا[1] .

1.السلاح النووي الأمريكي :

عقب التفجير النووي الأمريكي وتجربة القنبلتين النوويتين على اليابان في العام 1945 مشروع منهاتن ويعد أكبر وأهم مشروع نووي أمريكي في منطقة منهاتن الأمريكية العام 1941 امتد العمل به إلى غاية العام 1945 عمل فيه أكثر من 15 الف فرد يترأسهم أكثر من ألف عالم ، تم من خلال المشروع صناعة نووية مهمة جدا للولايات المتحدة الأمريكية ، تم صناعة ثلاث قنابل نووية وتم تجريب القنبلة الأولي في صحراء المنجورد بولاية نيو مكسيكو لأول تفجير نووي انشطاري اختباري في 26 جويلية 1945 [2] أدر المشروع العميد ليزلي غروفي من سلاح المهندسين [3] .

حيث تواصلت التجارب النووية في الولايات المتحدة إلى غاية 1952 بعد تفجيرها للقنبلة الهيدروجينية الأولي فوق جزر المارشال ثم قنبلة هيدروجينية أخرى في بكيني في المحيط الهادي في 01 مارس 1953 ثم تفجير أول قنبلة هيدروجينية في 21 ماي 1956، اضافة إلى عدد كبير من القنابل الذرية الصغيرة تستخدم للأغراض

[1]– سارة زعبي .ضبط الأسلحة النووية .مجمع الاطرش للكتاب .تونس .2021.ط 1 ص 18

[2] – عبد الحميد الفتياني .اسلحة القرن العشرين .لبنان .1991 .المؤسسة العربية لدراسات والنشر.ط 2 ص 110

[3]– فوزي حامد .منع الانتشار النووي الجذور والمعاهدة .مجلة السياسة الدولية .العدد 120 .افريل 1995 .ص 39

التكتيكية وكدست من هذه الأسلحة ما يحقق أهدافها وما يتناسب مع استراتيجيتها النووية[1] وبذلك تصدرت الولايات المتحدة عدد الأنواع للقنابل النووية والتي تم العمل عليها وتجربتها وتفجيرها بنجاح حتى أصبحت القوة النووية الأولي في العالم .

2.السلاح النووي السوفياتي :

فقد أجرى الإتحاد السوفياتي عملية التفجير النووي في 23 سبتمبر 1949 مع نجاح التجربة النووية الأولي [2]، حيث اختبرت أول قنبلة نووية بقوة 22 كيلوطن بكازاخستان تحت اسم الشعاع الأول ، وكان ذلك نتيجة جهود و اصرار الرئيس السوفياتي ستالين وبإشراف العالمين ايقور كورتشاتوف و اندريه ساخروف ، وفي اوت 1953 أنتجت أسلحة نووية وفي نوفمبر 1955 أجرت تجربة أخرى لتجربة قنبلة هيدروجينية من طائرة انفجرت في الجو وفي العام 1957 قدر مخزونها من الأسلحة النووية بألف سلاح نووي ــ إضافة إلى وسائل لنقل واستعمال هذه الأسلحة النووية من طائرات وغواصات وصواريخ موجهة ومقذوفات عابرة للقارات وغواصات ذرية [3] .

3.السلاح النووي البريطاني:

كذلك الأمر بالنسبة لبريطانيا التي تعتبر ثالث دولة من حيث امتلاك السلاح النووي بداية من العام 1947 في برنامج عمل سرى ومستقل ، بعد أن وضع الكونغرس الأمريكي حدا للطموح النووي البريطاني من خلال قانون ماكمهون الذي

[1]– محمود خيري بنونة.القانون الدولي واستخدام الطاقة النووية.مؤسسة دار الشعب.ط 2 .مصر .1971 .ص 38

[2] –Hocine meghlaoui .le Défi Nucléaire . L Atome les Relations internationales .Alger .casbah .Editions .2016 .pp.39– 40

[3]– محمود خيري .المرجع السابق .ص 38

اقر في 03 اوت 1946 ، البريطانيون أنهوا تجربتهم الناجحة الأولى في الـــ 3 اكتوبر 1952 بجزيرة مونتيليبيو في الساحل الغربي لأستراليا [1] .

وقام البريطانيون بتجربة قنبلة ذرية في صحراء أستراليا الشمالية وتجربة اختبار اندماج نووي في ماي 1956 ثم تفجير القنبلة الهيدروجينية في جزر كرسماس بالمحيط الهادي في ماي 1967[2].

4.السلاح النووي الصيني:

نجحت الصين في تجاربها النووية العامي 1960 و 1964 على يد الرئيس الصيني ماو منتصف الخمسينيات من القرن الماضي ، بمساعدة من الاتحاد السوفياتي وامتلكت بذلك الصين السلاح النووي إلى جانب الأمريكان و السوفيات والفرنسيين والبريطانيين في العام 1964 ، بعد تفجيرها لقنبلتين ــ الذرية الأولي والهيدروجينية الثانية في العام 1967 .

5.السلاح النووي الفرنسي :

ففي مطلع الستينيات قامت فرنسا الاستعمارية أنداك بإجراء تفجيرات نووية في صحراء الجزائر بمنطقة رقان بإقليم ولاية ادرار كان هذا التفجير انتاجا لسبع عشرة تجربة نووية أربعة منها في رقان بالجنوب الغربي للجزائر فوق الأرض وأجرت ثلاثة عشر تجربة في منطقة تمنراست باقي الجنوب الشرقي تحت الأرض ، هلك على إثر التجارب 42 الف نسمة حسب الصحاف الفرنسية آنذاك [3]،

حيث استهلت فرنسا تجاربها النووية في الجزائر بانفجار ضخم يوم 13 فيفري 1960 على الساعة السابعة وأربع دقائق صباحا سميت العملية باليربوع الأزرق بعد

---

[1] – Ibid. .p40

[2]– محمود خيري بنونة . المرجع السابق .ص 39

[3]– جمال مولاي .الأسلحة النووية بين القواعد الحمائية في القانون الدولي والهيمنة في العلاقات الدولية .مجمع الاطرش لنشر .تونس . 2022. ط 1 ص 106

خطاب شارل ديغول في منطقة التفجير بالحمودية الواقعة على بعد 65 كلومتر عن مدينة رقان ساعة واحدة قبل الانفجار ، وذلك بالتنسيق مع إسرائيل وفق اتفاقية مبرمة بينهما لتكريس برنامج نووي حيث اتفقتا العام 1953 على التعاون لاستخراج اليورانيوم وإنتاج الماء الثقيل لتنشئ فرنسا مفاعل ديمونة النووي في صحراء النقب العام 1957 وفق اتفاقية سرية ، بلغت نسبة هذه التجربة الأولي 62 كيلو طن على علو 100 متر فقط لتكون أول قنبلة نووية سطحية بقوة ثلاث أضعاف قنبلة هيروشيما باليابان .

تلتها تجربة نووية ثانية سميت باليربوع الأبيض بقوة 10 كيلو طن وقع تفجيرها على مسافة 10 امتار فوق سطح الأرض أي فوق منطقة رقان مباشرة .

والتجربة الثالثة كانت بقوة 3 كيلو طن على علو 50 متر وسميت باليربوع الأحمر،

التجربة الرابعة والمسماة باليربوع الأخضر فكانت على نفس العلو للتجربة الثالثة بقوة نصف كيلو طن إضافة إلى 13 تجربة نووية تحت سطح الأرض بمنطقة إن إيكر التابعة لولاية تمنراست .

امتدت هذه التجارب النووية التي أجرتها فرنسا بدعم فني و لوجيستي اسرائيلي ما بين 13 فيفري 1960 و 16 فيفري 1966 بمناطق رقان و وادي الناموس بمنطقة بشار و ان ايكر بمنطقة تمنراست [1].

6.السلاح النووي الاسرائيلي :

كان ثمة سبعة عشرة دولة عربية قد انضمت إلى معاهدة عدم انتشار السلاح النووي من أصل مائة و واحد وسبعين دولة حين دخلت حيز التنفيذ في 5 مارس 1970، حينها كانت اسرائيل قد حصلت على الخيار النووي بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية بتعليل أن إسرائيل محاطة بزمرة من الاعداء العرب الذين يهددون أمنها في

[1]– جمال مولاي . المرجع السابق ص 110

منطقة تشهد الاضطرابات الأمنية الدائمة ، ومر امتلاك اسرائيل لسلاح النووي عبر عدة مراحل ، لقد عملت ما بين 1948 و 1963 على الحصول على الوقود النووي وكونت لذلك كوادر علمية على أساس التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وخلال المرحلة الثانية ما بين 1963 و 1966 بدأت عملية إنتاج السلاح النووي من خلال تبادل تقني ومادي مع جنوب أفريقيا ، وخلال الفترة ما بين 1966 و 1976 اتجهت اسرائيل لاتخاذ قرارها السياسي الحاسم لإنتاج السلاح النووي وتزويد ترسانتها الخاصة منه . وقامت إسرائيل بعد ذلك بإجرائها لتجارب النووية في صحراء النقب العام 1966 ، كما حققت تعاونا مع جنوب إفريقيا للقيام بتجربة أخرى في سبتمبر العام 1979 وفي الـــ11 نوفمبر العام 1999 أعلنت إسرائيل عن إجرائها لتفجير في البحر الميت يتعلق بتكنولوجيا قيس الزلازل ، في حين أن كثير من المراقبين أكدوا أنه تفجير نووي[1] ،

7.السلاح النووي الهندي و الباكستاني :

الصراع الطائفي بين الهند وباكستان الذي غدته السيطرة البريطانية خلال احتلالها للهند وتقسيمها بين زعماء الهند لأسباب طائفية ، لم تنه النزاعات والمناكفات والاحتكاك بين الهند وباكستان ، تبين أن الفرد في المناطق الحدودية الهندية الباكستانية تمزقه حرب كشمير ، باغتت الهند كل الدول بإجراء ثلاث تجارب نووية العام 1998 الأول من 45 كيلو طن والثانية من عيار 10 كيلو طن والثالثة من عيار 2 كيلو طن ، وبعد يومين قامت بإجراء تفجيرين نوويين اخرين لقنبلتين تكتيكيتين الأول 0.05 كيلو طن والثانية 0.3 كيلو طن ، تملك باكستان الرعب من استعمال الهند لسلاح النووي ضدها ، فقد بدأت صدمة باكستان من الهند عقب أول تفجير للسلاح النووي العام 1974 عند تفجير الهند أولى قنابلها الذرية ، حينها كان العالم الباكستاني

[1]– جمال مولاي .المرجع السابق .ص 62

عبد القادر خان أبو القنبلة النووية الباكستانية يقوم بالتدريبات داخل مجمع بريطاني وهو الذي يعرف إختصارا ب، (اورانكو) بهولندا .

تأثر العالم عبد القدير خان بخطاب الوزير الأول الباكستاني ذو الفقار على بوتو حين أقسم أن الباكستانيين سوف يحصلون هم أيضا على قنبلتهم حتى لو أكلوا العشب زاد من حماسه وبعث برسالة عبر سفارة بلاده يقول فيها أن تحت تصرفكم ، فقد كانت (اورانكو) من الشركات التي تقوم بتصنيع مواد مخصصة لإنتاج النظائر المشعة لأورانيوم 235 المادة الأساسية التي تدخل في تركيبة معظم الأسلحة النووية وفي 28 ماي 1992 قامت باكستان بإجراء سلسلة تفجيرات نووية ناجحة لتصبح دولة مالكة لسلاح النووي ، وقد سبق للجيش الباكستاني من إطلاق صاروخ يبلغ مداه الـــ 1500 كلم قادر على حمل رؤوس نووية وسمي الصاروخ بـــ (غاوري) الفاتح الإسلامي الذي فتح بلاد الهند في القرن الثالث عشر[1] .

الفرع الثالث : التجارب النووية واتفاقية الحظر للعام 1963 :

مع القلق المستمر للمجتمع الدولي وتسابق الدول في إنتاج الأسلحة النووية وعلى إعتبار أن مرحلة التجارب النووية هي الخطوة الأخير لإعلان الدول امتلاك هذا السلاح ذو القوة التدميرية الكبيرة ، فقد قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بإنشاء اتفاقية دولية للحظر الكلي للتجارب النووية وسميت باتفاقية متعددة الأطراف في ديسمبر 1996 في مدينة نيويورك الأمريكية وتم بشأنها فتح باب التوقيع وتعتبر من المعاهدات غير محدودة المدة ويمكن لدول سحب مشاركتها عبر تقديم طلب مسبق خلال ستة أشهر للإنسحاب منها ، وقد سبقت الاتفاقية الدولية للعام 1996 من الأمم المتحدة ، معاهدة موسكو التي حظرت التجارب الجزئية في الفضاء والغلاف الجوي وقاع البحار [2] .

---

[1]– جمال مولاي .المرجع السابق .ص62

[2]– فائزة بن لشهب .حظر انتشار اسلحة الدمار الشامل بين النظرية والتطبيق .ص 22

وقد وقعت عليها 180 دولة ، كما قامت بعض الدول بالتوقيع على الاتفاقية ولم تقم بالتصديق عليها ومنها الصين ، كولومبيا ، مصر ، اسرائيل ، اندونيسيا الولايات المتحدة الأمريكية ، إيران ، الفيتنام.

نواجه الأن هذه المشكلة التي نسميها (أطفال قناديل البحر) حيث يولد هؤلاء الأطفال مثل قناديل البحر ليس لهم أعين ولا رؤوس ولا أيدي ولا أرجل أنهم لا يشبهون الإنسان بأي شكل من الأشكال وعندما يموتون يدفنون مباشرة في كثير من الأحيان المماثلة لا يسمح للأم أن ترى هذا النوع من الأطفال لأنها ستصاب بالجنون أنه أمر انساني إلى أبعد الحدود[1] [2] .

التجارب النووية التي أقدمت عليها كل من فرنسا وإسرائيل في الصحراء الجزائرية الأعوام 1960 إلى غاية 1968 وكذا التجارب الهندية الباكستانية كانت سببا في تخوف العالم نم فشل معاهدة عدم الانتشار وإعطاء صورة حقيقية على التعامل الدولي بثنائية التمييزية بين الدول الحليفة و غير الحليفة من تمكينها أو منعها من امتلاك التكنولوجيا النووية أو الأسلحة النووية . هذه التجارب أكدت أن هذه الدول فعلا قد وصلت لمرحلة امتلاك الأسلحة النووية ، وينتظر منها فقط التأكيد على امتلاكها .بالمقابل الكيان الاسرائيلي لم يقدم أي تصريح بشأن ملفه النووي وكل ما صدر يعد من قبيل التسريبات الاعلامية لترهيب المنطقة المحيطة بالكيان الاسرائيلي ، مع وجود تأكيد فرنسي أمريكي بأن إسرائيلي وبعد التجارب النووية التي قامت بها إلى جانب الفرنسيين كانت ناجحة ومكنت كلا الدولتين من امتلاك السلاح النووي الذي كشفت عن وجوده فرنسا والتزمت بشأنه اسرائيلي .

---

[1]– سلوى شاهر الضامن المصري .دعم عدم الانتشار النووي ونزع السلاح .كتاب البرلمانين رقم 2016/19.الاتحاد البرلماني الدولي 2012 ص 43 .

[2]– دار لين كيجو جونسون .مديرة تنظيم الاسرة 1987 –1992 جرز المارشال .حول التجارب النووية الامريكية في جزر المارشال

تم التفاوض على معاهدة الحظر الشامل لتجارب النووية في مؤتمر حول نزع السلاح في الفترة ما بين العامين 1993 و 1996 وتم اعتماده من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 سبتمبر 1996 وتم التوقيع عليها من طرف 183 دولة وصادقت عليها 157 دولة قبل دخولها حيز التنفيذ مع تسجيل رفض كلا من كوريا الشمالية و الهند وباكستان لتوقيع على المعاهدة و خمس دول وقعت إلا أنها لم تصدق عليها وهي الصين جمهورية إيران الإسلامية اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية [1] .

1.اتفاقية الحظر الجزئي للتجارب النووية للعام 1963 :

تعتبر اتفاقية الحظر الجزئي للتجارب النووية والتي تم الإجماع عليها بتاريخ 5 اوت 1963 بموسكو ودخلت حيز التنفيذ في 14 اكتوبر 1963 والتي تضم اليوم 126 دولة عضو [2] الاتحاد السوفياتي سابق التوقيع على معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو والبحر و الفضاء الخارجي وتحت الماء ، والتي عرفت فيما بعد بمعاهدة الحظر الجزئي لتجارب النووية ، وقعت من طرف وزراء الخارجية الأمريكي والسوفياتي وحضور السكرتير العام للأمم المتحدة[3] .

امتنعت كلا من فرنسا والصين على الانضمام للاتفاقية كون الدولتين كما أشرنا سابقا كانتا لتزال تعد العدة لدخول لنادي النووي ولازالتا تقومان بتجاربهما النووية خصوصا فرنسا التي كانت تستغل الصحراء الجزائرية لإكمال تجاربها إلى غاية 1968 في الجزائر ، بما فيها مواصلة تجاربها في الفضاء الخارجي ما جعل عديد الدول تحتج على مواصلة فرنسا لتجاربها خصوصا بعد الشكوى التي تقدمت بها كلا

[1]– سلوى شاهر الضامن المصري .مرجع سابق ص 44

[2]– بن بوديل . اتفاقيات تحديد الأسلحة ونزع السلاح في كتاب التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي .معهد ستوكهولم للأبحاث السلام الدولي .تعريب ونشر مركز الدراسات الوحدة العربية .بيروت .2012 .ص 68

[3] –MARIL François furet le désarmement nucléaire .dépone .France.1973.p 90

من نيوزيلندا وأستراليا أمام محكمة العدل الدولية العام 1973 ضد فرنسا وتجاربها النووية التي أجرتها آنذاك .

2.اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية العام 1996 :

حظر الانتشار النووي ، يعني نزع السلاح على المستوى العمودي وعدم انتشار الأسلحة النووية على المستوى الأفقي[1].

تم التوقيع على المعاهدة في بداية الامر لفترة 25 سنة ، لكن في العام 1995 مددت إلى أجل غير محدد ، وتم تكليف الوكالة الدولية لطاقة الذرية للإشراف على التحقق من تنفيذ احكام المعاهدة ، وكذا الزام الوكالة على تشغيل نظام الضمانات لكفالة عدم تحويل الأنشطة النووية في الدول غير الحائزة للأسلحة النووية إلى أغراض عسكرية[2].

إن تميز الدول الحائزة لسلاح النووي والدول غير الحائزة لسلاح النووي هو أول نقطة في المعاهدة لجمع الطرفين تحت شروط ملزمة لطرفي المعاهدة الدول النووية وغير النووية فيما تعلق بـــالالتزامات التالية :

1) اشتراط على الدول التي تمتلك الأسلحة النووية عدم نقل الأسلحة أو تقديم المساعدة للدول الأخرى في استحداث هذه الأسلحة ،

وتتعهد كل دولة من الدول الحائزة على الأسلحة النووية في المعاهدة بعدم نقل أسلحة أو أجهزة متفجرة أو السيطرة على الأسلحة بطرق مباشرة أو غير مباشرة وأن

[1]– ناتوري كريم . تعزيز معاهدة حظر الانتشار النووي في ضوء تحولات القانون الدولية .مجلة الدراسات حول فعلية القاعدة القانونية .المجلد 1 العدد 1 .السنة 2018 .ص 166

[2] – ستيف توليو وتوماس شمالبر غر .نحو الاتفاق على مفاهيم الامن .معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح .جنيف .سويسرا .2003/22 . الفصل 6 . ص81–

تلتزم بعدم تشجيع أو تحفيز أي دولة غير مالكة لسلاح النووي بامتلاكه[1] أو صنعه أو اقتنائه أو كسب السيطرة عليه بأي طريقة[2] . بمعني أن المادة:

- حظرت على الدول النووية تحت أي ذريعة تمكين الدول غير النووية من السلاح أو تكنولوجية أو أن تسيطر هي بنفسها على الأسلحة النووية .
- وسمحت للدول النووية بنشر أسلحتها النووية خارج اقليمها على اعتبار أن النشر لا يتعلق بالسماح لدول غير النووية الموجودة الأسلحة فوقها بالتصرف فيها أو السيطرة عليها بشرط أن لا تكون هناك اتفاقية دولية تجعل من المنطقة منطقة منزوعة السلاح أو منطقة خالية من الأسلحة النووية[3].

2) تشترط على الدول غير المالكة لسلاح النووي عدم اللجوء إلى استحداث سلاح نووي أو حيازته ، كما تدعو المعاهدة جميع الأطراف إلى التفاوض بحسن النية على تدابير لنزع السلاح النووي ،

وتتعهد الدول غير النووية التي لم تمتلك السلاح النووي قبل جانفي العام 1967 أن تكون طرفا في المعاهدة بعدم صنع أي أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نوويا أو اقتنائها بأي طريقة أخرى وبعدم التماس أو تلقي أي مساعدة في صنع أية أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نوويا إذ ينقسم الالتزام إلى صنفين :

- تجنب الحصول على أي مساعدة في إنتاج أسلحة نووية أو أجهزة لتفجير .

---

[1] - ستيف توليو وتوماس شمالبر غر .مرجع سابق . الفصل 6 . ص81-

[2] – المادة الاولى من اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية 1968

[3]– محمود شريف بسيوني .ط 1 .دار النهضة العربية .القاهرة .1999.ص 756 . محمد الدين بركات.نزع السلاح وحظر إنتشار الأسلحة النووية .دراسة منشورة في مدخل القانون الدولي الإساني والرقابة الدولية على إستخدام الأسلحة .تحرير محمود شريف بسيوني .ط 1 .دار النهضة العربية .القاهرة .1999.ص 756

– منع الحصول على أي مساعدة في انشاء الأسلحة النووية أو أجهزة للتفجير كما تتعهد الدول برفض أي مساهمة من الدول النووية تساعد في صناعة الأسلحة المفجرة[1].

على خلفية الأضرار والآثار التي سببتها هذه الدولة وما خلفته من آثار مدمرة وسلبية على الأفراد والبيئة الطبيعة ، فقد تبنت الأمم المتحدة في 10 سبتمبر 1996 معاهدة الحظر الكلي للتجارب النووية وقد أيدت هذه المعاهدة 150 دولة وعارضتها كلا من الهند ليبيا وبوتان[2].

حيث أن المطالبات الدولية بالحظر الكلي عادت بقوة بعد الحرب الباردة ، لم يعد الشرق والغرب عدوين بل شريكين[3] .

في العام 1991 عقدت ثلثا الدول الأطراف في معاهدة الحظر الجزئي لتجارب النووية مؤتمر لتعديل المعاهدة إلا أن المؤتمر كان يهدف إلى تحويل المعاهدة إلى الحظر الشامل للتجارب النووية من خلال حظر جميع التفجيرات النووية بغض النظر عن البيئة التي تجري فيها ، لم ينجح بسبب معارضة المملكة المتحدة والولايات المتحدة اللتين تمثلان جهتين من الجهات الوديعة الثلاث ومع ذلك حقق إبرام معاهدة الحظر الشامل لتجارب النووية في العام 1996 معظم أهداف مؤتمر التعديل للعام 1991 [4] .

---

[1]– فادي محمود ديب .استخدام الأسلحة النووية في القانون الدولي .ط1 .منشورات الحلبي الحقوقية .بيروت .لبنان .2013. ص 36

[22]– فاطنة زبيري . امتلاك واستخدام الأسلحة النووية في ظل قواعد القانون الدولي . اطروحة دكتوراه في العلوم القانونية .2021 .جامعة الجزائر .ص 115

[3] - jean Francois Guilhaudis . la maitrise des armements et désarmement . office des publications universitaires .Grenoble .2005 .op.cit.p128

[4]– ستيف توليو وتوماس شماليير . مرجع سابق ص 85

الرقابة على التسليح هي المساهمة في سيكولوجيا السلام لأنه حتى وقت ما كانت الدولتان العظمتان تمتلكان وحدهما أسلحة استراتيجية متقدمة . ولأنه بيدهما مصير هذا العالم إذا ما رغب صانعوا القرارات في الدولتين شن حرب نووية شاملة [1] .

تأتي هذه المعاهدة لتسد الثغرة التي تشوب معاهدة الحظر الجزئي لتجارب الأسلحة النووية للعام 1963 اذ هي تكفل حظر التجارب التي تجري في كل البيئات بما فيها التجارب التي تجري تحت الأرض وهي سارية بالطريقة ذاتها على كل الدول الأعضاء بغض النظر عن وضعها النووي أو أي اعتبار أخر وهي توفر لكل الدول الأعضاء فرصة متساوية على قدم المساواة مع غيرها في أنشطة التحقق الخاصة بالمعاهدة ، حيث شهدت المعاهدة على توقيع 183 حالة توقيع و 161 حالة تصديق وتضع قيودا على تطوير الأسلحة الاكثر فتكا [2] .

الفرع الرابع : امتلاك السلاح النووي :

إن الإعلان عن امتلاك السلاح النووي يعنى أن الدولة أصبحت أكثر قوة سياسيا واقتصاديا وعسكريا وأمنيا و جاهزة لأي نزاع أو هجوم أو أي تحد من أي كان ، ما يغير في الخارطة السياسية للقوى الكبرى ويهدد استقرار النظام العالمي برمته هذا إذا اعتبرنا أن السلاح النووي فعلا تمتلكه دولة ما غير التي أعلنت صراحة امتلاكه قبل حظره ، وهذا ما أحدث رعبا نوويا في العالم خصوصا بعد إعلان الهند وباكستان امتلاكهما الفعلي الأسلحة النووية وعدد الرؤوس الحربية في تزايد في العالم ، ناهيك عن الصمت والغموض الذي يكتنفه الحالة النووية الاسرائيلية ، ومحاولات دول أخرى مثل كوريا وإيران دخول القوى النووية الفعلية العمل العسكري . في بداية

[1]– محمد فضة .العلاقات الأمريكية السوفيتية .محادثات الحد من الأسلحة الإستراتيجية .المجلة القانونية التونسية .1981 . ص 39

[2]– لاسينا زيربو .الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية .فينا .نوفمبر 2013 . حظر ومنع التفجيرات النووية . معلومات أساسية للبرلمانيين عن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية . ط 3 . ص 6

2012 كانت ثمانية دول تمتلك نحو 4400 سلاح نووي ، منها كثر من 2000 سلاح نووي في حالة جاهزية تامة للعمل بقدرة تشغيلية ممتازة وقد وصل عدد الرؤوس النووية الحربية الفعلية الجاهزة وكذا المخزنة فقد وصل مجموعه 19000 سلاح نووي جاهز موزع على عدد من الدول منها دول ما بات يعرف بالنادي النووي ، الولايات المتحدة الأمريكية ، روسيا ، بريطانيا ، فرنسا ، الصين [1] ، الهند ، باكستان ، وإسرائيل[2].

تغفل معظم شعوب العالم أنه لأكثر من عشر سنوات في القرن الحادي والعشرون لا يزال هناك ما قارب من 19000 سلاح نووي في مستودعات الدول النووية ، وآلاف من هذه الأسلحة جاهزة للإطلاق خلال دقائق بموجب سياسات الإطلاق عند الانذار،[3]

الفرع الخامس : الإنتشار النووي .

حظر الانتشار النووي ، يعني نزع السلاح على المستوى العمودي وعدم انتشار الأسلحة النووية على المستوى الأفقي [4] .

محاربة الانتشار النووي تحت مسمى منع الانتشار للأسلحة النووية في الحيلولة دون شيوع تلك الأسلحة بين الدول وقد سرت العادة في الأوساط المناهضة لانتشار

---

[1]– بن بوديل . مرجع سابق .ص 985

[2]– شانون . ن .كابل. وهانس .م. كريستن . القوى النووية في العالم .2007 .في كتاب والتسليح والامن الدولي للسنة 2007 معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي .تعريب ونشر مركز دراسات الوحدة العربية .لبنان 2007 .ص 413

[3]– سلوى شاهر الضامن المصري .دعم عدم الانتشار النووي ونزع السلاح .كتاب البرلمانين رقم 2016/19.الاتحاد البرلماني الدولي 2012 ص 1 .

[4]– ناتوري كريم . تعزيز معاهدة حظر الانتشار النووي في ضوء تحولات القانون الدولية .مجلة الدراسات حول فعلية القاعدة القانونية .المجلد 1 العدد 1 .السنة 2018 .ص 166

الأسلحة النووية بالتسوية بين الانتشار (الأفقي) الذي يعني تعدد مالكي السلاح النووي والانتشار (الرأسي) الذي يعني ازدياد عدد الأسلحة المملوكة لدولة معينة [1] .

تم التوقيع على المعاهدة في بداية الأمر لفترة 25 سنة لكن في العام 1995 مددت إلى أجل غير محدد ، وتم تكليف الوكالة الدولية لطاقة الذرية للإشراف على التحقق من تنفيذ أحكام المعاهدة ، وكذا إلزام الوكالة على تشغيل نظام الضمانات لكفالة عدم تحويل الأنشطة النووية في الدول غير الحائزة للأسلحة النووية إلى أغراض عسكرية [2] .

إن تميز الدول الحائزة لسلاح النووي والدول غير الحائزة للسلاح النووي هو أول نقطة في المعاهدة لجمع الطرفين تحت شروط ملزمة لطرفي المعاهدة الدول النووية وغير النووية فيما تعلق بـــالالتزامات التالية :

1. اشتراط على الدول التي تمتلك الأسلحة النووية عدم نقل الأسلحة أو تقديم المساعدة للدول الأخرى في استحداث هذه الأسلحة ،

وتتعهد كل دولة من الدول الحائزة على الأسلحة النووية في المعاهدة بعدم نقل أسلحة أو أجهزة متفجرة أو السيطرة على الأسلحة بطرق مباشرة أو غير مباشرة وأن تلتزم بعدم تشجيع أو تحفيز أي دولة غير مالكة لسلاح النووي بامتلاكه أو صنعه أو اقتنائه أو كسب السيطرة عليه بأي طريقة [3] . بمعني أن المادة :

أ. حظرت على الدول النووية تحت أي ذريعة تمكين الدول غير النووية من السلاح أو تكنولوجية أو أن تسيطر هي بنفسها على الأسلحة النووية .

---

[1]– برونو تيرتري . السلاح النووي .ترجمة عبد الهادي الادريسي . هيئة ابوظبي للثقافة والتراث .2011 ط.1 ص 150

[2]– ستيف توليو وتوماس شمالبر غر .نحو الاتفاق على مفاهيم الامن .معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح .جنيف .سويسرا .2003/22 . الفصل 6 . ص81–

[3] – المادة الاولى من اتفاقية الأسلحة النووية

ب.وسمحت لدول النووية بنشر أسلحتها النووية خارج اقليمها على اعتبار أن النشر لا يتعلق بالسماح لدول غير النووية الموجودة الأسلحة فوقها بالتصرف فيها أو السيطرة عليها بشرط أن لا تكون هناك اتفاقية دولية تجعل من المنطقة منطقة منزوعة السلاح أو منطقة خالية من الأسلحة النووية [1] .

2. تشترط على الدول غير المالكة لسلاح النووي عدم اللجوء إلى استحداث سلاح نووي أو حيازته ، كما تدعو المعاهدة جميع الأطراف إلى التفاوض بحسن النية على تدابير لنزع السلاح النووي ،

وتتعهد الدول غير النووية التي لم تمتلك السلاح النووي قبل جانفي العام 1967 أن تكون طرفا في المعاهدة بعدم صنع أي اسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نوويا أو اقتنائها بأي طريقة أخرى وبعدم التماس أو تلقي أي مساعدة في صنع أية أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نوويا إذ ينقسم الالتزام إلى صنفين :

أ. تجنب الحصول على أي مساعدة في انتاج أسلحة نووية أو أجهزة للتفجير .

ب.منع الحصول على أي مساعدة في انشاء الأسلحة النووية أو أجهزة للتفجير كما تتعهد الدول برفض أي مساهمة من الدول النووية تساعد في صناعة الأسلحة المفجرة[2].

صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على مشروع يقضي بفتح الباب أمام الدول للتوقيع على إتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية للعام 1968 في 13 جوان 1968 وفي 1 جويلية 1968 دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 5 مارس 1970 بعد أن وقعت عليها 95 دولة وصادقت عليها 47 دولة حتى وصل عدد الدول الموقعة على الاتفاقية

[1]–محمد الدين بركات .نزع السلاح وحظر انتشار الأسلحة النووية .دراسة منشورة في مدخل القانون الدولي الانساني والرقابة الدولية على استخدام الأسلحة .تحريرمحمود شريف بسيوني.ط1.دار النهضة العربية .القاهرة .1999.ص 756

[2]– فادي محمود ديب .استخدام الأسلحة النووية في القانون الدولي .ط1 .منشورات الحلبي الحقوقية .بيروت .لبنان .2013. ص 36

189 دولة كمبادرة دولية للحد من انتشار وامتلاك الدول للأسلحة النووية وكانت الاتفاقية الدولية للحد من انتشار الأسلحة النووية للعام 1968 المعاهدة الدولية تقريبا الوحيدة التي جمعت عدد كبير من الدول سيما وأن من بين الدول التي وقعت عليها دول نووية ، ممن تحصنت بالأسلحة النووية وترفض مبدئيا التنازل عنها أو تدميرها ، وما شجع الدول غير النووية من التوقيع أو المصادقة على هذه الاتفاقية هو الضمانات التي قدمتها مبدئيا الدول النووية بعدم العمل على الزيادة للعمل على تطوير الأسلحة النووية والكف عن انتاج أو القيام بكل ما يساعد الدول الأخرى على امتلاك أو نشر التكنولوجيا النووية ، موافقة الدول المالكة لسلاح النووي على التوقيع أو اللجوء إلى هذه المعاهدة الدولية كان المعلن منه هو الاتفاق على عدم نقل الخبرة والتكنولوجيا النووية إلى غير الدول المالكة للأسلحة النووية حتى أن المنع شمل أي عمل متصل بالأسلحة النووية ، بالمقابل وافقت الدول النووية على نقل التكنولوجيا النووية السلمية إلى الدول غير النووية مقابل امتناع هذه الاخيرة عن أي محاولة لتطوير أي نشاط أو تحويل التكنولوجيا السلمية إلى عمل عسكري .

بالمقابل اشترطت الدول النووية على الدول التي ستستفيد من التكنولوجيا النووية السليمة من اخضاع كل منشأتها إلى عمليات التفتيش الذي تباشر الوكالة الدولية لطاقة الذرية ــ تحول مقبول للمعاهدة الدولية المتعلقة بحظر انتشار الأسلحة النووية التي وقعت في العام 1968 والتي تم تمديد العمل بها إلى العام 1995 خلال المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار[1] .

تمرد عدد من الدول على معاهدة حظر الانتشار النووي ولم تنضم اليها كان الهدف واضحا وجليا كون هذه الدول كانت منذ البداية تسعى بشتى الطرق إلى امتلاك

[1]– انظر اكثر – الاتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية للعام 1968 في 13 جوان 1968 وفي 1 جويلية 1968 دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 5 مارس 1970 بعد أن وقعت عليها 95 دولة وصادقت عليها 47 دولة حتى وصل عدد الدول الموقعة على الاتفاقية 189 دولة كمبادرة دولية للحد من انتشار وامتلاك الدول للأسلحة النووية وكانت الاتفاقية الدولية للحد من انتشار الأسلحة النووية للعام 1968

السلاح النووي وتطويره ، كضمانة لحماية نفسها من التهديد النووي الدولي القائم ، ونجد أن ذات الدول فيما بعد قد أعلنت عن نجاحها في امتلاك السلاح النووي بل ولازالت تعمل من أجل تطويره وتطوير أكثر لتكنولوجيا المتقدمة لزيادة مخزونها منه، الهند وإسرائيل وباكستان وكوريا الشمالية أربع دول حققت نتائج مهمة في امتلاك السلاح النووي .

دولا أخرى كشف عن محاولتها لخرق المعاهدة الدولية لحظر الانتشار النووي منها العراق التي دمر مفاعلها النووي من قبل سلاح الجو الاسرائيلي قبل حرب الخليج في منطقة اوزيراك العام 1981 ، وإثناء ليبيا عن محاولة امتلاك السلاح النووي وكذا جنوب افريقيا التي كشفت الولايات المتحدة الامريكية عن مساهمتها في تطوير البرنامج النووي الجنوب افريقي العام 1960 وقامت باستحداث مفاعل سفاري النووي ، ثم توقف ثم اكتشاف ان كوريا الشمالية سعت إلى برنامجها النووي العام 1993 .كانت كلها مؤشرات على الانتهاك الخطير الذي يشوب تعهد الدول بالمضي قدما لتثبيت بنود المعاهدة والعمل بها . وأكثر ما يطرح من أسئلة ملحة هو البرنامج النووي الاسرائيلي الممول من الغرب الولايات المتحدة وفرنسا .

الوكالة الدولية لطاقة النووية كشفت عن البرامج النووية للعراق العام 1991 وكوريا الشمالية العام 1993 خلال عمليات تفتيش ومراقبة جعلها تحيل لمجلس الأمن لمتابعة كوريا الشمالية بسبب اخلالها ببنود المعاهدة الدولية لحظر الانتشار النووي فيما تم معاملة العراق بطريق أخرى غير الطريقة التي تم التعامل بها مع كوريا الشمالية العراق تم تدميره كليا من قبل الغرب والدول المتحالفة حماية للكيان الاسرائيلي وهذا ما حدث فعلا عقب أحداث حرب الخليج .

انضمت البرازيل والأرجنتين وكوبا إلى معاهدة عدم الانتشار النووي وتخلت جنوب افريقيا عن برنامجها للأسلحة النووية مما دعم المعاهدة وعززها [1] .

المبحث الثاني

الجهود الدولية والإقليمية للحد ومنع الإنتشار النووي.

مثلما أصبحت هيروشيما تلك المدينة اليابانية القابعة على نهر دلتا نهر أوتا مركز روحيا لحركة السلام من أجل تحريم الأسلحة النووية تحولت الأمم المتحدة إلى ساحة الهدف والجهد الهادف إلى حظر الانتشار النووي . اقرت المعاهدة الدولية لحظر الانتشار للأسلحة النووية العام 1968 هدفت المعاهدة إلى تفادي خطر نشوب الحروب النووية من جهة ومن جهة أخرى إلى التأكيد على خطورة السلاح النووي وكذلك تمكين الوكالة الدولية للطاقة الذرية من مباشرة مهامها في التحقق والإشراف والرقابة لضمان استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، إضافة إلى التعهد بالتفاوض من اجل إبرام معاهدة دولية بشأن نزع السلاح العام والتام في ظل رقابة دولية محكمة وفعالة [2].

خوفا من انتشار السلاح النووي لقوته التدميرية وأن يصبح تهديدا للعالم والبشرية من جهة ومن جهة أخرى محافظة الدول النووية على مركز القوة في العالم فقد جاءت المعاهدة الدولية لمنع انتشار الأسلحة النووية وفي ديباجتها (أن انتشار الأسلحة النووية تزيد الخطورة في الحروب وأن الحروب النووية تدمر البشرية .تدعو

---

[1]– بارتريشيا لويس – حالة العام فيما يتعلق بنظم الحد من اسلحة الدمار الشامل : نظرة عامة ، وتقييم ، وإنشاء منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل في الشرق الاوسط . . اصدار معهد للأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح .جنيف .سويسرا 2004 .ص 5

[2]– محمد عثمان .اسلحة الدمار الشامل . نهضة مصر لطباعة والنشرو التوزيع .مصر .ط 1 . 2007 ص 56.57

الدول إلى التعاون على منع انتشار هذا النوع من الأسلحة الفتاكة وإعلان النية في المعاهدة على منع الدول من القيام بالتجارب النووية[1] .

أول المبادرات الدولية للحد من انتشار الأسلحة النووية تم التوقيع عليها في مؤتمر لجنة نزع السلاح بعد التوقيع على معاهدة عدم الانتشار للأسلحة النووية ، وهي تعنى حظر نشوب حرب نووية نتيجة انتشار للأسلحة النووية ، وتميز المعاهدة على غيرها من المعاهدات الدولية السابقة أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تكمن في أن المعاهدة تميز بين الدول الحائزة لسلاح النووي والدول غير الحائزة لسلاح النووي[2].

كان الحد من التسليح يهدف في ذلك الحين إلى تأكيد لإطار الردع النووي الذي كان قائما على الرعب ، وكان من المعتقد أن الخوف من تأثير الأسلحة النووية يجنب الأطراف المتحاربة ويلات الحرب ، ومازال النقاش محتدما حول ما إذا كان الردع النووي فعلا أثناء الحرب الباردة أم أن العالم كان محظوظا إلى حد لا يصدقه عقل ، حتى يستمر طوال هذه المدة دون نشوب أي صراع نووي ليس الحد من التسليح خيارا بل هو ضرورة ولا يمكن أن يؤدي الحد من التسليح إلى تجنب النزاعات [3] .

قامت كلا من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي العام 2009 على معاهدة الحد من الأسلحة الإستراتيجية والتي تتطلب من واشنطن وموسكو خفض أعداد الرؤوس الحربية النووية الإستراتيجية التي ينشرها الجانبان من 2200 إلى ما لا يزيد عن 1550 خلال سبع سنوات وفي ديسمبر 2010 وجانفي 2011 صادق

---

[1]– حسين المحمدي بوادي .المرجع السابق ص 132

[2]– ستيف توليو وتوماس شمالبر غر .نحو الاتفاق على مفاهيم الامن .معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح .جنيف .سويسرا .2003/22 . الفصل 6 . ص81

[3]– بارتريشيا لويس – حالة العام فيما يتعلق بنظم الحد من اسلحة الدمار الشامل : نظرة عامة ، وتقييم ، وإنشاء منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل في الشرق الاوسط . . اصدار معهد للأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح .جنيف .سويسرا 2004 .ص 2

البرلمان في كلتا الدولتين على معاهدة الحد من الأسلحة الإستراتيجية الجديدة سارت ودخلت حيز التنفيذ في فيفرى 2011 [1] .

الاتفاقية الدولية للعام 1968 التي شجعت على الحد من انتشار الأسلحة النووية والتي شهدت في نفس الوقت التوقيع عليها بأكثر عدد من الدول خصوصا الدول التي لم تمتلك السلاح النووي ، مع تسجيل امتناع وتخلف دولا أخرى عن التوقيع على معاهدة منع انتشار السلاح النووي العام 1968 والتي بادرت الجمعية العامة لأمم المتحدة بتوزيع مضنون المعاهدة على الدول الأعضاء والحث على التوقيع عليها إلا أن دولا امتنعت عن التوقيع مثل ، الهند ، اسرائيل ، باكستان ، وهذه الدول تحديدا كانت تسعى للحصول على التكنولوجيا والمواد المساعدة لإنتاج وامتلاك السلاح النووي اسوة بالدول الخمس أو دول النادي النووي ، فيما انسحبت كوريا الشمالية من المعاهدة العام 2003 .

هذه الاتفاقية وان كانت الدول المالكة للأسلحة النووية طرفا فيها فهذا بحكم السيطرة و القوة النووية التي تمتلكها على اعتبار أن السلاح النووي سلاح ردع شامل ويمثل قوة تدميرية تمكن الدول المالكة من فرض منطق القوة على العالم ، كما تضمنت المعاهدة في المادة الاولى على أن تتعهد الدول الحائزة لسلاح النووي بأن تمتنع وأن لا تقوم بنقل أي سلاح نووي أو أجهزة قابلة للانفجار أن لا تشجع أو تساعد الدول الحائزة على السلاح النووي دولة لا تكون حائزة لسلاح النووي أو اقناع هذه الدول على انتاج هذه الأسلحة وقد ساعدت هذه الاتفاقية على تشجيع الدول غير الحائزة على عدم امتلاك أو تصنيع اسلحة نووية [2] .

---

[1]– سلوى شاهر الضامن المصري .دعم عدم الانتشار النووي ونزع السلاح .كتاب البرلمانين رقم 2016/19.الاتحاد البرلماني الدولي 2012 ص 11

[2]– فائزة بن لشهب .المرجع السابق ص 18

المطلب الأول: المعاهدات الدولية لمنع إنتشار الأسلحة النووية .

تعد معاهدة العام 1968 لمنع وانتشار الأسلحة النووية من أهم المعاهدات الدولية التي تم التوقيع عليها في واشنطن لندن وموسكو والتي أصبحت سارية المفعول في 5 مارس 1970 بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في 5 مارس 1970 والتي اعتبرت منذ العام 1995 أنها أقرت بحظر الأسلحة النووية لأجل غير نهائي على اعتبار أن الأسلحة النووية من أسلحة الدمار الشامل بما فيها معاهدة العام 1972 لحظر تطوير الأسلحة الجرثومية والسامة وتدميرهما ومعاهدة العام 1993 لحظر تطوير وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيماوية وتدميرها [1] .

اضافة إلى معاهدات أنتاركتيكا للعام 1959 تحت مسمى معاهدة القطب الجنوبي الموقعة في واشنطن والتي اصبحت سارية المفعول فبما له علاقة بالولايات المتحدة الأمريكية في 23 يوليو 1961 ومعاهدة العام 1963 التي تحظر اختبار الأسلحة النووية في الجو والفضاء الخارجي وتحت الماء تحت مسمى المعاهدة التي تحظر اختبار الأسلحة النووية في الجو والفضاء الخارجي وتحت الماء والموقعة في موسكو والتي اصبحت سارية المفعول في 10 اكتوبر 1963 وأصبحت سارية المفعول بالولايات المتحدة الأمريكية في 10 اكتوبر 1963 و معاهدة العام 1971 المتضمنة لحظر وضع الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في قاع البحر او أرضية المحيط وتربتهما التحتية الموقعة في واشنطن والتي اصبحت سارية المفعول في 18 مايو 1972 وفيما له علاقة بالولايات المتحدة الأمريكية في 18 يوليو 1972 .

وكذا معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية (معاهدة تلاتيلولكو) بين الأمريكيتين وتم فتح باب التوقيع في مكسيكو سيتي والتي أصبحت سارية المفعول بعد 1968 ،

[1]– محمد شريف بسيوني . الجرائم ضد الإنسانية في القانون الجنائي الدولي .2003. ص 35

وكذا معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب الباسيفيك (معاهدة راروتونجا) الموقعة في راروتونجا .جزائر كوك .وليست سارية المفعول بعد 1985

وكذا معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أفريقيا الموقعة في أديس أبابا. (معاهدة بليلدابا) وكذا معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق أسيا والموقعة في بانكوك .

أبرمت عديد الدول منذ العام 1968 عدة اتفاقيات دولية لدعم عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي وتتمثل أساسا في :

- معاهدة عدم الانتشار النووي المعروفة اختصارا بـــ (NPT) للعام 1968 والتي اتفقت بموجبها الدول غير النووية على عدم الحصول على أسلحة نووية
- التدابير الوقائية للوكالة الدولية لطاقة الذرية (IAEA) المطبقة في برنامج الطاقة النووية لجميع الدول غير النووية في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وذلك لضمان عدم استخدام تكنولوجيا الطاقة النووية وموادها في برامج الأسلحة النووية.[1]

- معاهدة الحظر الشامل لتجارب النووية (CTBT) وتأسيس اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBTO) وذلك بهدف الانضمام إلى الالتزام العالمي بالمعاهدة وإدخال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ بالإضافة إلى بناء نظام تحقق. [2]

- قرار مجلس الأمن الدولي في الامم المتحدة (UNSC) رقم 1540 الذي يطلب من الدول اتخاذ اجراءات اضافية لمنع انتشار السلاح النووي بين الجهات الفاعلة

[1]- موقع الوكالة الدولية لطاقة الذرية .مرجع سابق .

[2]- لعيدي عبد القادر .مرجع سابق .ص 41

من غير الدول وذلك من خلال مراقبة الحدود والتعاون الدولي في المحافظة على الأمن وتجريم نشاطات نشر الأسلحة النووية [1].

- ميثاق الحماية المادية للمواد النووية وتعديله العام 2005 .
- بروتوكول العام 2005 لاتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية ميثاق 1988 .
- بروتوكول العام 2005 لبروتوكول قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنشآت الثابتة الموجودة في الجرف القاري (بروتوكول المنشآت الثابتة للعام 1988).
- الاتفاقية الدولية للعام 2005 لقمع أعمال الإرهاب النووي المصممة لتجريم الإرهاب النووي وتعزيز التعاون الشرطي والقضائي لمنع مثل تلك الأفعال والتحقق بشأنها والمعاقبة على ارتكابها[2] .
- قرارات مجلس الامن الدولي بشأن الدول التي تتعامل مع حالات محددة للانتشار النووي أو احتمالية هذا الانتشار بما في ذلك القرارات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل العراقية والتجارب النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والهند وباكستان ونشاطات دورة الوقود النووي لجمهورية إيران الإسلامية .
- الخطوط العريضة التي طورتها مجموعة موردي المواد النووية في مجال تصدير التكنولوجيا النووية وموادها للدول غير النووية من أجل خفض مخاطر الانتشار النووي نتيجة لمثل هذا الاتفاق .
- معاهدة لتأسيس مناطق خالية من الأسلحة النووية في القارة القطبية الجنوبية وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وجنوب المحيط الهادي وجنوب شرق أسيا

---

[1]– فاطنة زبيري .مرجع سابق .ص 238

[2]– سلوى شاهر الضامن المصري .دعم عدم الانتشار النووي ونزع السلاح .كتاب البرلمانين رقم 2016/19.الاتحاد البرلماني الدولي 2012 ص 7 و 8 و 9 .

وإفريقيا وأسيا الوسطى وكذلك في الفضاء الخارجي وفي قاع البحر وعلى سطح القمر .

- اتفاقية الحوادث النووية للعام 1981 .
- معاهدة الصواريخ المضادة البالستية ABM التي انسحبت منها الولايات المتحدة الأمريكية العام 2002 .
- معاهدة الحد من الأسلحة الإستراتيجية SALT للعام 1982.
- معاهدة القوات النووية متوسطة المدى INF للعام 1987 .
- اتفاقية اشعار اطلاق الصواريخ للعام 1988 .
- معاهدة خفض الأسلحة الإستراتيجية بما في ذلك اتفاقية الحد من الأسلحة الإستراتيجية START 1 للعام 1991 والتي انتهت العام 2009 واتفاقية الحد من الأسلحة الإستراتيجية للعام 1993 والتي لم تدخل حيز التنفيذ مطلقا .
- اتفاقية خفض مركبات التسديد إلى أهداف مستقلة متعددة للعام 1992 .
- معاهدة خفض الأسلحة الإستراتيجية الهجومية SORT للعام 2003 والتي حلت محلها اتفاقية الحد من الأسلحة الإستراتيجية الجديدة NEW START .
- اتفاقية الحد من الأسلحة الإستراتيجية الجديدة للعام 2010 .
- اضافة إلى اتفاقية الهند وباكستان على إجراءات بناء الثقة والتي تتضمن :
- اتفاقية حظر الهجمات ضد المنشآت النووية للعام 1998 .
- اتفاقية خفض مخاطر الحوادث ذات العلاقة بالأسلحة النووية والتي تم تمديدها للعام 2010 [1]

[1] – سلوى شاهر الضامن المصري –مرجع سابق .ص 9

الفرع الأول : الجهود الدولية الجماعية والفردية للحد من الأسلحة النووية.

أشارات الوثيقة النهائية لمؤتمر مراجعة معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية للعام 2010 لتأكيد أنه على جميع الدول بذل جهود خاصة لوضع إطار ضروري لتحقيق عالم خال من السلاح النووي والحفاظ عليه [1] .

وقد أوصت معاهدة عدم الانتشار النووي بأن يكون نزع السلاح ملزما لجميع الدول الأعضاء في المعاهدة فقد دعا مجلس الأمن في قراره رقم 2009/1887 جميع الدول بما فيها الدول الموقعة على معاهدة عدم الانتشار النووي أن تتفاوض بحسن نية على نزع السلاح النووي .

اوكرانيا الثالث عالميا وكزاخستان الرابع عالميا وبلاروسيا الثامن عالميا في حجم امتلاك لأسلحة النووية المخزنة بعد التي ورثتها من الاتحاد السوفياتي قبل تفتت الاتحاد إلى دويلات ، فقد شملت اتفاقية حظر الأسلحة النووية الإستراتيجية سارت 1 العام 1991 ومعاهدة القوات النووية المتوسطية ، إلى لجوء الدول الثلاث إلى ازالة المنشآت النووية المتوسطة المدى و الأسلحة الإستراتيجية الهجومية من اراضيها وانضمت إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأصبحت دولا غير نووية ، وفي العام 1989 دمرت جنوب افريقيا طوعا برنامج نووي الذي ضم ستة أنواع من الأسلحة النووية القائمة بالفعل و واحد تحت الانشاء ، وانضمت إلى معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية [2] .

أولا : الجهود الدولية والإقليمية للحد من الأسلحة النووية.

[1]– سلوى شاهر الضامن المصري .مرجع سابق . ص 20 .–

[2] – سلوى شاهر الضامن المصري . مرجع سابق . 2012 ص 35 –

1.الجهود الدولية :

انطلقت جهود الأمم المتحدة التي اتخذت في العام 1961 اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع قرارا يقترح عقد اتفاقية دولية لمنع انتشار السلاح النووي وهو ما سيفضي إلى ابرام معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية في العام 1967 [1] .

انطلاقا من العام 1963 توالت اللقاءات والاقتراحات حول بحث الدول النووية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي وإلى غاية العام 1990 قامت الولايات المتحدة بسحب المدفعية والصواريخ النووية المتوسطة وقصيرة المدى من المانيا في اطار معاهدة واشنطن لإخلاء المسرح الاوروبي من الأسلحة المبرمة العام 1987 وفي العام 1991 في الـــ 31 من شهر جويلية أبرمت إتفاقية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي عن توقيع اتفاقية ستارت للحد من الأسلحة النووية الإستراتيجية ، فيما تم استحداث لجنة زنغر في الـــ 11 مارس 1971 تسند لها مهمة إعداد قائمة من المواد المحظورة وتحديد الاليات المطلوبة لتصدير المواد النووية والتجهيزات والمواد القابلة للمعالجة والاستعمال وإنتاج المواد الانشطارية بصفة خاصة[2] .

كما أسست الدول النووية نادي لندن ضم .الولايات المتحدة الامريكية و كندا وفرنسا وألمانيا الغربية واليابان وفرنسا وعقدت اجتماعات الدول سرا لتصدر في العام 1976 لتصدر قائمة قاعدية تتعلق بتحويل التكنولوجيا ، لتنمية الصادرات النووية مع تخفيض انتشار الأسلحة النووية [3] .

---

[1] – برونو تيرتري . السلاح النووي .ترجمة عبد الهادي الادريسي . ص 150 –

[2] –Gerand chaliand .michelgan .Atlas du nucleaire civile .et militaire des origines a la proliferation .ouvage publie aver le concours de la formation pour les etudes de defenese national .et rivages .paris.1993.p.133. -

[3] - Charles zorgbile .lapres .guerre froi de dans le monde .paris. P.u.f..p.138

2.الجهود الاقليمية :

لم تقتصر عملية الحد من انتشار الأسلحة النووية على الجهود الدولية فقط بل تعدى ذلك إلى جهود اقليمية لبعث مشروع الاستخدام السلمي لطاقة النووية بل الاستخدام العسكري للأسلحة النووية وقد لعبت المنظمات الدولية دورا مهما في رسم العلاقات بين الدول بمقتضى المادة 52 من ميثاق الأمم المتحدة القاضي بوضع الأسس القانونية للتنظيم الاقليمي الذي تقوم به منظمات دولية وإقليمية بهذا الشأن من بين هذه الاقليمية :

الجماعة الاوروبية للطاقة الذرية. اليورانيوم التي جمعت ستة دول اوروبية من السوق الاوروبية المشتركة 1 اتفاقية في روما في 25 مارس 1957 لبحث مسالة إنشاء هيئة تعنى بمجال الطاقة وفي العام 1958 لتعاون في مجال الطاقة السلمية بإنشاء سوق نووية مشتركة تلتزم بموجبه الدول الاطراف بتوفير وسائل العمل اللازمة لها سواء كانت مادية أو قانونية ويكون لها التنسيق بين الدول الأطراف في مجال الطاقة النووية 2 .

وكالة الطاقة النووية وكالة دولية تابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تضم 31 دولة عضو من اوروبا وأمريكا اللاتينية واسيا والمحيط الهادي 3. وتتعاون وكالة الطاقة الذرية مع الوكالة الدولية لطاقة الذرية ومع المفوضية الاوروبية لتنسيق نشاطها وعملها تهدف إلى تشجيع وتطوير الاستخدام السلمي للطاقة النووية .

---

[1]– الامم المتحدة .مركز شؤون نزع السلاح للأمم المتحدة .حولية نزع السلاح للعام 2003. المجلد 28 .ص 189

[2]– الموقع http /www.trattedevonne.fr.vul.31.07.2024وتظم دول المجموعة الاوروبية .كلا من لوكسمبورغ .فرنسا . المانيا الاتحادية .ايطاليا .بلجيكا .هولندا

[3] - articl i du satut de l ANE.roirlecit internet http/ www.veod.nea.org/ nea/statuts.html.

ثانيا : انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية :

إن التفكير بخلق مناطق خالية من الأسلحة النووية في العالم على غرار المناطق النووية لدول النادي النووي واستجابة لمقتضى المادة 7 من المعاهدة الدولية لحظر الأسلحة النووية فقد تم عقد عدة معاهدات واتفاقيات دولية لإنشاء هذه المناطق الخالية كخطوة للحد من انتشار السلاح النووي والحد من سعى بعض الدول لتملكه .

تتمثل الأهداف الرئيسية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في تخفيض حدة التوتر وحدة النزاعات الدائرة في المنطقة وتسوية الخلافات بالطرق السلمية [1].

وتشجيع التعاون في المنطقة من أجل الاستخدام السلمي لطاقة . كما ويتم التركيز على انشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية ، لخلق الثقة بين الأطراف وتوحيد شعور المنطقة بالقيم المشتركة. كما يعتبر انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية أحد أهم المحاولات الاقليمية لمراقبة الأسلحة النووية ، كما تسعى هذه المناطق الخالية من الأسلحة النووية إلى منع ظهور دول نووية جديدة حائزة لسلاح النووي أو نشر أسلحة ضمن نطاقها أو إقامتها أو نقلها عبر أجوائها ، ما يضمن ويكفل عدم لجوء الدول النووية إلى نشر اسلحة نووية في المناطق المجاورة لها أو عدم إمتداد نشر الأسلحة إلى أجزاء جديدة من العالم كما يهدئ من الضغوط إزاء مزيد من الانتشار النووي في العالم [2] .

لأهمية خلق مناطق خالية من الأسلحة النووية لأهداف استراتيجية وسياسية تتعلق بالحد من اشتداد الموجهة بين القطبين النوويين خلال الحرب الباردة ومن أجل الحد من استفحال هذا التوتر الدولي كان لابد من الدعوى الدولية لإقامة المناطق الخالية

---

[1]– محمد عبد السلام .الجوانب الاصطلاحية لمفهوم منطقة خالية من الأسلحة النووية .مجلة السياسة الدولية .العدد 159 . جانفي 2005 .ص 259

[2]– ستيف توليو وتوماس شمالبر غر .نحو الاتفاق على مفاهيم الامن .معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح .جنيف .سويسرا .2003/22 . الفصل 6 . ص81 –

من الأسلحة النووية والتي تجاوزت 25 مشروع شملت تقريبا كافة المناطق والأقاليم في العالم لكن لم يتم إنجاز أغلبها ، وبالموازاة مع ذلك قدمت المكسيك اقتراحا للجمعية العامة للأمم المتحدة في اللائحة رقم 3473 في ديسمبر 1975 بتعريف المناطق الخالية من الأسلحة النووية [1] .

1.المناطق الخالية من الأسلحة النووية في العالم .

جسد مشروع وزير الخارجية البولندي الذي كان يهدف إلى إحداث منطقة مجردة من السلاح النووي وسط اوروبا العام 1956 فكرة إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية الذي ظهر كفكرة لأول مرة في الأمم المتحدة [2] أن أهم أهداف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية هو حماية البيئة من آثار التلوث النووي في المنطقة [3] اذ يعد انشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية أحد الاليات التي يقوم عليها نزع السلاح في العالم وإنشاء مناطق خالية منه ويعبر عن طائفة من الترتيبات تتراوح جغرافية بين قارة بأكملها أو مناطق أصغر وتخدم أغراض الحد من التسلح النووي من جهة ومن جهة ثانية محاولة إزالة الأسلحة النووية في مناطق جغرافية أو بيئات معينة[4]

المناطق المستحدثة بموجب المادة 7 من المعاهدة الدولية للحد من الأسلحة النووية و الخالية من السلاح النووي منطقة محددة تلزم فيها الدول نفسها بعدم تصنيع الأسلحة النووية أو اقتنائها أو تجربتها أو حيازتها ، يوجد اليوم خمس من مثل تلك المناطق أربع منها تغطي كامل النصف الجنوبي من الكرة الارضية وهي :

---

[1] – محمد عبد السلام .مرجع سابق .ص 260 .

[2]– بوغزالة محمد الناصر .معاهدة تلاتلولكو لحظر الأسلحة الأسلحة النووية في امريكا اللاتينية .مذكرة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية .الجزائر .1983. ص17

[3]– عزوز عبد الحليم .المسؤولية الدولية عن استخدام الطاقة النووية .اطروحة دكتوراه في العلوم .جامعة محمد خيضر .بسكرة الجزائر .2020 .ص

[4]– محمد عبد السلام .الجوانب الاصلاحية لمفهوم منطقة خالية من الأسلحة النووية .مجلة السياسة الدولية .العدد 159 .جانفي 2005. ص 259

1. أمريكا اللاتينية (معاهدة تلاتيلولكو 1967 العام) .
2. جنوب المحيط الهادي (معاهدة راروتونجا العام 1985) .
3. جنوب شرق أسيا (معاهدة بانكوك العام 1995) .
4. أفريقيا (معاهدة بيلتندابا العام 1996) .
5. أسيا الوسطى (معاهدة سيميبالاتينسك العام 2006) .

تضم كل معاهدة منها برتوكولا يتعين على الدول النووية التوقيع والمصادقة عليه بحيث تلزم الدول نفسها قانونيا بعدم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول الأطراف الموقعة على المعاهدة ، وتذكر المادة 7 من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حق الدول في تأسيس مناطق خالية من الأسلحة النووية وقد أكده قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3472 ب 1975 لتأكيد على هذا الحق وأوجز الشروط لإنشاء مثل تلك المناطق بحيث يمكن أن تستخدم الطاقة النووية لأغراض سلمية وذلك ضمن تلك المناطق الخالية من السلاح النووي [1] .

2.انشاء منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية :

مشروع إنشاء منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية. اذ تمثل منطقة الشرق الأوسط اهتماما خاصا بالنسبة لمستقبل منع انتشار الأسلحة النووية لكونها أعقد منطقة في العالم وبؤرة توتر دائم كما أن المنطقة تعرف جهودا كثيفة في مجال سباق التسلح ولا يتوقف الأمر في مجال الأسلحة التقليدية ولكن يفوقها لأسلحة الدمار الشامل الكيميائية والبيولوجية والنووية لذا جاءت الدعوى لإخلاء الشرق الاوسط من أسلحة الدمار الشامل ككل[2] .

[1] – سلوى شاهر الضامن المصري. مرجع سابق ص 83 –

[2] – عزوز عبد الحليم .مرجع سابق .ص 270

خلال انعقاد الدورة التاسعة والعشرين للأمم المتحدة قدمت كلا من الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومصر العربية مشروعا يدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة المحيطة بهما. منطقة الشرق الأوسط. وتنبت الأمم المتحدة المشروع وأصدرت قرارا تحت الرقم 3263 بتاريخ 1974/12/9 بأغلبية 138 صوت وامتناع كلا من اسرائيل و بورما عن التصويت [1] تضمن القرار تأكيد الجمعية العامة على ما يلي:

- تطلب من الأطراف المعنية في المنطقة الانضمام إلى معاهدة حظر الانتشار النووي.
- إعلان جميع الأطراف المعنية في المنطقة عن نيتها من دون تأخير في الامتناع عن صنع الأسلحة النووية واختبارها وحيازتها أو الحصول عليها أو اقتنائها بأي شكل من الأشكال .
- تعبير عن أملها في تعاون كافة الدول ولاسيما منها الدول النووية منها من أجل تحقيق أهداف هذا القرار .

لم تتوقف المبادرات الاقليمية إلى غاية العام 1990 قدمت مصر برئاسة حسني مبارك مبادرة مصرية ثانية حول اخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل ثانية أيدت الصين الشعبية المبادرة المصرية [2] .

مصطلح الشرق الأوسط باعتباره مصطلح استعماري في نشأته و سياسي في استخدامه[1] ، إلا أنه أصبح أكثر المصطلحات استعمالا في مختلف الاوساط السياسية

[1]– رضا بيومي .عمرو مخاطر اسلحة الدمار الشامل الاسرائيلية على الامن القومي العربي .دراسة في ضوء انهيار مصداقية مجلس الامن في ظل النظام الدولي الجديد المزعوم .ط 1. دار النهضة العربية .القاهرة 200.ص 136

[2]– رضاء بيومي .مرجع سابق .ص 148

والعسكرية والمدنية خصوصا بعد أحداث حب الخليج اختلفت المفاهيم حول تعريف منطقة الشرق الاوسط فقد اختلفت التعاريف وحتى التحديد الجغرافي للمنطقة فيما يلي :

- أوردت الأمم المتحدة تعريفا للمنطقة الشرق أوسطية إذ عرفتها بأنها كل الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بالإضافة إلى إيران و الأراضي الفلسطينية المحتلة [2]والكيان الصهيوني ، ورد هذا التعريف حول ما إذا كانت الإمكانيات والوسائل متوفرة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط العام 1989 حيث اعتبر تعريف الوكالة الذرية تعريفا لا يفي بالغرض[3] المطلوب حسب رؤيا الأمم المتحدة .

التعريف العربي لمصطلح الشرق الأوسط : بناءا على قرار المشروع الذي قدمته جامعة الدول العربية في مارس 1995 تحت الرقم 103.1995 وذكر في مادته الأولى من الديباجة أن تعريف منطقة الشرق الأوسط على أنه الأقاليم الخاضعة لسيادة أو سيطرت الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بالإضافة إلى إيران وإسرائيل [4] .

ظهرت أولي مبادرات الإعلان عن انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ضمن جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة العام 1974 على طلب مقترح تقدمت به ايران التي انضمت اليها مصر فيما بعد [5] وقد تم اتخاذ القرار

---

[1]– ممدوح حامد عطية .اسلحة الدمار الشامل بين الشك واليقين في الشرق الاوسط .الدار الثقافية لنشر .مصر 2004. ص 25

[2]– عمر البلوشي .مرجع سابق ص 142

[3]– فوزي حماد .عادل محمد احمد .. منع الانتشار النووي . الجذور والمعاهدات .مجلة السياسة الدولية . العدد 28 .السنة .1995 .

[4]. عمر البلوشي .مرجع سابق .ص 143

[5] – ممدوح حامد عطية .مرجع سابق .ص 123

لأول مرة من دون التصويت عليه العام 1980 [1] وقد قابلت اسرائيل هذا الطلب المصري بالرفض و واصلت عملها في نشاطها النووي لأن تكون قوة نووية [2] .

3.المعاهدات المتعلقة باستحداث المناطق الخالية من الأسلحة النووية :

1) المعاهدة المتعلقة بالقارة القطبية الجنوبية التي تم تبنيها العام 1959 ودخلت حيز التنفيذ العام 1961 .

2) معاهدة الفضاء الخارجي تم تبنيها ودخولها حيز التنفيذ العام 1967[3].

الاستعمال العسكري للأسلحة النووية وأطماع الدول في استغلال هذا الفضاء لأغراض عسكرية اعطي تخوفا مبررا للمجتمع الدولي من إمكانية استغلال الدول النووية لهذا الفضاء خصوصا بعد ان أطلق الاتحاد السوفياتي سفينة الفضاء سبوتنيك spoutnitrفي العام 1957 وفي العام 1958 اطلقت الولايات المتحدة القمر الصناعي اكسبرور explorer الخاص بها في الفضاء وفي العام 1959 شكلت الأمم المتحدة لجنة للبحث في الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي بموجب القرار رقم 4987 [4] .

3) معاهدة قاع البحر التي تم اقرارها في العام 1971 والتي دخلت حيز التنفيذ العام 1972[5].

نضير استغلال البحار بالغواصات والبارجات البحرية والسفن الحربية بما للمفهوم العسكري القوات البحرية وما تمثله من سلاح فقد تستخدم فيه الغواصات النووية أو رمي النفايات النووية في قاع البحار فقد شكلت الأمم المتحدة بمقتضى

---

[1]– ممدوح حامد عطية .انشاء منطقة خالية من اسلحة التدمير الشامل في منطقة الشرق الاوسط .كتاب الخيار النووي في الشرق الاوسط .مركز دراسات الوحدة العربية .لبنان .2001. ص 74

[2]– فوزي حماد .عادل محمد احمد . مرجع سابق .ص 53

[3]– سلوى شاهر الضامن المصري. المرجع السابق ص 83 –

[4] – عمر بن عبد الله بن سعيد البلوشي . مشروعية اسلحة الدمار الشامل وفقا لقواعد القانون الدولي . منشورات الحلبي الحقوقية .ط1 لبنان .2007 ص 132 . .

[5]– سلوى شاهر الضامن المصري. المرجع السابق ص 85 و 86–

قرارها في ديسمبر العام 1968 لجنة الاستخدام السلمي لقاع البحار وأراضي المحيطات خارج البحار الاقليمية للإشراف على هذا النشاط [1] .

وفي 7 اكتوبر العام 1969 قدم مندوبا الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية مشروعا مشتركا لمعاهدة تحريم وضع الأسلحة النووية الأخرى ذات التدمير الشامل في قاع البحار أو أراضي المحيطات والتربية تحتها يتعهد فيها الأطراف بإبقاء هذه المناطق خالية من الأسلحة وأسلحة الدمار الشامل [2] وفي 7 ديسمبر العام 1970 أصدرت الامم المتحدة قرارا رقم 24/2662 بأغلبية 102 من أعضائها توصي بإتمام المعاهدة وحث حكومات الدول الايداع بفتح باب التوقيع عليها والبدء في التزام الدول بأحكامها وفي 11 فيفري 1971 أصبحت المعاهدة نافذة في 18 ماي 1972 وتظم 97 دولة [3] .

4) معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في 14 فيفري 1967 (معاهدة تلاتيلولكو) تم تبنيها العام 1967 ودخلت حيز التنفيذ العام 1968 :

حيث تحظر على الدول الموقعة عليها استخدام أو تخزين أو نقل الأسلحة النووية كما عملت على تأسيس وكالة حكومية دولية أوبانال وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وذلك لضمان الوفاء بالالتزامات التي نصت عليها المعاهدة

5) معاهدة إعلان المحيط الهادي الجنوبي منطقة خالية من السلاح النووي (معاهدة راروتونجا) تم تبنيها العام 1985 ودخلت حيز التنفيذ العام 1986 :

[1]– عمر البلوشي .مرجع سابق ص 135

[2]– عمر البلوشي . نفس المرجع ص 135

[3]– بن بوديل .مرجع سابق .ص 613

حيث تحظر تصنيع أو حيازة أو إقامة أو تجربة أي جهاز نووي متفجر في الأراضي التي تغطيها المعاهدة التي تعتبر أطراف المعاهدة مسئولة عنها دوليا كما أنها تحظر التخلص من النفايات المشعة عن طريق القائها في البحر .

6) معاهدة إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في جنوب شرق أسيا (معاهدة بانكوك) التي تم تبنيها العام 1995 ودخلت حيز التنفيذ في العام 1997:

حيث تلزم أعضاؤها بعدم تطوير أو تصنيع أو الحصول على أو حيازة الأسلحة النووية أو السيطرة عليها .

7) معاهدة إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في أسيا الوسطى (معاهدة سيميبالاتينسك) تم تبنيها العام 2006 ودخلت حيز التنفيذ العام 2000، حيث تلزم أعضاؤها بعدم تصنيع أو الحصول عليها أو تجربة الأسلحة النووية أو حيازتها.

8) معاهدة أفريقيا منطقة خالية من السلاح النووي (معاهدة بيليندابا) تم تبينها العام 1996 ودخلت حيز التنفيذ العام 2009

حيث تحظر إجراء البحوث أو تطوير أو تصنيع أو تخزين أو اقتناء أو حيازة أو السيطرة على أو إقامة الأجهزة النووية المتفجرة في أراضي الدول الأطراف في المعاهدة والتخلص من النفايات المشعة في المنطقة الإفريقية من قبل الدول الأطراف في المعاهدة[1].

الفرع الثاني : المساعي الدولية لنزع السلاح النووي .

بعد حادثة هيروشيما أصبح نزع السلاح النووي أهم الانشغالات الأكثر جدية لكل الشعوب ولكل الحكومات [2] .

[1]– سلوى شاهر الضامن المصري. المرجع السابق ص 85 و 86 –

[2] -ALFONSO GARCIA Roblès de désarmement dans des zones particulaires . le traite visent l'interdiction des armes nucléaires en Amérique latine .R.C.A..D.I.année 71 . volume 133.p.51

معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية (معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح البحر) .

يسير العالم من طريقين متوازيين ، طريق زيادة التسلح وابتكار الجديد في مجال السلاح بما يجعله أكثر فتكا وتدميرا وطريق السعي لنزع التسلح والحد من الأسلحة وهذا من خلال الأمم المتحدة وكذا من خلال تجمعات اقليمية تنشئ مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل أو من احدها [1] .

وقع على هذه المعاهدة المتعددة الأطراف في 5 اوت 1963 في موسكو من قبل المملكة المتحدة والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وبدأ نفاذها في 10 اكتوبر 1963 وتضم 135 دولة طرف ، كما أن الصين وفرنسا لم توقعا على المعاهدة لكنهما وافقتا على احترام أحكامها منذ العام 1980 ومدة المعاهدة غير محدودة ويقضي الانسحاب من المعاهدة توجيه إخطار مسبق في غضون ثلاثة أشهر ويشار اليها أحيانا أيضا بمعاهدة الحظر المحدود للتجارب النووية [2] .

لازال الوضع القائم بين الدول يتسم بالحذر وانعدام الثقة وغياب الإرادة السياسية بين الدول على إحراز تقدم نحو تحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية حتى بعد انتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي للاتحاد السوفياتي والغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ، إلى جانب تخوف الدول غير المالكة للأسلحة النووية قلق شديد بشان عدم التزام الدول الحائزة لسلاح النووي بنزع السلاح الذي أصبح ضرورة حتمية توصل اليها المجتمع الدولي بعد أن تأكد للجميع أن مثل هذه الأسلحة تواجدا في المعمورة أصبح يشكل تهديدا حقيقيا للبشرية ولن يستثنى أحد من الدمار والهلاك ولن تسلم منه لا البشرية ولا الكائنات الحية ولا حتى الطبيعة ، ومن شأن التمادي في خرق القوانين المتعلقة بالتجارب النووية والتسابق السري لامتلاك الرؤوس النووية وفشل

[1]– محمد عثمان .اسلحة الدمار الشامل . نهضة مصر لطباعة والنشر التوزيع .مصر .ط 1 . 2007 .ص 49

[2] – ستيف توليو وتوماس شمالبر غر .نحو الاتفاق على مفاهيم الامن .معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح .جنيف .سويسرا .2003/22 . الفصل 6 . ص 85 –

محكمة العدل الدولية في تجريم امتلاك السلاح النووي قبل التهديد باستعمالها دليل على تدخل السياسة في خط القانون الذي لا يعترف أصلا إلا بالحد والالتزام الذي تضمنه النصوص الدولية ، وما زاد الأمر صعوبة وترك لتأويل في المقاصد السياسية من امتلاك الأسلحة النووية الا تورية وإخفاء حقيقة مقاصد الدول النووية بعيدا عن السيطرة على مقدرات الشعوب و ضرب القرارات الأممية عرض الحائط ،

إن ضرورة وضع حد نهائي لتفاقم امتلاك واستعمال أو التهديد بالأسلحة النووية عجل من طلب المجتمع الدولي لبحث الية إزالة هذه الأسلحة من الوجود وليس ترك التبرير لدول لامتلاكها أو الاحتفاظ بها ، وقد سعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في أول قرار لها 1 (د –1) في العام 1946 ، الذي اعتمد بالاجتماع ، إلى إزالة الأسلحة الذرية وسائر أسلحة الرئيسية التي تنطبق عليها مواصفات أسلحة الدمار الشامل من الترسانات الوطنية وإلى عدم استخدام الطاقة الذرية إلا للأغراض السلمية[1]، وهو هدف أعادت الجمعية العامة تأكيده بعد ذلك في مناسبات عدة .

أولا : جهود الأمم المتحدة لنزع السلاح النووي [2]:

قدمت الأمم المتحدة في مؤتمر نزع السلاح العام 2005 التأكيد على أن البيان الختامي لمؤتمر القمة لم يشر إلى نزع السلاح النووي أو منع انتشاره وجسدت الوثيقة الختامية لدورة الأولى للجمعية العامة لنزع السلاح المبدأ الأساسي للعلاقة التأزرية القائمة بين نزع السلاح ومنع الانتشار ويجب على الدول التي تعهدت طوعا الالتزام بنزع السلاح ومنع الانتشار بموجب الاتفاقيات الخاصة بكل منهما أن تنفذ هذه الالتزامات بالكامل وبأمانة ــ رغم تأكيد على أن المجتمع الدولي بعيد كل البعد عن تحقيق هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية رغم إحراز بعض التقدم في هذا المجال وقد سبق الأمر نية الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص إلى

[1]– ستيف توليو وتوماس شمالبر غر .مرجع سابق . الفصل 6 . ص 86

[2]– فاطنة زبيري .مرجع سابق .ص 207

تحقيق خطوات تهدف إلى خفض مخزوناتهما من الأسلحة النووية [1]، وقام تخوف الهند صاحبة المبادرة الأممية لنزع السلاح النووي إلى يتمثل في إمكانية امتلاك واستخدام إرهابيين أو جهات أخرى من غير الدول أسلحة الدمار الشامل ، بينها الأسلحة النووية وما يسمى بالقنابل القذرة .كما دعت الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المخصصة لنزع السلاح، وهي الوثيقة الوحيدة المتعلقة بنزع السلاح النووي المعتمدة بتوافق أراء جميع الدول الأعضاء على هدف نزع السلاح النووي وقد حددت خطوات ملموسة لتحقيقه ، وأشارت إلى أن نزع السلاح النووي سيتطلب إجراء مفاوضات عاجلة بشان اتفاقات تبرم في مراحل مناسبة واتخاذ تدابير كافية للتحقق بشكل مرض للدول المعنية من أجل[2].

1) وقف التحسين النوعي لمنظومات الأسلحة النووية ووقف تطويرها .
2) وقف انتاج جميع أنواع الأسلحة النووية و وسائل ايصالها وإنتاج المواد الانشطارية لأغراض التسليح .
3) وضع برنامج شامل على مراحل يتضمن أطرا زمنية متفقا عليها متى أمكن من أجل اجراء خفض تدريجي ومتوازن لمحزونات الأسلحة النووية وأصلها تمهيدا لإزالتها في نهاية المطاف وبصورة كاملة في وقت مبكر.

كما شددت على جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ولا سيما منها تلك التي تمتلك أضخم الترسانات النووية ، تتحمل مسؤولية خاصة في مهمة تحقيق أهداف نزع السلاح النووي، وشددت أيضا على ان إجراء عملية نزع السلاح النووي بهذه الطريقة يتطلب ضمان الأمن لجميع الدول بمستويات منخفضة تدريجيا من الأسلحة النووية ولا

[1]– ستيف توليو وتوماس شمالبر غر .مرجع سابق . الفصل 6 . ص 86

[2]– وثيقة نزع السلاح .الامم المتحدة .اللجنة الاولي رمزها 1/61/5.س /أ .ص 1

تزال المبادئ والأهداف التي اتفق عليها الجميع محتفظة بأهميتها وينبغي للمجتمع الدولي اعاد تأكيدها[1].

ثانيا : جهود دول حركة عدم الانحياز لنزع السلاح النووي :

حركة عدم الانحياز ، والتي تعتبر أكبر حركة سياسية للسلام في التاريخ ، تولي نزع السلاح النووي أولوية قصوى ، فقد أعادت مؤتمر قمة حركة عدم الانحياز مؤخرا تأكيد الحركة الموقف المبدئي لها بشان نزع السلاح النووي وشدد على بدأ المفاوضات بشان برنامج على مراحل لتحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية وفق إطار زمني محدد يشمل اتفاقية بشأن الأسلحة النووية ، إلى جانب حركة عدم الانحياز في مبادرتها لنزع السلاح النووي فقد كان لدراسة التي قامت بها لجنة كانبرا والدراسة التي أجرتها اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل كما قدمت حركة بوغواش وأوساط المنظمات غير حكومية إسهامان قيمان في موضوع نزع السلاح .

ثالثا : الجهود الهندية لنزع الأسلحة النووية :

الهند الدولة المالكة لسلاح النووي وهي الوحيدة تقريبا من بين الدول التي دعت إلى تثمين المجتمع الدولي لعملية نزع السلاح النووي فقد كانت أول من دعا إلى فرض حظر على التجارب النووية في العام 1954 وإلى ابرام معاهدة غير تمييزية بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية تمييزا له عن عدم نشر في العام 1965 ، فقد كانت الهند اقترحت بشان منع الانتشار يكون قائما على مبدأ أن تكون هذه الخطوة انطلاقة نحو الازالة الكاملة لأسلحة الدمار الشامل مستندة إلى الزام الدول المالكة لسلاح وغير المالكة له ، وفي العام 1978 اقترحت الهند التفاوض على اتفاقية دولية لحظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ، وفي العام 1982 دعت الهند من جديد إلى تجميد نووي أي حظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض التسلح وإنتاج الأسلحة النووية وأنظمة الايصال اللازمة لها ، وفي العام 1988 عرضت الهند كذلك على الجمعية

[1]– وثيقة نزع السلاح .الامم المتحدة .اللجنة الاولي رمزها 1/61/5.س /أ .ص 1

العامة خطة عمل راجيف غاندي التي قدمت اطار شاملا في اطار السعي إلى اجراء مفاوضات توصلا لالتزام محدد زمنيا بالإزالة الكاملة للأسلحة النووية تمهيدا لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وقامت على أساس الاعنف ، وشكلت خطة العمل هذه شملت قضايا تراوحت بين إجراء تجارب النووية والمواد الانشطارية للأسلحة النووية وإزالة المحزونات ضمن فترة محددة وفي اوت / اب –اغسطس 1996 عرضت الهند ومعها 27 دولة عضوا أخرى في مجموعة الـــ 21 على مؤتمر نزع السلاح برنامج عمل يرد في الوثيقة (CD/1419) لإزالة الأسلحة النووية في اطار زمنى محدد وحظى البرنامج كذلك بتأييد مجموعة الـــ 21 في الوثيقتين (CD/1571 و CD 1570)[1].

رابعا : جهود الدول غير الحائزة لسلاح النووي لنزعه :

لم تتوان مخاوف الدول غير الحائزة للسلاح النووي حول الضمانات التي قطعتها الدول المالكة لسلاح على عدم التعرض لها من قبل القوى النووية في العالم لكن رغم الضمانات المقدمة في الاتفاقيات الدولية وتحديد اتفاقية عدم انتشار السلاح النووي وكذا الاتفاقية الخاصة بمنع التجارب النووية ، بقي التحرك الدولي يشكل حلقة مهمة في طلب ضمانات ملزمة قانونا من الدول الحائزة لسلاح النووي ضد استخدامه أو التهديد باستخدامه ، وهي تعتبر أن الضمانات الأمنية التي قدمتها الدول النووية حتى الان غير كافية ومشروطة وغير ملزمة ، ومن شأن توفير ضمانات ملزمة قانونا ضد الاستخدام النووي هي أن تخفض هذه الدول من ترسانتها النووية بشكل إضافي من الخطر النووي ويخفف من الشعور بإنعدام الأمن بين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، ومن ثمة فانه يعزز نظام منع الانتشار للأسلحة النووية ، ما أيدته الهند بقوة بسياسة عدم البدء باستخدام وهذا بموجب اتفاقات ملزمة قانونا اذ ستمكن هذه الاتفاقات

[1]– وثيقة نزع السلاح .الامم المتحدة .اللجنة الاولي .ص 3

ضمانات كافية بشأن قيام موقف عالمي على عدم البدء بالاستخدام ، استقرارا استراتيجي ويخفض خطر استخدام الأسلحة النووية عرضا أو عن غير قصد [1].

خامسا : جهود اللجنة الدولية للصليب والهلال الأحمرين :

تبني مجلس المفوضين للصليب الأحمر وجمعية الهلال الأحمر قرارا بعنوان "العمل نحو إزالة الأسلحة النووية" الذي يؤكد على عدم التوافق بين الأسلحة النووية والقانون الدولي الإنساني الدولي .كما أكد على المعاناة الإنسانية التى لا تحصى نتيجة استخدام الأسلحة النووية وعدم وجود قدرة كافية لاستجابة الإنسانية ويدعو الدولي إلى دخول في مفاوضات لحظر السلاح النووي وإزالته من خلال اتفاقيات دولية ملزمة قانونيا.

يعد الانتباه المتزايد لتطبيق القانون الدولي الإنساني في حوار الأسلحة النووية تطورا مرحبا به حيث يملك القدرة على المساعدة في انهاء المأزق وفتح الطريق لتقدم حقيقي تماما كما فعل في حالة الالغام الأرضية المضادة للأفراد والذخائر العنقودية .إذا يقدم القانون الدولي الإنساني من خلال تركيزه على الأسلحة ويخفض أعدادها تدريجيا الأمر الذي تفضله الدول التي تملك السلاح النووي بشكل عام .هناك فائدة واحدة لهذا النهج ألا وهي الاعتراف بأن القانون الدولي الإنساني ملزم لجميع الدول وفي جميع الاوقات وفقا لما تم التأكيد عليه في مؤتمر المراجعة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية للعام 2010 .هذا يعني أن على مخططي الأمن التفكير إلى أبعد من مجرد اعتبارات الضرورة العسكرية من أجل تخطيط أفضل لمقارباتهم للأمنية .وفي حالة إن لم يكن استخدام الأسلحة النووية على انه امر غير قانوني وهو الامر السائد في معظم الحالات إن لم يكن كلها فإنه يتعين على المخططين العسكريين تطوير وسائل أخرى

[1]– وثيقة نزع السلاح .المرجع السابق ص 4 . وثيقة مؤتمر نزع السلاح للامم المتحدة .المؤرخة في 2007/02/20 تحت الرقم 1816 .س د

تتوافق مع القانون لاستبدال اعتمادهم على الأسلحة النووية .ص 17 من كتاب دعم عدم الانتشار النووي .

عبر مؤتمر المراجعة لمعاهدة عدم الانتشار للأسلحة النووية للعام 2011 عن عمق قلقه تجاه التبعات الإنسانية الكارثية لأي استخدام للأسلحة النووية كما أعاد التأكيد على حاجة جميع الدول في جميع الأوقات للامتثال للقانون الدولي المعمول بع بما في ذلك القانون الإنساني الدولي .

المطلب الثاني : معاهدة حظر الأسلحة النووية للعام 2017 :

إن معاهدة حظر الأسلحة النووية تعد أول معاهدة دولية ملزمة متعددة الأطراف وتطبق عالميا ترمي إلى حظر شامل للأسلحة النووية وتخص المساعدة في معالجة النتائج الإنسانية المترتب على استخدام الأسلحة النووية وتكمل هذه المعاهدة الاتفاقيات الدولية القائمة بشأن الأسلحة النووية لا سيما منها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل لتجارب النووية والمعاهدات الاقليمية المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية ،

تعد المعاهدة ثمرة جهد دولي مشترك تم التفاوض عليه ضد رغبة الدول المسلحة نوويا والمؤيدين لها [1]

إلى جانب أنها أول اتفاقية متعددة الاطراف مطبقة عالميا لحظر الأسلحة النووية نهائيا ، إذ تحظر استخدام أو التهديد باستخدام وتطوير أو إنتاج أو تجريب أو تخزين الأسلحة النووية وتلزم الأطراف بتطهير المناطق الملوثة ومساعدة الضحايا وتشكل المعاهدة من خلال توفير مسارات لإزالة الأسلحة النووية ، وتعد لبنة لا غنى عنها في

[1]– هناوي ليلي .معاهدة حظر الأسلحة النووية وتأثيرها على منظومة حظر الانتشار النووي القائمة .مجلة الدراسات القانونية المقارنة .المجلد 8 العدد. السنة 2021 .ص 324

سبيل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية والتي دخلت حيز النفاذ في تاريخ 21 جانفي 2021 ، ولم تصادق عليها الدول النووية الخمسة [1] .

اعتمدت المعاهدة في المؤتمر الدبلوماسي للأمم المتحدة في 7 يوليو 2017 وفتح باب التوقيع عليها في 20 سبتمبر 2017 و دخلت حيز النفاذ في 22 جانفي 2021 بعد تسعين يوما من ايداع صك المصادقة الخمسون من قبل دولة هندوراس في 24 اكتوبر2020[2] وستدخل حيز النفاذ بعد أن تكون 50 دولة قد أخطرت الأمين العام للأمم المتحدة بموافقتها على الالتزام بها[3].

بداية من السنة 2021 دخلت معاهدة حظر الأسلحة النووية للعام 2017 حيز النفاذ وجاءت نتاج اعمال ولقاءات دولية متعددة، وجهود دولية مضنية للوصول إلى صك دولي ملزم للقضاء تدريجيا على الأسلحة النووية .

كما تعد هذه المعاهدة نقطة تحول في مسار الجهود الدولية ليس للحد من التجارب النووية أو منع انتشار الأسلحة النووية بل كانت نقطة البداية لنهاية التساؤلات التي رافقت المجمع الدولي و وقفت عنده محكمة العدل الدولية دونما إحداث أثر فعال لتساؤل أرق البشرية وجعل التخوف مشروع وقائم من أن تتجاوز الالتزامات الدولية حد المنع أو الحد من الانتشار لسلاح النووي .إذا فإن المعاهدة وبكل صراحة عبرت عن عمق امال المجتمع الدولي لتؤكد على أن استعمال الأسلحة النووية في ضوء مبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني مخالف تماما لها ، فالحظر الذي مس الأسلحة النووية مجاراة للوضع الإنساني يتعلق بالوضع القانوني لعدد الاتفاقيات الدولية التي

---

[1]– أيات عبد الحكيم ثامر . التنظيم القانوني لحظر التسليح النووي .دراسة في ضوء اتفاقية حظر الأسلحة النووية لسنة 2017 . رسالة ماجستير في القانون العام 2023 . جامعة البصرة .كلية القانون .القسم العام . ص

[2] – معاهدة العام 2017 .بشان حظر الأسلحة النووية .منشورات اللجنة الدولية لصليب الاحمر .قسم الخدمات الاستشارية في القانون الدولي الانساني .2021. على الموقع –

https// www.icrc.org/ar/ download/file jhvdo hg :dhv، 29/007/2024

[3] – معاهدة العام 2017 بشأن حظر الأسلحة النووية . قسم الخدمات الاستشارية للقانون الدولي الانساني . ملف التوقيع والتصديق –

تنظم استعمال الأسلحة النووية والتي بات من الأن وضع حدا لها بدون مبررات أو أي مسوغات قانونية او سياسية أخري من طرف الدول النووية، هذا إن اتفق الجميع على ادارة سياسية للعيش بسلام في هذا الكوكب ــ

إن الالتزامات القوية التي دعت اليها المعاهدة لمساعدة الضحايا المتضررين من استخدام الأسلحة النووية أو من تجريبها وبالإصلاح البيئي للمناطق الملوثة ، وتشمل المعاهدة مسارات مختلفة للإنضمام جميع الدول بما فيها الدول النووية او ترتبط بها [1]

منذ العام 2013 مجموعة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية اطلقت مبادرة انسانية تهدف إلى إعادة النظر في مضمون الإعلان عن نزع السلاح نتيجة لأثار المدمرة لسلاح النووي فما بين العامين 2013 و 2014 عقدت مؤتمرات دولية ثلاث لدراسة ما تعلق بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية بتعهد دبلوماسي يلزم 128 حكومة بالتعاون في الجهود الهادفة إلى وصم الأسلحة النووية وحظرها وإزالتها، التعهد الانساني[2].

توالت المؤتمرات الدولية بعد العام 2016 اين دعت الأمم المتحدة فريقا للعمل لبحث المفاوضات لنزع السلاح النووي المتعدد الاطراف وبعد 23 ديسمبر 2016 اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 71/258 المعنون " المضي قدما بمفاوضات المتعددة الأطراف " الذي قررت فيه عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك دولي ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية [3] فقد شدد بيتر ماورير رئيس اللجن الدولية لصليب الأحمر من قبل بالقول . من الأهمية بمكان في الوقت الحاضر

---

[1]– معاهدة العام 2017 .بشان حظر الأسلحة النووية .منشورات اللجنة الدولية لصليب الاحمر .قسم الخدمات الاستشارية في القانون الدولي الانساني .2021. على الموقع – https// www.icrc.org/ar/ download/file،/29/007/ 2023 تاريخ الزيارة –

[2]– ميليسا غيليس .نزع السلاح .مكتب شؤون نزع السلاح .ط 4 .نيويورك .2018. ص 38

[3]– ميليسا غيليس .مرجع سابق ص 39

اعادة احياء المعاهدة باعتبارها معيارا جديدا للقانون الدولي الإنساني ويعتمد على نجاح المعاهدة على توسيع نطاق للالتزام بها قدر الامكان [1] وتعد معاهدة حظر الأسلحة النووية أهم من أي معاهدة أسلحة نووية سابقة وتمثل رد فعل غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة [2]

الاجتماع الأول الذي انعقد في فينا عاصمة النمسا من قبل الدول الاطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية في الفترة ما بين 21 و 23 كانون الثاني 2022 بعد تأجيله سبب المخاوف من فايروس كورونا يعد أول اجتماع منذ دخول المعاهدة حيز النفاذ في كانون الثاني 2021 وحضر الاجتماع 49 دولة طرف في معاهدة حظر الأسلحة النووية و 34 دولة مراقبة .إلى جانب ممثلين عن العديد من المنظمات الحكومية الدولية و 85 منظمة غير حكومية وخلال الاجتماع ادانت العديد من الدول الاطراف التهديدات النووية الاخيرة والأعمال العسكرية الروسية في أوكرانيا وأدلى أفراد بشهادتهم حول استخدام الأسلحة النووية في هيروشيما ونكازاكي وكذلك الآثار الضارة لتجارب النووية [3]

وتستند المعاهدة أساسا إلى مبادئ الأمم المتحدة التي تنص في الديباجة على أنها تسعى قبل كل شيء إلى تهيئة الظروف التي يمكن في ظلها الحفاظ على العدالة واحترام الالتزامات [4]

---

[1]– سارة مابيزا .حظر الأسلحة النووية في العام 2021 تاريخ يابي النسيان .مقال 2021 اللجنة الدولية لصليب الاحمر على الموقعhttps// www.icrc.org/ar/ download/file، 29/007/ 2023 تاريخ الزيارة –

[2]أيات عبد الحكيم ثامر . التنظيم القانوني لحظر التسليح النووي .دراسة في ضوء اتفاقية حظر الأسلحة النووية لسنة 2017 . رسالة ماجستير في القانون العام 2023 . جامعة البصرة .كلية القانون .القسم العام . ص65 –

[3]– معاهدة حظر الأسلحة النووية .على الموقع
http// www.nti.org/ éducation/ center/treaties- and-régimes-on-the-prohibition-of-nuclear-weapons

[4] - Zac Russrll.the treaty on the prohibition of Nuclear weapons .un general assembly first committee .2020.p.5 -

بغرض توفير الجو للنقاش على مضمون اتفاقية نزع السلاح النووي من خلال تشكيل مجموعة عمل مفتوحة العضوية العام 2016 وخلال اجتماع جنيف العام 2016 فتحت المجوعة نقاشا مع الدول المشاركة استراتيجية للمضي في جدول أعمال نزع السلاح النووي دول ممثلة في الجزائر والبرازيل واندونيسيا وجنوب افريقيا لفتح مفاوضات حول معاهدة حظر السلاح النووي وقابل العرض الدولي لدول غير النووية معارضة قوية من الدول النووية والتي تعتمد على الأسلحة النووية في استراتجيتها الدفاعية وفي قوتها الأمنية بالسلاح النووي سرعة السير للمجموعة الدولية لتعجيل في التفاوض من عملية نزع السلاح ، في العام 2017 صوتت الدول على التقرير النهائي الذي يوصي الجمعية العامة للأمم المتحدة لعقد مؤتمر العام 2017 لحظر الأسلحة النووية وكان التصويت 68 مقابل 22 وامتناع 13 دولة عن التصويت [1]

اعتمدت الجمعية العامة فيما بعد واعتمادا على توصية فريق العمل الدولي .في 23 كانون الأول 2016 القرار 71/258 المعنون المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعدد الاطراف الذي قررت فيه عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية [2]

لم تمض الا أشهر قليلة وفي شهر كانون الأول العام 2017 رحب مجلس المندوبين بالاعتماد على المعاهدة باعتمادها طريقا للقضاء التام على الأسلحة النووية والتزام بخطة زمنية تتعلق بعدم استخدام الأسلحة النووية وحظرها والقضاء عليها للفترة 2018- 2021 [3]

[1]- هناوى ليلي . مرجع سابق.ص 328

[2]- مليسا عيليس .مرجع سابق .ص 39

[3]- السعي للقضاء على الأسلحة النووية .وثيقة من اعداد اللجنة الدولية لصليب الاحمر بالتشاور مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الاحمر والهلال الاحمر .2021 .ص 1

الباب الثاني

الإختصاص القضائي وهيئات الرقابة الدوليين على الأسلحة النووية

تتداخل لأجهزة الدولية وتتداخل معها الوظائف القانونية المحددة لكل منهما ما بين الأجهزة القاضية الدولية ممثلة في محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية كلا حسب مهامها واختصاصها في متابعة تجريم الأسلحة النووية إستعمالا أو تجريبا أو امتلاكا أو تهديد.

فيما تتداخل أجهزة الرقابة الدولية في متابعة نشاط الأسلحة النووية لضرورة او أسباب وجودها أو استعمالها فقد كان للجنة الدولية للصليب الفضل الأول في تحديد ورسم معالم القانون الدولي الإنساني وكان تسعى جاهدة للقضاء على وجود الأسلحة النووية بعد الذي حدث في اليابان ، إلى جانب استحداث الهيئة الدولية ممثلة في الوكالة الدولية لطاقة الذرية ، للمراقبة الانشطة النووية ومشروعية امتلاك للأسلحة والتكنولوجيا النووية لدول في محاولة لإثناء الدول عن الخروج عن مبدأ الاستعمال السلمي لذرة والطاقة الذرية ظاهريا ، وحرمان الدول غير النووية من امتلاك اسلحة ردع نووية كالتي تمتلكها دول ما يعرف بالنادي النووي وإبقاء تفردها بالأسلحة النووية وتفوقه على باقي الدول في تسابق سري لامتلاك اكثر الأسلحة فتكا ودمارا في العالم .

الفصل الأول

دور القضاء الدولي في متابعة تجريم الأسلحة النووية

يقف جهازا القضاء الدولي إلى اليوم موقف المتفرج على قرار يلزم الدول بوقف التسارع نحو امتلاك الأسلحة النووية أو تجريمها بإعطائه رأيا مختلف لا يعدو أن يكون محاولة للوقوف بين قوة الدول لمنع استصدار أي قرار من الجهات القضائية الدولية فيما يتعلق بالأسلحة النووية ، من جهتها محكمة العدل الدولية لم تخرج بقرار نهائي ملزم غير أنها حاولت الالتفاف حول مشروعية التهديد أو استعمال الأسلحة النووية في النزاعات المسلحة دون مراعاة الآثار الناجمة عن خرق هذا الالتزام الدولي بالمتابعة الجدية لتكنولوجيا النووية وتجريم استعمال الأسلحة النووية .

المحكمة الجنائية الدولية جهاز قضائي دولي استحدث للحد ومتابعة الجرائم الدولية التي تمس بالبشرية والأمن الدوليين لكنها لم تشر في مضمون قانونها الى أي تجريم والتزام مستقبلي بتجريم الأسلحة النووية على غرار الجرائم المتعلقة باستعمال اسلحة الدمار الشامل . ومعاقبة مقترفي الجرائم المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل . ملتفة بذلك ومتناسية للجرائم المتعلقة أو المرتكبة باستعمال الأسلحة النووية ، وما عزوف الدول النووية التصديق على لائحة استحداث النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية الا دليل على محاولة الالتفاف والإفلات من الالتزامات الدولية التي بمقتضاها تم تجريم أو متابعة المتورطين باستعمال الأسلحة النووية .

المبحث الأول

موقف القضاء الدولي من خطر الأسلحة النووية و مخالفة المبادئ الإنسانية

ثنائية جهازي القضاء الدولي موضوع البحث في الرسالة ممثلين في محكمة العدل الدولية وكذا المحكمة الجنائية الدولية كلاهما نظرا في مسالة الاسلحة النووية و مطالبة اللجنة الدولية للصليب الاحمر من الحد والتقييد من استعمال الاسلحة النووية [1] محكمة العدل الدولية خرجت برأى استشاري العام 1996 جمعت فيه بين مقتضيات العمل النووي وقواعد القانون الدولي الإنساني , فيما المحكمة الجنائية الدولية ورغم حداثة انشائها الا انها استثنت تجريم الاسلحة النووية في مضامين الاتفاقية المنشئة للجهاز القضائي . المحكمة الجنائية الدولية أو ما اتفق عليه قانون نظام روما للعام 2002

المطلب الأول : موقف محكمة العدل الدولية من الأسلحة النووية

يعد الاحتكام إلى جهة قانونية بشان التطور المفاجئ للقوة النووية وتعاظم خطرها على البشرية اضافة إلى حالة الرعب النووي التي ميزت فترة التسابق الدولي نحو إمتلاك السلاح النووي ، دعا منظمة الصحة العالمية إلى اللجوء إلى القضاء الدولي [2]لطلب استشارة ورأى ملزم حول الأسلحة النووية بموجب الاتفاق المبرم بين المنظمة وهيئة الأمم المتحدة بمقتضى المادة 2/12 من الاتفاقية الثنائية بينهما ، والذي تم رفضه من طرف المحكمة ، ويليه مباشرة طلب الاستشارة الذي تقدمت به الجمعية العامة للأمم المتحدة حول مشروعية التهديد الجديد لنوع أخر وأكثر تطور وتدمير

[1]– موقع اللجنة الدولية لصليب الاحمر .مرجع سابق .

[2]– جمعية الصحة العالمية السادسة والاربعون وثيقة ج 30/46 المؤرخة في 26 افريل 1993 . الاثار الصحية والبيئية المترتبة على الاسلحة النووية .تقرير المدير العام .موقع الجمعية

ودموية من الأسلحة التي تفنى البشرية في لحظات بعد تعاظم القوى النووية لدى الكبرى و تلويحها باستخدام السلاح النووي في مناسبات عدة تزامنت مع احتقان الوضع السياسي و الجيوسياسي واستراتيجي لدول النووية .فبعد أن رفضت المحكمة طلب الفتوى المقدم من منظمة الصحة العالمية ، كانت مجبرة على قبول الطلب المقدم من الجمعية العامة للأمم المتحدة ، إلا أن رأى المحكمة كان مخيب للآمال ، خصوصا وأن المحكمة تناولت المسالة استنادا لقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وقواعد القانون الدولي [1]

الفرع الأول : إختصاص محكمة العدل الدولية في طلب الفتوى .

إن ولاية محكمة العدل الدولية في اختصاصها بإصدار الرأي الاستشاري بشأن موضع طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة يدخل في إطار المادة 65 الفقرة 2 علما ان مثل تدخل محكمة العدل الدولية كجهاز قضائي لقيامها بإصدار فتوى بشأنه كان من مخلفاته مبدئيا أن ترفضه الدول المالكة للأسلحة النووية والتي تهدد باستعماله في كل مناسبة ، لأجل خلق منطق القوة في العلاقات الدولية [2]

وكان لزاما على محكمة العدل الدولية النظر في موضوع الطلب بمقتضى الفقرة 1 من المادة 65 التي تدخل في إختصاص المحكمة الموضوعي ، فقد كان تحديا كبيرا للمحكمة من أجل إثبات صفتها القانونية وإختصاصها بالنظر إلى تطبيق وفاعلية القانون الدولي وتكريس إحترامه .وقد كرست المادة 96 من ميثاق الأمم المتحدة الحق للجمعية العامة أو مجلس الأمن أن يطلب إلى المحكمة العدل الدولية الإفتاء في أي مسألة قانونية، وبذلك فقد توافقت الجهتان كلا من الجمعية العامة للأمم المتحدة بطلب الرأي

---

[1]– مهداوى عبد القادر ، الاستخدام السلمي لطاقة النووية بين حق الشعوب في التنمية ومتطلبات الامن الدولي .رسالة دكتوراه في القانون العام .جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان .الجزائر كلية الحقوق والعلوم السياسية .2014 .ص 207

[2]– المادة 65 الفقرة 1 النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية

الاستشاري وفقا لمقتضى المادة 96 منها وكذا اختصاص محكمة العدل الدولية بالنظر في موضوع الطلب وفقا لمقتضيات المادة 65 الفقرة 1 لكون الطلب المقدم أمامها طلبا قانونيا وليس سياسيا [1]

أولا : طلب منظمة الصحة العالمية لرأى المحكمة العدل الدولية :

يعتبر اللجوء إلى القضاء الدولي سيما محكمة العدل الدولية من أهم الإجراءات التي تقوم بها الدول منذ انشاء المحكمة والتي يتحدد اختصاصها وفق مقتضيات النظام الأساسي لها ، وبمقتضى الإشكال الذي وقع خلال سير الدعوى القضائية من استراليا ونيوزلندا على فرنسا في قضية التجارب النووية . دفعت فرنسا بعدم إختصاص المحكمة كإجراء إستباقي لربح وقت أطول حتى تنهي تجاربها النووية كما أقرت في جوابها أمام المحكمة ، وعليه فإن أولى القضايا التي نظرت فيها محكمة العدل الدولية في موضوع الأسلحة النووية والتجارب النووية كان قبل العام 1973 بين استراليا وفرنسا ونيوزيلندا وفرنسا ، المحكمة ومن بين أهم ردودها في ملف الدعوى فصلت بمقتضى المادة 36 من النظام الأساسي في الدعوى تثبت ولاية المحكمة في النزاعات ذات الاختصاص الأصيل للمحكمة وهذا بمقتضي المادة 36 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية فان ولاية المحكمة [2]:

1. تشمل جميع القضايا التي يعرضها عليها المتقاضون كما تشمل جميع المسائل المنصوص عليها بصفة خاصة في ميثاق الأمم المتحدة أو في المعاهدات والاتفاقات المعمول بها .
2. ولدول الأطراف في هذا النظام الأساسي أن تصرح في أي وقت بأنها بذات تصريحها هذا وبدون حاجة إلى اتفاق خاص تقر للمحكمة بولايتها الجبرية في نظر

[1] – المادة 65 الفقرة 1 النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية

[2] – المادة 36 من النظام الاساسي للمحكمة العدل الدولية

جميع المنازعات القانونية التي تقوم بينها وبين دولة تقبل الالتزام نفسه متى كانت هذه المنازعات القانونية تتعلق بالمسائل الاتية :

أ). تفسير معاهدة من المعاهدات

ب). اية مسالة من مسائل القانون الدولي

ج). تحقيق واقعة من الوقائع إذا ثبت كانت خرقا لالتزام دولي

د). نوع التعويض المترتب على خرق التزام دولة ومدى هذا التعويض .

3. ويجوز أن تصدر التصريحات المشار اليها آنفا دون قيد ولا شرط أو أن تعلق على شرط التبادل من جانب عدة دول أو دولة معينة بذاتها أو أن تقيد بمدة معينة

4. تودع هذه التصريحات لدى الأمين العام للأمم المتحدة وعليه أن يرسل صورا منها إلى الدول التي هي أطراف في هذا النظام الأساسي أو إلى مسجل المحكمة .

5. التصريحات الصادرة بمقتضى حكم المادة 36 من النظام الأساسي للمحكمة الدائمة للعدل الدولية المعمول بها حتى الآن تعتبر فيما بين الدول الأطراف هذا النظام الأساسي بمثابة قبول للولاية الجبرية لمحكمة العدل الدولية وذلك في الفترة الباقية من مدة سريان هذا التصريح و وفقا للشروط الواردة فيها .

6. في حالة قيام نزاع في شان ولاية المحكمة تفصل المحكمة في هذا النزاع بقرار منها[1].

وهذا ما حدث من خلال الدعوى التي رفعتها استراليا ونيوزيلندا على فرنسا بمناسبة اجراء التجارب النووية ، ودفعت فرنسا خلافا لنص المادة 36 ومقتضياتها بعدم اختصاص المحكمة في النزاع الدولي. وهو ما سيتم التطرق اليه لاحقا في قضية التجارب النووية وسوابق المحكمة في النظر في الملف العام 1972.

[1]– المادة 36 من النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية

عقب اجتماع الجمعية العالمية لصحة في دورتها الـ 46 في الـ 1993/05/14 تقدمت منظمة الصحة العالمية عن طريق مديرها العام في الـ 1993/07/27 بطلب إحالة السؤال على المحكمة الدولية تطلب بمقتضاه المنظمة من المحكمة رأيا استشاريا حول " في ضوء الآثار الصحية والبيئية هل يمثل استخدام دولة ما للأسلحة النووية في الحرب أو في أي نزاع مسلح أخر خرقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي ، بما في ذلك دستور منظمة الصحة العالمية [1]

لكن المحكمة رفضت طلب المنظمة لعدم استفاء المنظمة شروط الولاية للمحكمة لنظر في موضوع الطلب المقدم أمامها من المنظمة من بينها الإذن للمنظمة ، و أن يتعلق طلب الفتوى بموضوع قانوني ، وأن تكون موضوع الطلب من اختصاص ومهام المنظمة ، لم تثبت المحكمة مشروعية الطلب من المنظمة سيما كونه تعلق بمسالة السلاح والقوة وهما مجالان تتخصص بهما هيئة الأمم المتحدة وليس المنظمات التابعة لها غياب الاختصاص للمنظمة ،

استهلت المحكمة عرضها بالإشارة إلى الرسالة المؤرخة في1993/08/27 المقدمة من المدير العام لمنظمة الصحة العالمية والمسجلة في سجل المحكمة في 1993/09/03 والتي أحال فيها مسجل المحكمة رسميا القرار الذي اتخذته جمعية الصحة العالمية القاضي بأن تطلب إلى المحكمة أن تصدر فتوى بشأن سؤال معين وفيما يلي نص السؤال بالصيغة التي ورد فيها في القرار ج ص ع 46- 40 الذي اعتمدنه جمعية الصحة العالمية في 1993/05/14 " " في ضوء الآثار الصحية والبيئية[2]، هل يمثل استخدام دولة ما للأسلحة النووية في الحرب أو في أي نزاع مسلح

[1]- نصر الدين الاخضري .مسالة الدفاع الشرعي الخاصة بالدول المالكة للأسلحة الدمار الشامل في ضوء القانون الدولي الجنائي .ط 1. دار النهضة العربية .مصر .2009. ص 534

[2]- جمعية الصحة العالمية السادسة والاربعون وثيقة ج 30/46 المؤرخة في 26 افريل 1993 . الاثار الصحية والبيئية المترتبة على الاسلحة النووية .تقرير المدير العام .موقع الجمعية

آخر خرقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي بما في ذلك دستور منظمة الصحة العالمية " [1]

أجابت المحكمة عن ولاية المحكمة ثم الإذن لمنظمة الصحة العالمية بطلب الفتوى ثم المسائل القانونية في طلب الفتوى إلى مراجعة المحكمة لتفسير دستور منظمة الصحة العالمية ،ما يعني أن طلب المنظمة لا يتصل بمسالة تقع في مهامها ولا انشطتها التي تباشرها ومن ثمة لا تثبت ولاية المحكمة بإصدار الفتوى [2]

قررت المحكمة عدم الاستجابة للطلب بأغلبية 11 صوتا مقابل 3 ورأت المحكمة أنه وإن كانت المنظمة بموجب دستورها مصرح لها بمعالجة الاثار المترتبة على استخدام الأسلحة النووية وباتخاذ التدابير الرامية إلى حماية صحة السكان ، فإن السؤال لا يتصل بآثار استخدام هذه الأسلحة في ضوء آثارها الصحية والبيئية [3]

في رأي الباحث أنه من المهم أن نعتبر أن طلب منظمة الصحة العالمية للرأي الاستشاري من محكمة العدل الدولية وإن كان رفضه مسبب كون الإختصاص في المهام التي تقوم بها المنظمة ليس لها علاقة بالتنظيم الدولي أو السياسات العسكرية والحروب إلا أننا نعتبر ذلك وبمفهوم المخالفة أن لجوء المنظمة إلى طلب كان نتاج التقارير التي كانت تصدرها تباعا بخصوص الآثار الناتجة عن استعمال الأسلحة النووية سيما النتائج والآثار التي خلفتها التجارب على البيئة والإنسان من الأمراض التي تفتك بالبشر والمستعصية لشفاء كأنواع أمراض السرطانات و التشوهات الخلقية التي صاحبت المواليد في المناطق المتأثرة بالإشعاعات النووية والتي كانت مسرح للتفجيرات وتجارب للأسلحة .

---

[1]– موجز الاحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية للفترة 1992–1996 .عن الامم المتحدة .نيويورك العام 1998 .ص 108

[2]– فادي محمد ديب شعيب . استخدام الأسلحة النووية في القانون الدولي .منشورات الحلبي الحقوقية .لبنان .2013 . ص 154

[3] – مهداوي عبد القادر .مرجع سابق .ص 207

ثانيا : طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة لرأى المحكمة العدل الدولية .

تقدمت الجمعية العامة للأمم المتحدة عن طريق السكرتير العام بطلب الاستشارة من المحكمة. و بالعبارة التالية صيغ السؤال لمحكمة العدل الدولية " هل التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها في أي ظرف من الظروف يكون مسموحا به بموجب القانون الدولي" مضمون الاستشارة والرأي الذي تقدمت به الجمعية العامة للأمم المتحدة في الـــ 06 1995/01 بقرار للجمعية العامة تحت الرقم 75/49 وعملا بالمادة 196.[1]

و بإسم أمينها العام عن طريق الجمعية العامة للأمم المتحدة بمذكرة إلى محكمة العدل الدولية بعنوان نزع السلاح العام الكامل تحت بند فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها تحت الرقم – 51/2018/ أ – الجمعية العامة لأمم المتحدة –الدورة الحادية والخمسون –البند 81 من جدول الاعمال[2]

باسم ونيابة عن مجموعة دول حركة عدم الانحياز ، فقد تقدمت اندونيسيا إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بطلب استشاري لمحكمة العدل الدولية – يتعلق بمدى مشروعية التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها وبمقتضى القرار رقم 49/ 75 الصادر في كانون الاول / اكتوبر 1991 طلبت الجمعية العامة من محكمة العدل الدولية أن تعطى على وجه السرعة رأيا استشاريا بخصوص السؤال التالي :

" هل التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها مسموحا به تحت أي ظرف وفقا للقانون الدولي " – وفي 26 من تشرين الأول العام 1995 ابلغ السكرتير العام لمنظمة الأمم المتحدة مسجل محكمة العدل الدولية بقرار الجمعية العامة بشان طلب الرأى الاستشاري عملا بأحكام المادة 1/96 من ميثاق الامم المتحدة [3]

---

[1] – المادة 96 من ميثاق الامم المتحدة .

[2] – وثيقة الامم المتحدة تحت الرقم 51/218/أ . بتاريخ 1996/10/15 -

[3] – أيات محمد سعود الزبيدي مرجع سابق . ص 164

إن الانتقاد الذي وجهه البروفيسور " جرين " بأن الحظر يمتد الآن إلى الأسلحة التي يحتمل أن يكون لها هذا التأثير ، المعاناة غير الضرورية التي تقع على الأفراد والتي لم تعد معيارا للإدانة فقط على التأثير الحادث فعلا من جراء استخدام الأسلحة التي يحتمل أن يكون لها هذا التأثير ، وأشار "جرين" أيضا إلى أنه على الرغم من الآثار غير التميزية والضارة المعروفة جيدا للأسلحة النووية ، فإن البروتوكول الأول لم يتضمن أي حظر لها، وفي وقت إقرار البروتوكول كانت مسالة الأسلحة النووية تدخل ضمن إطار النطاق الحقيقي لمفاوضات نزع السلاح ، وتبعا لذلك في العام 1996 أصدرت محكمة العدل الدولية رأيا استشاريا في المسالة [1]

الفرع الثاني : الحجج والأدلة التي استندت اليها المحكمة لإصدار رأيها .

قامت محكمة العدل الدولية باستبعاد عدة حجج قانونية لم تنظر اليها بمناسبة اصدار فتاواها ورأيها المطلوب من الجمعية العامة للأمم المتحدة على قضية الأسلحة النووية منها:[2]

- القانون الدولي لحقوق الانسان
- اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها للعام 1948 [3]
- الاتفاقيات الدولية التي تحظر استخدام السم والقانون الدولي للبيئة على اعتبار أن هذه الحجج غير قائمة في مسالة السلاح النووي، فيما اعتمدت المحكمة على قبول واعتماد حجتين فقط مما استندت إليه المحكمة حيال النظر في موضوع طلب الفتوى ويتعلق الأمر قانونين فقط تأسست عليهما المحكمة بالنظر في المسالة المعروضة عليها.

---

[1]– محمد شريف بسيوني .المرجع السابق .ص 46

[2]– جمال مولاي .مرجع سابق ص 116

[3]– ايات محمد سعود الزبيدي .مرجع سابق .ص 172

أولا : القانون الدولي الإنساني :

نظرت المحكمة في ما إذا كان يجب اعتبار اللجوء إلى الأسلحة النووية غير مشروع في ضوء مبادئ و قواعد القانون الدولي الإنساني الساري في أوقات النزاع المسلح ، وقامت المحكمة أولا بالاعتراف بالخصائص المدمرة الفريدة للأسلحة النووية لأن العملية الناتجة عن انشطار نواة الذرة تطلق قوتين متميزتين تتمثل بكميات هائلة من الحرارة والطاقة من ناحية ، وإشعاعات قوية ومتمددة من ناحية أخرى ، ثم لاحظت المحكمة أن استخدام الأسلحة النووية يخضع للمبادئ ذات الصلة في القانون وبخاصة القانون الدولي الإنساني[1] ، وهذا البيان المبدئي مقبول صراحة لدى جميع الدول التي مثلت أمام المحكمة بما في ذلك الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية ثم انتقلت المحكمة بعد ذلك إلى تحيد القواعد العرفية التي تبلورت من خلال ممارسة الدول وتتصل اتصالا بالمسالة المعروضة على المحكمة ، ورأت المحكمة بأن استخدام الأسلحة والوسائل التي تلحق الضرر بالعدو ليس حقا مطلقا كما اعتبرت المحكمة أن القيود الرئيسية ذات الصلة بالقضية تتمثل في مبدأ التميز ومبدأ حظر التسبب بمعاناة غير ضرورية ــ حيث أن مبدأ التميز يوفر مبدأ لتميز المدنيين وحماية لهم او أن يستخدم الطرفان في الحرب أسلحة لا تميز بين الاهداف العسكرية والمدنية ــ أما فيما تعلق بمبدأ حظر إحداث معاناة غير ضرورية فإنه يوفر الحماية للمقاتلين اثناء النزاع المسلح [2]

كما لجأت المحكمة كذلك إلى التذكير بمبدأ مارتينز على اعتباره وسيلة فعالة لمعالجة التطور السريع لتكنولوجيا العسكرية .

---

[1]– سارة الزغبي .مرجع سابق .ص 62

[2]– أيات محمد سعود الزبيدي . مرجع سابق .ص 176

الحكمة من جهتها انتهت إلى ان القانون الدولي الإنساني ومنذ زمن بعيدا كان يحظر استعمال أنواع محددة من الأسلحة في النزاعات المسلحة سواء تعلق الأمر بالآثار التي تحدثها أو بسبب الآلام غير المبررة التي تحدها النزاعات والمقاتلين .

ثم تطرقت المحكمة إلى محاولة انطباق مبادئ القانون الدولي الإنساني وقواعده على استخدام الأسلحة النووية ولاحظت المحكمة أن الأسلحة النووية اخترعت بعد أن كانت معظم مبادئ القانون الدولي وقواعده قد وجدت فعلا ، وأن هناك فرقا نوعيا وكميا بين الأسلحة التقليدية والأسلحة النووية [1]

وبهذا الخصوص فإن أحد لم يناد في هذه القضية بأن قواعد القانون الدولي الإنساني لا تنطبق على الأسلحة الجديدة بسبب جدة هذه الأسلحة بل على العكس من ذلك فان جدة هذه الأسلحة قد تم رفضها من بعض الدول كحجة ضد تطبيق القانون الدولي الإنساني عليها .

ثانيا : قانون الحياد :

هو نفسه ما كرسته العاصمة السويسرية جنيف ومن خلالها ، كذلك كان للجنة الدولية للصليب الأحمر وأن سمح لها بالعمل في مناطق عدة من العالم لمتابعة عملها الإغاثى من جهة ومن أخرى كملاحظ أو متابع لمدى التزام طرفي الحرب أو النزاع بتطبيق مبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني والحياد الذي بحثت فيه محكمة العدل الدولية وأسست عليه رأيها هو الوضع الذي تمتع بموجبه دولة ما من الدول المشاركة في الحرب وعدم تحيزها إلى أي طرف أو فريق من المتحاربين[2]

فقد خلصت المحكمة إلى أن مبدأ الحياد المشار إليه وفق القوانين الدولية هو سبب كاف وينطبق على كل الدول وفي كل النزاعات وبمختلف الأسلحة كون طرفي النزاع ليس لهم رغبة في انتهاك إقليم أو قوات أو عناصر الدولة المحايدة ما يضمن

[1]– أيات محمد سعود الزبيدي . نفس المرجع .ص 176

[2] – عصام العطية . مرجع سابق .ص 438

وجود مسافة آمان بين طرفي النزاع أو أيا كان نوع السلاح فإن طرفي النزاع لا يمكنهم استعماله ضد الدولة المحايدة .

المطلب الثاني: فتوى المحكمة بشأن السلاح النووي الرأي الإستشاري للعام 1996.

إن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها مخالف بشكل عام لقواعد القانون الدولي الواجب تطبيقها في النزاعات المسلحة وتحديدا في ما يتعلق بمبادئ وقواعد القانون الإنساني ، وهناك التزام بضرورة مواصلة المفاوضات بكل النوايا الحسنة والتوصل إلى نزع السلاح النووي بجميع اشكاله وجوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة [1]

الفرع الأول : مشروعية التهديد أو الإستخدام[2] .

أولا : مشروعية التهديد :

إن مشروعية التهديد باستخدام الأسلحة النووية الذي نظرت فيه محكمة العدل الدولية كان بمقتضى المواد 51.42.2 من ميثاق الأمم المتحدة كون التهديد باستخدام القوة أو استخدامها كان موضوع إشارة في المادة 2 من الميثاق ، وقد أشارت المادة 51 إلى حق ممارسة الدفاع الشرعي ، لكن هذه النصوص لم تشر إلى موضع الأسلحة النووية ولا استعمالها في هذين الحقين .حق الدفاع الشرعي أو التهديد باستخدام القوة العسكرية أو أي أسلحة أخرى غير الأسلحة التقليدية ، ميثاق الأمم المتحدة يعطي الحق لدول في اتخاذ اجراءات الحق بالتهديد باستعمال القوة وكذلك بحق الدفاع الشرعي على كل ما يهددها لكنه لم يرتبط أساسا بالأسلحة النووية وهذا ما اقرته محكمة العدل الدولية

[1] -Alyn Ware mem ber of RFPdisamament Standing commisson who the principle writer of this publication .resource guid on nuclear disarmament .for religious leader and communities .fiest edition .2013 . .p 7

[2] - سارة الزغبي .مرجع سابق .ص 131

في شأن التهديد بالأسلحة النووية او استخدامها [1] وقد أفضى قرار المحكمة إلى مبدأى الضرورة والتناسب في القانون الدولي الإنساني .ويجب على الدول بمناسبة النظر إلى آثار الأسلحة النووية على البيئة أن تلتزم الدول المستعملة لهذه الأسلحة أثناء النزاعات المسلحة الالتزام بقواعد حماية البيئة [2]

ثانيا : مشروعية الاستخدام .

إن نظر محكمة العدل الدولية ومدى مطابقة مبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني على استخدام الأسلحة النووية على اعتبار أن مبدأي التمييز الذي يحظر الهجمات العشوائية على إعتبار أنها لا تفرق بين الأهداف المدنية والأهداف العسكرية ولا حتى المقاتلين ومبدأ حظر التسبب في الآلام المفرطة والتي لا سبب لها هو ما يقيد حظر استعمال أسلحة معينة في النزعات المسلحة كونه أحد مبادئ القانون الدولي الإنساني [3]

نظرت المحكمة في تحليها إلى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالأسلحة النووية من التجارب إلى الحظر الجزئي والتعهد الدولي بعدم استخدام تلك الأسلحة مع امكانية احتفاظ بعض الدول النووية بحقها في استعمال واستخدام هذه الأسلحة وفقا لظروف معينة [4]

في الأخير فان الفصل في مدى مشروعية التهديد باستخدام الأسلحة النووية في حالات الضرورة كما هو الحال بحالة الدفاع الشرعي هو مبرر لم تفصل فيه المحكمة

---

[1]– فتوى محكمة العدل الدولية بشان مشروعية استخدام دولة ما للأسلحة النووية في نزاع مسلح صادر في 1996/07/08 موجز الاحكام والفتاوى والأوامر الصادر عن محكمة العدل الدولية لسنوات 1992.1996. منشورات الامم المتحدة .نيويورك .1998 .ص 116.117

[2]– محمود حجازي محمود . حيازة واستخدام الأسلحة النووية في ضوء احكام القانون الدولي .مطبعة العشري .القاهرة 2005. ص 39.40

[3]– نعمان عطاء الله الهيتى . الأسلحة المحرمة دوليا .القواعد والآليات .دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع .دمشق .2008 .ص 285

[4]– فتوى محكمة العدل الدولية .مرجع سابق ص 117 .119

ولم تفصل في تحديدها لحالات الضرورة القصوى كما اقرت بنسبية خضوع الأسلحة النووية لمبادئ القانون الدولي الإنساني [1] أي لا يوجد نص صريح في القانون الدولي ما يمنع استخدام الأسلحة النووية .

أي أن قرار المحكمة جاء بعبارة " ليس في القانون الدولي العرفي أو القانون الدولي الإنساني ألاتفاقي ما يجيز على وجه التحديد التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها " [2]

وكذلك " ليس في القانون الدولي العرفي أو في القانون الدولي ألاتفاقي أي حظر شامل وعام للتهديد بالأسلحة النووية بالذات أو لاستخدامها "

الفرع الثاني : موقف محكمة العدل من الأسلحة النووية عشوائية الآثر والمسببة للمعاناة غير ضرورية .

أولا : موقف المحكمة من إستخدام الأسلحة عشوائية الأثر .

أكد قضاة محكمة العدل الدولية على أن الأسلحة النووية هي أسلحة عشوائية الأثر بطبيعتها وهذا يعود إلى طبيعتها وأثارها المدمرة مما يصعب الأمر في عملية التحكم في أهداف هذه الأسلحة والتي من خلالها لا يمكن التحكم في تحقيق تطبيق مبدأ التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين وحتى نوعية الأهداف المدنية أو العسكرية وحتى البيئة نفسها ، من بين قضاة المحكمة عدد بعض القضاة أن استخدام الأسلحة النووية في النزاعات المسلحة قد ينتهك قواعد القانون الدولي الإنساني مستندين إلى القوة التدميرية للسلاح النووي وصعوبة الحد من آثاره ، كون السلاح النووي يتميز بخصائص نوعية لا تتوفر في باقي الأسلحة التقليدية لكنها شبيهة الأثر في القوة

---

[1]– بولوح رضا. مشروعية التهديد او استخدام الأسلحة النووية على ضوء الرأى الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية في 1996/07/08 .رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية .كلية الحقوق والعلوم الادارية ، جامعة الجزائر .الجزائر 2002 . ص 91

[2] – فنوي محكمة العدل الدولية .مرجع سابق .ص 114

التدميرية وعدم التميز واستحالة التعامل معها في تحديد الآثار الناجمة عنها ، بسبب قوتها التدميرية ، واتساع رقعة المناطق التي يحدثها التفجير النووي ولا يمكن معه تفادي إحداث أضرار جانبية . القاضية هبنغر اكدت أنه لا يمكن استنتاج أن السلاح يكون غير مشروع إذا كان من غير الممكن توجيهه إلى هدف عسكري محدد حتى في حالة وجود أضرار جانبية وقد حاولت القاضية تطبيق التعريف على الأسلحة النووية على اعتبار أنه سلاح غير مشروع [1]

قرار محكمة العدل الدولية بشأن الأسلحة نظر في قاعدة حظر الأسلحة العشوائية على سبيل أسلحة الدمار الشامل كون القاعدة المتعلقة بعشوائية الأثر هي منطلق النظر في حظر السلاح النووي فيما تعلق بمشروعية من عدم مشروعية استعمال السلاح النووي هي منطلق طلب الرأي الاستشاري المقدم للمحكمة ، فقد اكدت المحكمة على أنه يجب على الدولة الا تجعل المدنيين هدفا للهجوم وتبعا لذلك يجب أن لا تستخدم مطلقا الأسلحة غير القادرة على التمييز بين الاهداف وهو ما ينطبق أساسا على الأسلحة النووية على اعتبار أنها اسلحة عشوائية الاثر بطبعتها .

ثانيا : موقف المحكمة من استخدام الأسلحة المسبب للمعاناة غير الضرورية والألام المفرطة .

رأت المحكمة أنه لا يمكن الاستنتاج بأن مبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني المطبقة في النزاع المسلح لا تطبق على الأسلحة النووية ، أن مثل هذا الاستنتاج سيكون متعارضا مع جوهر الصدفة الإنسانية لهذه المبادئ القانونية محل النظر تلك الصدفة التي تطبق قانون النزاع المسلح بكامله وتطبق على كل أشكال الحرب وجميع أنواع الأسلحة القديمة منها والحديثة ، فقد أكد فقهاء القانون الدولي الجنائي على اعتبار

[1]– لعيدي عبد القادر .المسؤولية الدولية الناجمة عن اضرار التلوث النووي . رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام .كلية الحقوق والعلوم السياسية ..جامعة ابي بكر بلقائد .تلمسان .الجزائر 2017–2018 .ص 275

أن تطبيق مبدأ الألام التي لا مبرر لها على الأسلحة النووية لا يمكن تطبيقها ولا يسري حظرها على الأسلحة الجديدة التي تسبب الألام غير ضرورية ، على اعتبار أنه يلزم المجتمع الدولي حظر هذه الأسلحة بمقتضى معاهدة أو اتفاقية ملزمة جديدة [1]

فقد لاحظ القاضي شهاب الدين أن الألأم تكون مفرطة أولا مبرر لها إذا كانت مفرطة ماديا بدرجة المعاناة التي تبررها الميزة العسكرية المرجو تحقيقها، فيما كان رد القاضي فليشهاور مؤكد على أن مثل هذه المعاناة غير المحددة تعد انكارا للاعتبارات الإنسانية.[2]

وعليه فقد كان لرأى الاستشاري لمحكمة العدل الدولية والذي فسر من خلاله إمكانية حظر الأسلحة التي تسبب الآلام وتضاعف بدون فائدة من معاناة المتحاربين وتفوق بكثير للآلام والأضرار اللازمة الضرورية التي يمكن تجنبها لتحقيق الأهداف العسكرية المشروعة وهذا بعد اقرارها بطبيعته العرفية واعتبرته المبدأ الثاني من المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني والذي يؤدي تطبيقه تقييد حرية الدول في اختيار وسائل القتال والأسلحة[3]

ثالثا : موقف المحكمة من القواعد الآمرة في القانون الدولي الإنساني .

تفادت المحكمة في رأيها الاستشاري التطرق إلى القاعدة الآمرة وإلى تمتع قواعد القانون الدولي الإنسانية بهذه الخاصية ، وحسب تعليق M P .LANFRANCHI et CHRISTAKIS " أنه لم تظهر لنا المحكمة أي نوع من الشجاعة للقول بأن هذه القواعد هي قواعد آمرة "

فعوض أن تستغل المحكمة الفرصة وتتكلم عن القاعدة الآمرة تحت غطاء ألاف التأكيدات الفقهية التي تعتبر أن قواعد القانون الدولي الإنساني هي قواعد ذات طبيعة

[1]– أيات محمد سعود الزبيدي .مرجع سابق .ص 100

[2]– غسان الجندي .مرجع سابق .ص 107

[3]– مجلة الصليب الاحمر الدولي .مرجع سابق .العدد 850. السنة 2003 .ص 15

آمرة ، حتى أن لجنة القانون الدولي صرحت في احدى أشغالها أنه لا يمكن السماح فيها للدولة بعدم احترام قاعدة من قواعد القانون الدولي الإنساني وهذا لأن هذه القواعد تفرض التزامات ذات طبيعة آمرة وأن حالة الضرورة التي سبق التأكيد عليها من محكمة العدل الدولية بمناسبة اصدارها للفتوى المتعلقة بمشروعية استخدام أو التهديدي باستخدام الأسلحة النووية، لا يمكن اثارتها لتبرير عدم احترام هذه الالتزامات .

إن رفض التطرق لخاصية القاعدة الآمرة من طرف محكمة العدل الدولية بدراسة الفقرة 83 من الفتوى التي رفضت فيها المحكمة النظر في هذه الخاصية التي تتمتع بها قواعد القانون الدولي الإنساني [1]

فقد أكد محمد بجاوي بمناسبة رأيه على الفتوى المعروضة أمام المحكمة قائلا " لا شك في ذلك أن معظم مبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني هي قواعد آمرة [2]

فبتكييف المحكمة لقواعد القانون الدولي الإنساني بأنها قواعد لا يجوز انتهاكها فإنها تتفادى الاعتراف لهذه المبادئ بالطابع الآمر وهذا ما مكنها من عدم اعطاء قواعد القانون الدولي الإنساني الاسبقية وأولوية التطبيق على ممارسة حق الدفاع الشرعي [3]

رابعا : إقرار المحكمة الدولية بعدم مشروعية الأسلحة النووية :

في العام 1996 صنفت محكمة العدل الدولية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها بأنه غير قانوني وبأن هناك التزام لتحقيق نزع السلاح النووي بشكل كامل ، واستندت المحكمة في قرارها إلى القانون الدولي الإنساني الملزم دوليا والذي يحظر استخدام الأسلحة أو أساليب الحرب التي تحمل الصفات التالية :

---

[1]- بولوح رضا . مشروعية التهديد او استخدام الأسلحة النووية على ضوء الرأي الاستشاري عن محكمة العدل الدولية في 8 جويلية 1996 .رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية .كلية الحقوق والعلوم الادارية .جامعة الجزائر .2002/2001 .ص 101 و 107

[2]- تعليق محمد بجاوى في منطوق قرار محكمة العدل الدولية بمناسبة رأيها الاستشاري حول الأسلحة النووية للعام 1996

[3]- بولوح رضا . مرجع سابق .ص 13 و 114

1. لا تتناسب مع ما هو مطلوب للرد على الهجوم الاستفزازي.
2. تتسبب للمقاتلين بمعاناة لا داعي لها .
3. تستهدف غير المقاتلين أو تلحق بهم الضرر عشوائيا .
4. تنتهك المناطق المحايدة .
5. تتسبب بأضرار بيئية واسعة النطاق وطويلة الأجل .

وقد أعطى قرار المحكمة الدولية البعد القانوني المطلوب والداعم للجهود الدولية التي تبذلها الجماعات الدينية والمنظمات غير الحكومية وغيرها لتعزيز التحرك في سبيل القضاء على الأسلحة النووية .

خصوصا وأنه أدى إلى قرار تم اعتماده في الأمم المتحدة بأغلبية دولية ساحقة ، بما في ذلك الدول المسلحة نوويا ، يدعو إلى مفاوضات متعددة الأطراف بهدف التوصل إلى اتفاقية الأسلحة النووية وهي معاهدة دولية لحظر وإزالة الأسلحة النووية ، كما نتج عنه ايضا اقتراح إلى المحكمة الجنائية الدولية بأن تدرج في أحكامها أي استخدام للأسلحة النووية على أنه جريمة ضد الإنسانية [1]

الفرع الثالث : منطوق فتوى محكمة العدل الدولية .

إن التهديد باستخدام أو استخدام الأسلحة النووية ينبغي أن يكون أيضا متوافقا مع متطلبات القانون الدولي التي تسري على النزاعات المسلحة ، ولا سيما تلك المتعلقة بمبادئ وقواعد القانون الإنساني الدولي (الموجهة ضد فرض معاناة ضرورية) وأيضا مع التزامات محددة تفرضها معاهدات وتعهدات أخرى تتناول صراحة الأسلحة النووية[2]

[1] - -Alyn Ware mem ber of RFPdisamament Standing commisson who the principle writer of this publication .resource guid on nuclear disarmament .for religious leader and communities .fiest edition .2013 . .p 7

[2] – الرأى الاستشاري لمحكمة العدل الدولية تحت الرقم 95 المؤرخ في 8 يوليو 1996 حول مشروعية التهديدي او استخدام الأسلحة النووية

فقد قررت فيه عن عدم وجود قانون دولي أو عرفي أو اتفاقي يبيح فعليا التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها ولم تتوصل المحكمة إلى قرار حاسم لصالح أو ضد مشروعية استخدام الأسلحة النووية .

1- فتـــــــــــــــــوى المحكمـــــــــــــة :

اصدرت المحكمة فتواها بشأن مشروعية التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها بالنسبة لعملية التصويت على القرار النهائي للمحكمة فقد كان التصويت على الفتوى بسبعة أصوات مقابل سبعة مع ترجيح صوت الرئيس تكون المحكمة قد فوتت فرصة على الجهود المبذولة لقصر استخدام الطاقة النووية على الاستخدامات السليمة ودفع المحاولات لتوصل إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية [1]

أولا: بأغلبية 13 صوت مقابل صوت واحد تقرر الاستجابة للفتوى

ثانيا: أجابت المحكمة على النحو التالي على السؤال المطروح عليها من قبل الجمعية العامة .

أ). بإجماع الآراء :

ليس في القانون الدولي العرفي أو القانون الدولي ألاتفاقي ما يجيز على وجه التحديد التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها .

ب). بأغلبية أحد عشر 11 صوتا مقابل ثلاثة 3 أصوات .

ليس في القانون الدولي أو العرفي أو القانون ألاتفاقي أي حظر شامل وعام للتهديد بالأسلحة النووية بالذات أو استخدامها .

[1]- مهداوي عبد القادر .مرجع سابق .ص 210

ج). بالإجمـــــــــــــــــــاع :

إن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها بواسطة الأسلحة النووية الذي يتعارض مع المادة 4 الرابعة من المادة 2 الثانية من ميثاق الأمم المتحدة ولا يفي بجميع مقتضيات المادة 51 واحد وخمسون غير مشروعة.

د). بالإجمـــــــــــــــــــاع :

يجب أن يكون التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها متماشيا مع مقتضيات القانون الدولي الواجب التطبيق في أوقات النزاع المسلح ولا سيما مقتضيات مبادئ القانون الدولي الإنساني وقواعده .

ه). بسبعة 7 أصوات وترجيح بصوت الرئيس :

بناء على المقتضيات الواردة أعلاه فإن التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها مخالف بصورة عامة لقواعد القانون الدولي المنطبقة في أوقات النزاع المسلح خاصة مبادئ القانون الدولي الإنساني وقواعده ، إلا أن المحكمة بالنظر إلى حالة القانون الدولي الراهنة و العناصر الواقعية التي هي تحت تصرفها ليس في وسعها أن تخلص إلى نتيجة حاسمة بشأن ما إذا كان التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها مشروعا أو غير مشروع في ظرف أقصى من ظرف الدفاع عن النفس ، يكون فيه بقاء الدولة ذاته معرضا للخطر [1]

و). بالإجمـــــــــــــــــــاع :

هناك التزام قائم بالعمل بحسن نية وإكمال المفاوضات المؤدية إلى نزع السلاح النووي بكافة جوانبه وتحت رقابة دولية صارمة وفعالة [2]

[1]– أيات محمد سعود الزبيدي .مرجع سابق .ص 180

[2] – موجز الاحكام والفتاوى الصادر عن محكمة العدل الدولية .للعام 1996

1- في حالة الدفاع الشرعي .

" حظر اللجوء إلى القوة إنما يفترض تحليله في ظل احكام ميثاق الامم المتحدة ومنها المادة الحادية والخمسين التي كفلت الحق الطبيعي في الدفع الشرعي بوجهيه الفردي والجماعي حال العدوان المسلح " [1]محكمة العدل الدولية أقرت مبدئيا أنه تبعا للمادة 2 الفقرة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة التي تؤكد على مبدأ حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية لكن الاستثناء ورد بمقتضى المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة الذي يقر بمبدأ حق الدفاع الشرعي لدول ، وعليه فإنه لا يجوز التفكير في استخدام الأسلحة النووية بمناسبة ممارسة الحق في الدفاع عن النفس الا أمام هجوم يكون بنفس الخطورة ولا يمكن شنه بأي وسيلة اخرى[2] فقد اشترطت محكمة العدل الدولية بمناسبة قرارها الاستشاري أن "خضوع الاضطلاع بالحق في الدفاع الشرعي إلى مقتضيات الضرورة والتناسب قاعدة أساسية من قواعد القانون الدولي العرفي إذ أن الدفاع الشرعي لا يمكن بأي حال في ظل قواعد العرف الدولي وأحكام المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة ، المحكمة تلاحظ أن طبيعة الأسلحة النووية وما يترتب عليها من مخاطر، من الاعتبارات التي ينبغي على الدول مراعاتها لما تلجأ إلى استخدام الأسلحة النووية حالة الدفاع الشرعي وحسب مقتضيات التناسب[3] وذلك بالنظر إلى ما يستتبعه استخدام الأسلحة النووية من تقويض للقانون الدولي الإنساني[4].

---

[1] -Cour internationale de justice .Avis consultatif sur la licetite de la menace ou de lemploi d armes nucleaires .8 juillet 1996 .wwww.icj-cij.org.paragraphe42

[2]– لويجي كوندوريللي . محكمة العدل الدولية ترزخ تحت عمل الأسلحة النووية .المجلية الدولية لصليب الاحمر .العدد 53 .السنة 1997 .ص 13

[3] - Cour internationale de justice op cit p 23

[4] – حازم علتم .مرجع سابق .ص 354

2- لما يكون بقاء الدولة مهددا.

المحكمة اشارت في قرارها على أن بالنظر إلى الحالة الراهنة للقانون الدولي والعناصر الواقعية المتاحة فإن المحكمة لا يمكن أن تستنتج بشكل صريح إذا كان التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها مشروعا أو غير مشروع في حالة الدفاع الشرعي لما يكون بقاء الدولة مهدد أو عرضة للخطر.

3- الإنتقادات الموجهة للقرار المحكمة.

لقد دخلت محكمة العدل الدولية في سجال حول القانون المنطبق على التهديد أو باستعمال السلاح النووي أو التهديد باستعماله ، اذ كان بإمكانها فصل هذه المسالة والإقرار مباشرة بعد مشروعية التهديد باستعمال هذا السلاح المهيب أو استعماله وقطع الطريق أمام الدول التي تمارس امكانياتها النووية لفرض هيمنتها أو حتى الاعتداء على دول أخرى ، وما يسبب ذلك من إبادة جماعية وهلاك بيئي خاصة بعد تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالقطبية العالمية ومزيد تأزم الوضع الأمني النووي للفرد[1].

في الواقع إن الرأي الاستشاري للمحكمة لم يحسم مشروعية استخدام الأسلحة النووية فقد انتقد قول المحكمة بأنه ليس في القانون الدولي ألاتفاقي أو العرفي ما يجيز أو يحظر استخدام الأسلحة النووية بكون أن الأمر لا يخرج عن أحد الفرضيتين إما أن يكون استخدام الأسلحة النووية مشروعا أو غير مشروع فلا توجد منطقة وسطى أو رمادية[2].

لقد إستفحل السلطان النووي الأمريكي في جل الحروب ، أمام تردد محكمة العدل الدولية في إقرار منع التهديد أو استعمال هذا السلاح الانشطاري لانصهاري

[1] – مولاي جمال .مرجع سابق .ص 117

[2] – نصر الدين الاخضري .مسالة الدفاع الشرعي الخاصة بالدول المالكة لأسلحة الدمار الشامل في ضوء القانون الدولي الجنائي . ص 622

الحراري واستغراقها في مراوحة قانونية على مستوى التطبيق الأمثل للقانون الأمثل ، لتتحول المحكمة الدولية من فقه قضاء يحمى الفرد والأرض ، بتكريس جسور للقانون الدولي ، إلى مراوغ سياسي يسجل لحساب دول المدار النووي[1].

لقد أكدت المحكمة على علوية القانون الدولي الإنساني في نظرها في الدوى لطلب الرأي الاستشاري ، حيث لا يمكن أن تتحقق الفعالية لقاعدة قانونية دولية أيا كانت الا إذا رضيت الدول بالالتزام بها ورغبت في تنفيذها ولما نصت عليه المادة الاولى المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع على أن تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تحترم هذه الاتفاقية وتقبل احترامها في جميع الأحوال[2]

يعتبر (القصد) في غير صواب وبالتالي تركت مضمار الاندفاع لاستعمال هذا السلاح وإبادة الفرد والإضرار بمحيطه مفتوحا من خلال تقديم الذريعة لجريمة إبادة الفرد والطبيعة بالأسلحة النووية ، ولقد سلمت محكمة العدل الدولية صك براءة مسبقا للدول النووية حتى يشفع لها جريمتها في الإبادة الجماعية العشوائية .هكذا يبقى فضاء الفرد عاريا من أية حماية له من وابل الأسلحة النووية من قبل المحكمة الدولية أمام فراغ تشريعي دولي يضبط هذه المسالة ويقنها[3].

الفرع الرابع : موقف اللجنة الدولية لصليب الأحمر من فتوى المحكمة .

كان للجنة الدولية موقف من الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية بشان مشروعية استخدام الأسلحة النووية أو التهديد بها للعام 1996 ــ حيث ذهبت اللجنة إلى أن المحكمة ، محكمة العدل الدولية لم تتعمق لأول مرة في تحليل

---

[1] – جمال مولاي .مرجع سابق .ص 117

[2] – ابراهيم احمد خليفة . نظرة على فعاليات تطبيق القانون الدولي الانساني .القانون الدولي الانساني افاق وتحديات .الجزء 3 .ترسيخ القانون الدولي الانساني واليات الحماية .الجزء 3 منشورات الحلبي .بيروت .ص 58

[3] – جمال مولاي .مرجع سابق .ص 142

القانون الدولي الإنساني الذي ينظم استخدام الأسلحة ، إننا يضيف موقف اللجنة ، نرى مع الارتياح أنها أكدت من جديد بعض القواعد التي وصفتها بأنها غير قابلة للخرق ، وبخاصة الحظر المطلق لاستخدام أسلحة تصيب بطبيعتها دون أي تمييز ، وكذا الأسلحة التي تسبب آلاما مفرطة لا داعى لها ، كما نلاحظ مع الارتياح أن المحكمة تؤكد أن القانون الدولي الإنساني ينطبق على كل الأسلحة دون أي استثناء بما في ذلك الأسلحة الجديدة ، ونحرص في هذا الصدد على التأكيد بأنه لا يوجد أي استثناء لتطبيق هذه القواعد على أي حال من الأحوال ، فالقانون الدولي الإنساني يمثل في حد ذاته الحاجز الأخير للأعمال الوحشية والفظائع التى كان بإمكان الحرب أن تجرها بكل سهولة ، وهو ينطبق على نحو مماثل وفي كل وقت على جميع أطراف النزاعات [1].

وتطرق البيان بما يلي : إننا نلاحظ أن المحكمة استنتجت على أساس البراهين والأدلة العلمية المقدمة أن القوة التدميرية للأسلحة النووية لا يمكن احتواؤها في حيز أو زمن ، فمن شأن الإشعاع الذي يطلقه أي تفجير نووي أن يؤثر في الصحة والزراعة و الموارد الطبيعية و السكان ، على مدى مساحات واسعة جدا ، وعلاوة على ذلك من شأن استخدام الأسلحة النووية أن يشكل خطرا جسيما على الأجيال المقبلة، وبناء على ذلك فان اللجنة الدولية لصليب الأحمر ترى أن من الصعوبة بمكان التفكير في أن يكون استخدام الأسلحة النووية متماشيا مع القانون الدولي الإنساني .

ويشير البيان على لسان اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، بأننا على اقتناع بأنه لم يعد هناك أي شخص يتمنى استخدام الأسلحة النووية بسبب أثارها المخربة ، و تأمل

[1]– البيان الذي ادلت به اللجنة الدولية لصليب الاحمر امام الجمعية العامة للأمم المتحدة حول فتوى محكمة العدل الدولية بشأن التهديد باستخدام الأسلحة النووية او استخدامها .اللجنة الدولية لصليب الاحمر .السنة 2 .العدد 53 .1997. ص 120

اللجنة الدولية بكل إخلاص أن تعطي فتوى المحكمة زخما جديدا للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لوضع البشرية بمنأى عن هذا التهديد المروع بصورة نهائية [1]

الفرع الخامس : السوابق القضائية لمحكمة العدل الدولية بشان التجارب النووية .

أولا : قضية التجارب النووية استراليا ضد فرنسا.

1- القرار الصادر بتاريخ 22 حزيران 1973 (حماية مؤقتة).

أصدرت محكمة العدل الدولية بتاريخ 22 حزيران يونيه 1973 ، قرارا بأغلبية 8 أصوات مقابل 6 في قضية التجارب النووية استراليا ضد فرنسا باتخاذ تدابير الحماية المؤقتة ودعت المحكمة كلا من فرنسا واستراليا بالتكفل بعدم القيام بأي اجراء مهما كان نوعه من شأنه أن يزيد أو يوسع النزاع المعروض على المحكمة أو يخل بحقوق الطرف الأخر فيما تعلق بتنفيذ أي قرار قد تتخذه المحكمة في القضية ، بما فيها أنه يتعين على الحكومة الفرنسية تجنب القيام بأي تجارب نووية التي تسبب في ترسب الغبار الذري المتساقط في اقليم استراليا.[2]

- **حيثيات القضية:**

أقامت أستراليا دعوى ضد فرنسا بتاريخ 9 ماي 1973 بشأن نزاع يتعلق بإجراء الحكومة الفرنسية تجارب نووية جوية في المحيط الهادي وطلبت الحكومة الأسترالية من المحكمة أن تقضي وأن تعلن بأن إجراء مزيد من التجارب الجوية الفرنسية للأسلحة النووية في المحيط الهادي الجنوبي لا يتفق مع القواعد الواجبة

[1]- البيان الذي ادلت به اللجنة الدولية لصليب الاحمر امام الجمعية العامة للأمم المتحدة حول فتوى محكمة العدل الدولية بشأن التهديد باستخدام الأسلحة النووية او استخدامها .اللجنة الدولية لصليب الاحمر .السنة 2 .العدد 53 .1997 ص 121

[2] - موجز الاحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية 1948 -1991 . ص 115 -

التطبيق للقانون الدولي وأن تأمر بأن لا تجري الحكومة الفرنسية مزيدا من هذه التجارب وطلبت استراليا المحكمة بأن تشير إلى المحكمة باتخاذ تدابير الحماية المؤقتة.

كان رد الحكومة الفرنسية عن طريق رسالة السفير الفرنسي لدى هولندا وهو المسجل في 1973/05/16 أنها تعتبر بصورة جلية أن ليس للمحكمة اختصاص للنظر في القضية وأنها لا تستطيع الإقرار للمحكمة بولاية وأن الحكومة الفرنسية لا تعتزم تعيين وكيل لها وطلبت من المحكمة استبعاد القضية من قائمتها ، المحكمة من جهتها أكدت أنها ليس لها أن تلبي طلب الحكومة الفرنسية باستبعاد القضية القائمة .وقررت معها تحديد مهلة الـ 21 سبتمبر 1973 بتقديم المذكرة التفسيرية لحكومة أستراليا و مهلة أقصاها 21 ديسمبر 1973 لتقديم مذكرة تفسيرية مضادة للحكومة الفرنسية[1].

2- القرار الصادر في 20 ديسمبر 1974 .

أصدرت المحكمة حكمها في موضوع النزاع القاضي بوقف فرنسا لتجاربها النووية بالمحيط الهادي في مواجهة استراليا ، أكدت المحكمة أن التدابير المؤقتة غير سار وتنتهي التدابير المبينة في الحكم السابق وقد استشهدت المحكمة في حكمها أن الرد الفرنسي على المحكمة أن الحكومة الفرنسية فعلا أبدت نيتها في وقف التجارب النووية في أعقاب انتهاء سلسلة التجارب الجوية للعام 1974 ووصلت المحكمة إلى أن غاية أستراليا من القضية هي وقف الحكومة الفرنسية لهذه التجارب ، وبما أن التجارب الفرنسية توقفت فلم يعد لملف الدعوى أي مقبولية للدراسة أو النظر فيه لانتهاء وانتفاء الغرض منه .

[1]- موجز الاحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية 1948 -1991 . ص 115 .116.

ثانيا : قضية التجارب النووية نيوزلندا ضد فرنسا .

1- القرار الصادر بتاريخ 22 حزيران 1973 (حماية مؤقتة) .

أصدرت محكمة العدل الدولية بتاريخ 22 يونيو /حزيران 1973 بأغلبية أعضائها 8 مقابل 6 أمر تشير فيه باتخاذ ترتيبات الحماية المؤقتة على حكومتي نيوزيلندا وفرنسا أن تتكفلا بعدم القيام بأي إجراء مهما كان نوعه من شأنه أن يزيد أو يوسع النزاع المعروض على المحكمة أو يخل بحقوق الطرف الأخر فيما يتعلق بتنفيذ أي قرار قد تتخذه المحكمة في القضية ، وعلى الاخص يتعين على الحكومة الفرنسية تجنب القيام بالتجارب النووية التي تتسبب في ترسب الغبار الذري المشع المتساقط في اقليم نيوزلندا. جزر كوك وتيوى أو جزر توكيلاو[1].

حيثيات القضية :

رفعت نيوزيلندا دعوى ضد فرنسا بتاريخ 1973/5/9 بشان نزاع حول شرعية اجراء التجارب النووية الجوية في منطقة المحيط الهادي الجنوبي وطالبت الحكومة النيوزيلندية من المحكمة أن تقضي وأن تعلن بأن إجراء التجارب الفرنسية في المحيط الهادي الجنوبي التي تتسبب في تساقط الغبار الذري المشع يشكل انتهاكا لحقوق نيوزيلندا في ظل القانون الدولي وأن أي تجارب أخرى ستشكل انتهاكا لهذه الحقوق وفي 16 ماي 1973 طلب حكومة نيوزيلندا من المحكمة بأن تصدر بإتخاذ تدابير الحماية المؤقتة ، رد الحكومة الفرنسية عن طريق سفيرها في هولندا سلمت إلى مسجل المحكمة في 16 ماي 1973 أنها تعتبر بصورة جلية أن ليس للمحكمة اختصاص للنظر في الدعوى وأنها لا تستطيع الاقرار للمحكمة بالولاية ولا تعتزم تعيين وكيل لها أمام المحكمة وطلبت من المحكمة استبعاد القضية من قائمتها .

[1] – موجز الاحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية 1948 –1991 . ص 115 .116 –

المحكمة قررت تحديد مدة أقصاها يوم 21 سبتمبر 1973 لتقديم مذكرة تفسيرية لحكومة نيوزلندا ومهلة أقصاها يوم 21 كانون الاول / ديسمبر 1973 لتقديم المذكرة التفسيرية المضادة للحكومة الفرنسية [1]

2- القرار الصادر في 20 ديسمبر 1974 .

أصدرت المحكمة حكمها في موضوع النزاع القاضي بوقف فرنسا لتجاربها النووية بالمحيط الهادي في مواجهة نيوزيلندا ، أكدت المحكمة أن التدابير المؤقتة غير سار وتنتهي التدابير المبينة في الحكم السابق وقد استشهدت المحكمة في حكمها أن الرد الفرنسي على المحكمة أن الحكومة الفرنسية فعلا ابدت نيتها في وقف التجارب النووية في أعقاب انتهاء سلسلة التجارب الجوية للعام 1974 ووصلت المحكمة إلى أن غاية نيوزيلندا من القضية هي وقف الحكومة الفرنسية لهذه التجارب ، وبما أن التجارب الفرنسية توقفت فلم يعد لملف الدعوى أي مقبولية لدراسة أو النظر فيه لانتهاء وانتفاء الغرض منه .[2]

[1] – موجز الاحكام والفتاوى والأوامر الصادر عن محكمة العدل الدولية 1948.1991 ص116 –

[2]– موجز الاحكام والفتاوى والأوامر الصادر عن محكمة العدل الدولية 1948.1991 ص129

المبحث الثاني :

موقف المحكمة الجنائية الدولية من الأسلحة النووية.

إن أهمية النظر إلى القانون الواجب التطبيق في حالة الأسلحة النووية بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية يكمن في علاقة التكييف القانوني للجرائم الواردة ضمن مقتضيات المادة 5 الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية و المادة 6 الاختصاص المحدد للأفعال المتعلقة بتكييف جريمة الإبادة الجماعية والمادة 7 الأفعال المحددة والمتعلقة بتكييف الجرائم ضد الإنسانية والمادة 8 المحدد لجريمة الحرب ، دون إغفال جريمة العدوان التي تم التأكيد عليها خلال المؤتمر الاستعراضي العام 2010 وعليه فانه من المستغرب جدا أن الجريمة النووية قائمة منذ العام 1945 ولم تقدم لجنة القانون الدولي ولا الأمم المتحدة ولا مجلس الأمن بإدراجها ضمن اتفاقية روما المحددة لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية ، والأغرب أنه إذا عرضت أمام المحكمة الجنائية الدولية إشكالية القانون الواجب التطبيق في أي قضية انطبق عليها وصف الانتهاك للقانون الدولي الإنساني من خلال الأدلة المعروضة أمام المحكمة سواء تعلق الأمر بأساليب القتال أو وسائله ، تقوم المحكمة الجنائية الدولية بتطبيق نظامها الأساسي بالمقام الأول أمام المحاكم الجنائية الخاصة التي فرضت الضرورة أن تكون نتاج قرار صادر عن مجلس الأمن بموجب أحكام الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة ، والتي تستقى شرعيتها من ميثاق الأمم المتحدة [1].أما إذا تعلق الأمر بالجرائم النووية واستعمال الأسلحة النووية أو إنتاجها أو صنعها أو تخزينها فإنه لا اختصاص أمام

[1] – ثريا جاسم محمد . قواعد اثبات الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الانساني . اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية القانون .جامعة كربلاء . وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في القانون العام . كلية القانون .فرع القانون العام . العراق .2023 ص 128

المحكمة الجنائية ولا رقابة على الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني فيما تعلق بتحديد الجرائم النووية عملا بمبدأ لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص .

ومنه يمكن للمحكمة الجنائية الدولية أن تلجأ للعرف الدولي إذ يجب إثبات الركن المعنوي في حقيقة وجود إجماع دولي على أن هذا السلوك يشكل إنتهاكا خطيرا للقواعد الإنسانية الدولية والركن المعنوي المتمثل في الشعور بإلزامية حظر هذا السلوك ، ويمكن للمحكمة أن تستشف توافر أركان القواعد العرفية من ممارسة المنظمات الدولية والممارسات الدبلوماسية لمختلف الدول وأعمال اللجنة القانونية للقانون الدولي خصوصا فيما تعلق بالأسلحة النووية حظرها ورقابتها وتجريمها.[1]

المطلب الأول : النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وممارسة الإختصاص.

فيما يتعلق بالنظام القانوني للمحكمة الجنائية الدولية والنظام الأساسي المؤسس لها فإنه لابد من الإشارة إلى أن النظام الأساسي للمحكمة هو معاهدة دولية ، ذلك أنه من المعلوم وفقا لاتفاقية فينا لقانون المعاهدات الدولية لعامي 1969 و 1986 أن الاتفاق يعد معاهدة دولية أيا كانت تسمية ذلك أن التسمية لا تؤدي دورا مهما في هذا الخصوص [2]

[1]– ثريا جاسم محمد .نفس المرجع .ص 129

[2] – مرزوق مولاي . التجارة الحكومية للأسلحة في ظل القانون الدولي الانساني . اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام . جامعة ابي بكر بلقائد .كلية الحقوق والعلوم السياسية . تلمسان .الجزائر .2017.2018. ص 190

الفرع الأول : النظام الداخلي للمحكمة الجنائية الدولية .

حدد المادة 34 من الباب الرابع موضوع تكوين المحكمة وإدارتها في نظام روما الأساسي ما بات يعرف بنظام المحكمة الجنائية الدولية الداخلي حيث أوردت فيه مضمون تشكيل الاجهزة التي تضمها هيئة المحكمة والمتكونة من :

أ). هيئة الرئاسة

ب).شعبة استئناف وشعبة ابتدائية و شعبة ما قبل المحاكمة

ج). مكتب المدعي العام

د).قلم كتاب المحكمة . [1]

الفرع الثاني : ممارسة الإختصاص للمحكمة الجنائية .

بمقتضي نصوص المواد 11 و 12 و 13 من نظام روما الأساسي فإن ممارسة الاختصاص على الجرائم الواردة في المواد محل أفعال التجريم حددت في الاختصاص الزمني للمحكمة الجنائية على اعتبار أنه ليس للمحكمة اختصاص إلا في ما تعلق بالجرائم التي ترتكب بعد بدء نفاذ النظام ، وكذا إذا اصبحت دولة من الدول طرفا في هذا النظام الأساسي بعد بدء نفاذه ، حيث أنه لا يجوز للمحكمة أن تمارس اختصاصها إلا فيما يتعلق بالجرائم التي ترتكب بعد بدء نفاذ هذا النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بالنسبة لتلك الدولة ما لم تكن الدولة قد أصدرت إعلانا بموجب الفقرة 3 من المادة 12 والتي بمقتضاها إذا كان قبول الدولية غير طرف في هذا النظام الأساسي لازما بموجب الفقرة 2 من المادة 11 جاز لتلك الدولة ، بموجب إعلان يودع لدى مسجل المحكمة أن تقبل ممارسة المحكمة الاختصاص فيما يتعلق بالجريمة قيد البحث وتتعاون الدولة القابلة مع المحكمة دون تأخير أو استثناء وفقا للباب الـــ9 [2]

---

[1]– المادة 34 من النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية

[2]– المواد 11 و 12 من النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية

الفرع الثالث : الإختصاص في تحريك الدعوى أمام المحكمة الجنائية الدولية

مكنت المحكمة الجنائية الدولية بمقتضي أحكام المادة 13 من النظام الأساسي للمحكمة أن تمارس اختصاصها في الجرائم المحددة بمقتضى القانون والنظام الأساسي في المادة 5 فان ممارسة اختصاص المتابعة يتحدد في ثلاث جهات يمكنها تحريك الدعوى أمام المحكمة إذ يتعلق الأمر .

أ). إذا أحالت دولة طرف إلى المدعي العام وفقا للمادة 14 حالة يبدو فيها أن جريمة أو أكثر من هذه الجرائم قد ارتكبت ، وأن تطلب إلى المدعى العام التحقيق في الحالة بغرض البت فيما إذا كان يتعين توجيه الاتهام لشخص معين أو أكثر بارتكاب تلك الجرائم . وتحدد الظروف ذات الصلة وتكون مشفوعة بما هو في متناول الدولة المحلية من مستندات مؤيدة ، قدر المستطاع .

ب). إذا أحال مجلس الأمن متصرفا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة حالة إلى المدعى العام يبدو فيها أن جريمة أو أكثر من هذه الجرائم قد ارتكبت. على أنه لا يجوز البدء أو المضي في تحقيق أو مقاضاة بموجب هذا النظام الأساسي لمدة 12 شهرا بناء على طلب مجلس الأمن إلى المحكمة بهذا المعنى يتضمنه قرار يصدر عن مجلس بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ويجوز للمجلس تجديد هذا الطلب بالشروط ذاتها [1]

ج). تحريك الدعوى من طرف المدعي العام ــ إذا كان المدعى العام قد بدأ بمباشرة تحقيق فيما يتعلق بجريمة من هذه الجرائم وفقا للمادة 15 [2] وقد مكن بهذا المدعي العام بقوة القانون ونص المادة 15 من النظام الأساسي بحقه المرخص في افتتاح تحقيق من تلقاء نفسه بناء على التبليغ من مصادر متعددة

[1] – المادة 16 من النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية

[2]– المادة 13 من النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية

بوقوع جرائم أيا كانت هذه المصادر بما في ذلك الدول أو المنظمة الأمم المتحدة والمنظمات فيما بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية وكذلك الأفراد [1]

المحكمة الجنائية الدولية لم يكن لها الحق في النظر في موضوع الأسلحة النووية لا تجريم استعمالها ولا حتى متابعة منتهكي قواعد القانون الدولي الإنساني كون اختصاص المحكمة وإلى غاية العام 1993 وكذا 1995 تاريخي طلب الاستشارة من منظمة الصحة العالمية ولا هيئة الأمم المتحدة لم يكن قد دخل حيز النفاذ قانونا على اعتبار أن نظام روما الأساسي المنشى للمحكمة الجنائية الدولية في العام 1998 لم يكن ليدخل حيز النفاذ إلا بعد استفائه الشروط القانونية المحددة له والتي تقر بدخول النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الدائمة في 17 /2002/07 يعني الاختصاص الزمنى للمحكمة [2] كما ينص النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على ولايته في الجرائم المرتكبة من قبل الأفراد والتي تعد على انها جرائم خطيرة تمس الحياة البشرية والقيم الإنسانية المشتركة في المجتمع الدولي وتتمثل في الجرائم الأربع الواردة في ميثاق نظام روما الأساسي للعام 1998 [3]

الفرع الرابع : إختصاص المحكمة في متابعة الأشخاص الطبيعيين .

أقر النظام الأساسي للمحكمة في إطار ممارسة اختصاصها الشخصي في متابعة الجرائم المخالفة للقيم الإنسانية والتي تعد أكثر بشاعة وتهديدا لمستقبل البشرية فقد

---

[1] – سعيد عبد الطيف حسن . المحكمة الجنائية الدولية .انشاء المحكمة نظامها الاساسي .اختصاصها التشريعي والقضائي وتطبيقات القضاء الجنائي الدولي الحديث والمعاصر .دون ط. دار النهضة العربية القاهرة .مصر .2004 . ص 284

[2] – النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية الذي دخل حيز النفاذ بتاريخ 2002/07/17 الموقع htpp// www.icc-cpi-int/nr/rdon/yres/add16852-aeeg-....

[3]– المادة 5 من نظام روما الاساسي .المرجع السابق

حددت اختصاصها على الأشخاص الطبيعين دون سواهم من الأشخاص المعنوية الأخرى كالدول أو المنضمات الدولية .

فالاختصاص الشخصي للمحكمة الجنائية الدولية فتخص الشخص الطبيعي دون المعنوي الدول وتكون المسؤولية على أساس شخصية العقوبة سواء كان الفاعل أصليا أو شريكا وسواء كان ارتكب الجريمة أو شرع فيها ولا تختص المحكمة في متابعة صغار السن ما دون عمر الثماني عشر سنة [1]

على عكس التشريعات الوطنية التي تقر بأحقية الأشخاص الرسميين أو الدبلوماسيين أو القادة حق الحصانة وفق الاتفاقيات الدولية التي تمنح بعض الأشخاص الذين يمثلون دولهم الحصانة من المقاضاة أمام القضاء الجزائي وذلك ما تنص عليه المادة 29 من اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية من أنه " تكون للمثل الدبلوماسي حصانة ولا يجوز القبض عليه أو حجزه بأي شكل من الأشكال وتعامله الدولة المستقبلة بالاحترام الواجب وتتخذ جميع الإجراءات المعقولة لتمنع أي اعتداء على شخصه أو حريته أو كرامته وهو ما أكدته المادة 1/31/ من الاتفاقية ذاتها بقولها " يتمتع الممثل الدبلوماسي بالحصانة ازاء القضاء الجزائي للدولة المستقبلة فإن النظام الجنائي للمحكمة الجنائية الدولية لا يأخذ بهذا الإجراء ويقر بعدم الاعتداد بالحصانة الرسمية [2]

ما يمكن الإشارة إليه أن نظام روما الأساسي للحكمة الجنائية الدولية للعام 1998 نفى المسؤولية الجنائية للدولة وقصرها على الأفراد الطبيعيين لا غير وهذا

[1]– المواد 25 و 26 من النظام الاساسي للمحكمة

[2]– طاهر جمال الدين كرابيج . الحماية الجزائية للأطفال اثناء النزاعات المسلحة في نظام المحكمة الجنائية الدولية والتشريع السوري . رسالة اعدت لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق . كلية الحقوق .قسم القانون الجزائي .جامعة حلب .سوريا .2023 .ص 169.

بمقتضى المادة 25 من النظام الأساسي أن ما يعتبر قانونا استبعاد مسالة الدولية أمام المحكمة الجنائية الدولية [1].

إن تفرد ممارسة الاختصاص على الأشخاص الطبعين قد حددته المادة 25 من النظام الأساسي والذي يؤكد على أن الشخص الطبيعي هو من يقوم بالجريمة وليس الشخص المعنوي الذي إن ارتكب جريمة تدخل في اختصاص المحكمة يكون مسؤولا عنها بصفته الفردية سواء ارتكبت بصفة فردية أو بالاشتراك مع غيره ، ما معناه أن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية قد استبعد من اختصاصه الدول والمنظمات الدولية .[2]

إن عدم مسالة الأشخاص المعنوية في القانون الجنائي الدولي واقتصاره على تحديد المسؤولية الدولية على الأشخاص الطبيعيين هو تماشيا مع الاتجاه الدولي الذي لم يقرر المسؤولية الدولية للأشخاص القانون الدولي العام مما يجعل الدول أمام إمكانية تجنب المسألة وهو ما يضعف قدرة المحكمة الجنائية الدولية من القيام بدور فعال في رقابة و منع انتشار أو الحد من الأسلحة النووية كون اختصاصها سيكون مقتصرا على استخدام الأسلحة خلال النزاعات المسلحة [3]

إن عدم الاعتداد بالصفة الرسمية للمتهمين أمام المحكمة الجنائية الدولية بمناسبة النظر في الدعوى المقامة ضد الأشخاص الطبيعيين فإن المحكمة و وفق ما جاء في المادة 27 فإنها لا تعتد بالصفة الرسمية لرؤساء أو القادة أو المسئولين أو حتى رؤساء الوزراء، تحت مسمى الحصانة الدبلوماسية وقد أكدت المحكمة على أنه " يطبق هذا النظام الأساسي على جميع الأشخاص بصورة متساوية دون تمييز بسبب الصفة

---

[1]– نصر الدين قليل .مسؤولية الدولة عن انتهاكات القانون الدولي . اطروحة دكتوراه علوم في القانون العام . كلية الحقوق .جامعة الجزائر 1 .2016-2017 .ص 338

[2]– المادة 25 من النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية

[3]– عزوز عبد الحليم . المسؤولية الدولية عن استخدام الطاقة النووية . اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الحقوق .تخصص قانون دولي .جامعة محمد خيضر بكسرة .الجزائر 2019.2020 . ص 350

الرسمية وبوجه خاص فإن الصفة الرسمية للشخص سواء كان رئيسا للدولة أو حكومة أو عضوا في الحكومة أو البرلمان أو ممثلا منتخبا أو موظفا حكوميا لا تعفيه بأي حال من الأحوال من المسؤولية الجنائية بموجب هذا النظام الأساسي كما لا تشكل في حد ذاتها سببا لتحقيق العقوبة "[1]

الفرع الخامس : مبادئ القانون الدولي الجنائي لملاحقة المجرمين الدوليين .

1- مبدأ المسؤولية الفردية .

تعد مسؤولية الفرد عن الانتهاكات الخطيرة والجرائم التي يرتكبها تعد إعتداء على القيم التي يحميها القانون الجنائي الدولي والتي قامت من أجلها المحاكمات الجنائية المؤقتة لمحاكمة مجرمي الحرب في حق القيم الإنسانية والبشرية والتي كان لزاما على المجتمع الدولي وضع حد لهذه الانتهاكات والأعمال التي خلفت آثارا دموية حفرت في عمق المجتمع خلال الحربين العالميتين ولأجل تكريس مبدأ المتابعة والعقاب على هذه الاعتداءات على القيم التي تحميها البشرية شكلت المحاكم المؤقتة ثم تطورت إلى جهاز قضائي دائم يعهد له التكفل بتطبيق القانون الجنائي الدولي ووضع قواعد جنائية تنهي حالة الفوضى التي ميزت العالم ومست القيم الإنسانية في العمق الإنساني وهددت الوجود البشري .

المسؤولية الجنائية تعني مسؤولية الفردية الجنائية جزائيا عن جرائم الحرب التي يرتكبونها وهي قاعدة من القواعد العرفية القديمة للقانون الدولي الإنساني والتي تم اقرارها في مدونة ليبر [2]

وتقوم المسؤولية الجنائية الفردية التي تتطلب من الدولة أن تطالب أفرادها بالتوقف عن كل الأعمال غير المشروعة وكذا التجاوزات و مختلف الانتهاكات التي

---

[1]- المادة 27 من النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية

[2]- سعيد طلال الدهشان .كيف نقاضي اسرائيل .مركز الزيتونة للدراسات والاستشارة . 2017 .ط 1 .ص 50

يقومون بها فالدولة ملزمة بموجب القانون أن تلزم أفرادها من قادة وعسكريين ورؤساء وكل من تشملهم الحصانة الدبلوماسية بأن ينصاعوا إلى الالتزامات الدولية ، فالدولة قانونا ملزمة كذلك بتقديم المتهمين ممن يثبت في حقهم القيام بأعمال يجرمها القانون الجنائي الدولي من جرائم الحرب أو الإبادة الجماعية أو العدوان أو الجرائم ضد الإنسانية بتقديمهم أمام القضاء الوطني تمهيدا لتقديمهم أمام القضاء الجنائي الدولي ، تطبيقا لمبدأ أن القضاء الجنائي الدولي قضاء مكمل للقضاء الجنائي الوطني ، تفاديا لإفلات الجناة من العقاب والتزام الدولة بتحقيق مبدأ المحاكمة العدالة التي تتضمنها المعاهدات والاتفاقيات الدولية

2- نطاق المسؤولية الفردية في نظام روما [1].

يعد امتداد المسالة الجنائية في نظام روما لم يتحدد فقط بمسؤولية الفرد الجنائية فقط دون التطرق إلى الالتزام بعدم التمييز بين صفات المتهمين الماثلين أمام القضاء الجنائي الدولي سواء تعلق الأمر بالرؤساء أو القادة أو حتى المرؤوسين ممن تم توجيه أوامر الانتهاكات اليهم ، فقد حدد نظام روما وفق مقتضيات المادة 25 منه على تحديد المسؤولية الشخصية لشخص على أنه هو المسؤول الوحيد أمام المحكمة عن السلوك المجرم الذي يقوم به والذي كان محل تجريم ومحل اختصاص قضائي للمحكمة الجنائية الدولية ، سواء ارتكب العمل الإجرامي بشكل فردي أو جماعي أو أن الشخص قام بالفعل .

أ). أمر أو أغري بارتكاب أو حث على ارتكاب جريمة وقعت بالفعل أو شرع فيها .
ب). قدم العون أو حرض أو ساعد بأي شكل من الأشكال على تيسير ارتكاب هذه الجريمة أو الشروع فيها.

[1]- المادة 25 من النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية .اتفاقية روما 1996

ج). يعد الشخص أيضا مذنبا بالإسهام في ارتكاب الجريمة فعليا بواسطة مجموعة ذات قصد مشترك ويجب أن يكون السلوك الفرد فيها متعمدا [1] .

فيما لا يعتد بالصفة الرسمية أمام المحكمة الجنائية الدولية بمقتضي المادة 27 من نظام المحكمة ولا يعتد كذلك بالمدة الزمنية التي ارتكبت فيها الجريمة تطبيقا لمبدأ عدم تقادم الجريمة أو سقوطها لتقادم بمقتضي المادة 29 من نظام المحكمة لا يعتد كذلك في تحديد المسؤولية الجنائية الفردية للأشخاص في حال الخطاء في القانون ما لم يكن هذا الخطاء مخالفا للركن المعنوي وفق مقتضيات المادة 32 الفقرة 2 من نظام المحكمة الأساسي[2]

ما يعني أن المسؤولية الفردية قائمة في حق الأفراد ولا يقتصر فقط على من باشر الجريمة الدولية بل يتجاوز ذلك ليشمل كل من أمر أو شارك أو حرض أو أغرى على ارتكابها يعد مسؤولا مسؤولية جنائية [3] .

3- مسؤولية الرئيس العسكري والقائد العسكري .

بمقتضي المادة 25 من النظام الأساسي للمحكمة فإن الرئيس أو القائد الذي اصدر أمرا لارتكاب عمل غير قانوني ومجرم طبقا لنظام روما وقد ارتكب بتنفيذ الأمر بواسطة تابعيه يكون مسئولا جنائيا عن تلك الأفعال كما لو قد ارتكبها بنفسه كما أن الإغراء أو الحث على ارتكاب الجريمة أو تقديم العون أو المساعدة بأي شكل ستجعل القائد أو الرئيس مسؤولا مسؤولية جنائية فردية مباشرة عن الجريمة [4]

---

[1]- المادة 25 من نظام روما الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية

[2]- محمد شريف بسيوني .مرجع سابق .ص 162

[3]- سعيد طلال الدهشان .مرجع سابق . ص 51

[4]-عادل ماجد .المحكمة الجنائية الدولية والسيادة الوطنية.مركز القاهرة للدراسات والإستراتيجية 2001. القاهرة . ص 34

4- مسؤولية القائد و الرئيس المدني .

بمقتضى المادة 28 الفقرة 2 من نظام روما الاساسي فإن المسؤولية الجنائية للرئيس غير العسكري عن الجرائم التي تقع من مرؤوسيه التابعين لسيطرته وسلطته الفعليتين إذا لم يمارسها بشكل سيلم في الحالات الاتية :

أ). إذا كان الرئيس قد علم أو تجاهل عن وعي أي معلومة تفيد بوضوح أن مرؤوسيه يرتكبون أو على وشك أن يرتكبوا أيا من هذه الجرائم بشرط أن تتعلق هذه الجرائم بأنشطة تندرج تحت سيطرته الفعلية .

ب). إذا لم يقم الرئيس باتخاذ التدابير اللازمة والمعقولة فى حدود سلطته لمنع أو قمع ارتكاب هذه الجرائم أو لعرض المسالة على السلطات المختصة للتحقيق والمحاكمة[1]

5- عدم الإعتداد بالحصانة .

لم تعترف المحكمة في نظامها الأساسي بالقواعد السياسية والدبلوماسية المتعلقة بالحصانة لم يعتد بها النظام الأساسي للمحكمة ولا حتى بالصفة الرسمية لأي شخص كان في اعفائه من العقاب في حال ارتكب الجريمة مقررة العقوبة في النظام الأساسي للمحكمة وتدخل في الاختصاص الموضوعي للمحكمة سواء تعلق الأمر برئيس للدولة أو رئيس للحكومة أو وزيرا أو مواطنا فان ذلك لا يعفيه من العقاب والمتابعة [2]

حين قضت النصوص بتحديد المسؤولية الجنائية للأشخاص لم تتوقف عند حد كونهم أشخاص مسؤولين بذواتهم فقط بل امتدت المسالة إلى كل من يحرض أو يشارك أو يغري ، حتى أنها لم تضع لصفات الوظيفية لهؤلاء الأشخاص أو تابعيهم اعتبارا لا لمناصبهم ولا مهامهم خصوصا وأن هذه الصفات والمناصب يتبعها مبدأ

---

[1]- عبد الفتاح بيومي حجازي .مرجع سابق .ص 34

[2] - عبد الحق مرسلي . اسلحة الدمار الشامل بين المقتضيات العسكرية والاعتبارات الإنسانية .دراسة حالة الملف النووي الايراني .بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه علوم في الحقوق .فرع القانون العام .2012-2013 جامعة الجزائر 1 يوسف بن خدة .كلية الحقوق .الجزائر ص 226

الحماية أو الحصانة لهؤلاء الأشخاص بمقتضى ممارستهم لمهامهم وتحديدا للمسؤوليات التي يتطلبها المنصب ، لكن أمام الجهات القضائية الجنائية الدولية وعلى عكس الجهات القضائية الداخلية فإن هذه الحصانة والامتياز يسقط بمجرد قيام الفاعل بسلوك مجرم يستوجب المتابعة عنه أمام الجهة القضائية الجنائية ، وهذا المبدأ تم اختراقه من طرف الدول بطريقتين ،

أ). قيام العدالة الصورية في حق المذنبين من قادة و رؤساء داخل الجهاز القضائي الداخلي لاعتبارات كثيرة أهمها الحصانة وهيبة الدولة وغيرها من المسائل السياسية التي توضع في وجه تطبيق القانون وتكريسا لمبدأ إنكار العدالة وتغييب مبدأ المحاكمة العدالة والمساواة أمام القانون وفق ما جاء في عديد دساتير الدول .

ب). الاتفاقيات الدولية الجماعية أو الثانية التي تقوم بها الدول فيما بينها لحماية رعاياها من المساءلة الجنائية الدولية أمام القضاء الجنائي الدولي لا سيما الاتفاقيات الدولية التي قامت بها الولايات المتحدة لحماية مواطنيها ورعاياها وكذا المقيمين في أراضيها بإصدارها لقانون حماية الجنود الأمريكيين في الخارج بتاريخ 2002/07/18 صادق الكونغرس الأمريكي على قانون حماية الجنود الأمريكيين في الخارج و وقعه الرئيس بوش بتاريخ 2002/08/02 [1]وينص على أن كل الرعايا الأمريكيين مشمولين بالحماية إعلان الحقوق والدستور الأمريكي، وأن على الولايات المتحدة حماية مواطنيها وبخاصة ضد أي اجراء قد يتخذ بحقهم ــ ورفض الولايات المتحدة إلى جانب ذلك بسحب توقيعها من مجلس الأمن بتاريخ 2002/05/06 قام الرئيس بوش خلافا للإجراء الذي قام به الرئيس

[1]– محمد الشلبي العتوم . تعاون الدول مع المحكمة الجنائية الدولية وأثره على فعاليتها .دار وائل للنشر والتوزيع .2015 . ط .1 .ص 172

الأمريكي كلينتون على توقيع بلاده على نظام روما الأساسي بتاريخ 2000/12/31 [1]

ج). عدم تعاون الجهات القضائية الدولية مع المحكمة الجنائية الدولية في تقديم المتهمين بمخالفة القانون الجنائية الدولي .

فالحصانة التي يكون مردها اعتبارات سياسية تكون ملازمة للمنصب والمسؤولية التي يتقلدها الفرد في دولته، منها رئيس الدولة وقادة الجيش و الوزراء والنواب والدبلوماسيين، فقد اكدت المحكمة الجنائية أنه حتى هؤلاء ولاعتبارات قانونية لن يكونوا في منأى عن المسالة الجنائية ولن تكون سببا لإعفائهم من المتابعة الجنائية أو التخفيف عنهم منها .

وهو ما ذهبت اليه محكمة نورمبرغ العسكرية التي لم تراعي في تطبقها للقانون حين مسالة مرتكبي جرائم الحرب أنه لا يحق لهم الاحتجاج بصفتهم الرسمية التنصل من الخضوع للإجراءات الجنائية أو للهرب من العقاب[2] .

وقد أقرت اتفاقيات جنيف الأربع للعام 1949 ضرورة التزام الأطراف بمحاكمة كل من يرتكب أحد الانتهاكات الجسيمة الواردة بها أيا كان موقعه مع التأكيد على مبدأ مسؤولية القادة [3].

6- الزام الأشخاص المتهمين بالتنازل عن الحصانة .

وفق مقتضيات المادة 98 الفقرة 1 من نظام المحكمة فإن المحكمة أكدت على أن يتم تقديم طلب مشفوع بالمواد المؤيدة للقبض على الشخص المطلوب وتقديمه إلى

---

[1]- محمد الشلبي العتوم . مرجع سابق . ط .1 .ص 172

[2] - سعيد طلال الدهشان .مرجع سابق .ص 52 -

[3]- علاء عزت المحسن .اختصاص المحكمة الجنائية الدولية .دراسة تحليلية تأصيلية . دار النهضة العربية .ط2 2010.

أي دولة قد يكون ذلك الشخص المطلوب موجودا على اقليمها ، وهذا الالتزام يلزم الدول الأطراف في نظام روما بالامتثال له لطلبات القاء القبض والتقديم للمحكمة [1]

وتبرز هنا الإشكالية التي تواجه المحكمة الجنائية الدولية في ملاحقة المطلوبين أمامها بجرائم دولية ، من عدم تعاون الدول غير الأطراف في نظامها الأساسي في تقديم المساعدة والتعاون على محاربة ظاهرة افلات الجناة من المحاكمة وهذا ما تقوم به كلا من إسرائيل والولايات المتحدة وباقي الدول التي أبدت موقف مخالف لقيام المحكمة الجنائية الدولية لهذه الأسباب للإفلات من العقاب وتفادي أي التزام دولي أمام المحكمة مستقبلا ، وحتى بعض الدول الأطراف في نظام روما لديها خلل في الامتثال لطلبات القاء القبض والتقديم للمحاكمة خصوصا إذا تعلق الأمر بشخصية سياسية كبيرة أو على رأس عملها السياسي [2]

7- مبدأ القضاء المكمل .

من أهم الشروط اللازمة لنجاح عمل المحكمة هو التعاون الدولي معها لا سيما بسبب كون اختصاصها تكميليا وليس استئثاريا أو بديلا عن الاختصاص الأصيل للمحاكم الداخلية[3]

بمقتضي المادة 17 من النظام الأساسي للمحكمة فإن المحكمة الجنائية الدولية لن تحل محل الاختصاصات القضائية الوطنية وإنما تتدخل حينما لا تتوفر لدى الدول الأعضاء الرغبة في القيام بإجراءات التحقيق أو المقاضاة أو عندما تعجز تلك الدول عن القيام بذلك[4]

---

[1]- عزت علاء . مرجع سابق . ص 115

[2]- سعيد طلال الدهشان .مرجع سابق .ص 52

[3]- . نهاد جبر . المحاكم الجنائية الدولية .تطورها ودورها في قمع الجرائم الدولية .منشورات الحلبي الحقوقية .2015 .ط 1 . ص 115

[4] - michael A.newton. comparative complementarily . domestic jurisdiction consistent with the rome statute of the international criminal court lexis nexis . vol 167 march 2001 .p 26 /http// litigation-essentials .lexisnexis .com

يعني أن يكون عمل واختصاص المحكمة الجنائية الدولية مكملا لاختصاص القضاء الوطني والمحاكم الوطنية ، ما يعني تطبيق عدم محاكمة الشخص على الجريمة مرتين ، ما يعني كذلك أن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية يكون بعد انتهاء اختصاص المحاكم الوطنية شريطة أن تلزم المحاكم الوطنية بتطبيق قواعد العدالة ، من مبدأ المحاكمة العادلة و تقرير مبدأ قرينة البراءة وأن الشك يفسر لصالح المتهم ومراعاة أصول المحاكمات الواجبة.

وبمقتضى المادة 17 الفقرة الأولى التي جاءت كما يلي :

مع مراعاة الفقرة 10 من الديباجة والمادة 1 تقرر المحكمة أن الدعوى غير مقبولة في حالة. [1]

أ). إذا كانت تجرى التحقيق أو المقاضاة في الدعوى دولة لها ولاية عليها . ما لم تكن الدولة حقا غير راغبة في الاضطلاع بالتحقيق أو المقاضاة أو غير قادرة على ذلك.

ب). إذا كانت قد أجرت التحقيق في الدعوى دولة لها اختصاص عليها وقررت الدولة عدم مقاضاة الشخص المعنى ما لم يكن القرار ناتجا عن عدم رغبة الدولة أو عدم قدرتها حقا على المقاضاة .

ج). إذا كان الشخص المعني قد سبق أن حوكم على سلوك موضوع الشكوى ولا يكون من الجائز للمحكمة اجراء محاكمة طبقا للفقرة 3 من المادة 20 من النظام الأساسي .

د). إذا لم تكن الدعوى على درجة كافية من الخطورة تبرر اتخاذ المحكمة اجراء أخر .

[1]– الفقرة 10 من الدباجة والمادة 1 من نص الاتفاقية المؤسسة للمحكمة الجنائية الدولية . نظام روما 1996

الفرع السادس : مبادئ المحكمة الجنائية الدولية [1].

إن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وكغيره من الأجهزة القضائية الدولية أو الوطنية ملزم بتحديد المبادئ القضائية التي تكفل سير عمله والتي تحكم شرعية قراراته وقد ذهب بعض الفقهاء إلى اعتبار أن جل المبادئ التي تحكم قرارات المحكمة الجنائية الدولية مستمدة من القوانين الداخلية لدول واعتبار أن أغلبها قواعد ومبادئ دستورية .ومن بين هذه المبادئ:

1- لا جريمة إلا بنص .

حيث أنه لا يسال الشخص جنائيا بمقتضى قانون المحكمة الجنائية الدولية إلا في وجود نص مجرم للفعل ولم يكتسى الفعل والسلوك وقت وقوعه جريمة تدخل في اختصاص المحكمة ، وينتج عنه تعريف الجرائم التي ستكون محل نظر المحكمة تعريفا يتسم بالدقة على اعتبار أنه الضمانة القانونية لاحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ، ويعتبر المبدأ ضمانة من استبداد السلطة ويعزز العدالة ويبعدها عن الانتقام[2]

وبمقتضي نص المادة 22 من النظام الأساسي على مبدأ الشرعية " يؤول تعريف الجريمة تأويلا دقيقا ولا يجوز توسيع نطاقه عن طريق القياس وفي حالة الغموض يفسر التعريف لصالح الشخص محل التحقيق أو المقاضاة أو الادانة '

---

[1]- بوهراوة رفيق . اختصاص المحكمة الجنائية الدولية الدائمة . مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في القانون العام .فرع القانون والقضاء الجنائي الدوليين .جامعة الاخوة منتوري . قسنطينة .الجزائر 2009-2010 . ص 145

[2]- بوهراوة رفيق . نفس المرجع . ص 145

2- لا عقوبة إلا بنص .

بمعنى أنه لا يمكن توقيع أيا من العقوبات على الأفراد من طرف المحكمة ما لم يتوافق مع النظام الأساسي للمحكمة [1].

ويعتبر هذا المبدأ جزء من مبدأ الشرعية القانونية لنصوص الجنائية ويعني تحديد العقوبة عن كل جريمة تحديدا دقيقا وسابق لإقرار العقوبة على الاشخاص المتابعين ، وعليه فإنه يفترض وجود عقوبة عن كل جريمة مسبقا محددة بدقة في النص الجنائي سابق عن كل تجريم ، ومنها يتم تحديد الاوصاف الجنائية والعناصر المكونة للجريمة حتى تتطابق الجريمة مع العقوبة المنصوص عليها ، فالمحكمة الجنائية الدولية عند تحديدها للعقوبة المحكوم بها على المدان فإن العقوبة تكون معلومة مسبقا ومنصوص عليها في النظام الأساسي في الباب السابع .

3- عدم رجعية الأثر على الاشخاص .

ما يعنى أنه لا يسأل الشخص جنائيا عن سلوك سابق لبدأ نفاذ النظام الأساسي للمحكمة. فقد ارتبط مبدأ عدم الشرعية لا جريمة إلا بنص بمبدأ عدم رجعية الأثر على الأشخاص وعليه فإنه وفقا لمبدأ الشرعية التي يقضي بضرورة وجود نص قانوني سابق عن ارتكاب الفعل المجرم مما يضمن عدم امتداد الأثر المجرم للنص ليتضمن كذلك سلوك سابق له وهذا هو مبدأ عدم رجعية الأثر على الاشخاص ممن نصت عليهم المادة 24 من النظام الأساسي

4- المسؤولية الجنائية الفردية .

أي أن الشخص المحال أمام المحكمة يسأل بصفة فردية عما اقترفه من جرم .

[1]- المادة 23 من النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية

5- اختصاص المحكمة في متابعة الأشخاص ما فوق 18 سنة .

لا يكون للمحكمة اختصاص على متابعة الأطفال وتحديد الأشخاص أقل من 18 سنة وقت ارتكاب الجريمة [1]

6- عدم اعتداد المحكمة بالصفة الرسمية للمتابعين .

أمامها بالجرائم الدولية وهذا دون تمييز بين صفتهم الرسمية ، حيث تضمنت المادة 27 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية تحت مسمى عدم الاعتداد بالصفة الرسمية " يطبق هذا النظام الأساسي على جميع الأشخاص بصورة متساوية دون تمييز بسبب الصفة الرسمية وبوجه خاص فإن الصفة الرسمية للشخص ، سواء كان رئيسا لدولة أو الحكومة أو عضوا في الحكومة أو البرلمان أو ممثلا منتخبا أو موظفا حكوميا ، لا تعفيه بأي حال من الأحوال من المسؤولية الجنائية بموجب هذا النظام الأساسي ، كما لا تشكل في حد ذاتها ، سببا لتخفيف العقوبة ، ومواصلة لنص الفقرة الثانية تؤكد على أنه لا تحول الحصانات أو القواعد الإجرائية الخاصة التي قد ترتبط بالصفة الرسمية للشخص ، سواء كان في اطار القانون الوطني أو الدولي ، دون ممارسة المحكمة لاختصاصها على هذا الشخص [2].

فهذا النص قطع كل احتمال بأن يتحجج مسؤولي الدول أو القادة بالصفة الرسمية أو الحصانة ، وإقرار مبدأ المساواة أمام القانون والقضاء كرسته المحكمة الجنائية الدولية بحذافيره لمنع الافلات من العقاب بهذه الذريعة المتعلقة بالصفة أو الحصانة السياسية ، سواء تعلق الأمر بالشخص المطلوب و هو يمارس مهامه أم انتهت الصفة الرسمية للممارسة مهامه .

[1]- المادة 26 من النظام الاساسي للمحكمة

[2]- المادة 27 من النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية

7- تحديد مسؤولية القادة والرؤساء .

ممن يكونون مسؤولين عن الجرائم المرتكبة من طرف قوات الجيش يكون تحت مسؤولية القائد أو الرئيس أو يخضع لسلطة أيا منهم وسيطرتهم الفعلية .

8- التقـــــــــــــــــــــــادم .

لا تسقط الجرائم المحددة في النظام الأساسي للمحكمة بالتقادم أيا كانت أحكامها [1]، كون المعروف عن التقادم وإقراره في القواعد الاجرائية الداخلية لدول هو اقرار ضمني من الدول في نظامها القانوني على التقادم في الدعوى الجنائية يؤدي إلى سقوط حق الدولة في ملاحقة مرتكب الجريمة أما بانقضاء حقها في محاكمته وإما بسقوط حقها في توقيع الجزاء عليه .

وعليه فإننا تعتبر أن إقرار عدم تقادم الجرائم الدولية هو تمسك المجتمع الدولي من خلال أجهزته القضائية ونظرا لاختصاص القضاء الجنائي الدولي في متابعة الجرائم الأشد خطورة على المجتمع والإنسانية والأمن والسلم الدوليين فإن اقرار عدم التقادم هنا يشير إلى مواصلة متابعة الاجراءات القانونية ضد مرتكب الفعل المجرم ، لتمكين العدالة الجنائية الدولية من الاقتصاص من المجرم وتسليمه للقضاء وإنزال العقوبة المقررة لشخص على افعاله ، تكريسا لمبدأ عدم الافلات من العقاب .

9- أوامر الرؤساء ومقتضيات القانون .

لا يعفي الشخص من المسؤولية الجنائية إذا ارتكب الجريمة وفق اوامر الرؤساء وامتثل لأمر حكومة أو رئيس [2]

---

[1]- المادة 29 من النظام الاساسي للمحكمة

[2]- ابكر على عبد المجيد احمد - احمد حماد عبد الله عبد الرحيم – احمد الدومة رحمة احمد . مفهوم واليات تنفيذ القانون الدولي الانساني .دراسة مقارنة .قسم الشريعة وقسم القانون العام . جامعة نبالا .السودان .مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية .العدد الرابع 4 .المجلد 1 .يونيو 2017 ص 101

حيث أن ما ورد في نظام روما يحدد المسؤولية المباشرة للقائد أو المسئول الذي أصدر الأوامر بارتكاب هذه الأفعال المجرمة أو التي تشكل وصفا جنائيا اثناء وقوعها، كما أن المسئولية المفترضة للقادة تعد من قبيل المسالة عن أفعال المسئول المباشر كونه من اصدر الأوامر أو أن الأشخاص المتابعين تحت مسئوليته وتحت تصرفه وسلطته ، بمعني مسئولية القائد أو الرئيس عن تجاوزات تابعيه .

المطلب الثاني : الأسلحة المحظورة في نظام المحكمة الجنائية الدولية .

اعتمدت اللجنة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية العام 1994 وتم إنشاؤها واستحداث ثاني جهاز قضائي دولي تحت مسمى المحكمة الجنائية الدولية ،تخصص جنائي دولي ، في 17 يوليو 1998 حيث بدأ التصديق على نظام روما الأساسي في 11 افريل 2001 ودخل حيز النفاذ من الناحية القانونية في 01 يوليو 2001 بالعودة قليلا إلى الارهاصات الأولى الدولية لإنشاء محكمة جنائية دولية يعود إلى العام 1864 في اطار مشروع اتفاقية دولية بشأن إنشاء هيئة قضائية دولية لمنع وردع أي مخالفة لاتفاقيات جنيف .

لطالما كان حلم المحكمة الجنائية الدولية يراود المجتمع الدولي منذ زمن طويل حيث تم إنشاء أول قضاء جنائي دولي لمحاكمة مجرمي الحرب الذين ارتكبوا ابشع الجرائم إلا وهي جرائم الإبادة ، جرائم ضد الإنسانية جرائم الحرب والعدوان بعد الحرب العالمية الثانية في المحكمة العسكرية المؤقتة بنورمبرغ و طوكيو ولم يرى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولي النور الا بعد نصف قرن من الزمن [1]

[1]–سارة الزغبي . ضبط الأسلحة النووية في القانون الدولي .مجمع الاطرش للكتاب .تونس .2021 . ط 1 . ص .136.

في هذا السياق وبعد انشاء المحكمة الجنائية الدولية ساهمت المحكمة في بناء النظام القانوني الرامي إلى ضبط الأسلحة النووية والحد من انتشارها استبعاد الأسلحة النووية من الجرائم الدولية من ناحية واستبعاد المسألة الجنائية لدول من ناحية اخرى[1]

على الرغم من ان القوانين الدولية سيما القانون الدولي العام ارتقى ببعض المعاهدات الدولية والاتفاقيات الدولية سواء بالحظر أو تقييد استخدام بعض الأسلحة والتي يمكن تطبيقها على الدول غير الموقعة لها .

الفرع الأول : حظر الأسلحة المستعملة في النزاعات المسلحة .

فقد ورد في نظام روما الأساسي المشكلة للمحكمة الجنائية الدولية صياغة شاملة لبعض الاتفاقيات والمعاهدات الدولية واستثنى منها السلاح النووي ، واعتبرت المادة 8 من الاتفاقية المعنونة تحت عبارة – جرائم الحرب – كل الوسائل التي تستعمل في الحرب من أسلحة و وسائل أخرى باستثناء الأسلحة النووية التي لم يتم الاشارة اليها باتاتا في نظام روما الأساسي 1998 .[2]

فقد قننت المادة 8 (2) (ب) من نظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية حظر الأسلحة التالية :

1- المادة 8 (2) (ب) (17) وتتضمن استخدام السموم أو الأسلحة المسممة.
2- المادة 8 (2) (ب) (18) استخدام الغازات الخانقة أو السامة أو غيرها من الغازات وجميع ما في حكمها من السوائل أو المواد أو الأجهزة .
3- المادة 8 (2) (ب)(19) استخدام الرصاصات التي تتمدد أو تتسطح بسهولة في الجسم البشري ، مثل الرصاصات ذات الاغلفة الصلبة التي لا تغطي كامل جسم الرصاصة أو الرصاصات المحززة الغلاف .

[1] – سارة الزغبي . نفس المرجع . ص .136

[2]- النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية

4- المادة 8 (2) (ب)(20) استخدام أسلحة أو قذائف أو مواد أو أساليب حربية تسبب بطبيعتها اضرارا زائدة أو آلاما لا لزوم لها أو تكون أو تكون عشوائية بطبيعتها بالمخالفة للقانون الدولي للمنازعات المسلحة ، بشرط أن تكون هذه الأسلحة والقذائف والمواد و الأساليب الحربية موضع حر شامل وأن تدرج في مرفق لهذا النظام الاساسي، عن طريق تعديل يتفق والأحكام ذات الصلة الواردة في المادتين 121 و123 [1]

الفرع الثاني : قصور النظام الأساسي للمحكمة من قضية الأسلحة النووية

إن حجية الدول النووية من استثناء النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وجد ادعاؤه في أنه لا يوجد في القانون الدولي أية قاعدة تحظر مباشرة هذا النوع من الأسلحة ومقابل ذلك دعت دول أخرى منها الدول غير النووية إلى وجوب ادراج الأسلحة النووية ضمن جرائم الحرب وليس بالبعيد عن ذلك فخلال انعقاد المؤتمر الأول لمراجعة النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بكمبالا بأوغندا من 31 ماي إلى 11 جوان 2010 طرحت من جديد مسالة تعديل النظام الأساسي بشكل يدرج فيه تجريم أسلحة الدمار الشامل صراحة.[2]

من طرف نفس الدول تقريبا التي اقترحت خلال المؤتمر الأول للعام 1997 لاعتماد النظام الأساسي للمحكمة للعام 1998 ، إلى جانب ذالك تقدمت كلا من الارجنتين و بلغاريا وبوليفيا وبورندي وكمبوديا و ايرلندا ولوكسمبورغ والمكسيك ورومانيا و سلوفينيا ولتعديل المادة الثامنة من نظام روما في فقرته الثانية بإضافة تجريم استخدام العوامل والسموم والأسلحة والمعدات المحددة من طرف اتفاقية حظر واستحداث الأسلحة الجرثومية والبيولوجية وتدميرها للعام 1972 وكذلك تجريم

[1] – المادة 8 من نظام روما الاساسي . جرائم الحرب .

[2] - Report of the bureau on the review conference international criminal cour ICC.ASP /8/43/ADD.1 Assembly of states parties.einghth session .the hague 18-26 nouvember 2009

استخدام الأسلحة الكيماوية وفقا لما هو معروف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة الكيماوية وتدميرها للعام 1993 علاوة على تجريم استخدام الالغام المضادة للأشخاص تطبيقا لاتفاقية اوتاوا اضافة إلى اقتراح تعديل تجريم استخدامها في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية ، أما المكسيك فقد انفردت باقتراحها لتعديل المادة الثامنة من النظام الأساسي للمحكمة ونص التعديل لأول مرة صراحة على اعتبار استخدام الأسلحة النووية او التهديد بها جريمة حرب في اطار المادة الثامنة من النظام الاساسي للمحكمة ، لكنه لم يدرج ولم ينظر اليه خلال المؤتمر [1]

أولا : إستثناء الأسلحة النووية من الحظر في نظام المحكمة .

لم يكتف واضعو النصوص التي تجرم حظر الأسلحة النووية في النظام القانون الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية من استبعاد الأسلحة النووية من التجريم بموجب القانون الدولي والقانون الجنائي على اعتباره جريمة دولية توجب في الأساس مساءلة الدول عن الجرائم التي ترتكب ناهيك عن الأفراد محل المسالة الجنائية الدولية بموجب أحكام المادة 25 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية في تجريم الأشخاص الطبيعيين فقط وأن الشخص المعنوي الذي يرتكب الجريمة يكون عنها مسؤولا بصفته الفردية أيا كانت درجة مساهمته في الجريمة سواء كان فاعلا أو شريكا أو متدخلا ، أو محرضا أو أمرا ومن ثمة فإن الدول مستبعدة تماما من نطاق المساءلة الجنائية [2]

ويؤكد الأستاذ قهوجي أن عيب قصور المادة الثامنة من نظام روما الأساسي على احتوائه على جميع الأسلحة الحديثة ذات الخطورة والجسامة على البشرية ، وما يمكن اعتباره إنجاز يحسب للمحكمة أنها أعطت امكانية إعادة النظر والتعديل في هذه

[1]– عبد الحق مرسلي .مرجع سابق .ص 231

[2]– سارة الزغبي .مرجع سابق . ص 138

المادة بما يلائم التطورات بعبارة عقد مؤتمر تعديل ومراجعة لاحقة ، من المحتمل أن يتم فيه توسع مجال قائمة الأسلحة المحظورة دوليا [1]

ويعد استثناء إقرار الجرائم النووية إلى جانب جرائم الإرهاب والعدوان من بين الجرائم التي يعاب على المحكمة عدم إدراجها في نظامها الأساسي مسبقا كون هذه الجرائم المستثناة عدا جريمة العدوان التي تم إقرارها في انتظار تحديد التعريف المحدد لها فإن استثناء أو غياب التجريم للجرائم النووية والإرهاب يعد عيبا غير مبرر من طرف اللجنة القانونية التي أعدت النظام الأساسي العام 1998 كون هذه الجرائم وجدت قبل العام 1998 بما فيها جرائم الأسلحة النووية التي اصدرت بشأنها محكمة العدل الدولية قرارا بشأنها العام 1996 وكذا الجرائم النووية التي حدثت في اليابان من طرف الولايات المتحدة العام 1945 اضافة إلى الجرائم الارهابية التي وقعت في العالم و ما نتج عن غزوة منهاتن العام 2001 احداث ابراج التجارة العالمية وغزو الولايات المتحدة لجزيرتي هيروشيما وناغازاكي بالقنابل النووية العام 1945 وغزو العراق وأفغانستان العام 2001 وما تبعه من أحداث للاستعمال الأسلحة المحرمة دوليا ،إلا دليل على قصور النظام الأساسي بهذه الجرائم .

إن تأخر المحكمة الجنائية الدولية في إدراج التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو التهديد بها يدخل أساسا ضمن الاختصاص الموضوعي للمحكمة الجنائية الدولية ، هذا مع افتراض أن جرائم الحرب أو العدوان أو حتى الإبادة الجماعية التي تدخل ضمن الاختصاص الموضوعي للمحكمة الجنائية الدولية تتعد وسائل النزاع فيه وأكثرها تهديد هو النزاعات المسلحة الدولية أو الإقليمية أو حتى الداخلية في حال استحوذ أحد أطراف النزاع على زر، أو مشغل أيا من الأسلحة النووية الموضوعة أصلا تحت

[1]– بوهراوة رفيق . مرجع سابق .ص 147

سلطة رئيس الدولة ورئيس الاركان، كما هو الحال بالنسبة لأسلحة النووية ، الموجودة في روسيا الاتحادية ، الولايات المتحدة، كوريا الشمالية .

رفض الدول الغربية خاصة المالكة لأسلحة النووية إقتراح سوريا تضمين إستخدام أو التهديد باستعمال الأسلحة النووية ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية اثناء مفاوضات إعداد مشروع النظام الأساسي للمحكمة الجنائية كان هدفه تضييق الاختصاص الموضوعي للمحكمة الجنائية الدولية [1]

وما يبعث على التساؤل حول مضمون المادة 5 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية التي اقتصرت على ذكر الجرائم الأشد خطورة على الرغم من أن إنتشار الأسلحة النووية لا يقل خطورة عن بقية الجرائم وهو ما يعكس هيمنة الدول الكبرى ورغبتها الجامحة في تطويع المؤسسات القضائية الدولية وفق ما يخدم مصالحها، فيكون النظام الأساسي قد هدم ما سعى إليه المجتمع الدولي من أجل ضبطه وضمانه [2]

بإستقراء للمواد 25 و 26 و 27 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في رآى بهذا الشأن حول استبعاد المساءلة القانون الجنائية للأشخاص المعنوية حسب المادة 25 و اختصاص المحكمة على الأشخاص أكثر من 18 سنة ، يطرح التساؤل كذلك حول ظاهرة انتشار الإرهاب الدولي وأفراده وتشكيلاته التي في الأساس تضم أشخاصا أقل من 18 سنة تحديدا في المنظمات الإجرامية ذات التركيبة الهيكلية العمودية أو الانتشار الواسع في المدن ، اضافة إلى عدم الاعتداد لا بالصفة الرسمية للأشخاص المطلوبين للمساءلة أمام المحكمة الجنائية الدولية سواء تعلق برئيس دولة أو حكومة أو عضو في حكومة أو برلمان أو ممثلا منتخبا أو موظفا حكوميا ، لا يعفى من المسؤولية الجنائية ولا تحول الحصانات أو القواعد الاجرائية الخاصة التي قد

[1] – سارة الزغبي .نفس المرجع .ص 137

[2]– نصر الدين الاخضري . مرجع سابق . ص 361

ترتبط بالصفة الرسمية للشخص ، سواء كانت في اطار القوانين الوطنية أو الدولي دون ممارسة المحكمة اختصاصها على هذا الشخص.

فإن النصوص الخاصة بالاختصاص الموضوعي للمحكمة الجنائية الدولية في مسالة متابعة الأشخاص المعنوية وكذا تجريم الأسلحة النووية لارتباطها بالجرائم الأشد خطورة في العالم على البشرية يجيب أن تعيد فيه الأمم المتحدة النظر ، ما يتطلب قراءة ثانية لإعادة وضع ضمانات أكثر لدول والأفراد حول الأسلحة النووية والتجريم المتعلق بها جنائيا، ما يساعد الهيئات الدولية على مساءلة أيا كان فردا أو دولة على جريمة من اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، وما يتطابق مع الرؤية الدولية لهدف من انشاء المحكمة وسعيها لتحقيق الغرض من استحداثها (حماية البشرية من التهديد بالفناء عن طريق الأسلحة النووية).

وعلى اعتبار أن اختصاص المحكمة يتحدد في أربع جرائم دولية وأن تحققت هذه الجرائم بأي نوع من الأسلحة كان فإنها تشكل جريمة دولية تستوجب محاسبة ومتابعة منتهكي القانون الدولي الإنساني أمامها بالجرائم الخطيرة المحددة في نظامها الاساسي للعام 1998.

خلال المؤتمر الاستعراضي للمحكمة الجنائية الدولية للعام 2010 و لاتفاقية روما كان له دور فعال في بحث النقائص التي تعترض دور المحكمة و تفعيل مهامها ما نتج عنه اجراء تعديلات على جرائم الحرب [1] التي لم ترد على سبيل الحصر بل وردت على سبيل المثال لأن قوانين وأعراف الحرب تتطور بمرور الزمن ومع تطور الأسلحة المستعملة وفقا للمادة الثامنة من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية فإن

[1]– تقرير فريق العمل المعنى بالمؤتمر الاستعراضي .المحكمة الجنائية الدولية .وثيقة RC/8/20 ..Aspl ICCص 70.73

جرائم الحرب توزع على نوعين منها ما يتعلق بجرائم الحرب خلال النزاعات المسلحة وجرائم الحرب المتعلقة بالنزاعات المسلحة غير الدولية [1]

ثانيا : إستثناء الجرائم النووية والإختصاص الزماني .

المحكمة الجنائية الدولية وبما أن ممارسة اختصاصها كان فعليا بعد 2002 تاريخ دخولها حيز النفاذ فقد استبعدت اختصاصها لنظر في الجرائم النووية سيما وأن تفجيرات الحرب العالمية الثانية في العام 1945 للقنبلتين النوويتين في مدينتي هيروشيما وناكازاكي كان قبل إقرار الاختصاص الجنائي للمحكمة الجنائية الدولية كما وأن مختلف الاتفاقيات المتعلقة بالمجال النووي والسلامة النووية وحتى إنشاء وإستحداث الوكالة الدولية لطاقة الذرية كان قبل إستحداث المحكمة الجنائية الدولية ، تساؤل مشروع يطرح الآن حول هوية الانظمة السياسية أو العسكرية التي وقفت حجر عثر على تنقيح نظام روما وجعله خاليا من تحديد الجرائم النووية وكذا متابعة الكيانات المنتهكة للقانون الدولي الإنساني للجرائم الخطيرة سيما وأن الأمر يتعلق بالجرائم النووية التي إستبعدت تماما من النظام الأساسي والتجريم بموجب نصوص التجريم والإدانة وكذا تحديد الاختصاص الزماني للممارسة الولاية القضائية على الجرائم وكذا المخالفين للقانون الدولي الإنساني ، بموجب المادة 11 من النظام الأساسي للمحكمة فإن اختصاصها بالنظر في الجرائم النووية غير وارد كما أن اختصاصها بالنظر في الجرائم المرتكبة قبل العام 2002 كذلك غير وارد إذا أين تظهر فعالية عمل المحكمة الجنائية الدولية ، ما يعني أن اختصاص المحكمة هو اختصاص مستقبلي ولا يسري على الجرائم التي وقعت قبل تاريخ 2002/07/01 تاريخ دخول النظام الأساسي حيز النفاذ الفعلي .[2] تماشيا والمبدأ العام الوارد في المادة 24 من

[1] – القهوجي عبد القادر . مرجع سابق .ص 97

[2]– محمد نصر محمد .تدويل استخدامات السلمية للطاقة النووية .ط 1 .مركز الدراسات العربية .مصر 2015 ص 152

النظام الأساسي للمحكمة بعدم رجعية القوانين الجنائية والتطبيق بأثر فوري ولبس الرجعي لنصوص التجريم[1]

التضييق في تعدد الجرائم زاد من اتساع ظاهرة الاعقاب فقد ضيق النظام الأساسي من نطاق المتابعة في الجرائم النووية التي لم يتم دمجها ضمن الجرائم المتابع بها الجناة أمامها ، إذا وعلى اعتبار أن الجرائم النووية التي لم تفلح محكمة العدل الدولية في اعطاء توصيف كافي لإدانته أو تجريمه فقد كان لزاما على المحكمة الجنائية الدولية أن تتخلى على الاستئناس بالرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية حتى يتسنى لها النظر في ما تعلق بخطورة الأسلحة النووية وجسامة الفعل الإجرامي النووي من قبل الأفراد أو الدول ليكون محل تقنين وتجريم ، لكن وبما أن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية قد اعتمد فقط منذ 2002 فإن الطابع السياسي لاتجاهات المحكمة لن تثمر بما يخدم العدالة الجنائية الدولية وسبقي النظر في تجريم الأسلحة النووية مجرد تطلع بعيد المآل للمجتمع الدولي وتهديد حقيقي لدول غير النووية وسلاح ردع قانوني و عسكري بعد أن خيب قرار محكمة العدل الدولية نظرة المجتمع الدولي إلى جدية التعامل مع الأسلحة النووية ، فالجرائم النووية رغم خطورتها إلا أن المتابعة الجنائية الدولية الغائبة ستكون فرصة للممارسات الدول النووية لزيادة الإرهاب النووي والتهديد الفعلي للأمن والسلم والبشرية إن تم استعمال السلاح النووي بشكل واضح وما يخلف من آثار تنسب إلى جهات مجهولة بعبارة أو مصطلح الإرهاب النووي الدولي ، الإفلات من العقاب لدول أو الكيانات التي تختفى تحت سرية العمليات العسكرية وتحتمى بالقانون ، و من غير المقبول أن تحدد الفقرة 9 من ديباجة النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية على مبدأ استقلالية المحكمة وفي مادتيه 13 و 16

[1]– المادة 24 من النظام الاساسي للمحكمة التي تؤكد على انه لا يسال الشخص جنائيا بموجب هذا النظام الاساسي عن سلوك سابق لبدء نفاذ النظام

تنمح الحق لمجلس الأمن سلطة التدخل في أعمال المحكمة الجنائية الدولية وهو ما يشكل انتهاكا خطير لصلاحيات المحكمة وتقويض لعمله ويهدد بخضوعها لجهة سياسية بحتة وهي مجلس الأمن[1] وهو مبرر كاف لتأكيد على أنه مستبعد على الأقل في السنوات القادمة أن يتم إعادة النظر في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية حتى تستقل تماما عن أي جهاز في الأمم المتحدة وأن تمكن من تصنيف الجرائم النووية بما يراه المجتمع الدولي تحقيقا لسلم والأمن الدوليين .

قد يعطي التوصيف والتجريم للأسلحة النووية في التعديل المطلوب من المحكمة الجنائية الدولية ، الذريعة لدول النووية أن تهيمن اكثر على قرارات المحكمة وتصبح بذلك المحكمة الجنائية الدولية رهينة قرارات دولية ما يجعل من أحكامها وصلاحيتها محل انتقاد وتشكيك في استقلالية الجهاز القضائي الجنائي الدولي ، مادام ارتباط المحكمة الجنائية بمجلس الأمن قد منح من طرف الموقعين على نظام روما العام 1998 فلن يكون للمحكمة أي جدية في اتخاذ أي قرار أو متابعة للجرائم الدولية وبالأخص الجرائم النووية لإرتباط مجلس الأمن بمجموعة الدول النووية وإستحالة لجوء المحكمة إلى التطبيق الفعلي للقانون مع إستبعاد تجريم الأسلحة النووية مادام الإرتباط قائما بين جهاز المحكمة الجنائية وكذا مجلس الأمن .ما يعني تعطيل عمل المحكمة كليا .ما يظهر هيمنة سياسية على مؤسسة قضائية[2]

الفرع الثالث: الجريمة النووية في غياب النص .

لن ينتهي التهديد القائم من طرف الدول النووية بعد في ضل غياب نص التجريم والدور الغائب لتفعيل دور المحكمة الجنائية لإتمام مهامها في المحافظة على

[1]– ضاري خليل محمود وباسيل يوسف . المحكمة الجنائية الدولية هيمنة القانون ام قانون الهيمنة .منشاة المعارف .الاسكندرية .2008 . .ص 232

[2]– احمد مبخوتة . الاختلالات البنيوية لنظام العدالة الجنائية الدولية .دراسة تحليلية لفعالية التصدى للجرائم الدولية بين المتغيرات الدولية ومتطلبات حفظ الامن والسلم الدوليين .الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية .قسم العلو م الاقتصادية والقانونية .العدد 21 جانفي 2019 ص 536

الحياة البشرية وتمكين فروعها من متابعة المخالفين للقانون الدولي الجنائي ، كما وأن الأفكار المتوالية حول تكييف الجرائم الواردة في المادة 5 و 8 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية مع الأسلحة النووية وباقي التفاسير التي تعطي لم ولن ترى التجسيد الفعلي ما لم يتم إعادة النظر في تحديد الجرائم وتجريم السلاح النووي فعليا من طرف المحكمة الجنائية الدولية ، بدل بقاء الاجتهادات التي لم تراوح الكتب والمقالات القانونية ، من جهته اشار الدكتور ابراهيم محمد العناني[1] إلى دور المحكمة الجنائية في تفعيل منع أسلحة الدمار الشامل على اعتبار أن الأسلحة النووية من مشمولات أسلحة الدمار الشامل وأحد أنواعها المتطورة ، حتى أن كل ذلك لا يكتمل إلا بوجود محكمة دولية جنائية تجري أمامها تحقيقات ومحاكمات موضوعية محايدة في مواجهة دول قامت بإنتاج أو تخزين أو استخدام أسلحة دمار شامل وتصدر عن هذه الجهة القضائية الدولية الجنائية تدابير على غرار التدابير الاحترازية في القوانين الداخلية يكون هدفها الحيلولة دون تكرار الأفعال الخطيرة المجرمة دوليا إلى جانب معاقبة الاشخاص الطبيعيين الذين تمت هذه الأفعال على أيديهم [2]

من بين الجرائم التي تختص المحكمة الجنائية بالنظر فيها من جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية و جرائم الحرب وجريمة العدوان فإن الاتجاه القائل بأن يتم اعتبار التجريم الذي طال الأسلحة الكيمائية والسموم والغازات لم يتم إلى جانبه تجريم الأسلحة النووية لا استخداما ولا تهديدا ولا حتى تخزين أو انتاج أو نقل أو تحويل كما وأن الأمر يتعلق بتجريم هذه الأسلحة بطبيعتها التي تسبب اضرار مضاعفة والألم لا مبرر لها وتكون في غالب الأحيان نتاج استعمال عشوائي ومفرط مثلها مثل باقي أسلحة الدمار الشامل ، لكن استثناء تجريم الأسلحة النووية في النظام الأساسي

---

[1]– ابراهيم محمد العناني .المحكمة الجنائية الدولية ومنع انتشار اسلحة الدمار الشامل .مقال منشور في كتاب الخيار النووي في الشرق الاوسط . مركز دراسات الوحدة العربية 2001 .ط 1 . ص 115 .

[2]– ابراهيم محمد العناني .مرجع سابق .ص 118

للمحكمة الجنائية الدولية لا مبرر له لاعتبارات قانونية وسياسية أهمها أن السياسة العقابية والتجريم وردت بعد ظهور هذه الأسلحة وتجربيها واستعمالها و تعرف المجتمع الدولي على خصائصها جملة وتفصيلا ولم تكن بحاجة إلى تمديد مدة النظر في مخاطرها قبل ادراجها ضمن مقتضيات مواد اتجريم والإدانة من طرف المحكمة الجنائية الدولية ، اللجوء إلى تكييف استخدام الأسلحة النووية كجريمة عدوان على اعتبار أن المحكمة تنتظر في التعريف النهائي لجريمة العدوان حتى تتمكن المحكمة من ممارسة اختصاصها بموجبه وكذا حتى يتم اعتباره جريمة دولية إلى جانب ، إلى جانب تكييف استخدام الأسلحة النووية كجريمة إبادة ، إلى جانب تكييف استخدام الأسلحة النووية كجريمة حرب [1]

إن استخدام الأسلحة النووية لا يتصور حدوثه في الغالب الأعم من الحالات إلا في النزاعات المسلحة الدولية بمعنى أنه يمتد إلى التصنيع والتخزين في زمن السلم ويقتصر التجريم ايضا على النزاعات المسلحة الدولية كما أن امتداد اختصاص المحكمة إلى كثير من الأفعال المعتبرة جرائم حرب في حال ارتكابها في النزاعات المسلحة غير الدولية ، فقد يشكل توجه المحكمة الجنائية الدولية إلى تجريم الأسلحة النووية خطوة مهمة لتفعيل القوة التنفيذية للجهود الدولية نحو منع انتشار هذا النوع من الأسلحة [2]

ومع ذلك فإنه حتى في حال تكييف جرائم العدوان وجرائم الحرب وجرائم الإبادة الجماعية أنها من مشتملات النزاع المسلح النووي فإنه على الأرجح سيكون مطلبا من المجتمع الدولي والمنظمات الدولية لإعادة قراءة ثانية في تحديد اختصاص

[1]– عبد القادر زرقين .استخدام الأسلحة النووية من منظور المحكمة الجنائية الدولية .مقال .مجلة السنة .جامعة زيان عاشور الجلفة .2014 المجلد 5. العدد 1 .جوان 2014 ص 63.64

[2]– ابراهيم محمد العناني . مرجع سابق .ص 115

الجرائم الدولية ومقتضيات نصوص التجريم في نظام روما الأساسي المتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية .

يذهب أحد الاساتذة [1] إلى تعريف الجريمة النووية على أنها " أن مجرد حيازة الأسلحة النووية يعتبر جريمة دولية باعتبارها تشكل خطرا وتهديدا للأمن والسلم الجماعي ، فوجود السلاح النووي في حد ذاته أمر بالغ الخطورة وأداة موت حقيقية يمكن أن ينجر عنه فناء ودمار للبشرية في أي لحظة سواء بقصد أو عن طريق الخطأ"[2]

أبرمت اتفاقية أممية دولية تحت مسمى اتفاقية دولية لقمع الإرهاب النووي ، موقع عليها في نيويورك في 14 سبتمبر 2005 ، والتي تطرقت إلى مفاهيم عديدة بما فيها التمييز بين المواد المشعة والنووية إلى جانب المرفق النووي وحالات ارتكاب جريمة في مفهوم هذه الاتفاقية ، من بينها :

1- المواد المشعة .

وهي المواد التي تحتوى على نويدات تنحل تلقائيا وهي عملية يصحبها انبعاث نوع أو عدة انواع من الإشعاعات المؤينة مثل اشعة الفا وبيتا وجسيمات النيوترونات وأشعة غاما وقد تسبب نظرا لخواصها الاشعاعية أو الانشطارية الموت والأذى البدني أو تلحق أضرارا ذات شأن بالممتلكات أو البيئة .

2- المواد النووية .

وتشمل بتعبير الاتفاقية المواد النووية البلوتونيوم ما عدا البلوتونيوم الذي يتجاوز تركيز النظائر المشعة فيه 80 في المائة من البلوتونيوم -238 او اليورانيوم 233 أو اليورانيوم المخصب بالنظير المشع 235 أو النظير المشع 233 او اليورانيوم الذي

[1]- الاستاذ نصر الدين الاخضري . استاذ دجامعي وباحث في القانون الجنائي الدولي ..جامعة ورقلة

[2]- الاخضري نصر الدين .مرجع سابق .ص 341

يحتوى على خليط من النظائر المشعة الموجودة في الطبيعة ما عدا ما كان على شكل خام أو رواسب الخام أو أي مادة تحتوى على واحد أو اكثر من العناصر السابقة [1]

3- المرفق النووي .

يشمل المرفق النووي:

أ). أي مفاعل نووي بما في ذلك المفاعلات التي تجهز بها السفن أو المركبات أو الطائرات أو الأجسام الفضائية لاستعماله كمصدر للطاقة لدفع هذه السفن أو المركبات أو الطائرات أو الأجسام الفضائية أو لأي غرض اخر

ب). اي منشأة أو وسيلة نقل تستعمل لإنتاج أو معالجة أو نقل مواد مشعة.

الفرع الرابع: صور الجريمة الإشعاعية والنووية.

من بين الأنواع التي تعتبر جريمة في مفهوم هذه الاتفاقية، كل من يقوم بصورة غير مشروعة وعن عمد بما يلي:

أ). حيازة مواد مشعة أو صنع أو حيازة جهاز بقصد إزهاق الأرواح أو اذى بدني أو بقصد الحاق ضرر ذي شأن بالممتلكات أو البيئة .

ب). باستخدام أي مادة مشعة أو جهاز مشع بأي بطريقة أو استخدام مرفق نووي او إحداث أضرار به بطريقة تؤدى إلى إطلاق مادة مشعة أو تهدد بإطلاقها بقصد

[1]- المادة 1 من المرسوم الرئاسي رقم 10 -270 المؤرخ في 26 ذي القعدة عام 1431 هـ الموافق لـ 3 نوفمبر 2010 يتضمن التصديق بتحفظ على الاتفاقية الدولية لقمع اعمال الارهاب النووي المفتوحة لتوقيع بمقر الامم المتحدة في نيويورك في 14 سبتمبر 2005 .ج .ر. ع 68 الصادرة في 10 نوفمبر 2010

الحاق ضرر ذي شان بالممتلكات أو البيئة أو بقصد إكراه شخص طبيعي أو اعتباري أو منظمة دولية على القيام بعمل ما أو الامتناع من القيام به[1].

الفرع الخامس : الجريمة الدولية النووية .

القانون الدولي النووي ، حسب تعريف الأستاذ عبد الوهاب بياض " هو ذلك الفرع من القانون الدولي الذي يهدف أساسا إلى الحد من تصرفات الدول وتقليص نشر وانتشار التكنولوجيات النووية العسكرية واستقرار حالة الردع [2]

الجريمة الدولية النووية هي تصرف سلبي أو ايجابي يتعلق باستخدام الطاقة النووية ينتهك أحكام القانون الدولي النووي يؤدي إلى الحاق الضرر بالمصالح والحقوق التي يحميها ذلك القانون ، فالقانون الدولي النووي يعتبر جزء من القانون الدولي العام كقانون المعاهدات أو قانون الحرب .[3]

إن البحث في تكييف قانوني لاعتبار أن على القانون الدولي الجنائي أعادة النظر في تعداد الجرائم سيما وأنه لم يأت على تعريف واحد يتعلق بالأسلحة النووية ، بل حتى في تحديد الجرائم المتعلقة بالمساس بالأمن الدولي وسلامة البشرية من خطورة الأسلحة لم تكن محل تجريم أو الاشارة فقط إلى تحديد المسؤولية الدولية عن هذا النوع من الجرائم ، بفقد لوحظ أن تسمية الجريمة النووية أو احداث تكييف قانوني يكفل اعتبار الأسلحة النووية أسلحة مجرمة دوليا وليس فقط محظورة الاستعمال كما ورد في الاتفاقيات الدولية أو على أن الأسلحة النووية محل حظر بموجب الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لن يعطي القانون الدولي الشرعية لدول او الكيانات من منظمات

---

[1]– عينين فضيلة . تحديات وافاق العدالة الجنائية الدولية لحماية حقوق الانساني في ظل متغيرات النظام الدولي .مقال مشارك به في الندوة الوطنية حول ا– اثر العدالة الجنائية في ظل الواقع الدولي الراهن 12 اكتوبر 2023 جامعة الجزائر . ص 232.233

[2]– عبد القادر زرقين .مرجع سابق .ص 328

[3]– . فاطنة زبيري .مرجع سابق ص 288

أو أفراد لاستغلال الفراغ القانوني لتجريم الأسلحة النووية سواء تعلق الأمر بالتصنيع أو التجارة أو التهديد أو الاستعمال ، علما انه وفقا لتقارير اعلامية وكذا تقارير منظمات دولية تؤكد أن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وحلفاءهم قد استعملوا الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في غزوهم للعراق والشواهد الصحية ومخلفات الحرب لزالت ظاهرة للعيان .

إذا فانه إذا ما كان مطلوبا بالأمس لمجرد حظر الأسلحة النووية فإن اليوم صار لزاما البحث عن سبل تجريم دولية للأسلحة النووية وعلى فقهاء القانون الدولي البحث بجدية عن اليات المتابعة والتجريم لهذا النوع من الأسلحة التي وبمقتضى القانون الدولي هي أسلحة فتاكة وتهدد الأمن والسلم العالميين فقد اشار اليه أحد الأساتذة الباحثين [1] ، على أن مجرد حيازة الأسلحة النووية يعتبر جريمة دولية باعتبارها تشكل خطرا وتهديدا للأمن والسلم الجماعي فوجود السلاح النووي في حد ذاته أمر بالغ الخطورة وأداة موت حقيقية يمكن أن ينجر عنه فناء ودمار للبشرية في أي لحظة سواء بقصد او عن طريق الخطاء [2]

فإنه بات من منطلق تحديد عناصر الجريمة الدولية التي تقضي بأن كل الافعال التي تهدد الأمن والسلم العالميين يعاقب عليه القانون الدولي الجنائي تحديدا الجرائم الأكثر خطورة و وحشية مما جمعته لجنة القانون الدولي خلال تجربة الحربين العالميتين وما خلفته من اثار خراب ودمار لم يستثن البشر ولا الطبيعة ، كان محل تجميع وتكييف الأفعال على أنها جرائم دولية ضمن مجال المعالجة القانونية لاختصاص المحكمة الجنائية الدولية.

[1]– الاستاذ الدكتور نصر الدين الاخضري استاذ باحث في القانون الجنائي الدولي . جامعة ورقلة سابقا ، جامعة الجزائر حاليا ،

[2]– نصر الدين الاخضري .نفس المرجع .ص 341

تشمل كل استخدام للطاقة النووية في القاء قنابل نووية أو استخدام الأسلحة النووية ضد دولة أخرى [1] وتعرف الجريمة النووية بأنها التي يرتبط فيها السلوك بمقومات الطاقة النووية ويشكل عدوانا يترتب عليه ضرر أو تهديد بالخطر على الأفراد والممتلكات [2]

مقارنة بالجرائم العادية أو حتى الجرائم الخطيرة التي تدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية فان لكل جريمة أركان الا الجريمة النووية فإنه لم يحدد لها أركان بدأ من الركن الشرعي الغائب صراحة بنص قانوني الا ما تم الاجتهاد على القياس عليه من جرائم مشابهة مجرمة في القانون الجنائي الدولية ويقي الركن الدولي المحدد حسب التعاريف المتوافقة بشأنه على أنه اعتداء على مصلحة أو حق يحميه القانون الدولي النووي وعلى هذا النحو فان هذا الركن يستمد وجوده من نوع المصالح أو الحق التي ينالها الاعتداء وتهم الجماعة الدولية ككل وهو ما يميز الجريمة الداخلية عن الجريمة الدولية ويعطي الصفة الدولية للجريمة على أساس أنه معيار تفرقة وتمييز بين الجريمتين الداخلية والدولية ، وهو ما يتحقق في الصفة الدولية على أن الجريمة تقوم على أساس أمر من الدولة أو رضاها أو نتيجة الإهمال منها ما يعطي الجريمة صفة دولية خالصة نظير تهديدها لأمن البشرية والسلم العام وخطورتها الاجرامية .

إن المنتظر من فقهاء القانون الدولي والمحاكم الوطنية استغلال الحل القانوني الذي يمنهم من إعداد نصوص قانونية لمجابهة الجرائم النووية وإعطائها الوصف والتكييف القانوني الذي يجعل منها أسلحة مجرمة بمقتضى القانون الجنائي الدولي وفقا لمقتضيات المادة 123 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية " وفق

---

[1]– عفاف جمال. مسؤولية الدول غير الاطراف في المعاهدات المنظمة لاستخدام الطاقة .رسالة دكتوراه .جامعة عين شمس .2011 .ص 190

[2]– محمد عبد الرحيم الناغي .الحماية الجنائية في مجالات الطاقة النووية السلمية . دار النهضة العربية .القاهرة .مصر .2009 .ص 65

استعراض النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وبمقتضى المادة 123 منه فإنه بعد انقضاء سبع سنوات على بدء نفاذ هذا النظام الأساسي ، يعقد الامين العام للأمم المتحدة مؤتمرا استعراضيا للدول الاطراف للنظر في أية تعديلات على هذا النظام الأساسي ويجوز أن يشمل الاستعراض قائمة الجرائم الواردة في المادة 5 خمسة منه دون أن يقتصر عليها ويكون هذا المؤتمر مفتوحا للمشاركين في جمعية الدول الأطراف وبنفس الشروط ، كما أنه يكون على الأمين العام للأمم المتحدة في أي وقت أن يعقد مؤتمرا استعراضيا بموافقة أغلبية الدول الاطراف وذلك بناء على طلب اي دولة طرف وللأغراض المحددة في الفقرة 1 وتسري أحكام الفقرات 3 إلى 7 من المادة 121 على الاعتماد وبدء نفاذ أي تعديل للنظام الأساسي ينظر فيه خلال المؤتمر الاستعراضي [1]

الفرع السادس : فعلية دور المحكمة الجنائية الدولية الرقابي وتضيق الإختصاص .

رغم استقلالية عمل المحكمة الجنائية الدولية في أداء مهامها وممارسة اختصاصها وفقا للنظام الأساسي لها الا ان المحكمة تجد صعوبات جمة في ممارسة اختصاصها على الدول وعلى الجرائم ما يؤثر في جهودها القائمة و يثير تساؤلات عدة حول اقتصار عملها ومتابعاتها على الدول النامية أو الافريقية فقط دون غيرها من الدول . ومن بين هذه الصعوبات التي تعتبر إشكالا يحد من ممارسة المحكمة لإختصاصها القضائي والقانوني نجد أن :

[1]– المادة 123 من النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية الفقرات 1 و 2 و 3

1- ندرة السوابق القضائية للمحكمة الجنائية الدولية .

مقارنة باستحداث هيئة قضائية جنائية دولية جديدة و أن فكرة القضاء الدولي فكرة حديثة نسيبا خصوصا في ظل ندرة السوابق القضائية الدولية في المجال الجنائي، خصوصا ما تعلق بالثغرات التي تتعلق بتعريف الجرائم وتحديد أركانها ، حيث يتداخل تعريف جريمة الإبادة مع تعريف الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وهناك عدم تحديد الفئات المشمولة بالحماية في جريمة الإبادة وعدم الوضوح الكافي وتبييت الالتباس خاصة في جرائم الحرب[1] إذا تعد من بين اهم المعيقات في عمل المحكمة الجنائية الدولية لمهامها وممارسة اختصاصاها والمتعلقة بالطبيعة التوافقية للنظام الأساسي للمحكمة ، حيث توزعت الاتجاهات بين من كان من الدول التي حظرت مؤتمر روما إلى تعزيز سيادة الدول ازاء المحكمة وبالتالي تضييق صلاحياتها إلى أدنى مستوى ، وبين الاتجاه الثاني الذي كان يعمل جاهدا كي يتم تعزيز دور المحكمة وتكريس إستقلاليتها إزاء الدول ومجلس الأمن الدولي ومن بين مؤيدي الإتجاه الثاني إلى جانب الدول منظمات إنسانية وحقوقية خاصة اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة العفو الدولية [2]

2- نظام الحماية الأمريكي .

يقوم هذا النظام على رغبة الولايات المتحدة لحماية رعاياها وجنودها ومسؤوليها من المتابعة أمام المحكمة الجنائية الدولية و الذي سبق وأن أشرنا إليه في البحث من طرف الولايات المتحدة الأمريكية خصوصا قانون حماية الأمريكيين والرعاية وكذلك الحملة الشرسة التي واجهت بها المحكمة الجنائية الدولية وموقفها الرافض لتوقيع على اتفاقية الانضمام للمحكمة بعد سحب توقيع الرئيس السابق كلينتون

[1]- محمد الشريف بسيوني . المحكمة الجنائية الدولية . مرجع سابق ص 119

[2] - حمد قاسم الحميدي . المحكمة الجنائية الدولية .الجزء الثاني .العوامل المحددة لدور المحكمة الجناية الدولية . مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الانسان .الجمهورية اليمنية .تعز . 2005. ط 1 ص 115

من طرف خلفه بوش في العام 2002 ما شكل عائقا وضغط على المحكمة في متابعة الرعايا الأمريكيين والجنود ، بمناسبة الاحتجاجات التي أثيرت حول المهام والممارسات التي قام بها الجنود الأمريكيين في العراق وأفغانستان خلال السنوات 2001 وما تبعها.إضافة إلى التحدي الذي جاء في قانون غزوة لاهاي حيث يتيح قانون الحماية صلاحية استخدام كل الوسائل والأساليب الضرورية لتدخل وتحرير الجنود الأمريكيين الموقوفين أو المعتقلين بطلب أو أمر المحكمة الجنائية ، إضافة إلى الضغوط الأمريكية على الدول لتوقيع على اتفاقيات ثنائية بين الولايات المتحدة وعدد من الدول تتعلق بعدم تسليم المطلوبين الأمريكيين الموجدين فوق أراضي هذه الدول إلى المحكمة الجنائية الدولية أو إلى أي جهة قضائية أخرى وهذا ما يمثل خرقا للمادة 98 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وتحدي لمهامها. بفرض منطق القوة على القانون وهو مبدأ يخالف المبادئ العامة للعدالة ومنع الجناة من الافلات من العقاب.

3- علاقة المحكمة بمجلس الأمن.

بمقتضى أحكام المادة 13 من النظام الأساسي للمحكمة يكون لمجلس الأمن الدولي صلاحية إحالة حالة ما للمحكمة متصرفا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، حالة إلى المدعى العام يبدو فيها أن جريمة أو أكثر من هذه الجرائم قد ارتكبت[1]

ولو كانت مسالة تتعلق بدولة غير طرف في نظام روما ، فيما تدخل اعتبارات حفظ السلام والأمن الدوليين فان اختصاص المحكمة الدولية الجنائية يتعارض مع مجلس الأمن الدولي في حالات استثنائية أو وضع دولي استثنائي يهدد الأمن والسلم الدوليين في أي إقليم من العالم أو مع دولة متنصلة من التزاماتها القانونية مع المحكمة

[1]- المادة 13 من النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية الفقرة (ب)

الجنائية الدولية عندها يصبح فاعلية المحكمة منعدمة تماما ، حيث أنه وبمجرد تدخل مجلس الأمن في النزاع الذي يهدد السلم والأمن الدوليين أو يضطر إلى انشاء محكمة جنائية مؤقتة جديدة لمواجهة هذا الوضع [1]، وهي مسالة خطيرة وغير قانونية في حال تمادى مجلس الأمن في مثل هكذا اجراءات .

إن صلاحيات مجلس الأمن بموجب النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية فقد منح النظام الأساسي للمحكمة مجلس الأمن الدولي دورا مهما في عمل المحكمة ، فقد منح مجلس الأمن سلطتين هما سلطة الإحالة وفق المادة 13/ب وسلطة الإرجاء وفق المادة 16 وهذه المنح خلفت ارتباط بين سلطة سياسية ممثلة في مجلس الأمن وسلطة قضائية ممثلة في المحكمة الجنائية الدولية[2]

إذ تعتبر سلطة الارجاء التي منحت لمجلس الأمن الدولي أخطر سلطة تمنح من هيئة قضائية إلى هيئة سياسية ومن ورائها خمس دول أعضاء دائمين في مجلس الأمن، اذ يوفر مجلس الأمن الغطاء السياسي والأمني والقانوني من خلال ممارسته مهامه وسلطته، ويضاف إلى ذلك سلطة الارجاء وهذا بمقتضى المادة 16 من النظام الأساسي للمحكمة، حيث أنه لا يجوز البدء أو المضي في التحقيق أو مقاضاة بموجب هذا النظام الأساسي لمدة إثني عشرة 12 شهرا ، بناء على طلب مجلس الأمن إلى المحكمة بهذا المعنى يتضمنه قرار يصدر عن المجلس بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ويجوز للمجلس تمديد هذا الطلب بالشروط ذاتها [3]

---

[1]– بركاني اعمر . العدالة الجنائية الدولية المؤقتة والدائمة (دراسة مقارنة) .اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم .تخصص القانون . جامعة مولود معمري .تيزي وزو. الجزائر 2015 . ص .20 .21

[2]– هلا زياد محمد الصغير سربل . طبيعة ارتباط المحكمة الجنائية الدولية بمجلس الامن الدولي واثره على استقلاليتها . رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون . كلية الدراسات العليا . جامعة الزرقاء .الاردن . اب 2022 .ص 1

[3]– المادة 16 من النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية

إذا كانت مكانة مجلس الأمن القانونية تخوله انشاء محاكم مؤقتة فإنها لا توليه توسيع اختصاص المحكمة الجنائية الدولية لأن مكانته هذه محدودة بإطار الأمم المتحدة القانوني والمؤسساتي وبالتالي فإن توسيع اختصاص المحكمة الجنائية الدولية يعد تدخلا في المنظومة القانونية التابعة لهيئة قضائية مستقلة وتعديلا لها وبالمقابل فإن أي توسيع لاختصاص المحكمة بموجب قرار أو توصية من مجلس الأمن يعد خرقا لنظامها الأساسي الواجب احترمه ، وعليه فإنه بموجب القواعد العرفية القاضية باحترام الاتفاقيات الدولية التي يعقدها فهو ملزم باحترام معاهدة روما وبعدم تخطى حدود المادة 13 /ب [1]

4- تضييق اختصاص المحكمة.

تحت مبرر تشجيع اكبر عدد من الدول على قبول اختصاص المحكمة الجنائية الدولية وتجنبا لإثقالها بقضايا يمكن أن تكون محل اختصاص القضاء والمحاكم الوطنية، تم استبعاد العديد من الجرائم الدولية الخطيرة والتي تنطبق عليها معايير الادماج باعتبارها جرائم بمقتضى قاعدة من قواعد القانون الدولي العرفي ، يرتب انتهاكها المسؤولية الجنائية الفردية ، كجرائم الإرهاب وجرائم الإتجار غير المشروع للمحذرات واتفاقية مناهضة التعذيب وغيرها من ضروب المعاملة القاسية أو المهينة والتي تترك أمر المعاقبة عليها للقضاء الوطني[2] ، إضافة إلى الجرائم النووية والمتعلقة بتجريم الأسلحة النووية لتعدد آثارها وخطورتها .

5- قصر إختصاص المحكمة على الجرائم المرتكبة بعد نفاذ نظامها الأساسي .

لاعتبارات سياسية وحتى يقبل أكبر عدد من الدول باختصاصات المحكمة الجنائية الدولية تم ارساء اختصاصات المحكمة على الجرائم التي ترتكب بعد انشائها ،

---

[1]- قيدا نجيب حمد .المحكمة الجنائية الدولية .نحو العدالة الدائمة .منشورات الحلبي الحقوقية .2006 . ص 104.105

[2]- حمد قاسم الحميدي . مرجع سابق ص 123

علما أن منطق العدالة يقر بعدم تقادم بعض الجرائم الدولية بما فيها جريمة الإبادة الجماعية [1]وجرائم استعمال الأسلحة النووية خصوصا التي حدثت في اليابان من طرف الولايات المتحدة الامريكية .

إن المحكمة المشكلة من معاهدة دولية لغرض ممارسة اختصاص محددة لمتابعة تطبيق القانون على الأفراد المنتهكين للقيم الإنسانية وللحفاظ على الأمن السلم الانساني فإن المحكمة الجنائية الدولية لم يثبت نجاحها أبدا منذ التأسيس إلى يومنا هذا ، وهذا بعد فشلها في الوصول إلى محاكمة كبار مسؤولي الدول والحكومات التي تنتهك مرة تلو المرة قواعد القانون الدولي الإنساني بكل مبادئه ولا تمثل خطوة هامة في ارساء قواعد المسؤولية الجنائية الدولية للوقوف في وجه مرتكبي الجرائم الدولية .

فقد كان من المفروض على هذه المعاهدة المحكمة الدولية أن تهدف إلى منع ظهور دولا جديدة حائزة على الأسلحة النووية أو نشرها في مناطق العالم المتفرقة أو كانت على الأقل المحافظة على فرض بقاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية[2] كما تم الاتفاق عليه مسبقا في مختلف المعاهدات وأن تحظر إنتاج الأسلحة النووية .

[1]– حمد قاسم الحميدي . مرجع سابق ص 125

[2] – مرزوق مولاى .مرجع سابق .ص 191

الفصل الثاني

دور هيئات الرقابة الدولية لمتابعة حظر الأسلحة النووية

تداخلت نشاطات ومهام أجهزة الرقابة الدولية لمتابعة حظر الأسلحة الدولية بين عمل الوكالة الدولية لطاقة الذرية و اللجنة الدولية للصليب و الهلال الأحمر الدوليين في متابعة حظر الأسلحة النووية فلكل منهما هدف واليات متابعة للحد من الأنشطة والنووية أو استعمالات الأسلحة النووية .

الوكالة الدولية لطاقة الذرية تسعى جاهدة لمتابعة استعمال الذرة للأغراض السلمية ومحاول منع استعمالها للأغراض العسكرية ، عن طريق أجهزة رصد ومراقبة دولية معقدة ، نجحت مبدئيا في متابعة الأنشطة النووية في دول العالم غير النووية التي تحاول من حين لأخر خرق الالتزامات الدولية لاستحداث تكنولوجيا نووية لردع النووي ، على غرار التهديد النووية القائم من طرف الدول النووية ، الوكالة الدولية لطاقة الذرية وفق القانون ملزمة بمتابعة الأنشطة النووية والحد منها ، لكنها في نفس الوقت رغم النجاح المحقق الا أنها في المقابل تواجه صعوبات جمة من طرف الدول النووية المحتكرة لتكنولوجيا والأسلحة النووية ومنع أطقم الوكالة كمن متابعة مهام التفتيش في المنشاة النووية لدول النووية ، ما يعزز تهرب الدول النووية من الحد والحظر للأسلحة النووية والسعي لإكمال مشروع الردع النووي بمختلف الأسلحة النووية المستحدثة.

اللجنة الدولية للصليب والهلال الأحمر تحاول جاهدة الوقوف على أهم تحديات العصر النووي لسعى جاهدة للقضاء على تواجد الأسلحة النووية التي تخالف مبادئ القانون الدولي الإنساني وتقف حجر عثر أمام مساعي المجتمع الدولي للحد من انتشار واستعمال الأسلحة النووية في مختلف النزاعات الدولية ، لكنها اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر تتعرض لمختلف المضايقات والتحديات التي تواجهها بمناسبة

أدائها لمهامها في مناطق النزاع و لا أدل على ذلك الأسلحة النووية التي استعملت في حرب الخليج .

المبحث الأول

أليات عمل الوكالة الدولية لطاقة الذرية الرقابية

بالنظر إلى الرقابة على الأسلحة فقد حظرت الاتفاقيات الدولية استعمال مختلف اسلحة الدمار الشامل ولا سيما منها الأسلحة النووية ورقابة القوانين والاتفاقيات على هذه الأسلحة استعمالا أو تجريبا أو تخزيننا فالساحة الدولية والمجتمع الدولي القانوني ومنذ قرون كان يسعى ولو عن غير قصد في ايجاد بدائل لنزعة البشرية الشريرة المرتبطة بالبحث عن القوة والتفوق و الغلبة فقد اتحدت الروى حول بحث مستقبل جديد يعرف فيه الإنسان الهدوء ويخرج من دائرة الخوف والحروب والدمار فقد استحدث عديد المعاهدات والإعلانات الدولية بما فيها ، إعلان باريس للعام 1856 ، ومعاهدة جنيف (الصليب الأحمر) للعام 1864، وإعلان بترسبورغ للعام 1868 وإعلان بروكسل للعام 1874 ومعاهدتي لاهاي للعام 1899 و1907 (بما فيها ملحق قوانين وأعراف الحرب البرية) وبروتوكول العام 1925 الخاص بحظر استخدام الغازات الخانقة أو السامة أو الغازات الأخرى و وسائل الحرب الجرثومية في الحروب الموقع في جنيف في 17/ يونيو 1925 [1]

ومعاهدة جنيف للعام 1929 ومعاهدات جنيف الأربع للعام 1949 وبروتوكولي العام 1977 لمعاهدات جنيف الأربع ومعاهدة حظر استخدام عدائي لطرق غير البيئة ومعاهدة حظر وتقييد استخدام أسلحة تقليدية معينة قد تعد مفرطة في الأضرار أو أثارها غير تمييزية وفي العام 1997 تم وضع معاهدة جديدة للألغام الأرضية وتجسد

[1]– محمد الشريف بسيوني .مرجع سابق .ص 32

الأدوات الدولية للمبادئ والقوانين والقواعد التي تطورت على مدى قرون من التجارب الإنسانية المأساوية [1]

تعتبر الوكالة الدولية لطاقة الذرية أحد أهم المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة والتي تنحصر مهامها وفق مقتضيات القانون المؤسسة أو الأهداف التي استحدثت بموجبها هذا الكيان الدولي الجديد الذي استحدث بموجب معاهدة دولية متعددة الأطراف العام 1957 تأسست رسميا في الـــ 29 يونيو 1957 وتضم ثلاث أجهزة رئيسة – المؤتمر العام – مجلس المحافظين – الأمانة العامة ، وقد منحت الصفة القانونية من طرف الدول وبإمكان الوكالة التعاقد وإبرام الاتفاقيات الدولية مع أي طرف دولي أخر من دول أو منظمات دولية وتتمتع الوكالة كذلك بامتيازات وحصانات دولية[2]

بانضمام 70 دولة تاريخ افتتاح التوقيع على نظامها الأساسي كمنظمة دولية تنشط تحت اشرف هيئة الأمم المتحدة وفق الفصل السادس والسابع من ميثاق الهيئة الدولية ، مهمتها الأساسية الحرص على العمل لاستخدام السلمي لطاقة النووية وتنعقد مهامها الأساسية في عمليات التفتيش والرقابة على مختلف البرامج النووية الدولية لاسيما منها لدى الدول غير النووية ، انطلاقة التفكير في انشاء الوكالة كان هدفه الأول بالنسبة للمجتمع الدولي هو حصر النشاط النووي الذي أخذ في الانتشار خارج الدول النووية ومحاولة الدول غير النووية باستغلال الطاقة النووية السلمية إلى طاقة نووية عسكرية أي إلى أسلحة نووية ، أين قدم أول مشروع لإنشاء الوكالة الدولية لطاقة

[1]– محمد الشريف بسيوني . مرجع سابق .ص 33

[2]– موقع الوكالة الدولية لطاقة الذرية . المواد 5 و 7 – المادة 5 الفقرة 12 والمادة 7 الفقرة 23 من اتفاق امتيازات وحصانات الوكالة

الذرية من طرف المندوب الأمريكي باروخ[1] أمام الجلسة الافتتاحية للجنة الطاقة النووية التابعة للأمم المتحدة واخذ هذا الاسم ، الوكالة الدولية لمراقبة الطاقة الذرية ، كون الغرض من الهيئة هو الوصول إلى السيطرة الدولية على الطاقة النووية ولم يدرج في هذا المشروع الا بند سياسي واحد يتمثل في حق النقض عند لجوء الدول النووية إلى إتخاذ عقوبة فورية ضد دولة قامت بخرق للالتزام دولي خطير يتعلق بأحكام المعاهدة ، فأجرى التصويت على المشروع في 30 ديسمبر العام 1964 ولقى قبول عشرة أصوات للمشروع و إمتناع كل من الإتحاد السوفياتي وبولندا [2]

المطلب الأول : الرقابة على الأنشطة النووية .

تختص الوكالة الدولية لطاقة الذرية بالرقابة على اللجوء إلى الأسلحة النووية وفق ما نص عليه نظامها الأساسي الذي ورد فيه ان الوكالة تختص في تأسيس وتطبيق تدابير تضمن عدم استعمال المواد الانشطارية والخدمات والمنشآت والمعلومات المقدمة من طرف الوكالة أو تحت طلبها أو اشرافها أو رقابتها لأغراض عسكرية وتوسيع مجال تطبيق هذه الضمانات تحت طلب الأطراف إلى كل اتفاق ثنائي أو متعدد الأطراف وتحت طلب أي دولة لتطبيقها على انشطتها [3]

وتتكفل الوكالة كذلك بالتشاور مع بقية الأجهزة المختصة للأمم المتحدة والهيئات المتخصصة ذات الصلة بإقامة قواعد أمنية موجهة لحماية الصحة وتخفيض المخاطر

---

[1]– بارناردباروخ 1870–1965 رجل اعمال وسياسي امريكي .عين العام 1964 ممثلا للولأيات المتحدة الامريكية لدى لجنة الطاقة النووية التابعة للأمم المتحدة

[2] -Bertrand Goldshmidt.les origines de L’agence internationale de l énergie atomique .AIEA Bulletin –vol 19. n 4 .p 13

[3] –المادة الثانية الفقرة أ /05 من النظام الاساسي للوكالة

التي من الممكن أن يتعرض لها الأشخاص والأملاك عند الاستغلال السلمي لطاقة الذرية [1]

حيث أن مهام الرقابة الذي تضطلع به الوكالة الدولية لطاقة الذرية يأتي في اطار أغراض ومبادئ هيئة الأمم المتحدة التي تقوم على السلم الدولي والتعاون الدولي كونها تسعي إلى نزع السلاح النووي في العالم مع التزامها بتوفير الضمانات التي يتفق عليها مع كل طرف في هذا الإطار ، وفي ذات السياق تقدم الوكالة تقارير سنوية حول نشاطاتها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة وإذا اقتضى الأمر إلى مجلس الأمن الدولي[2] إذا تعلق الأمر بمسالة من اختصاص هذا الأخير كون مجلس الأمن مكلف بحفظ الأمن والسلم الدوليين .

و هذا مخافة تكرار الأحداث العسكرية التي باشرتها الولايات المتحدة الأمريكية في صناعة القنبلة النووية واستخدامها على اليابان في مقاطعتي نكازاكي وهيروشيما ، وإعادة تكرار استعمال القوة النووية في النزاعات الدولية ، كان الهدف الأسمى من انشاء هيئة أو منظمة دولية تسعى للحفاظ على إبقاء الطاقة النووية في اطارها السلمى المنشئة من أجله في العام 1957 حدد النظام الأساسي مهاما أساسية للوكالة الدولية لطاقة الذرية تسهر على تنفيذها أولا .

الفرع الأول : دور الوكالة في تعزيز النظام النووي العالمي.

الوكالة الدولية لطاقة الذرية ترى أن هناك مخاطر حقيقية وكبيرة تتمثل في حصول الإرهابيين على القنبلة النووية أو وقوع حادث نووي أو أن تكون هناك سلسلة من التوسعات في النشاط النووي وانتشاره على الصعيد الدولي ، ما جعل الوكالة في

[1]– المادة الثانية الفقرة أ / 06 من النظام الاساسي للوكالة

[2] -jean . François guilhaudis .la maitrise des armements et le désarmements .office des publication universités .2005 .p 83

كل مرة تؤكد على ضرورة الدعوة إلى إستخدام الطاقة النووية سلميا للمساهمة في الحد من تغيرات المناخ والسلامة والأمن على إعتبار أن الطاقة النووية تعتبر واحدة من أهم مصادر الطاقة المستقبلية [1]إن تم حسن التصرف معها واستغلالها وفق وقواعد واليات قانونية محددة .

ويعتبر وضع حد لسوق السوداء النووية أكبر وأهم تحد تقوم به الوكالة إلى جانب الدول المتعاونة معها ، وقد دعت اللجنة الدولية لتوسيع الجهود الأمنية و الإستخباراتية والتعاون من أجل إيقاف شبكات السوق السوداء النووية وتشجيع الجهود لمساعدة الدول على تنفيذ التزاماتها تجاه مجلس الأمن الدولي قانون 1540 حيث وضعت ضوابط فعالة على الصادرات ومراقبة الحدود والشحن .

الفرع الثاني : أهداف الوكالة الدولية لطاقة الذرية .

أولى الأهداف لإنشاء الوكالة الدولية لطاقة الذرية كان الحد من الانتشار للأسلحة النووية ، ثم ظهر الهدف الأكبر لعمل ونشاط الوكالة الدولية كجهاز دولي يسعى مراقبة جميع الانشطة النووية في العالم ، رغم أن استخدام الطاقة النووية في الأغراض العسكرية يكفله القانون الدولي [2]، إلا أن مهام الوكالة هو بالفعل محاولة تحويل الاستخدام السلمي لطاقة النووية وعدم لجوء الدول إلى إستعمال الطاقة الذرية لأغراض عسكرية مخالفة ما تقوم عليه أهداف الوكالة .

---

[1]– وشاش . نوران طالب . لطفي حاتم .العلاقات الدولية وتدويل الطاقة النووية السلمية . مركز الكتاب الاكاديمي 2015.عمان .الاردن . ط 1 ص 110 و 112

[2]– شايب على . دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ادرة الملفات النووية .دراسة مقارنة بين الملف النووي الايراني والإسرائيلي 2003 –2014 . اطروحة مقدمة لنيل متطلبات الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص الدبلوماسية . 2019–2020 جامعة الجزائر 03 . كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية .قسم الدراسات الدولية . ص 23

1- إستخدام الطاقة النووية للأغراض سلمية .

حيث جاء في الفقرة 1 ان الوكالة " تسعى جاهدة لتعجيل وزيادة اسهام الطاقة الذرية في خدمة سلم العالم ورخائه " [1]ويتضح ذلك جليا في محاولة الوكالة إظهار أن الهدف الأسمى للوكالة هو أولا البحث عن سبل واضحة لتعزيز الدور السلمي لصناعات النووية للحفاظ على السلم الدولي وصحة البشرية بدل البحث عن فنائها ودمارها وما تفجيري اليابان والآثار التي خلفاها إلا دليل على أن الوكالة تبحث سبل النجاة من الكوارث التي لا تنفك تهدد العالم بالدمار والفناء فبدل الاعتماد على الصناعات العسكرية و مواصلة الدول النووية لاستغلال الطاقة النووية لأهداف عسكرية وتدميرية عليها البحث عن سبل تعزيز الحد من الأسلحة النووية خصوصا انتشارها في باقي إرجاء المعمورة لعدم نجاعة الحروب و ما تخلفه من أثار سلبية وكارثية على البيئة والمجتمع والتنمية وما البحث عن الاستعمال البديل لطاقة النووية في سبيل تعزيز خدمة وصحة البشرية الا هدف ثاني بعد أثناء العالم عن التوجه التدميري لإساءة استعمال الطاقة الذرية و البدائل لاستغلالها سلميا للبناء و التعمير والاستفادة من خصائص الطاقة اكثر من مبررات الأسلحة النووية اضافة إلى السعي لنشر الطاقة النووية والاستفادة اكثر من ميزاتها في الطب والطاقة الكهربائية وإنشاء المصانع وفي الزراعة وإنشاء المختبرات العليمة وهذا وفق الشروط التي تقدمها الوكالة لدول الراغبة في الاستفادة من استعمالات الطاقة النووية لأغراض سلمية.

وتنص الفقرة الرابعة عن الضمانات الشاملة التي تقدمها الوكالة الدولية لطاقة الذرية في الوثيقة 153 [2]على أن أهداف الضمانات تتعلق بـــ :

---

[1]- الوكالة الدولية لطاقة الذرية .النظام الاساسي للوكالة الدولية لطاقة الذرية .الصيغة المعدلة .مطبعة الوكالة .1989. المادة 2 الفقرة (ف)

[2]- وثيقة صادرة عن الوكالة الدولية لطاقة الذرية رقم 153 .

1. تقديم المساعدات وتشجيع اجراء البحوث بشان الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتطويرها وتطبيقها عمليا في جميع أنحاء العالم .
2. تعزيز تبادل المعلومات العلمية والتقنية المتعلقة بالاستخدام السلمي للطاقة الذرية لما لها من أهمية كبيرة لصحة الإنسان والزراعة وحماية البيئة والتنمية الاقتصادية .
3. تفادي إعاقة التنمية الاقتصادية والتكنولوجية للدول في مجال الانشطة النووية السلمية.
4. القيام بأنشطة نووية على نحو يتسم بالاقتصاد والسلامة .

2- تشجيع البحث في مجال الطاقة النووية .

بمقتضى المادة 3 الفقرة أ " تشجع الوكالة وتساعد على البحث في مجال الطاقة الذرية وتنميتها وتطبيقها العلمي للأغراض السلمية في العالم أجمع وأن تعمل وسيطا إذا طلب منها ذلك ، كما تجعل أحد أعضاء الوكالة يقدم إلى عضو أخر خدامات أو مواد أو معدات أو مرافق وأن تقوم بأي عملية أو خدمة يكون فيها نفع للبحث في مجال الطاقة الذرية أو تنميتها وتطبيقها العلمي للأغراض السلمية .[1]

إضافة إلى الفقرة أ . فقد نصت الفقرة ب من نفس المادة من التقرير السنوي للوكالة للعام 2010 على " أن للمعالجة الفعالة والاستفادة من المعلومات التي تقدمها الدول والتي تم جمعها من قبل الوكالة ، حيث تم تعزيز نظام معلوماتي ومحوسب ببيانات وبرتوكول ، وقد برامج جديدة لتنظيم المعلومات مفتوحة المصدر والتجارية قاعدة بيانات صور الاقمار الصناعية للمواقع النووي انشئت من اجلها ، [2]

وهذا ما تهدف اليه الوكالة الدولية لطاقة الذرية من أجل تعزيز الخبرات لدى الفنين والخبراء في مجال الطاقة السلمية عن طريق البحث في المختبرات والمراكز

[1]- المادة 3 من النظام الاساسي للوكالة الدولية لطاقة الذرية

[2]- التقرير السنوي لمجلس المحافظين للوكالة الدولية لطاقة الذرية للعام 2001 بفينا .2001. ص 2

التي تعدها هذه الدول وتسهر على تسييرها تكون للوكالة دور فعال فيها لمتابعتها وتعمل على تقديم البرامج التعليمة وكذا تقديم المنح للدراسيين والباحثين حتى في الندوات الدولية الداخلية أو الدولية التي تقوم بتنظيمها الوكالة إضافة إلى تقديم دعم مالي للباحثين في انجاز بحوثهم الاكاديمية وهو ما تم الإشارة عليه خلال لقاء مجلس المحافظين للوكالة العام 1960 والذي دعا إلى تقديم المشورة والدعم الكافيين لدول النامية لتطوير الطاقة النووية السلمية لديهم .

3- منع استخدام الطاقة النووية للأغراض العسكرية .

بمقتضى المادة الثانية الفقرة الثانية من النظام الأساسي للوكالة الدولية لطاقة الذرية كشرط قبل تقديم المساعدة لدول التي تطلبها أو التي تقدم اليها أن تبقى تحت رقابة الوكالة، مع تنفيذ الإجراءات التي توقع تنفيذ لضمانات مع الدول على أن تشرف الوكالة على رقابة المواد الإنشطارية المعلن عنها أو غير المعلن عنها ، لضمان إستخدام المواد في أنشطة سلمية وليس أغراضا عسكرية [1]

4- الرقابة على الانشطة النووية والحد من استخدامها لأغراض عسكرية .

أحد أهم أهداف الوكالة والتي تقريبا من مسببات انشاء الوكالة وإعطائها مختلف الصلاحيات في مجالي الرقابة والتفتيش للمنشآت النووية هو الوقوف على مدى احترام الدول في مجال عملها في الانشطة النووية على أن توجه الانشطة السلمية إلى انشطة عسكرية ، وتقريبا هي الفكرة التي جاءت في مشروع الرئيس الأمريكي ايزنهاور الذي طرح فكرة الذرة من أجل السلام والتي كانت نتاج تخوف الولايات المتحدة من اتساع انتشار دائرة المالكين للأسلحة النووية وبالتالي صعوبة مراقبة ومتابعة كل الانشطة النووية في العالم والتي أوكلت مهامه المراقبة فيها إلى الوكالة المستحدثة إلى الاطلاع

[1]- عمر بن عبد الله بن سعيد البلوشي . مشروعية اسلحة الدمار الشامل وفقا لقواعد القانون الدولي .منشورات الحلبي .الحقوقية .بيروت .2007 .ص 157

على جميع المنشاة النووية أجهزة الطرد والوقود النووي المخزن لدى الدول وجميع المواد الانشطارية لدول والتي تعد من مهام الرقابة فيها للوكالة الدولية لطاقة الذرية وكذا كل المعلومات المتعلقة بالمفاعلات النووية وكذا المحطات التي تشغلها والتي تشتغل بالوقود النووي [1]

وتحرص الوكالة الدولية على عدم تحويل الاستعمال السلمي لطاقة النووية إلى استعمال عسكري وتطبق نظام الضمانات وتتم الرقابة على ثلاث مراحل .

1- المرحلة الأولى :

تتمثل في الرقابة والتفتيش في موقع معين ويستلزم موافقة الدولة المعنية .

2- المرحلة الثانية :

يكون التفتيش والرقابة الية ، إذ تلزم الدول بتقديم التسهيلات والسجلات والتقارير العامة وحتى التقارير الخاصة أحيانا لتسهيل عمل الوكالة .

3- المرحلة الثالثة :

مراقبة الأماكن إذا يتحقق خبراء الوكالة من مدى صحة المعلومات التي قدمتها الدولة المعنية للوكالة [2]

الفرع الثاني : الرقابة في إطار الإلتزام بنص معاهدة حظر الإنتشار النووي

مهام الوكالة الدولية لطاقة الذرية تمت بالموازاة مع عقد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية العام 1968 في اطار التزام الوكالة بمهام التحقيق من الالزام الدولي

[1]- شايب على . دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ادرة الملفات النووية .دراسة مقارنة بين الملف النووي الايراني والإسرائيلي 2003 -2014 . اطروحة مقدمة لنيل متطلبات الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص الدبلوماسية . 2019-2020 جامعة الجزائر 03 . كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية .قسم الدراسات الدولية . ص 40

[2] - زايدي وردية . مرجع سابق . ص 122.123

بتعهدات الدول بالاستعمال السلمي لطاقة النووية تبعا لمضمون معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتعد الوكالة الدولية أهم ضامن لتطبيق ومراقبة التنفيذ الجدي للمعاهدة الدولية وعدم خروج الدول عن إعادة استعمال أو نشر الطاقة النووية للاستعمال العسكري وتوجيه قدرات الطاقة النووية للاستعمال السلمي .كأحد أهم توجهات الوكالة الدولية ، وتعتبر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في تلك الفترة أهم انجاز قام به المجتمع الدولي لمحاولة تحقيق هدف المجتمع الدولي المهم والأهم المتضمن نزع السلاح النووي العام والتام [1]

الاتفاقية تم التوقيع عليها العام 1968 ودخلت حيز النفاذ في 5 مارس 1970 وفي 11 ماي 1995 تم تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى ومع أكثر من 191 دولة طرفا تعد المعاهدة أكثر المعاهدات الدولية انتشار وشيوعا ، ويأتي التعهد الدولي بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بتعهد الدول الأطراف سواء تعلق الأمر بالدول النووية أو الدول غير النووية بعدم نقل أو تلقي أو تحويل أو صنع الأسلحة النووية أو التكنولوجيا النووية في غير مسارها للاستعمال السلمي ،أو حتى التشجيع أو الحث للدول غير النووية لتصنيع أو محاولة القيام بذلك ، في حين أن الوكالة الدولية ليست طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فقد كلفت بمسؤولية التحقق للرئيسية بموجب المعاهدة من الوفاء بالتزامات لكن جميع الدول الأطراف في المعاهدة مطالبون بتنفيذ محتوى المعاهدة .

[1]– موقع الوكالة الدولية لطاقة الذرية
https://www.iaea.org/ar/almawadie/mueahadat-edm-alaintishar. 10:34 - 2024/08/21 .

الفرع الثالث: الرقابة في إطار الإلتزام بمبدأ الضمانات في معاهدة حظر الأسلحة النووية للعام 2017.

إن معاهدة حظر الأسلحة النووية تعد أول معاهدة دولية متعددة الأطراف ملزمة وتطبق عالميا ترمي إلى حظر شامل للأسلحة النووية وتخص المساعدة في معالجة النتائج الإنسانية المترتب على استخدام الأسلحة النووية وتكمل هذه المعاهدة الاتفاقيات الدولية القائمة بشأن الأسلحة النووية لا سيما منها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل لتجارب النووية والمعاهدات الاقليمية المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية،

تعد المعاهدة ثمرة جهد دولي مشترك تم التفاوض عليه ضد رغبة الدول المسلحة نوويا والمؤيدين لها [1]

أول اتفاقية متعددة الأطراف مطبقة عالميا لحظر الأسلحة النووية نهائيا ، اذ تحظر استخدام أو التهديد باستخدام وتطوير أو انتاج أو تجريب أو تخزين الأسلحة النووية وتلزم الأطراف بتطهير المناطق الملوثة ومساعدة الضحايا وتشكل المعاهدة من خلال توفير مسارات لإزالة الأسلحة النووية لبنة لا غنى عنها في سبيل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية والتي دخلت حيز النفاذ في تاريخ 21 جانفي 2021 ، ولم تصادق عليها الدول النووية الخمسة [2] اعتمدت المعاهدة في المؤتمر الدبلوماسي للأمم المتحدة في 7 يوليو 2017 وفتح باب التوقيع عليها في 20 سبتمبر 2017 ودخلت حيز النفاذ في 22 جانفي 2021 بعد تسعين يوما من ايداع صك المصادقة الخمسون من قبل

---

[1]– هناوي ليلي .معاهدة حظر الأسلحة النووية وتأثيرها على منظومة حظر الانتشار النووي القائمة .مجلة الدراسات القانونية المقارنة .المجلد 8 العدد. السنة 2021 .ص 324

[2]– أيات عبد الحكيم ثامر . التنظيم القانوني لحظر التسليح النووي .دراسة في ضوء اتفاقية حظر الأسلحة النووية لسنة 2017 . رسالة ماجستير في القانون العام 2023 . جامعة البصرة .كلية القانون .القسم العام . ص

دولة هندوراس في 24 اكتوبر2020 [1] وستدخل حيز النفاذ بعد أن تكون 50 دولة قد اخطرت الأمين العام للأمم المتحدة بموافقتها على الالتزام بها [2]

بداية من السنة 2021 دخلت معاهدة حظر الأسلحة النووية للعام 2017 حيز النفاذ ، وجاءت نتاج أعمال طويلة وجهود دولية مضنية للوصول إلى صك دولي ملزم للقضاء تدريجيا على الأسلحة النووية .

تعد هذه المعاهدة نقطة تحول في مسار الجهود الدولية ليس للحد من التجارب النووية أو منع انتشار الأسلحة النووية بل كانت نقطة البداية لنهاية التساؤلات التي رافقت المجمع الدولي و وقفت عنده محكمة العدل الدولية دونما إحداث أثر فعال لتساؤل أرق البشرية وجعل التخوف مشروع وقائم من أن تتجاوز الالتزامات الدولية حد المنع أو الح من الانتشار لسلاح النووي ، إذا فان المعاهدة وبكل صراحة عبرت عن عمق أمال المجتمع الدولي لتؤكد على أن استعمال الأسلحة النووية في ضوء مبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني مخالف تماما لها ، فالحظر الذي مس الأسلحة النووية مجارات للوضع الإنساني يتعلق بالوضع القانوني لعدد الاتفاقيات الدولية التي تنظم استعمال الأسلحة النووية والتي بات من الآن وضع حدا لها بدون مبررات أو أي مسوغات أخرى من طرف الدول النووية ، هذا أن اتفق الجميع على إدارة سياسية للعيش بسلام في هذا الكوكب .

[1] – معاهدة العام 2017 .بشان حظر الأسلحة النووية .منشورات اللجنة الدولية لصليب الاحمر .قسم الخدمات الاستشارية في القانون الدولي الانساني .2021. على الموقع – https// www.icrc.org/ar/ dhv: jhvdo hg download/file، 29/007/2024

[2] – معاهدة العام 2017 بشأن حظر الأسلحة النووية . قسم الخدمات الاستشارية للقانون الدولي الانساني . ملف التوقيع والتصديق –

إن الالتزامات القوية التي دعت اليها المعاهدة لمساعدة الضحايا المتضررين من استخدام الأسلحة النووية أو من تجريبها وبالإصلاح البيئي للمناطق الملوثة ، وتشمل المعاهدة مسارات مختلفة لانضمام جميع الدول بما فيها الدول النووية أو ترتبط بها [1]

منذ العام 2013 مجموعة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية اطلقت مبادرة انسانية تهدف إلى إعادة النظر في مضمون الإعلان عن نزع السلاح نتيجة لأثار المدمرة لسلاح النووي فما بين العامين2013 و2014 عقدت مؤتمرات دولية ثلاث لدراسة ما تعلق بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية بتعهد دبلوماسي يلزم 128 حكومة بالتعاون في الجهود الهادفة إلى وصم الأسلحة النووية وحظرها وإزالتها التعهد الإنساني [2]

توالت المؤتمرات الدولية بعد العام 2016 أين دعت الأمم المتحدة فريقا للعمل لبحث المفاوضات لنزع السلاح النووي المتعدد الأطراف وبعد 23 ديسمبر 2016 اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 71/258 المعنون " المضي قدما بمفاوضات المتعددة الأطراف " الذي قررت فيه عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك دولي ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية [3] فقد شدد بيتر ماورير رئيس اللجن الدولية لصليب الأحمر من قبل بالقول ، من الأهمية بمكان في الوقت الحاضر إعادة إحياء المعاهدة باعتبارها معيارا جديدا للقانون الدولي الإنساني ويعتمد على نجاح المعاهدة على توسيع نطاق اللالتزام بها قدر الامكان [4] وتعد معاهدة حظر الأسلحة

---

[1]– معاهدة العام 2017 .بشان حظر الأسلحة النووية .منشورات اللجنة الدولية لصليب الاحمر .قسم الخدمات الاستشارية في القانون الدولي الانساني .2021. على الموقع – https// www.icrc.org/ar/ download/file،29/007/ 2023 تاريخ الزيارة –

[2]– ميليسا غيليس .نزع السلاح .مكتب شؤون نزع السلاح .ط 4 .نيويورك .2018. ص 38

[3]– ميليسا غيليس .مرجع سابق ص 39

[4]– سارة مابيزا .حظر الأسلحة النووية في العام 2021 تاريخ يابي النسيان .مقال 2021 اللجنة الدولية لصليب الاحمر على الموقعhttps// www.icrc.org/ar/ download/file، 29/007/ 2023 تاريخ الزيارة –

النووية أهم من أي معاهدة أسلحة نووية سابقة وتمثل رد فعل غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة [1]

الاجتماع الأول الذي انعقد في فينا عاصمة النمسا من قبل الدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية في الفترة ما بين 21 و 23 كانون الثاني 2022 بعد تأجيله سبب المخاوف من فايروس كورونا يعد أول اجتماع منذ دخول المعاهدة حيز النفاذ في كانون الثاني 2021 وحضر الاجتماع 49 دولة طرف في معاهدة حظر الأسلحة النووية و 34 دولة مراقبة إلى جانب ممثلين عن العديد من المنظمات الحكومية الدولية و 85 منظمة غير حكومية وخلال الاجتماع ادانت العديد من الدول الأطراف التهديدات النووية الأخيرة والأعمال العسكرية الروسية في أوكرانيا وأدلى أفراد بشهادتهم حول استخدام الأسلحة النووية في هيروشيما ونكازاكي وكذلك الاثار الضارة لتجارب النووية [2]

وتستند المعاهدة أساسا إلى مبادئ الأمم المتحدة التي تنص في الديباجة على انها تسعى قبل كل شيء إلى تهيئة الظروف التي يمكن في ظلها الحفاظ على العدالة واحترام الالتزامات [3]

بغرض توفير الجو للنقاش على مضمون اتفاقية نزع السلاح النووي من خلال تشكيل مجموعة عمل مفتوحة العضوية العام 2016 وخلال اجتماع جنيف العام 2016 فتحت المجوعة نقاشا مع الدول المشاركة استراتيجية للمضي في جدول أعمال نزع السلاح النووي دول ممثلة في الجزائر والبرازيل واندونيسيا وجنوب أفريقيا لفتح

---

[1]– أيات عبد الحكيم ثامر . التنظيم القانوني لحظر التسليح النووي .دراسة في ضوء اتفاقية حظر الأسلحة النووية لسنة 2017 . رسالة ماجستير في القانون العام 2023 . جامعة البصرة .كلية القانون .القسم العام . ص65

[2]– معاهدة حظر الأسلحة النووية .على الموقع– http// www.nti.org/ éducation/ center/treaties- and régimes-on-the-prohibition-of-nuclear-weapons

[3] - Zac Russrll.the treaty on the prohibition of Nuclear weapons .un general assembly first committee .2020.p.5 -

مفاوضات حول معاهدة حظر السلاح النووي وقابل العرض الدولي لدول غير النووية معارضة قوية من الدول النووية والتي تعتمد على الأسلحة النووية في استراتيجيتها الدفاعية وفي قوتها الأمنية بالسلاح النووي سرعة السير للمجموعة الدولية لتعجيل في التفاوض من عملية نزع السلاح، في العام 2017 صوتت الدول على التقرير النهائي الذي يوصي الجمعية العامة للأمم المتحدة لعقد مؤتمر العام 2017 لحظر الأسلحة النووية وكان التصويت 68 مقابل 22 وامتناع 13 دولة عن التصويت [1]

اعتمدت الجمعية العامة فيما بعد واعتمادا على توصية فريق العمل الدولي . في 23 كانون الاول 2016 القرار 71/258 المعنون المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف الذي قررت فيه عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية [2]

لم تمضي الا اشهر قليلة وفي شهر كانون الأول العام 2017 رحب مجلس المندوبين بالاعتماد على المعاهدة باعتمادها طريقا للقضاء التام على الأسلحة النووية والتزام بخطة زمنية تتعلق بعدم استخدام الأسلحة النووية وحظرها والقضاء عليها للفترة 2018- 2021[3]

حددت المادة الثالثة الفقرتين 1 و 2 بمقتضى تطبيق مبدأ الضمانات والذي يؤكد على اهمية محافظة الدول الاطراف في اتفاقية حظر الأسلحة النووية للعام 2017 على التزاماتهم بموجب ضمانات الوكالة الدولية لطاقة الذرية التي كانت سارية وقت دخول هذه المعاهدة حيز النفاذ دون المساس بأي صكوك اضافية ذات صلة قد تعتمدها في

[1]- هناوى ليلي . مرجع سابق .ص 328

[2]- مليسا عيليس .مرجع سابق .ص 39

[3]- السعي للقضاء على الأسلحة النووية .وثيقة من اعداد اللجنة الدولية لصليب الاحمر بالتشاور مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الاحمر والهلال الاحمر .2021 .ص 1

المستقبل، على أن تبرم كل دولة طرف اتفاقية ضمانات شاملة مع الوكالة الدولية لطاقة الذرية INFCIRC/ 153 (CORRECTED) وتنفذه إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد ويبدأ التفاوض بشأن الاتفاق في غضون 180 يوما من دخول هذه المعاهدة حيز النفاذ بالنسبة إلى الدول الأطراف .

وبمقتضى الفقرة 3 المادة 4 من معاهدة حظر الأسلحة النووية للعام 2017 تبرم الدول الأطراف مع الوكالة إتفاق ضمانات مع الوكالة الدولية لطاقة الذرية يكون كافيا لتقديم ضمان موثوق به بعدم تحويل المواد النووية المعلنة من الأنشطة النووية السلمية وبعدم وجود مواد أو أنشطة نووية غير معلنة في الدولة ككل [1]

الفرع الرابع : الرقابة في إطار إتفاقية الضمانات للوكالة والتفتيش .

ويرجع او محاولة لإنشاء نظام الضمانات إلى قرار الجمعية العامة الصادر في 24 يناير 1946 بإنشاء اللجنة الدولية لطاقة وحددت اختصاصاتها في ضمان القضاء على الأسلحة الذرية [2]

في حال لم تكن هناك أي اتفاقية بين الوكالة الدولية لطاقة الذرية وتلك الدولة يعني أن الوكالة لا تطبق ضماناتها الا بموافقة تلك الدولة المعنية أو بطلب عنها [3]

نظام الضمانات يمكن تعريفه على أنه النظام القانوني والفني الذي يهدف إلى استعمال المواد النووية والتجهيزات النووية في الأغراض السلمية دون العسكرية [4]

---

[1]– المواد 3 و 4 من المعاهدة الدولية لحظر الأسلحة النووية للعام 2017

[2]– محمد رمضان .الاستخدام السلمي للطاقة النووية .في اطار قواعد القانون الدولي العام .دراسة تحليلية للملف النووي الايراني . المجلة المصرية للقانون الدولي . العدد 69 للعام 2013 ص 42

[3] -Rolan Carhon .Lanon – proleferation d armes nucléaires et les contrôles internationaux .centre d études de l’énergie nucléaire actualise en 2006 par klaasvandermeer 73

[4]– اسماعيل بدري . عبد الجواد سعيد عمارة .النظام الدولي لضمانات النووية .مركز البحوث والدراسات السياسية .كلية الاقتصاد والعلوم السياسية . جامعة القاهرة .مجلد 4 .العدد 2 .1996.ص 2

يعرف نظام الضمانات الذي جاء به مدير الوكالة الدولية لطاقة الذرية [1]هانس بليكس،[2] ذلك المصطلح ذات المعنى الغامض ولكن قد اعتمد لوصف النشاط الذي تقوم به الوكالة الدولية لطاقة النووية للتحقق من عدم استخدام المنشآت والمواد النووية الخاضعة لسيطرتها لصنع الأسلحة أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية [3] ويحتوي نظام الضمانات على أربع نقاط مهمة تتعلق بـــ :

1- ترسل الدول بانتظام تقارير إلى الوكالة عن وجهة المواد النووية .

2- القيام بجرد للمواد النووية في جميع المرافق .

3- وضع شاشات تلفزيونية وأجهزة فوتوغرافية اخرى في نقاط استراتيجية للمنشآت النووية وتوضع أختام على الحاويات لضمان عدم خروج أي مادة نووية بشكل غير شرعي[4]

بموجب المادة 3 من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية للعام 1968 فإن جميع الدول الأعضاء أطراف في المعاهدة ملزمون بمقتضي المادة 3 من المعاهدة بإبرام اتفاق ضمانات [5]شاملة مع الوكالة لتمكين الوكالة من التحقق من وفاء الدول بالتزاماتها،

---

[1]- هانس بليكس . مدير الوكالة الدولية لطاقة الذرية .

[2]- مدير الوكالة الدولية لطاقة الذرية الفترة من 1981 إلى 1997 ومدير تنفيذي للمراقبة والتحقق والتفتيش للأمم المتحدة من العام 200 إلى 2003 ومسئول عن المفتشين الذين كلفوا بالتحقيق حول اسلحة الدمار الشامل العراقية العام 2000 وشغل في السابق منصب وزير خارجية السويد

[3]- Mohamed el Baradei. Edwin Nwogugu. John rames. Le droit internationale et l énergie nucléaire aperçu du cadre juridique .AIEA.Bulletin 3- 1995.p 22

[4] - Hans blix .aspects juridiques garanties de l'agence internationale de l énergie atomique .AFDI.vol29.1983.p37 -

[5]- ظهر مصطلح نظام الضمانات في اول صك دولي في نوفمبر العام 1954 خلال فترة التسابق نحو الانتشار النووي بين الدول النووية . في اجتماع واشنطن العاصمة الامريكية بنشر ممثلي الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة وكندا بياننا اعلنوا فيه ان حكومتهم تعلق اخضاع الكشف عن اسرار الذرة على شرط انشاء نظام ضمانات عملي وفعال ضد استخدام لغرض التدمير .عندها صمم نظام ضمانات الوكالة كنظام الزامي لتحقق من كل المبادلات النووية التي تدخل فيها الوكالة وتطبق كذلك عند منح دولة اي مساعدة من دولة اخرى او بواسطتها في اطار مشروع من مشاريعها -

لمنع تحريف الطاقة النووية من الاستخدامات السلمية إلى أسلحة نووية أو غيرها من الأجهزة التفجيرية النووية [1]

لم تقتصر أنظمة الضمانات على نظام الرقابة والتفتيش للوكالة الدولية لطاقة الذرية فقد قامت أغلب المنظمات الإقليمية أنظمة موازية لتحقق من عدم إستغلال أطرافها الطاقة النووية لغير الأغراض التي أعلنت عنها وفي أغلبها إجراءات رقابة والتحقق من عدم إستخدام المساعدات والمواد النووية لخدمة الأغراض العسكرية [2]

فقد خولت للوكالة الدولية لطاقة الذرية مهام التفتيش لتحقق من تطبيق الضمانات الموقع عليها بين الوكالة والدول الاطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تعهدت بها الدول الأطراف غير النووية وإلى غاية تاريخ 03 ماي 2023 وصل عدد الدول إلى 182 دولة من الدول غير الحائزة للسلاح النووي أطراف في المعاهدة ، كما إن للوكالة الدولية لطاقة الذرية مهام تتعلق بتحقيق الأهداف بموجب المادة الرابعة من أجل توطيد التعاون الدولي في الاستخدام السلمي لطاقة النووية من خلال جملة من الأنشطة المتصلة بعمل الوكالة الدولية المتعلقة بأمن الطاقة النووية والصحة البشرية والأمن الغذائي و إدارة الموارد المائية والتطبيقات الصناعية تدعمها الوكالة في اطار تطبيق الضمانات كما تقوم الوكالة الدولية حسب نظام الضمانات على تنفيذ الضمانات في ثلاث دول ليست طرفا في معاهدة عدم نشر الأسلحة النووية .الهند باكستان و اسرائيل . على أساس اتفاقيات خاصة بمفردات معينة أبرمتها تلك الدول مع الوكالة وبموجب هذه الاتفاقات تطبق الوكالة الضمانات من أجل التأكد من أن الموارد النووية

Op cit.p 22 - Mohamed el Baradei. Edwin Nwogugu. John rames.

[1]– موقع الوكالة الدولية لطاقة النووية . نفس المرجع

[2]– عبد القادر مهداوي . مرجع سابق .ص 253

والمرافق والمفردات الأخرى المحددة بمقتضى اتفاق الضمانات لا تستخدم في صنع أي أسلحة نووية أو لتعزيز أي غرض عسكري .[1]

الفرع الخامس: الرقابة في إطار إنشاء مناطق خالية من السلاح النووي

تعتبر عملية الرقابة التي تقوم بها الوكالة الدولية لطاقة الذرية أحد أهم إجراءات التي تعكف الوكالة لتطبقها فيما تعلق بحظر انتشار الأسلحة النووية وفقا للمعاهدة، وما انشاء هذه المناطق المكونة من مجموعة من الدول تتمتع بالسيادة، وقامت بإبرام الاتفاقية لحظر الأسلحة النووية فإنها بذلك تقوم على :

1- ضرورة قيام جهاز رقابة وإشراف لاحترام وضمان تنفيذ الالتزامات التعهدية مع تحديد هذه الالتزامات مسبقا بين الوكالة والدولة .
2- المنع الكلي والنهائي للأسلحة النووية في المنطقة المراد انشاؤها وتحديد هذه المنطقة تحديدا دقيقا.
3- الإمتناع عن التهديد باستعمال الأسلحة النووية ضد الدول الأطراف في المعاهدة.
4- قيام دول المنطقة بالاستخدام السلمي للطاقة الذرة .[2]

وبموجب بنود معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية لم تحظر صراحة مرور هذه الأسلحة ، فطبقا لما قدمته اللجنة التحضيرية لنزع السلاح النووي من أمريكا اللاتينية العام 1967 أكدت أن لدول كل الحق في منع أو السماح بالمرور لهذه الأسلحة الإستراتيجية عبر إقليمها في إطار حقها الكامل في ممارسة سيادتها .

---

[1]- موقع الوكالة الدولية لطاقة النووية على الرابط.
https://www.iaea.org/ar/almawadie/aitifaqat-aldamanat 2024/08/21 10:30

[2]- زيدي وردية . استخدام الطاقة الذرية للأغراض العسكرية والسلمية . مذكرة ماجستير في القانون .فرع القانون الدولي العام جامعة مولود معمري .تيزي وزو .الجزائر .كلية الحقوق والعلوم السياسية . 2012 ص 23.24

من بين محاور الوكالة الدولية لطاقة الذرية الرئيسة التي تعمل على انتهاجها وتتمثل هذه المحاور في :

1-تساند وتؤيد مهمة الوكالة في عملها ، السلامة والأمن العلوم والتكنولوجيا النووية ، الضمانات والتحقق كما تتمثل دعائم التعاون النووي التي تعمل عليها الوكالة الدولية لطاقة الذرية من أجل الأمن والحث على الاستخدام السلمي للعلوم والتكنولوجيا النووية، ودورها الرئيسي هو الإسهام في تحقيق السلام والأمن الدوليين والأهداف هي تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية [1]

الأمر الذي تفاجأ به خبراء مختصون تابعون للوكالة الدولية لطاقة الذرية بتفتيش شامل لإحدى المنشآت النووية البرازيلية ، رفضت هذه الأخير هذا الإجراء في اطار نظام التحقيق الذي تتمتع به بممارسة هذه الوكالة ، كما أن دولة البرازيل رفضت التوقيع على البروتوكول الإضافي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ليحوم السؤال حول حقيقة القدرة النووية البرازيلية في قارة أمريكا اللاتينية ، فهذه المغالاة المزدوجة في السيادة التي تمارسها حيث تسمح من جهة بمرور الترسانة النووية الامريكية و ترفض من جهة أخرى اخضاعها لنظام التحقيق الدولي ، هي خرق مزدوج للاتفاقيات الإقليمية في إطار معاهدة إخلاء المنطقة من السلاح النووي وللاتفاق الدولي لمنع انتشارها .[2]

[1]- وشاش نوران طالب و لطفي حاتم عمان . العلاقات الدولية وتدويل الطاقة النووية السلمية . مركز الكتاب الاكاديمي .عمان الاردن .ط 1 2015 ..ص 107 -

[2]- جمال مولاي . مرجع سابق .ص 89

المطلب الثاني: فعالية جهود الوكالة في الرقابة.

تواجه الوكالة الدولية لطاقة الذرية صعوبات جمة وعوائق كبيرة تواجهها في إطار أداء مهامها الفعلية المنوطة بها منها ما تعلق بوسائل العمل المادية التي لا تتوفر وتفتقر اليها، على غرار التمويل لتنفيذ برنامج عملها الرقابي، وعدم فاعلية المختبرات الخاصة بالتحاليل التابعة للوكالة والتي تعاني القدم وعدم الفاعلية، إضافة إلى صعوبة الوصول إلى الصورة الجوية والرقمية التي تتيحها الأقمار الصناعية لبعض الدول والتي تفتقر اليها الوكالة[1].

أما من الجانب المهني الوظيفي للمفتشين أو موظفي الوكالة فإن أهم المعوقات والعراقيل التي يواجهونها ، تعلق أساسا عدم قدرة فرض موظفي الوكالة قوتهم الوظيفية التي تمكنهم من الدخول إلى مختلف المنشآت النووية التي تديرها بعض الدول سيما منها المنشآت العسكرية التي تديرها الدول النووية أو ما تعلق بالمنشآت السرية التي تديرها الدول غير الأعضاء في الوكالة مثل ، دولة الكيان الصهيوني .اسرائيل.أو المنشآت السرية التي تقوم باستغلالها إيران أو التي تديرها كوريا ، حيث أن هذه الإجراءات القانونية غائبة تماما عن موظفي الوكالة أو هيكلها ما يسمح لها بفرض القانون على الدول التي تقوم بمراقبة أو تفتيش برامجها النووية ، وربما يعود ذلك إلى الأسباب التي تحول دون تمكين الدول النووية الوكالة الدولية لطاقة الذرية من وسائل العمل المتفق عليها منذ انشاء الوكالة العام 1957.

كما أن فشل الوكالة الدولية لطاقة الذرية أثبت فشله عقب كشف الولايات المتحدة الأمريكية عن معلومات للبرنامج النووي العراقي، أين ظهر معه عجز خبراء الوكالة الدولية لطاقة الذرية على التعرف على أو تمييز المواد النووية القابلة للانشطار، كون

[1]– الوكالة الدولية لطاقة الذرية . مرجع سابق .الموقع .

الوكالة لا تملك في الأصل الامكانيات الازمة للإشراف على المواد النووية، لتشرف عليها المؤسسات الفرنسية والبريطانية، ما أوقع الوكالة الدولية لطاقة الذرية في مشكل عويص اتخذت على أثره في العام 1992 إجراءات عملية تتماشى والمرحلة التي ميزت فشلها الأول فيما يلي:

1-انشاء الوكالة لبنك للمعلومات النووية .

2-تعزيز التفتيش الخاص

3-طلب مجلس المحافظين من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تزويده بمعلومات عن المفاعل النووي قيد الانجاز ، الذي سيخضع لنظام ضمانات الوكالة الدولية لطاقة الذرية [1]

كما أن أهم التحديات التي واجهت عمل الوكالة الدولية لطاقة النووية وكذا معاهدة عدم الانتشار النووي بداية نشاطها رفض دولي مستتر على محاولة امتلاك الدول لتكنولوجيا النووية و استمرار الدول النووية في تجاربها لتطوير الأسلحة النووية ونقل التكنولوجيا والمعرفة النووية لدى الدول الحليفة وكذا نشر البرامج النووية في اطار الحرب الباردة سيما أزمة صواريخ كوبا .واستمرار التجارب النووية الفرنسية في المحيط الهادي إلى غاية 1975 الأمر الذي ألزم من مهام الوكالة إضافة إلى كون دور الوكالة في تطبيق نظام الضمانات إلا أنه لاتزال ضماناتها تشكل حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار النووي الذي يهدف إلى مواجهة انتشار الأسلحة النووية وتعزيز نزع السلاح [2]اضافة إلى شح الموارد المالية كونها تتمتع بموارد خاصة وبرنامج دعم

[1]- زايدي وردية . مرجع سابق .ص 134

[2] - pierre Goldschmidt. Risque croissant de prolifération nucléaire .les enseignements tiers .AIEA .bulletin 45-2.decembre2003 .p 27

دولي خاص لدول الاعضاء[1] في الوكالة وكذلك بإستخدام أجهزة تفتيش عالمية لتحقيق برنامج نووي مدني [2]

فشلت الوكالة الدولية في التدخل لتفتيش المفاعل النووي الاسرائيلي المزعوم وكذا ثنى كل من كوريا وإيران من تطوير برنامجهم النووي .

كما عجزت الوكالة عن إقناع الدول غير المنضمة إلى المعاهدة الدولية لمنع انتشار الأسلحة النووية إلى الانضمام لها أو التخلي عن برامجهم النووية حتى في وجود ضمانات من الوكالة الدولية للطاقة النووية .

تسييس عمل الوكالة الدولية واستغلالها من طرف الدول النووية بذريعة تقديم هذه الدول للمعلومات والمعطيات التي تحصل عليها عن طريق عملائها وجواسيسها على الدول غير النووية ما جعل عمل الوكالة ومصداقيتها محل تشكيك من كل من ايران والعراق وكوريا والهند وغيرها من الدول التي كانت ولازالت تطمح لامتلاك السلاح النووي ، ما جعل الصورة تتضح اكثر لدى عديد الدول ان الضغوط الأمريكية الممارسة في حق ايران والبرازيل وكوريا [3]من طرف الوكالة الدولية للطاقة النووية على انها اصبحت مصدر ضغط وقلق لدول وليس مصدر تعاون في مجال العمل السلمي للطاقة النووية إذ تعتبر منطقة الشرق الاوسط من بين المناطق المتوترة على الدوام في الساحة الدولية ، لأهمية المنطقة يتوزع نفوذ دولي مهم ومتزايد في منطقة الشرق الأوسط بحكم قوتها وإمكانياتها ، منها ايران والكيان الاسرائيلي [4] دوليتين لم

[1] - paulo .m.c. barretto .ana. Maria cetto .la.coooperation technique de L AIEA .le TNP .IAEA .bulletin 56-2- mars2005.p.29

[2] - United Nations Publication .les nations unies Aujourd hui .2008.p. 156

[3]– سامح راشد .ايران في مواجهة الضغوط اخارجية .مجلة السياسة الدولية .القاهرة .مصر .2004 .ص 53

[4] – شايب على . دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ادرة الملفات النووية .دراسة مقارنة بين الملف النووي الايراني والإسرائيلي 2003 –2014 . اطروحة مقدمة لنيل متطلبات الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات

تخف رغبتهما في الوصول إلى المرحلة النهائية لامتلاك السلاح النووي ودائما التهديد في استعماله .

الفرع الأول : صعوبة الوصول إلى بيانات الدول النووية .

على اعتبار أن الدول النووية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي هما من أساسا الوكالة الدولية لطاقة الذرية إلى جانب القوى النووية الإخرى،فرنسا وبريطانيا والصين ، فهذا ما يصعب من عمل الوكالة في مهامها من مراقبة ومتابعة الأنشطة النووية في هذا الدول واستحالة الوصول أو التفكير حتى في طلب زيارات أو إعداد تقارير عن تجاوزات الدول النووية ومواصلة في تطوير الأسلحة النووية وإستغلال الطاقة النووية لأغراض عسكرية ، بغية حصر إستعمال وإمتلاك الأسلحة النووية في يد الدول النووية دون غيرها ومراقبة الدول الطامحة لامتلاك الأسلحة النووية والوقوف في وجه أي محاولة للوصل إلى مبتغاها في امتلاك سلاح نووي أو التفكير في استغلال الطاقة النووية لأغراض غير التي رسمتها هذه الدول وكذلك الوكالة بغية الحفاظ على التفوق النووية السلمي وحتى العسكري ، لذا يعتبر من الصعب الوصول إلى هدف الوكالة في ظل انتشار الطاقة النووية في العالم وكذا الغموض الذي تتستر عليه بعض الدول فيما يتعلق ببرنامجها النووي [1]

الدولية تخصص الدبلوماسية . 2019-2020 جامعة الجزائر 03 . كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية .قسم الدراسات الدولية . ص 11

[1] -BENSANDERS.IAEA SAFEGUADS AND THE 2005 NPT.REVEW CONFERENCE DIARMAMENT FOOR2004.P.44.

الفرع الثاني : تحديات الأمن النووي للوكالة الدولية لطاقة الذرية .

أولا : تعريف القانون النووي .

هو مجموعة من القواعد القانونية الخاصة التي أنشئت من أجل تنظيم سلوك الأشخاص القانونيين أو الطبيعيين المشاركين في أنشطة تتعلق بالمواد الانشطارية والإشعاعات المؤينة والتعرض لمصادر اشعاعية [1]

يعد الأمن النووي أحد مبادئ القانون النووي إلى جانب مبادئ .الأمان النووي ، الآمن ، المسؤولية ، الاذن ، المراقبة المستمرة ، التعويض ، التنمية المستدامة ، الإمتثال ، الاستقلالية ، الشفافية ، وأخيرا التعاون الدولي [2]

ثانيا : تعريف الأمن النووي .

تعريف الأمن النووي بواسطة الفريق الاستشاري المعنى بالأمن النووي على أنه " منع وكشف حدوث السرقة أو التخريب أو الوصل غير المرخص به أو النقل غير المشروع أو الأفعال الإجرامية الأخرى المنطوية على مواد نووية او مواد مشعة أخرى أو المرافق المرتبطة بها والتصدي لتلك الأفعال " [3]

إن التأكيد على استدامة الجهود الدولية وتعزيزها في مضمار الاستعمال السلمى لطاقة النووية وتعزيزا للأمن النووي الفعال والشامل لجميع المواد المشعة الاخرى والمرافق النووية ، مع التأكيد على أن السلامة ومسؤولية الأمن النووي داخل الدولة يعد من مسؤولية الدولة نفسها طبقا لالتزاماتها الدولية والوطنية ، الوكالة الدولية للطاقة الذرية لم تكتفى بإعلان مبدأ الضمانات لمراقبة النشاط النووي في كل المنشاة التي

---

[1]– كارلتون ستوبير واخرون .كتيب عن القانون النووي .اصدار الوكالة الدولية لطاقة الذرية .فينا 2003 . ص 4

[2]– كارلتون ستوبير .واخرون . نفس الرمجع .ص 5

[3] – كارلتون تشوبير .وأخرون . نفس المرجع .ص 131

تشرف على مراقبتها إلا انها لاتزال متخوفة من التهديدات القائمة والناشئة التي تحيط بالأمن النووي وتقر بأنها لازالت ملتزمة بالتصدي لهذه التهديدات ، كون الاقرار بان الامن النووي يساهم في تحسين العلاقة والثقة القائمة بين الدول في الاستخدام السلمي لطاقة النووية وتطبيقاتها مع اقرار بان التطبيقات النووية تساهم بشكل فعال وكبير في التنمية المستدامة للدول الاعضاء [1].

إن الالتزام الدولي ومن قبله الوكالة الدولية لطاقة الذرية على تحقيق الاهداف المرجوة من استحداث الوكالة أو الالتزام بأهدافها المشتركة لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي والاستخدام السلمي لطاقة النووية جعلها تطالب الدول النووية وغير النووية إلى الأمل في تحقيق تقدم في مسالة تعزيز الأمن الدولي عن طريق نزع السلاح النووي .

كما تقر الوكالة الدولية للطاقة النووية أن تخوفها من الهجمات السيبرانية والمتعلقة بتهديد الأمن الحاسوبي والهجمات الالكترونية على المرافق ذات الصلة بالمجالات النووية والأنشطة المرتبطة بها من تخزين واستخدام المواد المشعة ونقلها بات عرضة لهذه الهجمات الالكترونية لذا كان عليها طلب تأمينها وحماية الانظمة الالكترونية وكذا المعلومات الحساسة التي تتوفر عليها انظمة الحوسبة للوكالة وطلب مساعدة الدول في ذلك .

ما يعني أن اختراق الأنظمة الالكترونية للوكالة ولأنظمة التشغيل النووية في المحطات والمنشئات النووية قائمة في ظل تصريح الوكالة بهذا التخوف ولجوئها إلى طلب مساعدة الدولة على تأمين ذلك ، وتخوفها من مسالة الخروج عن ما جاءت به الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي ولم تخف الوكالة أن الاتجار غير

[1]- كارلتون تشوبير .وأخرون . مرجع سابق .ص 131

المشروع بالمواد النووية والمواد المشعة يعد تهديدا مستقبليا وحاليا للأمن النووي العالمي ما يعني أن الوكالة تطالب الدول بتوفير المعلومات والمعطيات الخاصة بالشحنات النووية وعلى هذه الانشطة[1]

تحسبا لانتشار المغلوط للمعلومات والبيانات النووية التي تصدر عن الوكالة أو تتعامل بها الوكالة في نظامها الحاسوبي فإن الوكالة تدعم الخطوات التي تتخذها لضمان سرية المعلومات ذات الصلة بالأمن النووي وتطلب من الأمانة العامة للوكالة أن تواصل بذل جهودها الرامية التي تنفيذ تدابير السرية الملائمة بما يتوافق مع نظام السرية في الوكالة وأن تقدم تقريرا إلى مجلس المحافظين بالوكالة حسب الاقتضاء عن حالة تنفيذ تدابير السرية، مع التزام الوكالة بأن يقدم مديرها العام إلى المؤتمر العام في دورته العادية السادسة والستين خلال العام 2022 تقريرا سنويا عن الامن النووي يتناول الأنشطة التي تضطلع بها الوكالة في مجال الأمن النووي والمستعملين الخارجيين لقاعدة بيانات الحادثات والاتجار غير المشروع والأنشطة السابقة والمزمعة للشبكات التعليمية والتدريبية والتعاونية فضلا عن تسليط الضوء على الانجازات الهامة التي تحققت خلال العام السابق في اطار خطة الأمن النووي والإشارة إلى الأهداف والأولويات البرامجية للعام التالي[2]

فيما سلم المؤتمر العام للعام 2022 لتعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية بأن الحماية المادية مرتبطة أو أنها في العديد من الحالات مترابطة مع المجالات الأخرى للأمن النووي مثل حصر المواد النووية ومراقبتها وأمن المعلومات والأمن الحاسوبي ومع عناصر السرية والنزاهة وتوافر المعلومات وثقافة الأمن النووي

[1]- الوكالة الدولية لطاقة الذرية .المؤتمر الدولي المعني بالأمن النووي .استدامة الجهود وتعزيزها .10-14. فبراير 2020 .الاعلان الوزاري للواكلة الدولية لطاقة الذرية 2020 .

[2]- الوكالة الدولية لطاقة الذرية المؤتمر العام .الامن النووي .قرار اعتمد في 22 سبتمبر 2021 خلال الجلسة العامة التاسعة . الدورة العادية الخامسة والستون البند 16 من جدول الاعمال الوثيقة 65/25/ ج س . ص 10

وتدابير الأمن النووي الخاصة بالمواد الخارجة عن التحكم الرقابي ويسلم المؤتمر كذلك بأنه لتحقيق أمن نووي فعال ينبغي أن تنفذ التدابير في هذه المجالات عن سابق علم بالمخاطر وبطريقة منسقة [1]

وقد أكد المؤتمر على ان الجرائم المتعلقة بالمواد النووية تشكل مصدر قلق بالغ وانه ينبغي لدول الأطراف أن تواصل تعزيز التدابير للتصدي لهذه الجرائم في قوانينها الوطنية حسب الاقتضاء وفقا للاتفاقية بصيغتها المعادلة والمعروضة على المؤتمرين

الفرع الثالث : تحدي الوكالة لهجمات روسيا على اوكرانيا .

لقد شكلت الحرب في أوكرانيا بداية العام 2022 تحديا كبير للوكالة الدولية لطاقة الذرية فقد أوفدت الوكالة عددا من البعثات المتعددة من خبراء وفنيين إلى أوكرانيا في العام 2022 و أقامت وجودا دائما في جميع محطات الطاقة النووية الأربع هناك كما طرحت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إطارا مفاهيميا " الركائز السبع التي لا غنى عنها للسلامة والأمن النوويين لمعالجة التهديدات التي تتعرض لها المنشآت النووية في زمن الحرب.[2]

هاته الحرب التي شكلت بالفعل تجربة صعبة للعالم والتي قامت من خلالها روسيا الاتحادية بغزو شامل للمناطق الأوكرانية في حرب استباقية غير معلنة تهدد من خلالها التواجد النووي للمحطات النووية المتواجدة في أوكرانيا أهمها محطة زابورجيا النووية التي تعرضت لعدة هجمات مسلحة نفى الروس أن يكونوا قد تعرضوا للمحطة النووية بأي هجوم مسلح ، ما زاد من تخوف العالم من حدوث تهديد نووي غير محتمل قد يعرض اوروبا وجنوب روسيا إلى كارثة نووية خطيرة .

---

[1]– الوكالة الدولية لطاقة الذرية مؤتمر 2022 للأطراف في تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية المنعقد في العاصمة النمساوية فينا في الفترة 28 مارس إلى 1 افريل 200 . ص 4 و 5

[2]– سيبري .الكتاب السنوي 2023 التسلح ونزع السلاح و الامن الدولي .ملخص للكتاب .ص 14

المبحث الثاني

أليات عمل اللجنة الدولية لصليب الأحمر الرقابية

المطلب الأول : التعريف والصفة القانونية للجنة الدولية للصليب الأحمر[1]

اللجنة الدولية للصليب الأحمر إرتبطت منذ نشأتها على إقرار اتفاقيات جنيف الأربع للعام 1949 والبروتوكولات المكملة لها للعام 1977 بهدف حماية الأفراد من انتهاكات القانون الدولي الإنساني من طرف طرفي النزاع المسلح دوليا كان أم غير دولي .ما دام الأمر يتعلق بحماية الروح البشرية وكذا حماية ضحايا هذه النزاعات ، إضافة إلى العمل على تطبيق مبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني ، فقد كان لإحدى حلقات الكفاح من أجل تحرير الاراضي الايطالية المحتلة من النمسا في اشتباكات الـــ 24 /1859/06 بين القوات الفرنسية والايطالية ضد القوات النمساوية في معركة دارت رحاها شمال ايطاليا غير بعيد عن قرية سولفرينو وهي من أسوء المعارك التي شهدتها اوروبا فقد خلفت بعد عشر ساعات من القتال فقط أكثر من 600 قتيل و ما يقارب 42000 جريح [2]اين تواجد رجل الأعمال السويسري هنري دونان .

الفرع الأول : تعريف باللجنة الدولية للصليب الأحمر .

إذا تعتبر اللجنة الدولية للصليب الأحمر منظمة إنسانية مستقلة محايدة تؤدى دورا إنسانيا يتمثل مجمله في حماية الأرواح البشرية وإنقاذ ما تبقى منها خلال الحروب والنزاعات والتكفل بالأسرى والضحايا من مختلف طرفي النزاع المسلح

[1]– موقع اللجنة الدولية للصليب الاحمر الدولي . مرجع سابق .

[2] - pierre boissier histoire du comite international de Lacroix .rouge. Institute henry .Dunant .Genève .1987.p20

الدولي وغير دولي كما تعمل اللجنة على التقليل من معاناة الضحايا وتقديم المساعدات الإنسانية للمتضررين من النزاعات المسلحة وتعزيز التعاون الدولي الإنساني والمبادئ الإنسانية العالمية ويعتبر العام 1863 ميلاد وتأسيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر في جنيف من طرف هنري دونان و يعتبر المحامي غوستاف مواننيه رئيس جمعية جنيف للمنفعة العامة أحد الداعمين و المتأثرين بكتاب هنري دونان إلى جانب المواطنين السويسريين الثلاث الذين دعموا دونان في مسعاه وهم غيوم هنري دوفور ، و تيودور مونوار ، و لوي ابيا بتأسيس جمعية جنيف الخيرية والتي عرفت بعدها باللجنة الدولية لصليب الأحمر [1] .

فقد دعا غوستاف جمعيته إلى الانعقاد في 3 شباط 1863 لمناقشة مقترحات دونان وترجمتها على ارض الواقع ليتقرر بعد ذلك تشكيل لجنة خماسية قامت بتنظيم مؤتمر جنيف اشترك فيه ممثلو 16 دولة وقد تقرر في الاجتماع مواصلة عمل اللجنة كلجنة دولية دائمة تحت اسم اللجنة الدولية للإغاثة، والتي سميت فيما بعد باسم اللجنة الدولية لصليب الأحمر[2]

اللجنة الدولية للصليب الأحمر هي منشئة حركة الهلال والصليب الأحمر وداعمة لاتفاقيات جنيف وحامية مذهب الهلال والصليب الأحمر وهي بغير منازع الجهاز المحايد للهلال والصليب الأحمر الذي يعمل في زمن الحرب والاضطرابات الداخلية ، أنها مؤسسة خاصة ومستقلة ، لها قاعدة وطيدة في القانون الدولي ، وتتكون

[1] – اسراء صباح الياسري – التنظيم الدولي للمناطق المحمية .دراسة في ضوء القانون الدولي الانساني .المركز العربي للنشر والتوزيع .مصر 2018 . ط 1 ص 204

[2] – أيات محمد سعود الزبيدي .مرجع سابق .ص 193

فقط من مواطنين سويسريين مختارين لا يزيد عددهم عن خمسة وعشرين ، ونتيجة لذلك فان اللجنة الدولية لصليب الأحمر وطنية في تكوينها ودولية في عملها[1]

وليس في ذلك تعارض ، فالأطراف المتحاربة تسمح للجنة الدولية للصليب الأحمر بالدخول في أراضيها لأن أعضاءها من رعايا بلد صغير ليست له اطماع سياسية ، وحياده تقليدي لا ريب فيه ، ولهذا تثق الدول في عدم تحيزها ، وهذا ما يمكن اللجنة الدولية لصليب الأحمر من مباشرة إغاثتها خارج النطاق السياسي .

الفرع الثاني : المركز القانوني للجنة الدولية لصليب الأحمر و مهامه

أولا : الصفة القانونية للجنة الدولية للصليب الأحمر .

لا تتمتع اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالشخصية القانونية الدولية وأن كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد منحتها صفة مراقب بالقرار الصادر عن الأمم المتحدة في 16 تشرين الأول العام 1990 ، اذ ورد في[2] المذكرة التفسيرية لقرار الجمعية العامة هذا أن اللجنة الدولية مؤسسة إنسانية مستقلة أسست في جنيف بسويسرا العام 1863 ، وهي تعمل كوسيط محايد لتقديم الحماية والمساعدة إلى ضحايا النزاعات المسلحة الدولية من خلال المعاهدات التي تعقدها الدول[3]

---

[1]– جان .س .بكتيه .المرجع السابق . ص 47

[2] – نصت المادة الاولي من الاتفاق بين اللجنة الدولية والصليب الاحمر الدولي والمجلس الاتحادي السويسري لتحديد الوضع القانوني للجنة في سويسرا في 9 مارس 1993 على ان يعترف المجلس ا الاتحادي السويسري بالشخصية القانونية الدولية للجنة الدولية للصليب الاحمر المشار اليها فيما بعد بكلمة اللجنة وبأهليتها القانونية في سويسرا ، نص الاتفاق منشور في المجلة الدولية للصليب الاحمر ، السنة 6 .العدد 30 .مارس /افريل 1993 .ص 119.126

[3]– خالد مصطفى فهمي .القانون الدولي الانساني .القاهرة .دار الفكر العربي .2011.

تتمتع اللجنة الدولية بالصفة القانونية لممارسة مهامها بموجب تفويض ممنوح لها بموجب اتفاقيات جنيف 1949 وقد منحها المجتمع الدولي صفة مراقب في منظمة الأمم المتحدة[1]

وتستمد اللجنة الدولية للصليب الأحمر أساس عملها القانوني من عديد المصادر القانونية المتعددة وعلى رأسها الاتفاقيات الدولية ومن بينها اتفاقيات جنيف الأربع للعام 1949 والبروتوكولان الاضافيان للعام 1977 والعرف الدولي فضلا عن الانظمة الاساسية المتعلقة بتنظيم العمل والاتفاقيات التي تكون اللجنة الدولية طرفا فيها [2]

تعتمد اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تمويلها على تبرعات الحكومات والجمعيات الوطنية[3].

كما يشكل النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية الأساس القانوني الاخر الذي يمكن اللجنة الدولية لصليب الأحمر من التدخل بإنشاء مناطق محمية و حمايتها [4]

كما تتمتع بوضع قانوني بموجب اتفاق بين اللجنة الدولية لصليب الأحمر والاتحاد السويسري العام 1993 التي نظمت العلاقة بين الطرفين وأكدت في اعترافها بالشخصية القانونية الداخلية وبأهليتها بموجب القانون السويسري .

وفي إطار تسهيل الامور القانونية لأعضاء اللجنة الدولية للصليب الأحمر فإن اللجنة قامت بإبرام أكثر من 40 اتفاق بينها وبين باقي دول العالم ممن تمارس فيه اللجنة نشاطها الإنساني ومكنت اللجنة موظفيها من الحصانة والامتياز ما يؤهلهم للعمل وفق مقتضيات القانون وتشمل هذه الحصانة إلى جانب الحماية الحصانة الشخصية

[1] – فتحى محمد فتحى الحياني .القانون الدولي الانساني وتطبيقاته على النزاعات المسلحة في العراق .. اصدار جمعية الامل العراقية .سبتمبر 2022 .ص 219

[2]– اسراء صباح الياسري .مرجع سابق .ص 206

[3]– أيات محمد سعود الزبيدي . مرجع سابق .ص 195

[4]– المادة 8 من النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية

للأفراد العاملة والأطقم المؤهلة للممارسة نشاطها في اللجنة ، حصانة كذلك للمباني والمحفوظات وكذا الوثائق التي تستخدمها اللجنة في مهامها ، ويستفيد إلى جانب ذلك موظفي اللجنة الدولية لصليب الأحمر بمركز قانوني مماثل للمنظمات الحكومية الدولية على أساس تزويد موظفي اللجنة بجوازات سفر لا تصدرها الحكومة السويسرية بل تصدرها اللجنة ذاتها [1]

ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر حينها كورنليو سوماروجا علق على منح الأمم المتحدة للجنة الدولية للصليب الأحمر صفة مراقب في الهيئة الدولية قائلا إن السماح بدخول اللجنة الدولية للصليب الأحمر كمراقب في الأمم المتحدة يمثل اعترافا بارزا بالدور الذي تؤديه المؤسسة في الشؤون الدولية ، و من خلال القرار فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اعادت التأكيد على تفويض اللجنة الدولية لصليب الأحمر و المبادئ الإنسانية التي تعمل على أساسها و بصفة خاصة تلك الخاصة بالحياد وعدم التحيز والعالمية أنها سوف تعزز كذلك قيام تعاون اوثق بين اللجنة الدولية لصليب الأحمر والأمم المتحدة[2]

ثانيا : مهام اللجنة الدولية لصليب الأحمر .

تستند اللجنة الدولية لصليب الأحمر في اداء مهامها وفق نظامها الأساسي وكذلك نظام الهلال الأحمر ، على رقابة تنفيذ القانون الدولي الإنساني وكذا من اتفاقيات جنيف الأربع للعام 1949 والبروتوكولان الاضافيان الملحقان للعام 1977 ، حيث تشرف اللجنة الدولية لصليب الأحمر على أداء مهامها وفق مقتضيات المادة 4 من النظام الأساسي في المهام التالية :

---

[1]- عواشرية رقية .حماية المدنيين والاعيان من النزاعات المسلحة غير الدولية . مرجع سابق .ص 369

[2]- وسيلة مرزوقي . مدى فاعلية تنفيذ القانون الدولي الانساني .اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية .تخصص القانون الدولي الانساني . كلية الحقوق والعلوم السياسية .قسم الحقوق .جامعة الحاج لخضر .باتنة .2014-2015 ..ص 169

أ). العمل على دعم ونشر المبادئ الأساسية للحركة وهي الإنسانية وعدم التحيز والاستقلال والخدمة التطوعية والوحدة والعالمية .

ب). الاعتراف بكل جمعية وطنية يتم إنشاؤها أو يعاد تأسيسها وتستوفي شروط الاعتراف بها المحدد في النظام الاساسي للحركة وإخطار الجمعيات الوطنية الأخرى بذلك .

ج). الاضطلاع بالمهام الموكلة اليها بموجب اتفاقيات جنيف الأربع والعمل من اجل التطبيق الآمن للقانون الدولي الإنساني الواجب التطبيق في النزاعات المسلحة واخذ العلم بأي شكوى على مزاعم انتهاكات لهذا القانون .

د). السعي في جميع الاوقات باعتبارها مؤسسة محايدة تقوم بعمل انساني خاصة في حالات النزعات المسلحة الدولية وغيرها من النزاعات المسلحة وفي حالات الصراع الداخلي ، إلى ضمان الحماية والمساعدة للعسكريين والمدنيين من ضحايا مثل هذه الأحداث ونتائجها المباشرة .

ه). ضمان سير عمل الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين كما هو منصوص عليه في اتفاقيات جنيف .

و). المساهمة تحسبا لوقوع نزاعات مسلحة في تدريب العاملين في المجال الطبي و إعداد التجهيزات الطبية وذلك بالتعاون مع الجمعيات الوطنية والوحدات الطبية العسكرية والمدنية وسائر السلطات المختصة .

ز). العمل على فهم و نشر القانون الدولي الإنساني الواجب التطبيق في النزاعات المسلحة وإعداد أي تطوير له .

ح). القيام بالمهام التي كفها بها المؤتمر للصليب الأحمر والهلال الأحمر المؤتمر الدولي[1]

[1]– المادة الرابعة من النظام الاساسي للجنة الدولية لصليب الاحمر الدولي .مرجع سابق

وتعد من المهام الأصلية كذلك للجنة الدولية لصليب الأحمر احترام القانون الدولي الإنساني ووقف انتهاكاته والتوعية بأحكامه ،محالة التقليل من معاناة الضحايا والمخاطر التي يواجهونها ، إضافة إلى إمداد الضحايا بالمساعدات مع توفير الغذاء والضرورات الأساسية الأخرى وإجلاء الأشخاص ونقلهم إلى أماكن محمية وآمنة وإعادة الروابط الأسرية والعائلية بين الأفراد والعائلات المشتت بفعل النزاعات المسلحة ومناطق التوترات ويقوم عمل اللجنة وفق النظام الاساسي على تطبيق القانون الدولي الإنساني بأمانة ومساعدة الضحايا المدنيين والعسكريين في النزاعات المسلحة والاضطرابات الداخلية على أساس من الحياد وعدم التحيز [1]

ثالثا : الصفة الرقابية والتدابير المتخذة من اللجنة الدولية لصليب الأحمر .

إن الدور الرقابي الذي تقوم به اللجنة الدولية للصليب الأحمر يمتد إلى متابعة تبرير الاجراءات الجنائية المتخذة في مخالفة القانون الدولي الإنساني لمراعاة الدول للالتزامات الواجب التقييد بها خلال سير العمليات المسلحة بخاصة الالتزامات المرتبة على مختلف المعاهدات الدولية ، بما فيها لزام السلطات القضائية لهذه الدول ومحاكمها بمراعاة القواعد الدولية الرامية إلى ضمان محاكمة عادلة لكل فرد بعدالة وإنصاف ، وهذه الالتزامات عرضة لكل الالتزامات المخالفة من طرف الدول في النزاعات المسلحة ، حتى أن المحاكم ليست في مأمن من الانسياق للمخالفة[2]

بموجب المادة 14 /1/ج من النظام الاساسي للجنة الدولية للصليب الأحمر الصادر في 24 جوان 1998 حيث جاء فيها على أن المهمة الرقابية تقتصر فقط على

---

[1]– احسن كمال . أليات تنفيذ القانون الدولي الإنساني في ضوء التغيرات الدولية للقانون الدولي المعاصر . مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون .فرع قانون التعاون الدولي . جامعة مولود معمري .تيزي وزو .كلية الحقوق .مدرسة الدكتوراه القانون الأساسي والعلوم السياسية .نوقشت في 2011/11/03 . ص 40

[2]– محمد ريش . الحماية الجنائية لأسرى الحرب في ظل القانون الدولي الإنساني . أطروحة دكتوراه .في الحقوق .قسم القانون العام ..كلية الحقوق .جامعة الجزائر .بن يوسف بن خدة . 2008–2009 ص 451 .452

مجرد لفت أنظار السلطة المختصة وإلى الانتهاكات التي قد تصدر عن بعض أطراف النزاع دون تحديد للشخص مرتكب الانتهاكات ، أو معاقبته [1] وتشمل التدابير التي بموجب المادة 4 /1/ج فيما يلي :

1. تلقي الشكاوى ونقلها .

رغم التدابير المتعلقة بتلقي الشكاوى من الضحايا فإن اللجنة عادة ما ترفض الاشارة أو التصريح بهذه الشكاوى أو نوعها أو مصدرها عملا بمبدأ السرية في متابعة مهامها لكن يمكنها أن تعلن عنها علينا إذا تعلقت الشكاوى بوقائع معروفة [2]

وفقا للمادة 4/1/ج تضطلع اللجنة بالمهام التي توكلها اليها الاتفاقيات الإنسانية ... وتسلم الشكاوى بشأن أي إخلال مزعوم بهذا القانون .[3] وتنقسم الشكاوى المقدمة إلى اللجنة إلى :

أ). شكوى بخصوص عدم تطبيق حكم أو أحكام الاتفاقية الدولية من قبل سلطة ما قائمة بخصوص الأشخاص المحميين بواسطة هذه الاتفاقية، ما يمكن اللجنة من سرعة القيام بإجراءات مستعجلة ومباشرة لصالح الضحايا، منها التدخل لدى المسؤولين لنظر في موضوع الأحكام .

ب). شكوى تتعلق بالإحتجاج على إنتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني بما فيها إدارة العمليات العسكرية التي تتزامن في أوقات لا تستطيع اللجنة التدخل فيها لمساعدة الضحايا[4].

---

[1]– دفيد ديلابرا . مرجع سابق .ص 400

[2]– رقية عواشرية .مرجع سابق .ص 378

[3]– المجلة الدولية للصليب الاحمر .عدد 61 .مرجع سابق . ص 520

[4]– نوال قابوش .المسؤولية الدولية عن الاضرار بالبيئة زمن النزاعات المسلحة وتحديات مبدأ الضرورة العسكرية .اطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم تخصص قانون عام . جامعة العربي بن مهيدي .ام البواقي .كلية الحقوق والعلوم السياسية .قسم الحقوق . 2018/2017 الجزائر .ص160

2. إصدار البيانات العلنية .

إن لجوء اللجنة إلى إصدار البيانات العلنية هدف الإعلان عن وجود إنتهاكات خطيرة تمس تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني أو مخالفتها وهذا الإعلان العلني غرضه الطلب من أطراف النزاع وقفها [1] على إعتبار أن هذه الألية الرقابية فعالة جدا وأبرزها تأثيرا على أطراف النزاع وتقوم على شروط أهمها :

1. أن تكون الانتهاكات المرتكبة جسيمة .
2. وأن يكون ممثلو اللجنة فعلا قد وقفوا على تلك الانتهاكات وعاينوها وشاهدوها وتأكدوا فعلا من حدوثها ، أو بواسطة مصادر معتمدة. وقد سبق للجنة ان قامت بذلك في اطار مهامها في النزاع المسلح بكوسوفو في 1998/09/15 ، أن تفشل الاليات السرية التي اتخذتها اللجنة في انهاء تلك الانتهاكات.[2]

3. اصدار التقارير المكتوبة .

تعمل اللجنة على ممارسة مهامها حفاظا على مبدأ السرية وتقوم عادة بإعداد تقارير دورية مكتوبة تقدم إلى السلطات المعنية بصورة سرية وتتضمن هذه التقارير شرحا لواقع الفئات المحمية وتحليلا شاملا للانتهاكات أو التجاوزات التي ارتكبت ضد الضحايا والفئات المحمية ومنها البيئة .

4. اصدار المذكرات .

تقوم اللجنة بإصدار مذكرات تتعلق بمهامها وتكون عادة هذه المذكرات متعددة بين الشفهية والمكتوبة لأطراف النزاع لتذكرهم بالمبادئ النابعة عن القانون الدولي الإنساني ومن بين المذكرات التي أعدتها اللجنة ما تقدمت اللجنة بتاريخ 1991/01/17

[1]– دفيد ديلابرا . مرجع سابق .ص 399

[2]– نوال قابوش .مرجع سابق .ص 159

التي تضمنت الحث على عدم شرعية الوسائل المستعملة وأساليب القتال والتذكير بالآثار المدمرة في الوقت الذي قامت به قوات التحالف الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل الجوي لإجبار العراق على الانسحاب من الكويت .

ومن أهم ما تضمنته المذكرة :

أ). أن حق إختيار وسائل القتال ليس حقا مطلقا .

ب). يحظر القانون الدولي الإنساني الأسلحة الكيمائية والبيولوجية والنووية

ج). يحظر أي هجوم يؤدي إلى أضرار واسعة النطاق وخطيرة بالبيئة والطبيعة .

د). يحظر أي هجوم على الممتلكات الضرورية للحفاظ على حياة السكان المدنيين1

الفرع الثالث : مبادئ عمل اللجنة الدولية لصليب الأحمر .

يقوم عمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر على عدد من المبادئ التي تحكم نشاطه ومهامه منها .

1. مبدأ الإنسانية .

التي تقوم على الروح الإنسانية ومبادئ الكرامة الإنسانية التي تولدت من ارادة العمل الاغاثي للأشخاص ضحايا النزاعات المسلحة من جرحى ومرضي وغرقي دون التمييز بينهم لا لصفاتهم ولا لمراكزهم كونهم بشر .

2. مبدأ التطوع .

يقوم عمل اعضاء اللجنة الدولية للصليب الأحمر على مبدأ التطوع في العمل الانساني الاغاثي لضحايا دون البحث أو انتظار مقابل عن عملهم . [1]

[1]– الانتهاكات الجسيمة كما جاء في المادة 85 من البروتوكول الاول العام 1977 هي تلك التي ترتكب بصورة عمديه وتلحق بالفئات المحمية الوفاة والأذى البالغ في الجسم والصحة والتدمير البالغ للأعيان . شريف علتم .احمد ماهر عبد الواحد .مرجع سابق .ص 372

3. العالمية .

تضم الحركة أعضاء وفروعا في جميع انحاء العالم وتنشط في مختلف دول العالم دون استثناء .

4. الاستقلالية .

اللجنة الدولية للصليب الأحمر رغم أنها جمعية سويسرية وتنشط في مقر دائم لها في جنيف إلا أنها مستقلة تماما عن أي جهة حكومية وهذا ما قامت عليه منذ نشأتها

5. عدم التحيز .

هدف اللجنة الدولية للصليب الأحمر هو العمل الإنساني دون تحيز لا تمييز بين الأفراد أو الضحايا لا بمناسبة ممارسة مهامها ولا بسبب الأعراق ولا الدين وتعمل على إذابة الفوارق التمييزية خلال ممارسة مهامها في مناطق النزاع ، وإعطاء الأولوية إلى الحالات الاشد الحاحا وخطورة .

6. مبدأ الحياد .

تطبق اللجنة الدولية للصليب الأحمر مبدأ الحياد في عملها وتمتنع عن الاشتراك في الاعمال العدائية و تنشط بعيدا عن التوترات السياسية أو العرقية والقومية

الفرع الرابع : عمل اللجنة الدولية لصليب الأحمر وأهدافها .

على إعتبار أن تطبيق الرقابة الصارمة على مدى تطبيق اتفاقيات جنيف والبروتوكولات المكملة لهما هي من الأصل إختصاص أصيل لدول الحامية حسب التجديد الذي أدخل على اتفاقية جنيف العام 1929 بشأن معاملة الأسرى ، إلى إقامة مراقبة فعالة ومنظمة للتحقق من تطبيقها ، تم اسنادها إلى الدول الحامية أو إلى الدول المحايدة التي

---

[11]– بكر على عبد المجيد أحمد.أحمد حماد عبد الله عبد الرحيم .أحمد الدومة رحمة أحمد . مفهوم وأليات تنفيذ القانون الدولي الانساني .دراسة مقارنة .قسم الشريعة وقسم القانون العام . جامعة نبالا .السودان .مجلة العلوم الإتصادية والإدارية والقانونية .العدد الرابع 4 .المجلد 1 .يونيو 2017

مثلت بلدا محاربا في معاملاته مع خصومه [1] يعمل الصليب الأحمر بصفة عامة على ما يلي :

1-حماية ضحايا الحرب.

2-نقل الاخبار بواسطة الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين .

3-التزويد بإمدادات الاغاثة والمساعدة .

ويعتبر دور اللجنة الدولية في انشاء المناطق المحمية من أجل توفير الحماية للفئات التي لا تشارك في العمليات العسكرية و توقفت عن تلك الأعمال أو المشاركة فيها من أهم أعمال لها إلى جانب دور اللجنة في حماية ومساعدة سكان هذه المناطق المحمية التي أسستها اللجنة الدولية لصليب الأحمر [2]

كما أن للجنة الدولية للصليب الأحمر وهي الجهاز الوحيد المستقل عن طرفي أو أطراف النزاع المسلحة ، وهي الجهة الوحيدة الفعالة والقادرة على الوصول إلى مسرح العمليات ولها كذلك ان تضمن حماية للضحايا ، إن وضع الدول أيضا حدودا لسلطتها بموجب موافقتها على وجود رقابة دولية من الحامية العام 1929 ، وبعدها اقرت برقابة اللجنة الدولية لصليب الأحمر بهدف تامين التطبيق الصحيح لاتفاقيات جنيف و وجود مراقبين محايدين على أراضيها على الأقل ضد الأفراد الذين تحميهم اتفاقيات جنيف [3]

فالواقع يشير إلى أنه لا يجوز مطلقا الفصل بين الحماية والمساعدة في اثناء النزاعات المسلحة إذ أن مفهوم الحماية وفقا لأعمال اللجنة الدولية لصليب الأحمر يعني قبل كل شيء التواجد النشط على مقربة من ضحايا النزاع وهكذا قد تتداخل انشطة

[1]- جان .س . بكتيه . مرجع سابق .ص 47

[2]- اسراء صباح الياسري .مرجع سابق .ص 211

[3]- جان .س .بكتيه .مرجع سابق .ص 23

الحماية مع تقديم المساعدة كما أن الحماية قد تكتسب طابع المساعدة كل ذلك وفقا لطبيعة عمل اللجنة الدولية في اداء مهامها [1]

إن هذه الأعمال التي يقوم بها الصليب الأحمر الدولي والذي يعتبر القوة الطليعية الحقيقة لاتفاقيات جنيف والأمر كذلك في مجال تطوير القانون الإنساني تجعل من هذه اللجنة صاحبة الاختصاص في فرض الرقابة على طرفي النزاع المسلح ، على الاقل لوقف الانتهاكات التي تحدث لضحايا ، فقد كان الفضل في بروز الدفعة الأولى في وضع القانون الدولي الإنساني والتي جاءت به إلى الوجود ، ولذلك يسمى القانون حاليا بقانون الصليب الأحمر [2]

وتعمل اللجنة الدولية على أهم المهام المرتبطة بها والتي تتقيد بها وفق مقتضيات الاتفاقيات والبروتوكولات الملحقة إضافة إلى الجهود المرتبطة بالقواعد العرفية للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني منها ، توزيع المساعدات و امدادات الاغاثة ، إعادة الروابط العائلية .والعمل على إخلاء المناطق المحاصرة .إضافة إلى التذكير بالالتزامات وتدعيم البنية التحتية [3]

أولا : توزيع إمدادات الإغاثة والمساعدات .

مع مراعاة الأوضاع التي يكون عليها ضحايا النزاعات المسلحة في مناطق النزاع وبمناسبة قيام اللجنة الدولية للصليب الأحمر بإعداد مخطط لإنشاء المناطق المحمية و نقل الافراد اليها فإن اللجنة وفقا للقانون الدولي الإنساني ومهامها يرتبط أهم الأعمال المرتبطة بها تتعلق بتوفير الاغذية و المواد الطبية من طرف اللجنة

[1]– دفيد ديلابرا.اللجنة الدولية لصليب الأحمروالقانون الدولي الإنساني بحث منشور في مجلد في القانون الدولي الإنساني تحرير شريف علتم .ط 5 منشورات اللجنة الدولية لصليب الأحمر.القاهرة2005ص 161

[2]– جان .س .بكتيه .مرجع سابق .ص 19

[3]– اسراء صباح الياسري .مرجع سابق ص 2016

الدولية للصليب الأحمر دون أي تمييز أو تحيز لطرف دون أخر بشرط موافقة الأطراف المعنية على ذلك [1]

ثانيا : إعادة الروابط العائلية .

يتمثل دور اللجنة الدولية لصليب الأحمر بنقل أخبار العائلات والأفراد ممن تقطعت بهم السبل في مناطق النزاع المسلح لإعادة لم شمل هذه العائلات[2] سواء تعلق بتواجدهم في المناطق المحمية أو مناطق اخرى تحت متابعة ومراقبة اللجنة الدولية لصليب الأحمر أو حتى في المعتقلات .

ثالثا : العمل على إخلاء المناطق المحاصرة .

لم تمنح اتفاقيات جنيف اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو أي منظمة إنسانية أخرى بصفة عامة او خاصة الحق في القيام بأي عمل يتعلق بالإخلاء في المناطق المحاصرة الا بموافقة اطراف النزاع [3]

رابعا : التذكير بالإلتزامات وتدعيم البنية التحتية .

تقوم اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتدعيم البنية التحتية كالقيام بإنشاء مواقع ومناطق الاستشفاء والأمان ومرافق المياه وهذا لكفالة وحماية السكان والمدنيين وبتشجيع من السلطات المعنية وتذكيرها بالوفاء بالالتزامات التي ترتبط بقواعد القانون الدولي الإنساني[4]

---

[1]- المادة 142 من اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949 والمادة 70 من البروتوكول الاضافي الاول للعام 1977 والمادة 18 من البروتوكول الاضافي الثاني للعام 1977

[2]- شريف علتم .مرجع سابق .ص 147

[3]- اسراء صباح الياسري .مرجع سابق .ص 119

[4]- اسراء الصباح الياسري .نفس المرجع .ص 220

المطلب الثاني : فعالية الرقابة على إنتهاك المبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني .

تقوم اللجنة الدولية لصليب الأحمر بدور المراقب على أعمال تنفيذا أحكام اتفاقية جنيف كما تقوم بمهامها الإنسانية ذات الفة الإنسانية التي انشئت من اجلها وإلى جانبها هيئات أخرى ، كدولة الحامية أو بإجراءات التحقيق في الإنتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني عن طريق اللجنة الدولية لتقصى الحقائق (المادة 90 من البروتوكول الإضافي الأول للعام 1977) إضافة إلى دور المحكمة الجنائية في مراقبة احترام وتطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني بمناسبة ممارسة اختصاصها القضائي في متابعة الجرائم ذات الإنسانية .

الفرع الأول : الدور الإنساني ومخالفة قواعد الحرب في اليابان .

كان للجنة إلى جانب دورها الإنساني الاغاثي دور قانوني مهم كذلك إذ كان للجنة دور في الإسهام بحظر أسلحة الدمار الشامل من خلال حظ الدول على التوصل إلى حظرها ومن خلال إعلاناتها ومؤتمراتها الدولية التي تعقدها بهذا الشأن فقد كان لتدمير الكبير الذي نجم عن القاء الولايات المتحدة الأمريكية للقنابل النووية على مدينتي هيروشيما ونكازاكي وقع الصاعقة على المجتمع الدولي .

فقد أعربت اللجنة الدولية لصليب الأحمر من جانب إنساني عن مخاوفها من العواقب الوخيمة التي يمكن أن تتعرض لها صحة البشر[1] جراء إي استخدام لأي نوع من الأسلحة النووية .

[1] - اسراء الصباح الياسري . مرجع سابق .ص 220

بعدها بأقل من شهر قامت اللجنة الدولية لصليب الأحمر بتوزيع رسائل على جميع اللجان المركزية للجمعيات الوطنية عبرت فيها عن قلقها من جراء استخدام الأسلحة النووية[1]

إن الدور الرقابي وعدم الرضى عن الاوضاع التي آلت اليها البشرية وتحديدا عقب الاعمال الإنسانية التي تقوم بها اللجنة الدولية لصليب الأحمر تستوقف المجتمع الدولي امام المشاهد المرعبة لقسوة الحرب وحجم الدمار ومخلفاته من الأرواح البشرية البريئة ، ما يبرز الدور الرقابي للأحداث من مسافة قريبة جدا لتوضح الصورة اكثر أمام القانونين من خلال المؤتمرات الدولية التي تعقدها اللجنة دوريا .

فقد بات واضحا أن اللجنة الدولية ومنذ موقفها من النتائج التي حدثت عقب الهجوم النووي الأمريكي على اليابان أن جهودها الدولية انطلقت من حينها للبحث بطرق قانونية لمنع تكرار مثل هذه المشاهد أمام العالم التي تحطم صورة الانسان .

الفرع الثاني : تحديات إستعمال الأسلحة المتطورة .

اعتمد المؤتمر الدولي لصليب الأحمر في العام 1948 و في دورته السابعة عشر 17 والذي تعهدت فيه الدول رسميا بحظر اللجوء إلى الأسلحة العمياء واستعمال الطاقة النووية أو أي قوة مماثلة أخرى في الحرب ، ودعت كذلك إلى مناقشة مشروعية حظر استخدام الأسلحة النووية وإلى ضرورة تفاهم الدول من أجل التوصل إلى اتفاق حظر استعمال الأسلحة النووية ، نفس الاتجاه تم التطرق اليه في المؤتمر الدولي العشرين 20 للجنة الدولية لصليب الأحمر في جنيف العام 1965 من اجل حماية السكان المدنيين من مخاطر الحرب العشوائية وخلال المؤتمر الدولي الواحد والعشرون 21 في اسطنبول التركية العام 1969 دعا المؤتمر إلى حماية الجنس

[1] – فرنسوا يونيون .منذ خمسين عاما حلت كارثة هيروشيما . المجلة الدولية لصليب الاحمر .العدد 43 .1995. ص 211

البشري من المعاناة الناجمة عن النزاعات المسلحة . إن أهم الصعوبات التي تواجه نشاط وعمل اللجنة الدولية لصليب الأحمر في مناطق النزاع المسلح تتوزع بين العوائق القانونية إلى التحديات التي تواجه العمل الإنساني في مختلف مناطق النزاعات المسلحة في العالم إلى جانب نقص الحماية لأعضاء اللجنة الدولية لصليب والهلال الأحمرين ومحدودية الموارد المالية وارتباطها بمصالح الدول الاطراف في اتفاقيات جنيف [1]

الفرع الثالث : صعوبات اللجنة الدولية للصليب الأحمر في متابعة ومراقبة العمل الإنساني .

إن تعدد الصعوبات والعوائق التي تواجه اللجنة الدولية لصليب والهلال الأحمرين الدوليين تكاد تزداد اتساعا في ظل تطورات الحرب و وسائلها وصعوبة مواكبة هذه التطورات خصوصا وأنها تصطدم أساسيا بتذرع الدول بمبدأ السيادة ــ على أساس أن عمل اللجنة الدولية لصليب الأحمر كذلك تتعلق بمبادرات لحماية الضحايا في مناطق النزاع و ممارسة عملها ونشاطها في هذه المناطق منوط اساسا بقبول أو رفض الأطراف المتنازعة ويعد هذا الاجراء في حد ذاته تقييدا لعمل اللجنة ، ما ينتهي في كثير من الأحيان برفض اطراف النزاع المسلحة لعمل اللجنة أو محاولة إرهاب أعضائها كما حدث في بغداد العاصمة العراقية اين تعرض مقر اللجنة الدولية إلى القصف [2]

[1] – وسيلة مرزوقس . مرجع سابق .ص 192

[2]– غابي اوخستبان . مندوبة اللجنة الدولية لصليب الاحمر في العراق .عملنا افضل حماية لنا .على الموقع الالكتروني . ara WWW.swissinfo.ch/ إذاعة سويسرا العالمية القسم العربي

أولا : ذريعة محاربة الإرهاب أحد أهم صعوبات العمل الإنساني .

منذ العام 2001 وما يعرف سياسيا بغزوة منهاتن[1] وتفجير برجي التجارة العالمية تغيرت نظرة العالم إلى الإرهاب الدولي أو الجريمة الدولية ورغم عدم وجود تعريف واضح وصريح للإرهاب إلا أن آثاره تتجلى واضحة في العالم و ما لم يتم التعريف له والاهتمام به منذ سنوات من الأحداث التي وصفت بالأعمال الإرهابية في حق المدنيين في عدة دول العالم لاسيما الدول العربية ودول العالم الثالث لم تكن محل استجابة من طرف الأمم المتحدة ولا الدول النووية الكبري واعتبرت مختلف العمليات المسلحة حينها مجرد حركات وانتفاضات داخلية وخروج عن القانون بل ووجدت كل التبريرات لعدم تحديد تعريف شامل ومحدد للإرهاب و مضامينه ولا حتى سبل الوقاية منه أو مكافحته ، لكن بمجرد أن اهتزت الولايات المتحدة في الحادي عشر سبتمبر العام 2001 في عملية غزوة منهاتن وما تبعها من اجرام دولي في حق المدنيين في العراق و افغانستان وباقي الدول تحديد الموجودة في العالم العربية المحيطة باكيان الصهيوني تحركت الولايات المتحدة باتجاه العالم مستنفرة قواعدها العسكرية مستعملة كل أنواع الأسلحة بما فيها الأسلحة النووية والذخائر العنقودية بمعية بريطانيا وفرنسا و ما عرف فيما بعد بدول التحالف ، تغير السلاح وإستعمل المحظور منه و الممنوع بنص المادة 8 من نظام روما الأساسي في حق المدنيين في العراق وأفغانستان .

ثانيا : إنتهاكات في حق موظفي اللجنة الدولية لصليب و الهلال الأحمر الدوليين

إلى جانب الانتهاكات التي يصعب إلى اليوم تحديدها و مآل نظر القضاء الدولي في متابعتها وفق مقتضيات القانون فان الانتهاكات في حق موظفي الاغاثة الدولية والمدنيين كان لها نصيب كذلك حتى يجبر عمال الإغاثة وموظفوها على ترك مهامهم

[1]– مصطلح اعلامي استعملته وسائل الاعلام عقب تغطية احداث الحادي عشر سبتمبر العام 2001 على ابراج التجارة العالمية في الولايات المتحدة

واللجوء إلى مناطق آمنة توفر لهم الحماية على اعتبار أن مقال غابي اوخسنباين[1] مندوبة اللجنة الدولي لصليب الأحمر في العراق كان صائبا ويصب في معناه أن عمل اللجنة هو أفضل حماية لها . فقد وصل عدد الذين خسروا حياتهم من متطوعين في الهلال الأحمر السوري منذ 2013 إلى 22 متطوعا وتم تسجيل فقد حياة خمسة أفراد من العاملين في اللجنة الدولية لصليب الأحمر ما بين العامين 2003 و 2005 وفي 27 اكتوبر 2003 تعرض مقر اللجنة الدولية لصليب الأحمر إلى القصف ما ادى إلى تحطيم المقر الرئيسي للجنة ومقتل 12 شخصا [2]

إن إجراء أي التحقيق بغية الوصول إلى متابعة ومعاقبة أي طرف مخل بما ورد في الاتفاقيات الدولية الضامنة لتطبيق القانون الدولي الإنساني أو الانتهاكات التي تصاحبه فقد كان للجنة الدولية لصليب الأحمر وأن طلب منها في أربع مناسبات أن تتحرى من انتهاكات مزعومة فقد كان :

1-الطلب الأول في العام 1936 وكان يتعلق بمخالفة لقانون الحرب في الحرب الايطالية . الحبشة .

2-لطلب الثاني كان في العام 1943 بشأن "كاتين " .

3-الطلب الثالث فكان في العام 1952 بشأن اتهام بشن حرب جرثومية في كوريا

4-الطلب الرابع كان في العام 1961 خلال نزاع " بيزرته " ويعد هذا استثناءا على النص الوارد في الاتفاقيات الدولية لجنيف في المواد (المادة 52 من الاتفاقية الاولى ، المادة 53 من الاتفاقية الثانية ، المادة 132 من الاتفاقية الثالثة ، المادة 149 من الاتفاقية الرابعة) على انه " بناء على طلب اي

[1]- غابي اوخسنبان .مندوبة الصليب الاحمر في بغداد

[2]- وسيلة مرزوقي .مرجع سابق .ص 192

طرف في نزاع ، يجري تحقيق على نحو يتفق عليه بين الاطراف المعنية بشأن اي انتهاك مزعوم للاتفاقية[1]

ثالثا : رفض أو تقييد مهام اللجنة الإنسانية .

في كثير من الأحيان تجد اللجنة الدولية للصليب الأحمر نفسها مقيدة أو مجبرة على عدم تقديم مساعداتها إذا لم يسمح لها بذلك ، سواء تعلق الأمر برفض الدول أو برفض الأطراف المتنازعة ، تطبيقا لمبدأ رفض الدول في التدخل في شؤونها الداخلية وفقا لنص المادة 7/2 من ميثاق الأمم المتحدة[2] ، في حين أن اللوائح الدولية وما صدر عن اللائحة المعدة من طرف معهد القانون الدولي بتاريخ 1989/06/13 أن تلقي المساعدات لا يعد تدخلا في الشؤون الداخلية للدول ، ومن اللوائح التي تنص على حق التدخل الإنساني اللائحة رقم 131/43 الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 1990/12/08 التي تتعلق بالمساعدة الإنسانية لضحايا الكوارث الطبيعية وحالات الاستعجال اضافة إلى اللائحة رقم 131/35 الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة فيما تعلق بالنظام الدولي الجديد .لكن هذه اللوائح لا تتمتع بالإلزامية القانونية [3]

إضافة إلى منع قوافل الاغاثة الإنسانية عن المدنيين المحاصرين من طرف القوات الصربية بعد أن تعرضت قوافل الإغاثة الإنسانية إلى الهجوم ومنها الصرب من الوصول إلى المدنيين ، وأمام صعوبة التدخل الإنساني خلال النزاع المسلح بين الصرب والكروات، قررت اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومعها مفوضية الأمم المتحدة

---

[1]– جان .س .بيكته .مرجع سابق .ص 54

[2]– تنص المادة 7/2 من ميثاق هيئة الامم المتحدة على انه ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة ان تتدخل في شؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة

[3]– احسن كمال .مرجع سابق .ص 66

لشؤون اللاجئين الامتناع عن تقديم مساعداتها الإنسانية خوفا على مندوبيها وأطقمها من الخطر .[1]

الفرع الرابع : مشروع قرار للقضاء على الأسلحة النووية العام 2021 .

مباشرة عقد دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية بتاريخ 22 جانفي /يناير العام 2021 تقدمت اللجنة الدولية لصليب الأحمر عن طريق مجلس مندوبي الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بمشروع لقرار هدفه من أهداف اللجنة الدولية لصليب والهلال الأحمرين الدوليين غرضه السعي إلى القضاء على الأسلحة النووية تقدمت به في العام 2021.

حيث إعتبر مجلس مندوبي الحركة الدولية لصليب الأحمر والهلال الأحمر دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ بوصفها صك دوليا جديد من صكوك القانون الدولي ، وكان هذا العمل حسب اللجنة نتاج جهود دولية من المجتمع الدولي و صك بارز في القانون الدولي من ضمن جهود التي تمثل تطور وانتصار أخر للإنسانية المشتركة نتاج الآثر العالمي لنشاط وعمل وجهود الحركة ، إضافة إلى أن الغرض من القرار هو بناء ناجح في خطة العمل المتعلقة بعدم استخدام الأسلحة النووية وحظرها والقضاء عليها للفترة ما بين الأعوام 2018 إلى 2021 مع اعتماد خطة عمل جديدة للحركة مدتها أربع سنوات تمتد من العام 2022 إلى غاية العام 2025 ليبرز التطورات الأخيرة المتعلقة بالأسلحة النووية ونزع السلاح ، مع التزام الحركة بتطبيق الالتزامات الواردة ضمن مخطط العمل الصادر عن مجلس المندوبين للعامين 2011 و

[1]– بومعزة منى . دور القضاء الدولي الجنائي في تطبيق القانون الدولي الانساني . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير .التخصص .قانون دولي انساني . جامعة باجي مختار . كلية الحقوق .قسم القانون العام . 2009/2008 . عنابة الجزائر ص 37

2013 وكذا العام 2017 وفق القرارات الصادرة عن مجلس المندوبين أخرها الفرار رقم 4 للعام 2017 [1]

منطلق خطة العمل حسب الأهداف التي تسطرها الحركة هو حظر والقضاء النهائي على الأسلحة النووية للفترة من العام 2022 إلى العام 2025 مكونة من نداء عمل ناغازاكي اللذين اعتمدتهما 35 جمعية وطنية لصليب الاحمر والهلال الأحمر ، الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية والاتحاد الدولي لجمعيات الاتحاد الدولي لصليب الهلال الأحمر في اجتماع عقد في مدينة ناغازاكي في افريل 2017 ومن اعتماد خطة العمل للأعوام 2018 إلى 2021 وتنفيذها ويضيف مجلي مندوبي الحركة الدولية لتأكيد على أن الدافع من وضع هذه الخطة هو إدراك المجلس بأن الجهود التي تبذلها الحركة قد اسهمت في تعبئة الدول خلال السنوات الأخيرة على نحو لم يسبق له مثيل لمواجهة العواقب الإنسانية الكارثية المترتبة على استخدام الأسلحة النووية وتجنبها كما تعلن انه ستجري مشاورات بشان محتوى خطة العمل الجديدة التي تعكف اللجنة الدولية للعمل بها في مجموعة دعم للحركة التي انشئت بموجب قرار مجلس المندوبين للعام 2017 المعنون موضوعه " السعي إلى القضاء على الأسلحة النووية ، ويهدف المشروع وخطة العمل في أساسها إلى .تشجيع انضمام جميع الدول إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية وتنفيذها تنفيذا تاما ، وكذا الترويج للانضمام إلى الاتفاقات الأسلحة النووية الاخرى وتنفيذها تنفيذا تاما بما فيها معاهدة

[1]– مجلس مندوبي الحركة الدولية للصليب الاحمر والهلال الاحمر .السعى إلى القضاء على الأسلحة النووية .مشروع عناصر القرار .يتضمن مشروع القرار .1 معلومات اساسية حول المشروع .2/ مقدمة عن المشروع . 3/ فقرات الديباجة . مرفقة بالمسوغات لكل فقرة مدرجة في المشروع . ويظم المشروع اربع فقرات ضمن الديباجة و وتظم فقرات منطوق القرار خمس فقرات كل فقرة بالمسوغات المتعلقة بها . 4 / ويظم المشروع إلى جانب ذلك ملحق للهيكل المؤقت ومشروع عناصر خطة العمل المتعلقة بعدم استخدام الأسلحة النووية وحظرها والقضاء عليها للفترة 2022 إلى 2025 اهداف ومسوغات القرار إلى جانب التعهدات على المستوى الوطني .5/ التنسيق والدعم على الصعيد العالمي .6 / اليات التنفيذ

عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للأسلحة النووية والمعاهدات الاقليمية المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية [1]

[1]– مجلس مندوبي الحركة الدولية للصليب الاحمر والهلال الاحمر .السعى إلى القضاء على الأسلحة النووية .مشروع عناصر القرار .جنيف مارس 2021 .ص 2

خاتمـــــــــة

خاتمـــــــــــــــــــــــة:

تعد قواعد ومتطلبات القانون الدولي الإنساني الية لفرض منطق القانون وإلزام الدول لاحترامه ، فقد أصبح مفروضا وظاهرا من خلال تعدد القوانين والنصوص الدولية التي تفرض على الدول المتنازعة والمتصارعة التقيد بأساليب النزاع المسلح واختيار نوعية الأسلحة التي تمنع تفاقم الخسائر البشرية مع احترام كل ما يتضمنه القانون الدولي الإنساني ، من خلال القواعد المتعلقة سواء بالجرحى أو القتلى أو الغرقى أو الأطفال وكذلك كل ما يمكن للفرد أن يحتمى به من منشآت ومراكز و أهداف محمية بقوة القانون ، تحت ما يسمى الأعيان والمواد التي لا غنى عنها لبقاء المدنيين والسكان على قيد الحياة ، من دور للعبادة والمصالح الصحية ودور الرعاية وأماكن العبادة وغيرها من الأعيان المدنية ، إضافة إلى حماية المنشأة والأشغال الهندسية التي تحتوى على مواد خطيرة إضافة إلى حماية البيئة ، لتفادي تفاقم الأضرار أمر ملزم لطرفي النزاع المسلح أيا كانت صفتهم ، وحظر ومنع استعمال الأسلحة النووية بات أمر منتهيا منه بعد دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية العام 2021 ، إذ وجب على الدول التقيد به في انتظار ما يقره المجتمع الدولي من وضع حد نهائي للتخلص والقضاء النهائي على وجود هذه الأسلحة على كوكب الأرض مهما كانت الاغراض التي تقوم من اجلها هذه النزاعات المسلحة .

موضوع الرسالة المتعلق بموقف القانون الدولي الإنساني من الأسلحة النووية، كان رافضا له منذ البداية خصوصا ما تعلق بوسائل الحرب وأساليب القتال التقليدية وما خلفته من ضحايا ، والتي كانت سببا في انشاء اللجنة الدولية للصليب الأحمر والتعهدات الدولية لاتفاقيات جنيف وإقرارها كتعهدات لحماية الفئات المشمولة بالحماية ، في ظل النزاعات المسلحة التي منعتها القوانين ، فما بال المجتمع الدولي اليوم باستحداثه أسلحة اكثر دمار وفتكا ، لم ينتظر النصوص والمعاهدات لتفرض

حظر على ما تم انتاجه والتحضير لاستعماله ويعلم أطراف النزاع قدراته التدميرية من نتائج وأثار مرعبة على البشرية وفنائها ،

كما أن ما استحدثه المجتمع الدولي من الأجهزة واليات الرقابة الدولية والمتابعة القضائية في موضوع الرسالة ظهر أنها عاجزة وقاصرة في متابعة ما تعلق بالأسلحة النووية ، وجدية الزام الدول بمقتضياته من معاهدات واتفاقيات دولية تقضي بالحد أو الإنهاء الفعلي لوجود هذا النوع من الأسلحة بسبب خطورتها ، إذ أن استعمالها يشكل لا محال توصيفات قانونية خطيرة كجرائم الحرب ، والإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية .

ونظرا لخصوصية هذا النوع من الأسلحة ، ومحاولة المجتمع الدولي لتوجيه التكنولوجيا النووية المدمرة إلى تكنولوجيا نفعية لإحياء البشرية وخدمتها بدل تدميرها وفنائها ، من قبيل اسهاماتها في الطب والزراعة بعيدة عن الحروب والتدمير ، وهو ما اتجهت اليه الوكالة الدولية لطاقة الذرية وما تدعو اليه .

وانطلاقا مما تقدم في البحث في موضوع الرسالة فإننا خلصنا إلى ما يلي:

أولا : النتائج .

- وفقا لما تقدم فإن قواعد القانون الدولي الإنساني ملزمة لجميع الدول وأطراف النزاع المسلح دون استثناء على اعتبار أنها قواعد دولية عرفية .
- قواعد القانون الدولي الإنساني ذات طبيعة آمرة وفق ما ورد في الرأى الاستشاري لمحكمة العدل الدولية .
- لا يمكن التحجج لأي طرف نزاع مسلح بالقوة التي تمكنه من اختيار أساليب ونوعية السلاح التي تقضى على الحياة البشرية دون التقيد بالقانون الدولي الإنساني .

- مبادئ القانون الدولي الإنساني تمنع على أي طرف نزاعا مسلحا انتهاك سلامة الأفراد والسكان المدنيين تحت أي ذريعة كانت .
- تحظر قواعد القانون الدولي أي انتهاك لحرمة الأفراد أو السكان المدنيين والتي تعتبرها وفق نصوص المحكمة الجنائية الدولية جرائم حرب وجرائم إبادة ، وجرائم ضد الإنسانية ، و إرهاب ، لا تسقط هذه الجرائم بالتقادم كما ورد في اتفاقية منع الإبادة الجماعية .
- الأسلحة النووية مهما كانت نوعيتها أو حجمها فهي محرمة الاستعمال وفق مقتضيات القانون الدولي الإنساني لأنها مهددة لبشرية .
- منع استعمال الأسلحة النووية واجب في النزاعات المسلحة .
- تعدد أنواع الأسلحة النووية بين الانشطارية والاندماجية لنواة أسلحة محرمة وأثارها ظاهرة خلال استعمالها الحرب العالمية الثانية .
- الأسلحة النووية لا تختلف عن أسلحة الدمار الشامل التي ورد النص عليها وفق مقتضيات الجرائم الواردة في الاتفاقية الدولية المنشئة للمحكمة الجنائية الدولية .
- تعدد الاتفاقيات الدولية المجرمة والمحرمة لاستعمال وانتشار الأسلحة النووية لسوء استعماله و الآثار المترتبة عليه ملزمة لتقيد الدولي بها.
- الصراع قائم ومستمر بين القانون الدولي الإنساني والتعهدات الدولية للمجتمع الدولي لبحث انهاء تام وشامل وكامل لوجود الأسلحة النووية ومحاولة كل طرف فرض منطقه وقوته .
- الآثار البيئة والبشرية ظاهرة وخطيرة جراء استعمال الأسلحة النووية التي يبحث المجتمع الدولي ومن ورائه اللجنة الدولية للصليب والهلال الأحمر للحد منه والتحذير منه .

- مخاوف تجدد الحروب النووية باقية مادامت الدول النووية تضع اصبعها على زر هذه الأسلحة التي ستفني البشرية لمجرد الشك في وجود تهديد قائم وفقا لمبدأ الدفاع المشروع ورد التهديد .
- الردع النووي مستمر وإنتاج الأسلحة وتطويرها مستمر ومتواصل في ظل غياب ارادة سياسية دولية قوية لفرض منطق القانون .
- الوكالة الدولية للطاقة الذرية وجهودها المتواصلة لفرض سياسة الاستعمال السلمي لطاقة الذرية لازالت قائمة في ظل التحدي من لدن دول النادي النووي .
- تحدي الدول النووية للوكالة الدولية لطاقة الذرية ومنعها من مراقبة انتاج الأسلحة النووية بأحجام مختلفة ، مثل التي استعملت في العراق من طرف الولايات المتحدة وبريطانيا يعتبر واقع قوة وليس منطق قانون ملزم .
- المشاريع النووية لطاقة السلمية التي تقيمها الوكالة الدولية لطاقة الذرية رفقة الدول النووية ظاهرها تنمية وباطنها مراقبة و جوسسة على نشاط الدول الساعية لتحقيق الاكتفاء من الطاقة البديلة والنظيفة .
- تقييد عمل مراقبي الوكالة لمراقبة الانشطة النووية في اسرائيل والولايات المتحدة وفرنسا وكوريا وإطلاقها في الدول العربية ، كالعراق ومصر و الجزائر، وجنوب افريقيا .
- عمل اللجنة الدولية للصليب والهلال الأحمر رغم انسانيته إلا أنه ممنوع من المواصلة في مناطق نزاع مسلحة دولية عديدة في العالم على غرار فلسطين والصين ، وسوريا والعراق والسودان وغيرها من بؤر التوتر والنزاع ، وأكثرها منعا في فلسطين وغزة تحديدا ، والمخاوف من نشوب حرب نووية بين الهند وباكستان قائما في ظل التهديد المستمر والتلاسن في منطقة كاشمير وجلال اباد .

- عمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر في نشر الوعى الإنساني والعمل الإنساني لم يستسغ بعد عمليات المداهمة والاعتداء خصوصا في العراق عقب غزو الولايات المتحدة وبريطانيا والحلفاء للعراق العام 2003 .
- البحث عن ضحايا النزاعات المسلحة ونشاط اللجنة الدولية للصليب الأحمر في اليابان لازال فاعلا رغم مرور عقود على الهجمات النووية الأمريكية على مدينتى هيروشيما وناغازاكي العام 1945 ، وإخفاء حقائق آثار الجرائم النووية في صحراء الجزائر من الفرنسيين مستمر.
- الجهات القضائية الدولية ، وإن استمر فشل محكمة العدل الدولية في تقييد استعمالا لأسلحة النووية العام 1996 الا أنه اليوم بات أمر مفروض لإنهاء مسالة التواجد النووي في العالم عقب دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية للعام 2017 حيز النفاذ العام 2021 .
- تحركات مجلس الأمن المنافي لعمل محكمة العدل الدولية لتقويض عملها في الحروب والنزاعات والاعتداءات المسلحة تحت مسمى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية واجب النفاذ خصوصا بعد اجتياح غزة وملف جنوب افريقيا ضد الكيان الصهيوني ولبنان العام 2024/2023 ، وملف السودان ضد الإمارات العربية المتحدة العام 2025 لازال قائما لاستصدار أمر ملزم لأطراف النزاع لمنع استعمال الأسلحة النووية بعد التهديد المعلن من ممثلي حكومة الكيان الصهيوني في الاراضي المحتلة .
- عدم التقيد بمبدأ الحصانة الدبلوماسية ولا السيادة لدول ساعد المحكمة الجنائية الدولية على التحرك باتجاه عديد المسؤولين العسكريين في العالم نتاج جرائم ضد الإنسانية والحرب والإبادة الجماعية ، لكن دون فعالية تذكر .

- ينتظر اليوم من المحكمة الجنائية الدولية اعادة صياغة موادها المجرمة للاستعمال مختلف الأسلحة النووية على غرار تجريمها لأسلحة الدمار الشامل قبل عقود .
- اقرار تدخل مجلس الأمن ضمن عمل المحكمة الجنائية الدولية لم يعد له مبرر إلا لغاية حماية مصالح الدول النووية لحماية نفسها وجب اعادة النظر فيه .
- بعد استعراضنا لأهم النتائج المتعلقة بموضوع الرسالة نتطرق إلى تقديم بعض المقترحات التي ترتبط بالدراسة موضوع الرسالة .

ثانيا : الإقتراحات .

- الزام الدول و أطراف النزاع المسلح سواء كان نزاعا دوليا ذا استعمال وسائل حرب تقليدية أو نووية بنشر قواعد القانون الدولي الإنساني والعمل على مراقبة تطبيقها وفتح هياكلها ومؤسساتها أمام الجهات الرقابية تحت حماية دولية لمتابعة هذه التجاوزات والخروقات في مجال انتهاك حقوق الإنسان والأفراد.
- إعادة النظر في محتوى المادة 124 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية فيما تعلق بإعفاء الدول المنضمة حديثا أو التي ستنضم إلى النظام الأساسي فيما تعلق اختصاص للمحكمة بالجرائم التي ترتكب من طرف رعايا هذه الدول كجرائم الحرب .
- النظر في المدة التي يقرها النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المقرر بـــ سبع سنوات من بدأ سريان النظام الأساسي على الدولة بعدم المتابعة الجنائية .
- إعادة النظر في تجريم الأسلحة النووية ضمن الأسلحة المحظورة والمجرمة وفق نظام روما على غرار اسلحة الدمار الشامل .
- فرض اليات التعاون بين المحاكم الجنائية الوطنية والدولية مع المحكمة الجنائية الدولية لمنع الافلات من العقاب للجناة في الجرائم الدولية .

- الغاء تقييد عمل المحكمة الجنائية الدولية وربطه بمجلس الأمن وفق مقتضيات المادة 16 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ، بسبب تقييد مجلس الأمن لعمل المحكمة بإرجاء التحقيق والمقاضاة .
- فتح المجال أمام المدعى العام للجنائية الدولية لتحقيق في كل الجرائم التي تتعلق بمجال التجريم الوارد في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في كل دول العالم وليس فقط الدول العربية أو الإفريقية واستثناء الدول النووية أو أعضاء مجلس الأمن .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

المراجع باللغة العربية

المعاجم

1. **معجم الوسيط** .مجمع اللغة العربية بالقاهرة .الناشر الشروق الدولية . ط 4 .السنة 2008 .الباب س

الكتب العامة :

2. اسماعيل عبد الرحمن .**الاسس الاولية للقانون الانساني الدولي** .اللجنة الدولية لصليب الاحمر .2006
3. حسين ابراهيم صالح عبيد .**الجريمة الدولية .دراسة تحليلية تطبيقية** . دار النهضة العربية .القاهرة .1994
4. حسين المحمدي بوادي **.الارهاب النووي لغة الدمار** .كلية الشرطة .دار الفكر الجامعي .الاسكندرية .مصر . 2008
5. حسين عبيد .**القضاء الدولي الجنائي .تاريخه تطبيقاته تأصيله** .دار النهضة العربية القاهرة 1999
6. سمير محمد فاضل . **المسؤلية الدولية عن الاضرار الناتجة عن استخدام الطاقة النووية في وقت السلم** .عالم الكتاب .مصر 1976
7. محمد المجذوب . طارق المجذوب **.القانون الدولي العام** .منشورات الحلبي الحقوقية .ط 6 .بيروت .2007

8. محمد عبد الرحيم الناغي .**الحماية الجنائية في مجالات الطاقة النووية السلمية** . دار النهضة العربية .القاهرة .مصر .2009

9. محمد عبد المنعم عبد الغني .**الجرائم الدولية دراسة في القانون الدولي الجنائي** .دار الجامعة الجديدة لنشر . مصر الاسكندرية 2007. ص 58

10. محمد نصر محمد .**تدويل استخدامات السلمية للطاقة النووية** .ط 1 .مركز الدراسات العربية .مصر 2015

11. محمود شريف بسيوني .محمد سعيد الدقاق .عبد العظيم وزير .**حقوق الانسان .المجلد 2** دار العلم للملايين .ط 1 .السنة 1989

12. وائل انور بندق .**موسوعة القانون الدولي الانساني .مع نصوص القانون الاسلامي في هذا المجال** .مكتبة الوفاء القانونية .ط1 الاسكندرية 2013

الكتب المتخصصة :

1. – العنكبي نزار –**القانون الدولي الانساني .** دار وائل لنشر. عمان .2010

2. – مأيا الدباس –جاسم ذكريا –**القانون الدولي الانساني** –منشورات الجامعة الافتراضية السورية –السنة 2018 –

3. ابراهيم احمد خليفة . **نظرة على فعاليات تطبيق القانون الدولي الانساني .القانون الدولي الانساني افاق وتحديات** .الجزء 3 .ترسيخ القانون الدولي الانساني واليات الحماية .الجزء 3 منشورات الحلبي .بيروت

4. احمد سي على .**دراسات في القانون الدولي الانساني** –دار الاكاديمية للنشر والتوزيع .الجزائر .2011 .ط 1

5. اسراء صباح الياسري – **التنظيم الدولي للمناطق المحمية** .دراسة في ضوء القانون الدولي الانساني .المركز العربي للنشر والتوزيع .مصر 2018
6. برونو تيرتري . **السلاح النووي** .ترجمة عبد الهادي الادريسي . هيئة ابوظبي للثقافة والتراث .2011 ط.1
7. تمارا برو. **استخدام الأسلحة في القانون الدولي العام** . دار المنهل البنانية .2015 ط 1.
8. جمال مولاي –**الأسلحة النووية بين القواعد الحمائية في القانون الدولي والهيمنة في العلاقات الدولية** –مجمع الاطرش لنشر– تونس .2022 –
9. حسن نبيل محمود .**المفاهيم الاساسية لحقوق الانسان والقانون الدولي الانساني والعلاقة بينهما** .لم تذكر الطبعة ولا دار النشر –القاهرة 2008 –
10. حمد عثمان .**اسلحة الدمار الشامل** . نهضة مصر لطباعة والنشرو التوزيع .مصر .ط 1 . 2007
11. حمد نور فرحات –**تاريخ القانون الدولي الانساني والقانون الدولي لحقوق الانسان** – دراسات في القانون الدولي الانساني –تقديم مفيدة شهاب –دار المستقبل العربي .القاهرة 2000 –
12. خالد مصطفى فهمي .**القانون الدولي الانساني** .القاهرة .دار الفكر العربي .2011
13. راندالف ورسبورغ وآخرون . **منع انتشار الأسلحة النووية والكيمائية والبيولوجية** .الجمعية العامة المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية .ترجمة سيد رمضان هدارة .القاهرة 1998
14. رضا بيومي .**عمرو مخاطر اسلحة الدمار الشامل الاسرائيلية على الامن القومي العربي** .دراسة في ضوء انهيار مصداقية مجلس الامن في ظل النظام الدولي الجديد المزعوم .ط 1. دار النهضة العربية .القاهرة 200

15. سارة زعبي .**ضبط الأسلحة النووية** .مجمع الاطرش للكتاب .تونس .2021.ط 1

16. سعيد عبد الطيف حسن . **المحكمة الجنائية الدولية .انشاء المحكمة نظامها الاساسي .اختصاصها التشريعي والقضائي وتطبيقات القضاء الجنائي الدولي الحديث والمعاصر** .دون ط. دار النهضة العربية القاهرة .مصر .2004

17. سلوى شاهر الضامن المصري .**دعم عدم الانتشار النووي ونزع السلاح** .كتاب البرلمانين رقم 2016/19.الاتحاد البرلماني الدولي 2012

18. سهيل الفتلاوي .عماد محمد ربيع .**القانون الدولي الانساني .موسوعة القانون الدولي .** دار الثقافة لنشر والتوزيع .عمان ..ط 1 .السنة 2007

19. سيبري .**الكتاب السنوي 2023 التسلح ونزع السلاح و الامن الدولي** .ملخص للكتاب

20. ضاري خليل محمود وباسيل يوسف **. المحكمة الجنائية الدولية هيمنة القانون ام قانون الهيمنة** .منشاة المعارف .الاسكندرية .2008

21. عامر الزمالي – **مدخل إلى القانون الدولي الانساني** –منشورات المعهد العربي لحقوق الانسان .1993 .ط1 –

22. عبد الحميد الفتياني **.اسلحة القرن العشرين** .لبنان .1991 .المؤسسة العربية لدراسات والنشر.ط 2

23. عبد الله سليمان .**المقدمات الاساسية في القانون الدولي الجنائي** .ديوان المطبوعات الجامعية .الجزائر 1992

24. عبد على محمد سوادي .**حماية المدنيين اثناء النزاعات المسلحة .دراسة مقارنة بين القانون الدولي الانساني والشريعة الاسلامية** دار وائل للنشر والتوزيع .عمان . 2015 . ط 1

25. عصام عبد الفتاح مطر –**القانون الدولي الانساني** –2011 .دار الجامعة الجديدة . الاسكندرية .مصر

26. على عودة .**قانون النزاعات المسلحة .القانون الدولي الانساني** . ط 1 .دار المؤلف .لبنان .السنة 2004

27. عمر بن عبد الله بن سعيد البلوشي . **مشروعية اسلحة الدمار الشامل وفقا لقواعد القانون الدولي** . منشورات الحلبي الحقوقية .ط1 لبنان .2007

28. عمر سعد الله .**القانون الدولي الانساني الممتلكات المحمية** .دوان المطبوعات الجامعية .2008

29. عمر محمد المخزومي .**القانون الدولي الانساني في ضوء المحكمة الجنائية الدولية** .دار الثقافة لنشر والتوزيع .د.م 2008

30. فادي محمد ديب شعيب . **استخدام الأسلحة النووية في القانون الدولي** .منشورات الحلبي الحقوقية .لبنان .2013

31. فتحى محمد فتحى الحياني .**القانون الدولي الانساني وتطبيقاته على النزاعات المسلحة في العراق .. ا**صدار جمعية الامل العراقية .سبتمبر 2022

32. فليب نويل بيكر .**سباق التسلح .برنامج لنزع السلاح في العالم** .ترجمة وتعليق حمدي حافظ.المؤسسة المصرية العامة للإنباء والنشر والتوزيع والطباعة.مصر .د ط

33. فليج غزلان .سامر .موسى .**الوجيز في القانون الدولي الانساني** .دون ط .دون دار نشر .السنة 2019

34. كارلتون ستويبر واخرون . **كتيب عن القانون النووي** ..اصدار الوكالة الدولية لطاقة الذرية .فينا 2003

35. ماريرا تيريزا دوتلي – **التدابير الوطنية اللازمة في تنفيذ القانون الدولي الانساني** –تقديم مفيدة شهاب –**دراسات في القانون الدولي الانساني** – دار المستقبل العربية –القاهرة 2000 –

36. مالك منسى صالح .**الحماية الدولية للأهداف المدنية** .دراسة في ضوء القانون الدولي الانساني .ط1 .دار زين للحقوقية .بيروت 2016 .

37. محمد الدين بركات .**نزع السلاح وحظر انتشار الأسلحة النووية .دراسة منشورة في مدخل القانون الدولي الانساني والرقابة الدولية على استخدام الأسلحة** .تحرير محمود شريف بسيوني .ط 1 .دار النهضة العربية .القاهرة .1999

38. محمد شريف بسيوني – **الجرائم ضد الإنسانية في القانون الجنائي الدولي،** القاهرة، 2003.

39. محمود حجازي محمود . **حيازة واستخدام الأسلحة النووية في ضوء احكام القانون الدولي** .مطبعة العشري .القاهرة 2005

40. محمود خيري بنونة . **القانون الدولي واستخدام الطاقة النووية** .مؤسسة دار الشعب .ط 2 .مصر .1971

41. مصعب التجاني . **القانون الدولي الانساني وحماية المدنيين خلال النزاعات المسلحة** .نموذج الحالة السورية. المركز الديمقراطي العربي لدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية .برلين .المانيا .السنة 2019

42. ممدوح حامد عطية .**اسلحة الدمار الشامل بين الشك واليقين في الشرق الاوسط** .الدار الثقافية لنشر .مصر 2004.

43. نجاة احمد ابراهيم .**المسؤولية الدولية عن انتهاكات قواعد القانون الدولي الانساني** .منشاة المعارف .الاسكندرية .2009

44. نصار وليم نجيب .**مفهوم الجرائم ضد الإنسانية في القانون الدولي** .مركز الدراسات الوحدة العربية .2014 ط.2 –

45. نصر الدين الاخضري .**مسالة الدفاع الشرعي الخاصة بالدول المالكة للأسلحة الدمار الشامل في ضوء القانون الدولي الجنائي** .ط 1. دار النهضة العربية .مصر .2009

46. نعمان عطاء الله الهيتى . **الأسلحة المحرمة دوليا .القواعد والاليات** .دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع .دمشق .2008

47. نغم اسحاق زيا – **القانون الدولي الانساني والقانون الدولي لحقوق الانسان** .دار المطبوعات الجامعية .الاسكندرية مصر. 2009 –

48. نيلس ميلزر – **القانون الدولي الانساني .مقدمة شاملة** . لجنة الصليب الاحمر .اوت 2016

49. هشام بشير. ابراهيم عبد ربه ابراهيم . **القانون الدولي الانساني** ..المركز القومي للإصدارات القانونية .ط1 السنة 2011

50. وشاش نوران طالب و لطفي حاتم عمان . **العلاقات الدولية وتدويل الطاقة النووية السلمية** . مركز الكتاب الاكاديمي .عمان الاردن .ط 1 2015

المقالات :

1. ابراهيم محمد العناني .**المحكمة الجنائية الدولية ومنع انتشار اسلحة الدمار الشامل** .مقال منشور في كتاب الخيار النووي في الشرق الاوسط . مركز دراسات الوحدة العربية 2001 .ط 1

2. ابكر على عبد المجيد احمد – احمد حماد عبد الله عبد الرحيم – احمد الدومة رحمة احمد . **مفهوم واليات تنفيذ القانون الدولي الانساني** .دراسة مقارنة .قسم الشريعة وقسم القانون العام . جامعة نبالا .السودان .مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية .العدد الرابع 4 .المجلد 1 .يونيو 2017

3. احمد مبخوتة . **الاختلالات البنيوية لنظام العدالة الجنائية الدولية** .دراسة تحليلية لفعالية التصدى للجرائم الدولية بين المتغيرات الدولية ومتطلبات حفظ الامن والسلم الدوليين .الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية .قسم العلو م الاقتصادية والقانونية .العدد 21 جانفي 2019

4. اسماعيل بدري . عبد الجواد سعيد عمارة .**النظام الدولي لضمانات النووية** .مركز البحوث والدراسات السياسية .كلية الاقتصاد والعلوم السياسية . جامعة القاهرة .مجلد 4 .العدد 2 .1996

5. بارتريشيا لويس – **حالة العام فيما يتعلق بنظم الحد من اسلحة الدمار الشامل** : نظرة عامة ، وتقييم ، وإنشاء منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل في الشرق الاوسط . . اصدار معهد للأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح .جنيف .سويسرا 2004

6. بارتريشيا لويس – **حالة العام فيما يتعلق بنظم الحد من اسلحة الدمار الشامل** : نظرة عامة ، وتقييم ، وإنشاء منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل في الشرق الاوسط . . اصدار معهد للأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح .جنيف .سويسرا 2004

7. بن بوديل . **اتفاقيات تحديد الأسلحة ونزع السلاح في كتاب التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي** .معهد ستوكهولم للأبحاث السلام الدولي .تعريب ونشر مركز الدراسات الوحدة العربية .بيروت .2012

8. ثقل سعد العجمي . **سلمية الطاقة النووية وقواعد القانون الدولي مع اشارة خاصة للازمة الايرانية الحالية** .مجلة الحقوق الكويتية .السنة 29. العدد2 .السنة 2005

9. جون .ماري هنكرتس .لويز دوزوالديك. **القانون الدولي الانساني العرفي** .المجلد الاول .القواعد .اللجنة الدولية لصليب الاحمر .القاهرة 2007

10. حامد سلطان .**الحرب في نطاق القانون الدولي** .المجلة المصرية للقانون الدولي . المجلد 25 .القاهرة 1969

11. حمد قاسم الحميدي . **المحكمة الجنائية الدولية .الجزء الثاني .العوامل المحددة لدور المحكمة الجناية الدولية** . مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الانسان .الجمهورية اليمنية .تعز . 2005. ط 1

12. دار لين كيجو جونسون .مديرة تنظيم الاسرة 1987 –1992 جرز المارشال .**حول التجارب النووية الامريكية في جزر المارشال**

13. رجب عبد المنعم متولي .**الحماية الدولية للمقاتلين اثناء النزاعات الدولية المسلحة** .دراسة مقارنة بين احكام الشريعة والقانون الدولي العام .دار النهضة العربية .القاهرة .د ط. 2006.

14. روبيرت تيسهورت . **شرط مارتينز و قانون النزاعات المسلحة** .محلة الصليب الاحمر .نيسان 1997. العدد 54

15. روز ماري ابي مصعب .**المبادئ العامة للقانون الدولي الانساني في رأى محكمة العدل الدولية** .المجلة الدولية لصليب الاحمر .اوت /اغسطس 1996

16. سامح راشد .**ايران في مواجهة الضغوط اخارجية** .مجلة السياسة الدولية .القاهرة .مصر .2004

17. ستيف توليو وتوماس شمالبر غر .**نحو الاتفاق على مفاهيم الامن** .معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح .جنيف .سويسرا .2003/22 . الفصل 6

18. سعيد طلال الدهشان .**كيف نقاضي اسرائيل** .مركز الزيتونة للدراسات والاستشارة . 2017 .ط 1

19. شانون . ن .كابل. وهانس .م. كريستن . **القوى النووية في العالم .2007 .في كتاب والتسليح والامن الدولي للسنة 2007** معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي .تعريب ونشر مركز دراسات الوحدة العربية .لبنان 2007

20. عادل ماجد **.المحكمة الجنائية الدولية والسيادة الوطنية** .مركز القاهرة للدراسات والإستراتيجية 2001. القاهرة

21. عبد القادر زرقين **.استخدام الأسلحة النووية من منظور المحكمة الجنائية الدولية** .مقال .مجلة انسنة .جامعة زيان عاشور الجلفة .2014 المجلد 5. العدد 1 .جوان 2014

22. علاء عزت المحسن .**اختصاص المحكمة الجنائية الدولية** .دراسة تحليلية تأصيلية . دار النهضة العربية .ط2 .2010

23. عينين فضيلة . **تحديات وأفاق العدالة الجنائية الدولية لحماية حقوق الانساني في ظل متغيرات النظام الدولي** .مقال مشارك به في الندوة الوطنية حول – اثر العدالة الجنائية في ظل الواقع الدولي الراهن 12 اكتوبر 2023 جامعة الجزائر

24. غازي فاروق **.التوافق بين القانون الاسلامي والقانون الدولي الانساني** . مجلة العلوم السياسية والقانون .برلين المانيا العدد 21 مارس 2020 المجلد 04

25. غسان الجندي . **الوضع القانوني للأسلحة النووية** .دار وائل للنشر .الاردن 2000.

26. فرنسوا يونيون .**منذ خمسين عاما حلت كارثة هيروشيما** . المجلة الدولية لصليب الاحمر .العدد 43 .1995.

27. فوزي حامد .**منع الانتشار النووي الجذور والمعاهدة** .مجلة السياسة الدولية .العدد 120 .افريل 1995

28. فوزي حماد .عادل محمد احمد .. **منع الانتشار النووي . الجذور والمعاهدات** .مجلة السياسة الدولية . العدد 28 .السنة 1995.

29. قيدا نجيب حمد **.المحكمة الجنائية الدولية .نحو العدالة الدائمة** .منشورات الحلبي الحقوقية .2006

30. لاسينا زيربو .الامين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية .فينا .نوفمبر 2013 . حظر ومنع التفجيرات النووية . معلومات اساسية للبرلمانيين عن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية . ط 3

31. لعطب بختة . **حماية البيئة من استخدام الأسلحة النووية في القانون الدولي الانساني** .مجلة البحوث في التشريعات البيئية .العدد 6 .2016

32. لويجي كوندوريللي . **محكمة العدل الدولية ترزخ تحت عمل الأسلحة النووية** .المجلية الدولية لصليب الاحمر .العدد 53 .السنة 1997

33. لويز دوسوا ليكبيك –**القانون الدولي الانساني وفتوى محكمة العدل الدولية بشان مشروعية التهديد بالأسلحة النووية او استخدامها** .المجلة الدولية لصليب الاحمر العدد 316. منشورة بتاريخ 1997/02/28 –

34. محمد الشلبي العتوم . **تعاون الدول مع المحكمة الجنائية الدولية واثره على فعاليتها** .دار وائل للنشر والتوزيع .2015 . ط .1

35. محمد رمضان .**الاستخدام السلمي للطاقة النووية .في اطار قواعد القانون الدولي العام** .دراسة تحليلية للملف النووي الايراني . المجلة المصرية للقانون الدولي . العدد 69 للعام 2013

36. محمد عبد السلام **.الجوانب الاصطلاحية لمفهوم منطقة خالية من الأسلحة النووية** .مجلة السياسة الدولية .العدد 159 . جانفي 2005

37. محمد فضة **.العلاقات الامريكية السوفيتية .محادثات الحد من الأسلحة الإستراتيجية** .المجلة القانونية التونسية .1981

38. ممدوح حامد عطية .**انشاء منطقة خالية من اسلحة التدمير الشامل في منطقة الشرق الاوسط** .كتاب الخيار النووي في الشرق الاوسط .مركز دراسات الوحدة العربية .لبنان .2001

39. ناتوري كريم . **تعزيز معاهدة حظر الانتشار النووي في ضوء تحولات القانون الدولية** .مجلة الدراسات حول فعلية القاعدة القانونية .المجلد 1 العدد 1 .السنة 2018

40. نهاد جبر . **المحاكم الجنائية الدولية .تطورها ودورها في قمع الجرائم الدولية** .منشورات الحلبي الحقوقية .2015 .ط 1

41. هانلور هوب . **نحو مؤتمر ناجح لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام 2005 القضأيا المتعلقة بمشمولية قرار الشرق الاوسط والامتثال له وتنفيذه . انشاء منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل في الشرق الاوسط** .اصدار اصدار معهد للأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح .جنيف .سويسرا 2004

42. هناوي ليلي .**معاهدة حظر الأسلحة النووية وتأثيرها على منظومة حظر الانتشار النووي القائمة** .مجلة الدراسات القانونية المقارنة .المجلد 8 العدد. السنة 2021 .

43. هنري ميروفيتز .**مبدأ الآلام التي لا مبرر لها انطلاقا من اعلان سان بترسبرغ لسنة 1868 وحتى البروتوكول الاضافي الاول لسنة 1977** .دراسات في القانون الدولي الانساني

44. وسيلة شابو .**قمع الارهاب النووي على ضوء اتفاقية 14 سبتمبر 2005** . السنة 2009 .العدد 2

45. وشاش . نوران طالب . لطفي حاتم .**العلاقات الدولية وتدويل الطاقة النووية السلمية .** مركز الكتاب الاكاديمي 2015.عمان .الاردن . ط 1

الرسائل والمذكرات :

رسائل الدكتوراه :

1. بركاني اعمر . **العدالة الجنائية الدولية المؤقتة والدائمة (دراسة مقارنة)** .اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم .تخصص القانون . جامعة مولود معمري .تيزي وزو. الجزائر 2015
2. بوغنام احمد . **فعالية اليات الرقابة الدولية على انتهاك قواعد القانون الدولي الانساني** .اطروحة دكتوراه في العلوم تخصص حقوق . جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس –2020 .
3. ثريا جاسم محمد . **قواعد اثبات الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الانساني .** اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية القانون .جامعة كربلاء . وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في القانون العام . كلية القانون .فرع القانون العام . العراق .2023
4. شايب على . **دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ادرة الملفات النووية .دراسة مقارنة بين الملف النووي الايراني والإسرائيلي 2003 –2014 . اطروحة مقدمة لنيل متطلبات الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص الدبلوماسية . 2019–2020** جامعة الجزائر 03 . كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية .قسم الدراسات الدولية
5. طاهر جمال الدين كرابيج . **الحماية الجزائية للأطفال اثناء النزاعات المسلحة في نظام المحكمة الجنائية الدولية والتشريع السوري** . رسالة اعدت لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق . كلية الحقوق .قسم القانون الجزائي .جامعة حلب .سوريا 2023.

6. عبد الحق مرسلي . **اسلحة الدمار الشامل بين المقتضيات العسكرية والاعتبارات الإنسانية** .دراسة حالة الملف النووي الايراني .بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه علوم في الحقوق .فرع القانون العام .2012–2013 جامعة الجزائر 1 يوسف بن خدة .كلية الحقوق .الجزائر

7. عزوز عبد الحليم .**المسؤولية الدولية عن استخدام الطاقة النووية** .اطروحة دكتوراه في العلوم .جامعة محمد خيضر .بسكرة الجزائر .2020

8. عفاف جمال. **مسؤولية الدول غير الاطراف في المعاهدات المنظمة لاستخدام الطاقة** .رسالة دكتوراه .جامعة عين شمس .2011

9. فاطنة زبيري . **امتلاك واستخدام الأسلحة النووية في ظل قواعد القانون الدولي** . اطروحة دكتوراه في العلوم القانونية .2021 .جامعة الجزائر

10. لعيدي عبد القادر **.المسؤولية الدولية الناجمة عن اضرار التلوث النووي** . رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام .كلية الحقوق والعلوم السياسية ..جامعة ابي بكر بلقائد .تلمسان .الجزائر 2017–2018

11. محمد ريش . **الحماية الجنائية لأسرى الحرب في ظل القانون الدولي الانساني** . اطروحة دكتوراه .في الحقوق .قسم القانون العام ..كلية الحقوق .جامعة الجزائر .بن يوسف بن خدة . 2008–2009

12. مرزوق مولاي . **التجارة الحكومية للأسلحة في ظل القانون الدولي الانساني** . اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام . جامعة ابي بكر بلقائد .كلية الحقوق والعلوم السياسية . تلمسان .الجزائر .2017.2018

13. مهداوى عبد القادر ، **الاستخدام السلمي لطاقة النووية بين حق الشعوب في التنمية ومتطلبات الامن الدولي** .رسالة دكتوراه في القانون العام .جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان .الجزائر كلية الحقوق والعلوم السياسية .2014

14. نبيلة احمد بومعزة . **المواجهة الدولية لمخاطر اسلحة الدمار الشامل** .اطروحة دكتوراه في الحقوق .كلية الحقوق جامعة الاخوة منتوري قسنطينة .2017 . ص 161

15. نصر الدين قليل .**مسؤولية الدولة عن انتهاكات القانون الدولي** . اطروحة دكتوراه علوم في القانون العام . كلية الحقوق .جامعة الجزائر 1 .2016–2017

16. نوال قابوش .**المسؤولية الدولية عن الاضرار بالبيئة زمن النزاعات المسلحة وتحديات مبدأ الضرورة العسكرية** .اطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم تخصص قانون عام . جامعة العربي بن مهيدي .ام البواقي .كلية الحقوق والعلوم السياسية .قسم الحقوق . 2018/2017 الجزائر

17. وسيلة مرزوقي . **مدى فاعلية تنفيذ القانون الدولي الانساني** .اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية .تخصص القانون الدولي الانساني . كلية الحقوق والعلوم السياسية .قسم الحقوق .جامعة الحاج لخضر .باتنة .2014–2015

مذكرات الماجستير :

1. احسن كمال . **اليات تنفيذ القانون الدولي الانساني في ضوء التغيرات الدولية للقانون الدولي المعاصر** . مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون .فرع قانون التعاون الدولي . جامعة مولود معمري .تيزي وزو .كلية الحقوق .مدرسة الدكتوراه القانون الاساسي والعلوم السياسية .نوقشت في 2011/11/03

2. انس جميل اللوزي .**مفهوم الضرورة العسكرية في القانون الدولي الانساني** .رسالة ماجستير .جامعة الشرق الاوسط .كلية الحقوق .2014

3. انصاف بن عمران .**دور اللجنة الدولية لصليب الاحمر في تنفيذ قواعد القانون الدولي الانساني** .مذكرة ماجستير في العلوم القانونية والإدارية تخصص قانون دولي اليسانس .جامعة الحاج لخضر .باتنة .الجزائر. 2010 ص 30
4. أيات عبد الحكيم ثامر . **التنظيم القانوني لحظر التسليح النووي .دراسة في ضوء اتفاقية حظر الأسلحة النووية لسنة 2017** . رسالة ماجستير في القانون العام 2023 . جامعة البصرة .كلية القانون .القسم العام
5. بن يونس خالد .**استعمال الأسلحة التقليدية في القانون الدولي الانساني** .مذكرة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية .جامعة الجزائر 1 .السنة 2010.2011 ص 14
6. بوغزالة محمد الناصر .**معاهدة تلاتلولكو لحظر الأسلحة الأسلحة النووية في امريكا اللاتينية** .مذكرة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية .الجزائر .1983.
7. بولوح رضا . **مشروعية التهديد او استخدام الأسلحة النووية على ضوء الرأي الاستشاري عن محكمة العدل الدولية في 8 جويلية 1996** .رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية .كلية الحقوق والعلوم الادارية .جامعة الجزائر .2002/2001 .ص 101 و 107
8. بومعزة منى . **دور القضاء الدولي الجنائي في تطبيق القانون الدولي الانساني** . مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير .التخصص .قانون دولي انساني . جامعة باجي مختار . كلية الحقوق .قسم القانون العام . 2009/2008 . عنابة الجزائر
9. بوهراوة رفيق . **اختصاص المحكمة الجنائية الدولية الدائمة** . مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في القانون العام .فرع القانون والقضاء الجنائي الدوليين .جامعة الاخوة منتوري . قسنطينة .الجزائر 2009–2010 .

10. حمد سليمان نصر الله الفرا . **احكام القانون الدولي الانساني في الاسلام** .مذكرة ماجستير في الفقه المقارن .الجامعة الاسلامية غزة .فلسطين .2007 .ص 36
11. زيدي وردية . **استخدام الطاقة الذرية للأغراض العسكرية والسلمية** . مذكرة ماجستير في القانون .فرع القانون الدولي العام جامعة مولود معمري .تيزي وزو .الجزائر .كلية الحقوق والعلوم السياسية . 2012
12. سعيد محمد . **الاطار القانوني لمعتقلي غوانتنامو. مذكرة ماجستير في القانون العام تخصص حقوق الانسان** .كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة وهران .الجزائر .2013 ص 11
13. لنوار فيصل . **حماية البيئة البحرية اثناء النزاعات المسلحة** .مذكرة ماجستير .جامعة الجزائر .معهد بن عكنون .2002
14. هلا زياد محمد الصغير سربل . **طبيعة ارتباط المحكمة الجنائية الدولية بمجلس الامن الدولي واثره على استقلاليتها** . رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون . كلية الدراسات العليا . جامعة الزرقاء .الاردن . اب 2022

المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية :

1. اتفاقية فينا لقانون المعاهدات 1968 ، اعتمدت من قبل مؤتم الامم المتحدة بشان قانون المعاهدات في 1969/05/22 ودخلت حيز النفاذ في 1980/01/27
2. الاتفاقية الدولية الناتجة عن مؤتمر لاهاي الاول لسلام العام 1899
3. اتفاقية جنيف للعام 1906 الخاصة بتحسين حال الجرحى والمرضى العسكريين في الميدان

4. اتفاقية لاهاي العام 1907 : قانون الحرب تنظم قواعد الاشتباك حقوق المتحاربين وواجباتهم وتقييد وسائل القتال
5. اتفاقية جنيف للعام 1929 : المتعلقة بحماية ضحايا الحرب تظم كل الاتفاقيات والبروتوكولات التي ترعاها اللجنة الدولية للصليب الاحمر .
6. اتفاقيتا جنيف المتعلقة بتحسين حال الجرحى والمرضى العسكريين في الميدان المؤرخة في 1929/07/27:
7. اتفاقية جنيف المتعلقة بمعاملة اسرى الحرب المؤرخة في 1929/09/27:
8. المعاهدات المتعلقة بحماية ضحايا النزاعات المسلحة ما بعد العام 1949 :
9. اتفاقية جنيف الاولي 1949 : تحسين حالة الجرحي والمرضي من افراد القوات المسلحة في الميدان
10. اتفاقية جنيف الثانية 1949 : تحسين حإلى الجرحي والمرضي والغرقي من افراد القوات المسلحة البحرية .تعديل وتطوير لاتفاقية لاهاي
11. اتفاقية جنيف الثالثة 1949 : المتعلقة بمعالجة اسرى الحرب
12. اتفاقية جنيف الرابعة 1949 : احكام خاصة بحماية المدنيين اثناء النزاعات المسلحة
13. البروتوكول الاضافي الاول إلى اتفاقيات جنيف المعقودة في 12 اغسطس / اوت 1949 والمتعلقة بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة – البروتوكول الاضافي الاول المؤرخ في 8 حزيران /يونيو 1977 :
14. البروتوكول الاضافي الثاني إلى اتفاقيات جنيف المعقودة في 12 اغسطس /اوت 1949 المتعلقة بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية – البروتوكول الاضافي الثاني – المؤرخ في 8 حزيران / يونيو 1977 :

15. البروتوكول الاضافي الثالث إلى اتفاقيات جنيف المؤرخة في 12 اغسطس /اوت 1949 – البروتوكول الاضافي الثالث المؤرخ في 8 كانون الاول / ديسمبر 2005 :
16. اتفاقية حقوق الطفل المؤرخة في 20 تشرين الثاني / نوفمبر 1989 :
17. البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الاطفال في المنازعات المسلحة المؤرخ في 25 أيار/ مايو 2000 :
18. البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الاطفال في المنازعات المسلحة المؤرخ في 25 أيار / مايو 2000 :
19. الاتفاقية الدولية لحماية جميع الاشخاص من الاختفاء القسري المؤرخة في 20 كانون الاول / ديسمبر 2006 :
20. بروتوكول حظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة او السامة او ما شابههما وللوسائل البكتريولوجية المؤرخ في 17 حزيران / يونيو 1925 :
21. اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة المؤرخة في 10 نيسان / ابريل 1972 :
22. اتفاقية حظر او تقييد استعمال اسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر او عشوائية الاثر (اتفاقية حظر او تقييد استعمال اسلحة تقليدية معينة) المؤرخة في 10 تشرين الاول / اكتوبر 1980 – بصيغتها المعدلة في 21 كانون الاول / ديسمبر 2001 :
23. البروتوكول بشان الشظأيا التي لا يمكن الكشف عنها (البروتوكول الاول) الملحق باتفاقية حظر او تقييد استعمال اسلحة تقليدية معينة المؤرخ في 10 تشرين الاول /اكتوبر 1980 :
24. البروتوكول بشان حظر او تقييد استعمال الالغام والاشراك والنباط الاخرى (البروتوكول الثاني) الملحق باتفاقية حظر او تقييد استعمال اسلحة تقليدية معينة

المؤرخ في 10 تشرين الاول /اكتوبر 1980 بصيغته المعدلة في 3 أيار/ مايو 1996 :

25. البروتوكول بشان حظر او تقييد استعمال الأسلحة المحرقة (البروتوكول الثالث) الملحق باتفاقية حظر وتقييد استعمال اسلحة تقليدية معينة المؤرخ في 10 تشرين الاول / اكتوبر 1980 :

26. البروتوكول بشان اسلحة الليزر المعمية (البروتوكول الرابع) الملحق باتفاقية حظر او تقييد استعمال اسلحة تقليدية معينة المؤرخ في 13 تشرين الاول / اكتوبر 1995 :

27. البروتوكول بشان المتفجرات من مخلفات الحرب (البروتوكول الخامس) الملحق باتفاقية حظر او تقييد استعمال اسلحة تقليدية معينة المؤرخ في 28 تشرين الثاني / نوفمبر 2003 :

28. اتفاقية حظر واستحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيمائية وتدمير تلك الأسلحة المؤرخ في 13 كانون الثاني / يناير 1993 :

29. اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الالغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الالغام المؤرخ في 18 ايلول / سبتمبر 1997 :

30. اتفاقية بشان الذخائر العنقودية المؤرخة في 30 أيار / مايو 2008 :

31. معاهدة تجارة الأسلحة المؤرخة في 2 شباط / فبراير 2013 :

32. اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح المؤرخة في 14 أيار

33. /مايو 1954 :

34. البروتوكول الاول لاتفاقية لاهاي للعام 1954 اخاصة بحماية الممتلكات القافية في حالة نزاع مسلحة المؤرخة في 14 أيار /مايو 1954 :

35. البروتوكول الثاني الاتفاقية لاهاي للعام 1954 الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلحة المؤرخة في 26 إذار / مارس 1999 :

36. اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة الاغراض عسكرية او لأية اغراض عدائية اخرى المؤرخ في 10 كانون الاول /ديسمبر 1976:
37. التجارب النووية واتفاقية الحظر للعام 1963 :
38. اتفاقية الحظر الجزئي للتجارب النووية للعام 1963 :
39. اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية العام 1996 :
40. اتفاقية الحوادث النووية للعام 1981 .
41. معاهدة الصواريخ المضادة البالستية ABM التي انسحبت منها الولايات المتحدة الامريكية العام 2002 معاهدة الحد من الأسلحة الإستراتيجية SALTللعام 1982
42. معاهدة القوات النووية متوسطة المدى INF للعام 1987 .
43. اتفاقية اشعار اطلاق الصواريخ للعام 1988 .
44. معاهدة خفض الأسلحة الإستراتيجية بما في ذلك اتفاقية الحد من الأسلحة الإستراتيجية START 1 للعام 1991 والتي انتهت العام 2009 واتفاقية الحد من الأسلحة الإستراتيجية للعام 1993 والتي لم تدخل حيز التنفيذ مطلقا .
45. اتفاقية خفض مركبات التسديد إلى اهداف مستقلة متعددة للعام 1992 .
46. معاهدة خفض الأسلحة الإستراتيجية الهجومية SORT للعام 2003 والتي حلت محلها اتفاقية الحد من الأسلحة الإستراتيجية الجديدة NEW START .
47. اتفاقية الحد من الأسلحة الإستراتيجية الجديدة للعام 2010 .
48. اتفاقية حظر الهجمات ضد المنشآت النووية للعام 1998 .
49. اتفاقية خفض مخاطر الحوادث ذات العلاقة بالأسلحة النووية والتي تم تمديدها للعام 2010
50. المعاهدات المتعلقة باستحداث المناطق الخالية من الأسلحة النووية :
51. المعاهدة المتعلقة بالقارة القطبية الجنوبية التي تم تبنيها العام 1959 ودخلت حيز التنفيذ العام 1961

52. معاهدة الفضاء الخارجي تم تبنيها ودخولها حيز التنفيذ العام 1967
53. معاهدة قاع البحر التي تم اقرارها في العام 1971 والتي دخلت حيز التنفيذ العام 1972
54. معاهدة حظر الأسلحة النووية في امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في 14 فيفري 1967 (معاهدة تلاتيلولكو) تم تبنيها العام 1967 ودخلت حيز التنفيذ العام 1968
55. معاهدة اعلان المحيط الهادي الجنوبي منطقة خالية من السلاح النووي (معاهدة راروتونجا) تم تبنيها العام 1985 ودخلت حيز التنفيذ العام 1986 :
56. معاهدة انشاء منطقة خالية من السلاح النووي في جنوب شرق اسيا (معاهدة بانكوك) التي تم تبنيها العام 1995 ودخلت حيز التنفيذ في العام 1997
57. معاهدة انشاء منطقة خالية من السلاح النووي في اسيا الوسطى (معاهدة سيميبالاتينسك) تم تبنيها العام 2006 ودخلت حيز التنفيذ العام 2009
58. معاهدة افريقيا منطقة خالية من السلاح النووي (معاهدة بيليندابا) تم تبينها العام 1996 ودخلت حيز التنفيذ العام 2009
59. بروتوكول العام 2005 لاتفاقية قمع الاعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية ميثاق 1988 .
60. بروتوكول العام 2005 لبروتوكول قمع الاعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنشآت الثابتة الموجودة في الجرف القاري (بروتوكول المنشآت الثابتة للعام 1988).
61. الاتفاقية الدولية للعام 2005 لقمع اعمال الارهاب النووي المصممة لتجريم الارهاب النووي وتعزيز التعاون الشرطي والقضائي لمنع مثل تلك الافعال والتحقق بشأنها والمعاقبة على ارتكابها .

قرارات محكمة العدل الدولية :

1. محكمة العدل الدولية .**القضية المتعلقة بالأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكارغوا وضدها نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة الامريكية قضية نيكاروغوا الحكم موضوع الدعوى 27 حزيران /يونيو 1986 الفقرة 218** .اصدارات محكمة العدل الدولية .فتاوى المحكمة
2. موجز الاحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن **محكمة العدل الدولية للفترة 1992–1996** .عن الامم المتحدة .نيويورك العام 1998
3. موجز الاحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن **محكمة العدل الدولية 1948 – 1991**
4. فتوى محكمة العدل الدولية **بشان مشروعية استخدام دولة ما للأسلحة النووية في نزاع مسلح صادر في 1996/07/08** موجز الاحكام والفتاوى والأوامر الصادر عن محكمة العدل الدولية لسنوات 1992.1996. منشورات الامم المتحدة .نييورك 1998.
5. ت**عليق محمد بجاوى في منطوق قرار محكمة العدل الدولية بمناسبة رايها** الاستشاري حول الأسلحة النووية للعام 1996

اصدارات الامم المتحدة :

1. الامم المتحدة .**الحماية القانونية لحقوق الانسان في النزاع المسلح** .اصدار هيئة الامم المتحدة . منشورات الامم المتحدة 2011
2. حوليات الامم المتحدة **لنزع السلاح** .ال

3. مجلد 16. منشورات الامم المتحدة .نيويورك .1980.

4. **وثيقة نزع السلاح** .الامم المتحدة .اللجنة الاولي رمزها 1/61/5.س /أ .

5. الامم المتحدة .مركز شؤون **نزع السلاح للأمم المتحدة .حولية نزع السلاح للعام 2003.** المجلد 28

6. وثيقة الامم المتحدة تحت الرقم 51/218/أ . بتاريخ 1996/10/15

المحكمة الجنائية الدولية :

1. النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية الذي دخل حيز النفاذ بتاريخ 2002/07/17 الموقع htpp// www.icc-cpi-int/nr/rdon/yres/add16852-aeeg-....
2. تقرير فريق العمل المعنى بالمؤتمر الاستعراضي .المحكمة الجنائية الدولية .وثيقة AspI ICC.. /8/20

قوانين ومراسيم وطنية :

1. المرسوم الرئاسي رقم 10 –270 المؤرخ في 26 ذي القعدة عام 1431 هـ الموافق لـ 3 نوفمبر 2010 يتضمن التصديق بتحفظ على **الاتفاقية الدولية لقمع اعمال الارهاب النووي** المفتوحة لتوقيع بمقر الامم المتحدة في نيويورك في 14 سبتمبر 2005 .ج .ر. ع 68 الصادرة في 10 نوفمبر 2010

المواقع الالكترونية :

1. د ليل سان ريمون بشان القانون الدولي المطبق في النزاعات المسلحة في البحار – اعده عدد من القانونيين الدوليين والخبراء البحريين الذين دعاهم المعهد الدولي للقانون الانساني للاجتماع ، وقد اعتمد النص في يونيو / حزيران 1994 . اللجنة الدولية لصليب الاحمر – العدد 309 31. 12.1994 – – **htpp/ -** www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/5qzknh.htm –
2. اللجنة الدولية لصليب الاحمر الدولي –القانون الدولي الانساني .اجابات على اسئلتك .ديسمبر 2014 .ص 5 – **file// c/users/pc/downloads/icrc_004_0703.pd**f
3. ميثاق هيئة الامم المتحدة تم التوقيع عليه بتاريخ 1945/06/26 بسان فرنسيسكو ودخل حيز النفاذ في اكتوبر 24 – اكتوبر 1945 ، موقع هيئة الامم المتحدة **http// hrlibrary.umn.edu/arab/a001.html .** تمت الزيارة بتاريخ 2024/07/17
4. فيليب شبوري . اتفاقيات جنيف العام 1949 واصولها واهميتها الراهنة .تصريح بتاريخ 2009/8/12 على الموقع http// www.icrc.org/ara/resources/documents/ststement/grnrva-conventions-ststement-120809.htmتاريخ الزيارة 2024/07/31
5. اللجنة الدولية لصليب الاحمر .القانون الدولي الانساني مقال منشور على الصفحة الرسمية للجنة بتاريخ 2010/10/29 تمت زيارة الرابط بتاريخ 2024/07/18 – على الرابط – **http// www.icrc.org/ar/document/customary- international-humanitarian-law-o**

6. جبلينا بجيك .عدم التمييز والنزاع المسلح .المجلة الدولية لصليب الاحمر .العدد 841 المؤرخ في 2001/03/31 على موقع اللجنة الدولية لصليب الاحمر – **HTTPS// WWW. ICRC.ORG/AR/DOC/RESOURCES/DOCUMENTS/MISC/5YNHPV. HTM**
7. اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية الاشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في 12*/08/1949 موجودة في الرابط – ____- **http//HRLIBRARY.UMN.EDU/ARAB/B093.HTML**
8. احمد عمر .معجم اللغة العربية المعاصر . عالم الكتاب .القاهرة .2008. .الموقع **http/** www.noor-book.com/
9. الموقع __ 31.07.2024.**http /www.trattedevonne.fr.vu**وتظم دول المجموعة الاوروبية .كلا من لوكسمبورغ .فرنسا . المانيا الاتحادية .ايطاليا .بلجيكا .هولندا.
10. معاهدة العام 2017 .بشان حظر الأسلحة النووية .منشورات اللجنة الدولية لصليب الاحمر .قسم الخدمات الاستشارية في القانون الدولي الانساني .2021. على الموقع – **htps//** www.icrc.org/ar/ **download/file jhvdo** 29/007/2024،**hg :dhv**
11. سارة مابيزا .حظر الأسلحة النووية في العام 2021 تاريخ يابي النسيان .مقال 2021 اللجنة الدولية لصليب الاحمر على الموقع **htps//** www.icrc.org/ar/ **download/file**، 29/007/ 2023 تاريخ الزيارة –
12. معاهدة حظر الأسلحة النووية .على الموقع http// www.nti.org/ **éducation/ center/treaties- and-régimes-on-the-prohibition-of-nuclear-weapons**

13. موقع الوكالة الدولية لطاقة الذرية . https://www.iaea.org/ar/almawadie/mueahadat-edm-alaintishar 2024/08/21 - 10:34

14. النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية الذي دخل حيز النفاذ بتاريخ 2002/07/17 الموقع www.icc-cpi- **htpp//** int/nr/rdon/yres/add16852-aeeg-....

15. بغابي اوخستبان . مندوبة اللجنة الدولية لصليب الاحمر في العراق .عملنا افضل حماية لنا .على الموقع الالكتروني WWW.swissinfo.ch/ **ara .** إذاعة سويسرا العالمية القسم العربي

اصدارات اللجنة الدولية للصليب الاحمر :

1. **السعي للقضاء على الأسلحة النووية** .وثيقة من اعداد اللجنة الدولية لصليب الاحمر بالتشاور مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الاحمر والهلال الاحمر .2021
2. مجلة الصليب الاحمر الدولي .مرجع سابق .العدد 850. السنة 2003
3. **البيان الذي ادلت به اللجنة الدولية لصليب الاحمر امام الجمعية العامة للأمم المتحدة حول فتوى محكمة العدل الدولية بشأن التهديد باستخدام الأسلحة النووية او استخدامها** .اللجنة الدولية لصليب الاحمر .السنة 2 .العدد 53 .1997.
4. المجلة الدولية للصليب الاحمر ، السنة 6 .العدد 30 .مارس /افريل 1993
5. المجلية الدولية للصليب الاحمر .عدد 61
6. كارين جبر ونورا بابيتش .**الاتحاد البرلماني الدولي** .انطوان بوفييه.اللجنة الدولية لصليب الاحمر .القانون الدولي الانساني .دليل البرلمانيين رقم 25 .السنة 2016
7. اللجنة الدولية لصليب الاحمر .**دليل البرلمانيين رقم 25 .الاتحاد البرلماني الدولي واللجنة الدولية لصليب الاحمر . سنة 2016**

8. لجنة الصليب الاحمر . **سلسلة القانون الدولي الانساني رقم 12 .دليلك في القانو ن الدولي الانساني .سؤال جواب 2008** –
9. ميليسا غيليس .**نزع السلاح .مكتب شؤون نزع السلاح** .ط 4 .نيويورك .2018.
10. جان س .بيكته .**القانون الدولي الانساني في النزاعات المسلحة المعاصرة** .اعداد عمر مكي .لجنة الصليب الاحمر الدولي .دون سنة نشر.
11. جان بيكته .**القانون الدولي الانساني في النزاعات المسلحة** .لجنة الصليب الاحمر

الوكالة الدولية لطاقة الذرية :

1. موقع الوكالة الدولية لطاقةالذرية.
https://www.iaea.org/ar/almawadie/mueahadat-edm-10:34 - 2024/08/21 alaintishar
2. الوكالة الدولية لطاقة الذرية .النظام الاساسي للوكالة الدولية لطاقة الذرية .الصيغة المعدلة .مطبعة الوكالة .1989.
3. وثيقة صادرة عن الوكالة الدولية لطاقة الذرية رقم 153
4. التقرير السنوي لمجلس المحافظين للوكالة الدولية لطاقة الذرية للعام 2001 بفينا .2001.

المراجع الاجنبية :

1. **كتب ومقالات أكاديمية*A*** .

2. *Barretto, Paulo M.C., and Ana Maria Cetto.* "La coopération technique de l’AIEA et le TNP." _IAEA Bulletin_ 56, no. 2 (March 2005).
3. *Blix, Hans.* "Aspects juridiques des garanties de l’Agence internationale de l’énergie atomique." _AFDI_ 29 (1983): 29-45.
4. *Boissier, Pierre.* _Histoire du Comité international de la Croix-Rouge_. Genève: Institut Henry Dunant, 1987.
5. *Bretton, Philippe.* "Le droit international et les armes." In _Colloque de Montpellier_, Société française pour le droit international. Paris: Éditions A. Pedone, 1983, p. 37.
6. *Carhon, Roland, and Lanon.* _Prolifération d’armes nucléaires et les contrôles internationaux_. Centre d’études de l’énergie nucléaire, actualisé en 2006 par Klaas Vandermeer, 73.
7. *Chaliand, Gérard, and Michel Jan.* _Atlas du nucléaire civil et militaire: des origines à la prolifération_. Paris: Éditions Publisud et Fondation pour les études de défense nationale, 1993.
8. *Delbez, Louis.* _Les principes généraux du droit international public_. 3e éd. Paris, 1964.
9. *Furet, François, et Maril.* _Le désarmement nucléaire_. Paris: Dépône, 1973.
10. *García Roblès, Alfonso.* "Problèmes de désarmement dans des zones particulières: le traité visant l’interdiction des armes nucléaires en Amérique latine." _R.C.A.D.I._ 71, vol. 133 (1971).

11. *Goldschmidt, Bertrand.* "Les origines de l’Agence internationale de l’énergie atomique." _IAEA Bulletin_ 19, no. 4.

12. *Goldschmidt, Pierre.* "Risque croissant de prolifération nucléaire: les enseignements tirés." _IAEA Bulletin_ 45, no. 2 (December 2003).

13. *Guilhaudis, Jean-François.* _La maîtrise des armements et le désarmement_. Grenoble: Office des publications universitaires, 2005.

14. *Henderson, Ian.* _The Contemporary Law of Targeting: Military Objectives, Proportionality and Precautions in Attack_. Leiden: Martinus Nijhoff, 2009.

15. *Meghlaoui, Hocine.* _Le Défi Nucléaire: L’Atome et les Relations internationales_. Alger: Casbah Éditions, 2016.

16. *Newton, Michael A.* "Comparative Complementarity: Domestic Jurisdiction Consistent with the Rome Statute of the International Criminal Court." _LexisNexis_, vol. 167 (March 2001), p. 26. http://litigation-essentials.lexisnexis.com.

17. *Pfanner, Toni.* "Military Uniforms and the Law of War." _International Review of the Red Cross_ 86, no. 853 (March 2004): 1-2.

18. *Sandoz, Yves, et al.* _Commentary on the Additional Protocols of 8 June 1977 to the Geneva Conventions of 12 August 1949_. Geneva: ICRC, 1987. See Art. 48, p. 396.

19. *Schmitt, Michael N.* "Military Necessity and Humanity in International Humanitarian Law: Preserving the Delicate Balance." _Virginia Journal of International Law_ 50, no. 4 (2010): 816.

20. *Ticehurst, Rupert.* "The Martens Clause and the Laws of Armed Conflict." _International Review of the Red Cross_ 37, no. 317 (March-April 1997).

21. *Ware, Alyn.* _Resource Guide on Nuclear Disarmament for Religious Leaders and Communities_. 1st ed., 2013.
22. *Zorgbibe, Charles.* _L'après-guerre froide dans le monde_. Paris: PUF.

23. **<u>*B* وثائق رسمية ومنظمات دولية .</u>**

24. *ElBaradei, Mohamed, Edwin Nwogugu, and John Rames.* "Le droit international et l'énergie nucléaire: aperçu du cadre juridique." _IAEA Bulletin_ 3 (1995).
25. *Glaser, S.* _Introduction à l'étude du droit international pénal_. Bruxelles: Bruylant, Recueil Sirey, Paris, 1954, p. 7.
26. *International Court of Justice.* _Advisory Opinion on the Legality of the Threat or Use of Nuclear Weapons_, 8 July 1996, para. 42. http://www.icj-cij.org.
27. *International Law Commission.* _Yearbook of the International Law Commission 1980_, Vol. II, Part Two, Report of the Commission to the General Assembly on the work of its thirty-second session. UN Doc. A/CN.4/SER.A/1980/Add.1. New York: United Nations, 1981.
28. *Lieber, Francis.* _Instructions for the Government of Armies of the United States in the Field_ (Lieber Code), 1863. Prepared for the Government of the United States. See para. 7.
29. *Report of the Bureau on the Review Conference*, _International Criminal Court, Assembly of States Parties_, ICC-ASP/8/43/Add.1, Eighth session, The Hague, 18-26 November 2009.
30. *Russell, Zac.* _The Treaty on the Prohibition of Nuclear Weapons_. UN General Assembly First Committee, 2020.
31. *Sanders, Ben.* _IAEA Safeguards and the 2005 NPT Review Conference_. Disarmament Forum, 2004.

32. *United Nations Publication.* _Les Nations Unies aujourd'hui_. New York: United Nations, 2008.

ملخـــــــص

ملخص :

تناولنا في الدراسة الموسومة بـــ: موقف القانون الدولي الإنساني من الأسلحة النووية ، طرح قانوني لفرع القانون الدولي الإنساني ، وعلاقته بالأسلحة النووية ، المرتبط أساسا بالحقوق الاساسية للإنسان في حماية الجنس البشري والبيئة التي يعيش فيها ضمن أطر قانونية ، انطلاقا من الإشكالية المثارة في موضوع الدراسة المتعلقة بمدى فاعلية القانون الدولي الإنساني في الحد من الأسلحة النووية، وما تعلق منه بالمقاربات القانونية المرتبطة بضمان تحقيق بيئة قانونية ، توفر للأفراد حق العيش بسلام دون تهديد آني أو مستقبلي باستعمال أكثر الأسلحة فتكا بالبشرية والبيئة التي تعيش فيها .

المجتمع الدولي منذ الأزل كان يسعى إلى بناء ترسانة قانونية تكفل عدم تكرار الآثار الناتجة عن الاستعمال الأولي للأسلحة النووية في اليابان العام 1945 والتجارب النووية التي خلفت آثار لا حدود لها في الجزائر سنوات 1960 إلى 1968 وفي المحيط الهندي جراء التجارب الفرنسية ، والتي وقف العالم مندهش من آثارها المدمرة على البيئة ،الصحة ،الإنسان ،الحيوان، والتهديد المستمر وفرض منطق القوة بعد امتلاك دول النادي النووي للأسلحة النووية والتأكد من قوة فعاليتها التدميرية التي أصبحت محل متابعة للأجهزة الرقابة الدولية لكل من الوكالة الدولية لطاقة الذرية ، واللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى جانب الأجهزة القضائية الدولية التي كان منتظرا منها القيام بتطبيق القانون الدولي فعليا إلا انها بقيت عاجزة عن إظهار قوة القانون مقابل قانون القوة إلا أن خلص المجتمع الدولي لوضع أخر اتفاقية دولية ملزمة لجميع الدول بحظر شامل وكلي للأسلحة النووية العام 2017 ، منتظر منها أن تنهي أي تخوف دولي من التهديد أو الاستعمال للأسلحة النووية ما يؤمن تفاعل دولي مستقبلا لتفعيل عمل الأجهزة القضائية الدولية بكل فعالية وحياد بعيد عن الضغوط التي تمارسها القوي النووية في العالم ، وضمان أمن قانوني نووي للعالم حماية للجنس البشري والبيئة التي يعيشها فيها ، لتطبيق الفعلي لمنطق القانون وتكريس السياسة الدولية الفعلية لتحيين النصوص القانونية للمحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية في متابعة الجرائم النووية،

الكلمات المفتاحية :

القانون الدولي الإنساني – الأسلحة النووية –الوكالة الدولية لطاقة الذرية – الصليب الأحمر الدولي – محكمة العدل الدولية – المحكمة الجنائية الدولية .

Summary:

In the study titled: The position of international humanitarian law on nuclear weapons‹a legal proposal for the branch of international humanitarian law‹and its relationship to nuclear weapons‹which is mainly related to the basic rights of humans to protect the human race and the environment in which they live within legal frameworks‹based on the problem raised in the topic The study related to the effectiveness of international humanitarian law in reducing nuclear weapons‹ and what relates to legal approaches related to ensuring the achievement of a legal environment‹ It provides individuals with the ability to live in peace without any threat to me or my future by using the most lethal weapons against humanity and the environment in which it lives.

Since time immemorial‹ the international community has been seeking to build a legal arsenal to ensure the non-recurrence of the effects resulting from the initial use of nuclear weapons in Japan in 1945 and the nuclear tests that left limitless effects in Algeria in the years 1960 to 1968 and in the Indian Ocean as a result of the French tests‹ which the world stood amazed at. Its devastating effects on the environment‹health‹human‹animal‹ And the continuous threat and imposition of the logic of force after the nuclear club countries possess nuclear weapons and ensure the strength of their destructive effectiveness‹ which has become the subject of follow-up by the international oversight bodies of both the International Atomic Energy Agency‹ The International Committee of the Red Cross‹ along with the international judicial bodies that were expected to actually implement international law‹ remained unable to demonstrate the force of law versus the law of force until the international community concluded to establish the last international agreement binding on all countries for a comprehensive and total ban on nuclear weapons in 2017 It is expected to end any international fear of the threat or use of nuclear weapons‹ which will ensure international interaction in the future to activate the work of international judicial bodies with all effectiveness and impartiality‹ away from the pressures exerted by the nuclear powers in the world‹ and to ensure nuclear legal security for the world to protect the human race and the environment in which it lives‹ to implement Actual application of the logic of law and devoting actual international policy to updating the legal texts of the International Criminal Court and the International Court of Justice in pursuing nuclear crimes.

Keywords:

International humanitarian law – Nuclear weapons –International Atomic Energy Agency – International Red Cross – International Court of Justice – Criminal Court

Résumé :

Dans l'étude intitulée : La position du droit international humanitaire sur les armes nucléaires‹une proposition juridique pour la branche du droit international humanitaire‹et sa relation avec les armes nucléaires‹qui est principalement liée aux droits fondamentaux de l'homme à protéger la race humaine et l'environnement dans lequel il vit dans des cadres juridiques‹ sur la base du problème soulevé dans le thème L'étude relative à l'efficacité du droit international humanitaire dans la réduction des armes nucléaires‹ et ce qui concerne les approches juridiques liées à la réalisation d'un environnement juridique‹ Il fournit aux individus la capacité de vivre en paix sans aucune menace pour moi ou mon avenir en utilisant les armes les plus meurtrières contre l'humanité et l'environnement dans lequel elle vit.

Depuis des temps immémoriaux‹ la communauté internationale a cherché à construire un arsenal juridique pour assurer le non réapparition des effets résultant de l'emploi initial d'armes nucléaires au Japon en 1945 et des essais nucléaires qui ont laissé des effets sans limites en Algérie dans les années 1960 à 1968 et dans l'océan Indien suite aux essais français‹ dont le monde a été émerveillé. Ses effets dévastateurs sur l'environnement‹la santé humaine‹l'animal‹ et la menace continue et l'imposition de la logique de la force après que les pays du club nucléaire possèdent des armes nucléaires et assurent la force de leur efficacité destructrice‹ qui a fait l'objet d'un suivi par les organes internationaux de surveillance de l'Agence internationale de l'énergie atomique‹ du Comité international de la Croix-Rouge et des instances judiciaires internationales censées appliquer effectivement le droit international‹ n'a pas été en mesure de démontrer la force du droit par rapport au droit de la force jusqu'à ce que la communauté internationale ait conclu l'établissement du dernier accord international contraignant pour tous les pays pour une interdiction complète et totale des armes nucléaires en 2017 la crainte internationale de la menace ou de l'emploi d'armes nucléaires‹ qui assurera à l'avenir une interaction internationale pour activer le travail des instances judiciaires internationales avec toute efficacité et impartialité‹ loin des pressions exercées par les puissances nucléaires dans le monde‹ assurer la sécurité juridique nucléaire pour le monde afin de protéger l'espèce humaine et l'environnement dans lequel elle vit‹ mettre en œuvre l'application effective de la logique du droit et consacrer la politique internationale actuelle à la mise à jour des textes juridiques de la Cour pénale internationale et de la Cour internationale de justice dans la poursuite des crimes nucléaires

Mots-clés :

Droit international humanitaire – Armes nucléaires –Agence internationale de l'énergie atomique – Croix-Rouge internationale – Cour internationale de justice – Cour pénale

فهرس المحتويات

إهـــــــــــــــــداء..... 4

شكـــر وتقـــديـــــر..... 5

قائمة المختصرات..... 6

مقـــــــدمـــــة:..... 2

البـــــــــــــــــــــاب الأول:

تحديات تطبق القانون الدولي الإنساني في مواجهة الأسلحة النووية

الفصل الأول:

التعهدات الدولية الملزمة لتطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني

المبحث الأول

مفهوم القانون الدولي الإنساني

المطلب الأول : تعريف القانون الدولي الإنساني وخصائصه 17

الفرع الأول : تعريف القانون الدولي الإنساني.---------- 17

الفرع الثاني : خصائص القانون الدولي الإنساني---------- 26

المطلب الثاني: مصادر ومبادئ القانون الدولي الإنساني..... 32

الفرع الاول : مصادر القانون الدولي الإنساني ---------- 32

الفرع الثاني : المبادئ العامة للقانون الدولي الإنساني. ---------- 48

المطلب الثالث : علاقة القانون الدولي الإنساني بالقانون الجنائي ونطاق تطبيقه. 53

الفرع الأول : علاقة القانون الدولي الإنساني بالقانون الجنائي ---------- 53

الفرع الثاني : نطاق تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني ---------- 60

ثالثا : النطاق المكاني لتطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني.---------- 70

الفرع الثالث : الأعيان المدنية التي تتمتع بالحماية الخاصة في القانون الدولي الإنساني 74

المبحث الثاني

إستخدام الأسلحة النووية في ظل قواعد القانون الدولي الانساني

المطلب الأول : قواعد القانون الدولي الإنساني الواجبة التطبيق في النزاعات المسلحة 79

الفرع الأول : المعاهدات التي تقييد استعمال اسلحة معينة او تحظرها :---------- 80

الفرع الثاني : المعاهدات المتعلقة بحماية الممتلكات الثقافية والبيئية---------- 83
الفرع الثالث : الإتفاقيات الدولية التي تحظر الأسلحة الخطرة على البشرية------ 84
المطلب الثاني : المبادئ التي تحكم النزاع المسلح في قواعد القانون الدولي الإنساني. 85
الفرع الأول : المبادئ الخاصة التي تقييد النزاعات المسلحة ---------- 85
الفرع الثاني : المبادئ والقواعد الحظر المفروضة وأساليب القتال في النزاعات المسلحة
---------- 110
ثانيا : قواعد القانون الدولي الإنساني الواجبة التطبيق في النزعات المسلحة ------ 111

الفصل الثاني :

النزاع المسلح النووي من منظور قواعد القانون الدولي الإنساني

المبحث الاول

ظهور تطور وإنتشار الأسلحة النووية

المطلب الأول : ظهور الأسلحة النووية---------- 117
الفرع الأول : تعريف الأسلحة النووية . ---------- 117
الفرع الثاني : أنواع الأسلحة النووية وتجريم أستعمالها---------- 120
الفرع الثالث : أثار الأسلحة النووية :.....122
المطلب الثاني : التجارب النووية وامتلاك الأسلحة النووية ---------- 125
الفرع الأول : النادي النووي لدول المالكة للأسلحة النووية : ---------- 125
الفرع الثاني : التسابق الدولي الإمتلاك السلاح النووي : ---------- 125
الفرع الثالث : التجارب النووية واتفاقية الحظر للعام 1963 :---------- 132
الفرع الرابع : إمتلاك السلاح النووي : ---------- 138
الفرع الخامس : الإنتشار النووي---------- 139

المبحث الثاني

الجهود الدولية والإقليمية للحد ومنع الإنتشار النووي.

المطلب الأول: المعاهدات الدولية لمنع انتشار الأسلحة النووية---------- 147
الفرع الأول : الجهود الدولية الجماعية والفردية للحد من الأسلحة النووية ------ 151
الفرع الثاني : المساعي الدولية لنزع السلاح النووي . ---------- 161

المطلب الثاني : معاهدة حظر الأسلحة النووية لعام 2017 :---------- 168

الباب الثاني

الإختصاص القضائي وهيئات الرقابة الدوليين على الأسلحة النووية

الفصل الأول

دور القضاء الدولي في متابعة تجريم الأسلحة النووية

المبحث الاول

موقف القضاء الدولي من خطر الأسلحة النووية و مخالفة المبادئ الإنسانية

المطلب الأول : موقف محكمة العدل الدولية من الأسلحة النووية ---------- 176
الفرع الأول: إختصاص محكمة العدل الدولية في طلب الفتوى ---------- 177
الفرع الثاني : الحجج والأدلة التي استندت اليها المحكمة لإصدار رأيها-------- 183
المطلب الثاني: فتوى المحكمة بشان السلاح النووي الرأي الإستشاري للعام 1996 186
الفرع الأول : مشروعية التهديد أو الإستخدام . ---------- 186
الفرع الثاني : موقف المحكمة العدل من الأسلحة النووية عشوائية الأثر و المسببة للمعاناة غير ضرورية .---------- 188
الفرع الثالث : منطوق فتوى محكمة العدل الدولية .---------- 193
الفرع الخامس : السوابق القضائية لمحكمة العدل الدولية بشأن التجارب النووية . -- 199

المبحث الثاني :

موقف المحكمة الجنائية الدولية من الأسلحة النووية

المطلب الأول: النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وممارسة الأختصاص. -- 204
الفرع الأول : نظام الداخلي للمحكمة الجنائية الدولية . ---------- 205
الفرع الثاني : ممارسة الأختصاص للمحكمة الجنائية ---------- 205
الفرع الثالث : الأختصاص في تحريك الدعوى أمام المحكمة الجنائية الدولية ----- 206
الفرع الرابع : إختصاص المحكمة في متابعة الأشخاص الطبيعيين . ---------- 208
الفرع الخامس : مبادئ القانون الدولي الجنائي لملاحقة المجرمين الدوليين . ----- 210
الفرع السادس : مبادئ المحكمة الجنائية الدولية . ---------- 218
المطلب الثاني : الأسلحة المحظورة في نظام المحكمة الجنائية الدولية . ------ 222
الفرع الأول : حظر الأسلحة المستعملة في النزاعات المسلحة . ---------- 223

الفرع الثاني: قصور النظام الأساسي للمحكمة من قضية الأسلحة النووية ------- 224
الفرع الثالث: الجريمة النووية في غياب النص . ---------- 232
الفرع الخامس : الجريمة الدولية النووية . ---------- 236
الفرع السادس : فعلية دور المحكمة الجنائية الدولية الرقابي وتضيق الإختصاص . – 239

الفصل الثاني

دور هيئات الرقابة الدولية لمتابعة حظر الأسلحة النووية

المبحث الأول

أليات عمل الوكالة الدولية لطاقة الذرية الرقابية

المطلب الأول : الرقابة على الأنشطة النووية .---------- 248
الفرع الأول : دور الوكالة في تعزيز النظام النووي العالمي. ---------- 250
الفرع الثاني : أهداف الوكالة الدولية لطاقة الذرية . ---------- 250
الفرع الثاني : الرقابة في إطار الإلتزام بنص معاهدة حظر الإنتشار النووي------ 255
الفرع الثالث: الرقابة في إطار الالتزام بمبدأ الضمانات في معاهدة حظر الأسلحة النووية للعام 2017.---------- 256
الفرع الرابع : الرقابة في إطار إتفاقية الضمانات للوكالة والتفتيش .---------- 261
الفرع الخامس: الرقابة في إطار إنشاء مناطق خالية من السلاح النووي -------- 264
المطلب الثاني: فعالية جهود الوكالة في الرقابة. ---------- 266
الفرع الأول : صعوبة الوصول إلى بيانات الدول النووية . ---------- 269
الفرع الثاني : تحديات الأمن النووي للوكالة الدولية لطاقة الذرية . ---------- 270
الفرع الثالث : تحدي الوكالة لهجمات روسيا على أوكرانيا .---------- 273

المبحث الثاني

أليات عمل اللجنة الدولية لصليب الأحمرالرقابية

المطلب الأول: التعريف والصفة القانونية للجنة الدولية لصليب الأحمر ------- 274
الفرع الأول : تعريف بالجنة الدولية للصليب الأحمر . ---------- 274
الفرع الثاني : المركز القانوني للجنة الدولية لصليب الأحمر و مهامه-------- 276
الفرع الثالث : مبادئ عمل اللجنة الدولية لصليب الأحمر .---------- 283
الفرع الرابع : عمل اللجنة الدولية لصليب الأحمر وأهدافها . ---------- 284

المطلب الثاني : فعالية الرقابة على انتهاك المبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني. 288
الفرع الأول : الدور الإنساني ومخالفة قواعد الحرب في اليابان .---------- 288
الفرع الثاني : تحديات إستعمال الأسلحة المتطورة .---------- 289
الفرع الثالث : صعوبات اللجنة الدولي لصليب الأحمر في متابعة ومراقبة العمل الإنساني.
---------- 290
الفرع الرابع : مشروع قرار للقضاء على الأسلحة النووية العام 2021 . ------- 294
خاتمـــــــــــــــــة:.....298
قائمة المصادر والمراجع:.....307
ملخص :.....339
فهرس المحتويات.....342